٦٢٩٦

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي قامت الطالبة بإجراء التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة .

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة

المشرف	مناقش	مناقش	مناقش
أ.د/ محمد إبراهيم البنا	أ.د/ علي أحمد طلب	أ.د/محمد أبو موسى	أ.د/عياد بن عيد الثبيتي

أساليب البيان في النحو العربي

دراسة دلاليّـة

من خلال القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد

الطالبة / خديجة عبدالله سرور الصبان

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمّد إبراهيم البنّـا

١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م

المجلد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيـــم

الفصل الثالث

- البـــدل
- عـطـف البيـــان

أولاً - البـــدل

القسم الأول

- التمهيد
- الوظائف

التمهيد

محور باب البدل – في رأيي – العدول عن الأصل في بناء التركيب . إذ يُصار إلى تأدية المعنى بطريقين ، حيث أداؤه بطريق واحدٍ ممكنٌ ، بلْ هو الأصل ، لولا عُروضُ ما يستدعي مخالفته ، مِنْ مقاصد للمتكلم أو مستخدم اللغة ، فينشأ عن تلك المخالفة ما يستدعي التوضيح والتخصيص والتفصيل ، من إبهام أو عموم أو إجمال .

وهذه نقطة افتراق البدل عن وسائل التوضيح الأخرى ، وهي : النعت والحال وعطف البيان ، والإضافة وتمييز المقادير . وذلك أنَّ الأصل في وظائف تلك الأبواب ، رفع الإبهام الناشيء عن الوضع ، أو التواضع ، والإبهام الذي يرفعه البدل ليس مُسبباً عن هذين الأمرين – وضع اللغة وتواضع أهلها – كما قلنا . ولذا فإنَّ التوضيح أو التخصيص في باب البدل عرضيٌّ .

وللعدول عن الأصل في بناء التركيب ، في باب البدل ، صورٌ ، نشيرُ إليها هنا ، ونبسط الحديث عنها في قسم الخصائص : لأنها عبارة عن خصائص هذا الباب . وهي :

١ – الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص ، أو الإجمال ثُمَّ التفصيل .

٢ – الصيرورة إلى التقديم والتأخير اللذين يُؤدِّيان إلى تغيير الحكم النحوي لكلٍ من المقدَّم والمؤخر .

٣ – العدول عن الأصل في بيان الأجناس والمقادير –وهو الإضافة– إلى غيره .

٤ – إقحام ما لا يُحتاج إليه في أداء أصل المعنى ، بين العامل ومعموله .

٥ – الإتيانُ بالضمير قبلَ مُفسِّره .

وملاحظة هذه الخاصيَّة التي يقوم عليها باب البدل – العدول عن الأصل في

التركيب – هي التي حملتِ النحاة على الذهاب إلى تقدير وقوع البدل موقع المُبدلِ منه . وذلك يعني أنَّه عندهم – كما هو في الحقيقة – بابُ إطناب ، أيْ زيادة على أصل المعنى لفائدة[١] .

قال سيبويه – موضِّحاً كيفيَّة مُخالفة الأصل في بناء التركيب ، في بدلي البعض والاشتمال : « هذا بابٌ من الفعل يُستعملُ في الاسم ثُمَّ يُبدلُ مكانَ ذلك الاسم اسم آخر فيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأوَّل . وذلك قولك : رأيت قومَك أكثرَهم ، ورأيتُ بني زيدٍ ثُلثَيْهم ، ورأيتُ بني عمِّك ناسَاً منهم ، ورأيتُ عبداللّه شخصَه ، وصرفتُ وُجوهَها أوَّلِها . فهذا يجيء على وجهين : على أنَّه أرادَ : رأيت أكثرَ قومك ، ورأيتُ ثُلثي قومك ، وصرفتُ وجوهَ أوَّلِها ، ولكنَّه ثنَّى[٢] الاسم توكيداً ، كما قال – جلَّ ثناؤه – (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[٣] ، وأشباه ذلك . فمن ذلك قوله – عزَّ وجلَّ – (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[٤] وقال الشاعر :

وذكرتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائها ... وعَتَكُ البَوْلِ على أنسائها

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكرُهُ لك ، وهو أنْ يتكلَّمَ فيقول : رأيتُ قومَك ،

---

(١) انظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ١٥٣ ، وانظر : ١٤٢ ، حيث عرَّف الإيجاز والإطناب والمساواة ، بقوله : « ... إنْ كانت العبارة وافية بأداء المعنى المراد ، وهي أقلُّ منه ، فهو الإيجاز . وإنْ كانت أكثر ، لا على وجه التكرير والحشو ، فهي الإطناب . وإنْ كانت مثله فهي المساواة » .

(٢) منْ سِمات تعبير سيبويه ، إطلاقه التثنية على ما كُرِّر لفظه مرتين ، ومن ذلك قوله : الكتاب : ١٢٥/٢ – « هذا بابُ ما يُثنىَّ فيه المستقرُّ توكيدا وليست تثنيته بالتي تمنعُ الرفعَ ، حالهُ قبلَ التثنية ، ولا النّصب ما كان عليه قبل أنْ يُثنىَّ . وذلك قولك : فيها زيدٌ قائماً فيها .. » .

(٣) الحجر : ٣٠ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

ثُمَّ يبدو له أنْ يبيِّنَ ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثُلثَيْهِمْ أوْ ناساً منهم »[١] . وقال -مُوضِّحاً الخصيصة ذاتها في بدل الاشتمال ، وقد أشار إليها في النَّصِّ السابق ، حيث مَثَّلَ لها ، لكنَّه لم يَنُصَّ عليها - : « هذا بابٌ تكونُ فيه (أنَّ) بدلاً من شيء ليس بالآخر . من ذلك : (وَإِذْ يَعِدُكمُ اللَّـهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ)[٢] . فـ (أنَّ) مُبدلة مِنْ إحدى الطائفتين ، موضوعةٌ في مكانها ، كأنَّكَ قلتَ : وإذْ يَعِدُكم اللَّهُ أنَّ إحدى الطائفتين لكم . كما أنَّك إذا قُلت : رأيتُ متاعَكَ بعضَهُ فوق بعضٍ ، فقد أبدلتَ الآخر من الأوَّل ، وكأنك قلت : رأيتُ بعضَ متاعِكَ فوقَ بعضٍ ، وإنَّما نصبتَ (بعضاً) لأنَّكَ أردتَ معنى رأيتُ بعضَ مَتَاعِكَ فوق بعض ، كما جاء الأوَّل على معنى : وإذْ يَعِدُكم اللَّهُ أنَّ إحدى الطائفتين لكم »[٣] . وقال السهيلي -موضحاً اتفاق أنواع البدل الثلاثة في تلك الخصيصة : إذ بدلُ البعضِ والاشتمال ، عنده ، يرجعانِ إلى البدل المطابق - : « مسألة . في ذكر بدل البعض من الكل ، وبدل المصدر من الاسم وهُما جميعاً يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة ، ... أمَّا اتفاقهما في المعنى فَلأنَّكَ إذا قُلت : رأيتُ القومَ أكثرَهم ، أو نصفَهم ، فإنَّما تكلَّمتَ بالعموم وأنتَ تُريدُ الخصوص ، وهو شائعٌ في اللغة لا يُنكرُ جوازه أحد . وإذا كان كذلك فإنَّما أردتَ : لقيتُ بعضَ القوم ، وجعلتَ (أكثرهم) ، أو (نصفهم) تبييناً لذلك البعض ، وأضفته إلى ضمير القوم ، كما كان الاسم المبدل منه مُضافاً إلى القوم ، فقد آلَ الكلام إلى أنَّكَ أبْدَلْتَ شيئاً

---

(١) الكتاب : ١/١٥٠-١٥١ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/١٠ ، والنكت : ١/٢٧٢ ، والمقتضب : ٤/٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/٢٠٧ والأصول في النحو : ٢/٤٧ ، وشرح الكافية ١/٣٣٨-٣٣٩ ، والبسيط ١/٤٠٢ ، ٤٠٦ .

(٢) الأنفال : ٧ .

(٣) الكتاب : ٣/١٣٢ ، وانظر : النكت : ٢/٧٧٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١/١٠٦ ، والكشاف : ٢/١٩٩ ، والدُّر المصون : ٥/٥٦٥ .

مِنْ شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ . وأمَّا بدلُ المصدر من الاسم فكذلك أيضاً : لأنَّ الاسم حيث كان جوهراً ، أو جِسْماً لا يُعْجِبُ ولا ينفعُ ولا يضُرُّ ، وإنَّما يتعلَّقُ المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني ، بصفاتٍ وأعراضٍ قائمةٍ بالجِسم ، وعُلِمَ ذلك ضرورةً حتى استُغني عن ذكرها لفظاً وهي معلومة المعنى . فإذا قُلتَ : نفعني عبدُاللَّهِ ، عُلِمَ أنَّ النافع فيه صفةٌ وعرضٌ مُضافٌ إليه ، فبيَّنتُ ذلك العرضَ ما هُوَ ، فقلت : عِلْمُهُ ، أوْ رأيُه ، ثُمَّ أضفتَ العِلْم إلى ضمير الاسم كما كان اسم المبدل منه مُضافاً إليه في المعنى ، فصار التقدير : نفعني صفةُ زيدٍ ، أو خصلته ، ثُمَّ بيَّنتَ بقولك : (علمه) ، فَعُلِمَ ماهي تلك الخصلة ، فآلَ المعنى إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدةٍ »[1] . وقال ابن برهان – مُتحدثاً عن إبدال النكرة من النكرة بدلاً مُطابقاً ، ومُشيراً إلى أنَّ إحدى صورها، من باب تقديم النعت على المنعوت[2] ، مع تَغَيُّرِ حُكْمِ كُلٍّ – : «والنكرة من النكرة ، كقوله : (وَغَرَابِيبُ سُودٌ)[3] . فـ (سودٌ) بدلٌ من (غرابيب) ، وإنَّما هو : سودٌ غرابيب : وذلك أنَّ (غرابيب) في الأصل صفةٌ لـ (سُود) نُزِعَ منها الضمير وأقيمتْ مقامَ الاسم ، ثُمَّ أُبدلَ منها الذي كان موصوفاً بها . ومثل ذلك : (غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً)[4] : ديناً غير الإسلام . وأنشد الأصمعي :

ولكنيَ بُليتُ بوصلِ قومٍ لَهُمْ لِمَمٌ ومُنْكرةٌ جُسومُ

أي : وجُسُومٌ منكرة . وقول أبي شهاب :

إنْ أنتَ لمْ تُبْقِ لي شيئاً أعيشُ به ألفيتني أعْظُماً بالقَرْقَرِ القاعِ »[5].

---

(١) نتائج الفكر : ٣٠٧ ، وانظر : شرح اللمع : ٢٣١/١ ، والنكت الحسان :١٢٥، والهمع : ٢١٢/٥ .

(٢) سيأتي في قسم الخصائص ، بيان صور تقديم النعت على المنعوت ، وموقف النحاة من تلك المسألة .

(٣) فاطر : ٢٧ .

(٤) آل عمران : ٨٥ .

(٥) شرح اللمع : ٢٣٢/١ ، وانظر : البرهان في علوم القرآن : ٤٥٦/٢ .

وقد سبقه إلى القول بأنَّ مبنى الكلام في آية فاطر ، على التقديم والتأخير ، الفراء[١] – على ما نقله عنه الآلوسي – ، وأبو عبيدة[٢] . وقال الجوهري : «وتقول: هذا أسودُ غِرْبيبٌ ، أيْ : شديد السَّواد . وإذا قُلتَ : غرابيبُ سودٌ ، تجعلُ السُّودَ بدلاً من الغرابيب ؛ لأنَّ تواكيد الألوان لا تقدَّمُ »[٣] . ونصَّ ابن مالك على أنَّ نحو ذلك يتمُّ أيضاً في إبدال المعرفة من مثلها بدلاً مُطابقاً ، حيث قال : « ومثال تقديم النعت وجعل المنعوت بدلاً ، قوله تعالى (إلى صِرَاطِ العزيز الحميد. اللهِ)[٤] ... »[٥] .

ومِمَّا قدَّمنا يتضحُ أنَّ وظيفة باب البدل الأساسيَّة، ليست التخصيص، أو التعريف ، أو التوضيح – وهي وظائف أبواب البيان الأخرى الأساسيَّة ، وتُفارقها إلى غيرها من الوظائف ، كما هو معلوم – ، وإنَّما وظيفته الإشارة إلى أنَّ المعنى الذي يُعبَّرُ عنه ببناء الكلام على ذلك النحو ، له من الأهميَّة ما اقتضى العدول عن الأصل في بناء الكلام ، لإعطاء المعنى المراد مزيدَ تقويةٍ وفضلَ تقرير ، بواسطة التعبير عنه بطريقين .

وتلك الأهميَّة – وإنْ كان المجيء بالتركيب على تلك الصورة ، يُشيرُ إليها – لا يمكن تحديدُ طبيعتها وبيان مصدرها إلاَّ بتضافر قرائن المقام والسِّياق . ونظير البدل في هذه الخاصيِّة ، إحدى صور العطف بالواو ،

---

(١) انظر : روح المعاني : ١٠٩/٢٢ ، ولم أعثر على رأيه ذاك في معانيه ، وانظر : التحرير والتنوير : ٣٠٣/٢٢ .

(٢) انظر : مجاز القرآن : ١٥٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٤٢/١٤-٣٤٣ .

(٣) الصحاح : ١٩٢/١ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٩/٤ ، والمفردات : ٣٥٩ ، وتحفة الأريب : ١٩٥ .

(٤) إبراهيم : ١، ٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٢٠/٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤١٨/٢ ، والجامع : ٣٣٩/٩ ، والبحر : ٤٠٤/٥ ، والفتوحات : ٥١٣/٢ ، وروح المعاني : ١٨٢/١٣ .

وذلك عندما يُعطفُ بها جملة على جملة ليس لها محلٌّ من الإعراب ، حيث إنَّ العطف يُشيرُ إلى وجود صلة بين الجملتين ، وإدراك طبيعة تلك الصِّلة – التي سوَّغت العطف – يتوقَّفُ على أمْرٍ خارجٍ عن بنية الجملتين . وقد عدَّ عبد القاهر العطف في هذه الصورة مُشكلاً ، ثمَّ بيَّنَ كيفية حلِّ إشكاله ، قال : « والذي يُشكِلُ أمرهُ هو الضرب الثاني ، وذلك أنْ تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جُملةً أُخرى ، كقولك : زيدٌ قائم وعمرو قاعد ... لا سبيلَ لنا إلى أنْ ندَّعيَ أنَّ الواو أشركت الثانية في إعرابٍ قد وجبَ للأولى بوجهٍ من الوجوه . وإذا كان كذلك فينبغي أنْ تعلمَ المطلوبَ من هذا العطف والمغزى منه ، ولِمَ لَمْ يستوِ الحالُ بين أنْ تعطفَ وبينَ أنْ تدعَ العطف ، فتقول : زيد قائم عمرو قاعد ، بعد ألاَّ يكون هنا أمرٌ معقول يُؤتى بالعاطف ليُشركَ بينَ الأولى والثانية فيه ؟ ... ثُمَّ إنَّ الذي يوجبه النظر والتأمُّلُ أنْ يُقال في ذلك : إنَّا وإنْ كُنَّا إذا قُلنا : زيد قائم وعمرو قاعد ، فإنَّا لا نرى ههنا حُكماً نزعمُ أنَّ الواو جاءتْ للجمع بينَ الجملتين فيه ، فإنَّا نرى أمْراً آخرَ نحصُلُ منه على معنى الجمع . وذلك أنَّا لا نقول : زيدٌ قائم وعمرو قاعد ، حتَّى يكون (عمرو) بسببٍ منْ (زيد) ، وحتَّى يكونا كالنظيرين والشريكين ، بحيثُ إذا عَرَف السَّامع حالَ الأوَّل ، عناهُ أن يعرفَ حالَ الثاني ...»[1] . فهذا العطف أشارَ إلى حتميَّة وجود علاقة ، لكنْ الكشف عن ماهيَّة تلك العلاقة يَصْعُبُ التَّوصُّلُ إليه من بناء الجملتين ، إلاَّ إنْ جاء تا لَبِنَةً في نصٍّ متكامل ، ومع ذلك تُعينُ معرفة المقام على تحديد مُسوِّغِ العطف .

وقبل بيان وظائف البدل في ظل المقامات التي تستدعي الصيرورة إليه ، والتي توصَّلنا إليها من خلال مدارسة أسلوب الكتاب الحكيم ، نوضِّحُ وجهاتِ نظر مَنْ تطرَّق من النحاة للحديث عن تلك الوظائف ، تجاهها .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٢٣-٢٢٤ ، وانظر : مفتاح العلوم : ٢٤٩-٢٥٢ ، والتحرير والتنوير : ٢٣/٢٧٩ .

ويمكنُ تصنيفهم بحسب وجهات نظرهم إلى أربع فِرَق :

الفرقة الأولى : ترى أنَّ للإبدال في البدل المطابق وظيفةً تختلفُ عن وظيفة الإبدال في بدل البعض والاشتمال . إذ وظيفتُه مع البعض والاشتمال تقويةُ المعنى وتقريرُه ، ومع المطابق البيانُ ،

ويمكن أنْ يُعدَّ سيبويه من هذا الفريق ، فهو وإنْ لم ينصَّ صراحةً على ذلك الاختلاف ، يمكن أنْ تُلتقطَ من كلامه عباراتٌ فيها إشارة إلى ذلك ، كما يمكن أن يكون في مسلكه في التبويب دليلٌ آخر : إذ يُلاحظ عليه مايلي :

أ - جَعَلَ بدلَ البعض والاشتمال باباً واحداً[١] ، وفَصَلَ بدلَ الكلِّ عنهما ، وجعل الحديث عنه بابين ، تحدث في الأول منهما عن إبدال النكرة من النكرة[٢] وفي الثاني ، عن إبدال المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة[٣] . كما جعل للبدل المباين بابه المستقلَّ[٤] .

ب - جاء بابُ بدل البعض والاشتمال عَقِبَ باب الاشتغال . وجاء أحدُ بابي بدل الكلِّ ، وهو بدل المعرفة، عقب باب (مجرى نعت المعرفة عليها). أمَّا الحديث عن إبدال النكرة من النكرة بدلَ كل ، فقد أُدْمِجَ مع الحديث عن نعت النكرة في باب واحد هو : (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك)[٥].

وفي ضوء مسلكه ذاك ، وإشاراته النّصيَّة التي سنوردها ، يستقيمُ عدُّه رأسَ هذا الفريق .

فقد سَبَقَ نقلُ حديثه عن بدل البعض والاشتمال ، والذي نصَّ فيه على أنَّ فائدة

---

(١) الكتاب : ١/ ١٥٠ - ١٥٨ .

(٢) السابق : ١/ ٤٢١-٤٣٧ .

(٣) الكتاب : ٢/ ١٤-١٧.

(٤) السابق : ١/ ٤٣٩ - ٤٤١ .

(٥) الكتاب : ١/ ٤٢١ .

العدول عن : رأيتُ أكثرَ قومك ، إلى : رأيتُ قومَك أكثرَهم ، تقرير المعنى وتقويته ، حيث قال : « ... على أنَّه أراد : رأيتُ أكثرَ قومك ... ولكنه ثنَّى الاسم توكيداً »[١] . وقال – وهو يتحدث عن إبدال المعرفة من مثلها بدلاً مُطابقاً : « ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيداً أباهُ ، والأبُ غير زيد : لأنَّك لا تبينه بغيره ، ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تُثنى الاسم توكيداً ، وليس بالأوَّل ولا شيء منه، فإنَّما تُثنيه وتُؤكدهُ مُثنىً بما هو منه ، أوْ هُوَ هُوَ ...»[٢]. فقوله: (لأنَّك لا تُبيِّنه ..) يُشيرُ إلى أنَّه يرى وظيفة هذا النوع من هذا القسم، التوضيح .

وقال – مُتحدثاً عن بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ، بدلاً مُطابقاً – : « أمَّا بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررتُ برجلٍ عبدِ اللّه ، كأنَّه قيل له : بِمَنْ مررت ؟ أو ظنَّ أنَّه يُقالُ له ذلك ، فأبدلَ مكانه ما هو أعرفُ منه[٣] . ومثل ذلك قوله – عزَّ وجلّ ذكره : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللّهِ)[٤] ... وأمَّا المعرفة التي تكونُ بدلاً من معرفة فهو كقولك : مررتُ بعبدِاللّهِ زيدٍ ، إمَّا غلطتَ فتداركتَ ، وإمَّا بدا لك أنْ تُضرِبَ عن مرورك بالأوَّل وتجعله للآخر . وأمَّا الذي يجيءُ مُبتدأً فقول الشاعر وهو مُهلهلٌ :

ولقدْ خبَطْنَ بُيوتَ يَشكُرَ خبطةً أخْوالُنا وهُمُ بَنُو الأعْمَامِ[٥]

---

(١) الكتاب : ١/١٥٠ .

(٢) السابق : ١/١٥١ .

(٣) قال الرضي : شرح الكافية : ٢/٣٧٩ – « وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاَّ البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنَّه لم يذكر عطف البيان ، بلْ قال : (أما بدل المعرفة من النكرة ، فنحو : مررتُ برجلٍ عبداللّه ....».

(٤) الشورى : ٥٢، ٥٣ .

(٥) جاء في شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٦١ ، : « للعرب في هذا البيت ثلاث =

كأنَّه حين قال : خبطْنَ بيوتَ يشكرَ ، قيلَ له : وما هُم ؟ فقال : أخوالُنا وهم بنو الأعمام ... »[١] .

ونجدُ تلك الرؤية التي تُلْمحُ من كلام سيبويه ، منصوصاً عليها عند السيرافي ، مع ملاحظة أنّه في تمثيله خلطَ بين باب البدل وباب عطف البيان ، وقبل إيراد النصِّ الذي يتضح فيه ذلك ، نورد شرحه لكلام سيبويه عن وظيفة بدلي البعض والاشتمال ، قال : « قال سيبويه على إثر ما ذكره من البدل : فهذا يجيءُ على وجهين : على أنَّه أراد رأيتُ أكثر قومك ، وثُلثَيْ قومك ... ولكنَّه ثنَّى الاسم توكيداً . فهذا أحد الوجهين . والمعنى في ذلك أنَّه حين قال : رأيتُ قومك ، كان غرضه رأيتُ ثلثي قومك ، لأنَّه قد يجوز أنْ تُعبِّرَ باللفظ العامِّ وأنتَ تُريدُ البعض ، كما قد يقولُ القائل : شَغَبَ الجُندَ ، وإنَّما يُريد بعضهم ، وضجَّ أهلُ بغداد ، وعسى ألاَّ يكون ضجَّ منهم إلاَّ نَفَرٌ . فإذا أرادَ باللفظ الأوَّل البعض ثمَّ أتى بذلك البعض فكرَّرهُ بلفظٍ آخر ، فقدْ أكَّدَ كما أكَّدَ في قول اللّه – تعالى – (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[٢] ، وكما قال تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[٣] ، فـ (قتالٍ فيه) بدل ، وهو تأكيد على هذا الوجه الذي ذكرناه : لأنّه أراد بقوله (الشهر الحرام) : القتال ، ثُمَّ أعاد القتال ، توكيداً »[٤] . فهذا النصُّ يُفيدُ اعتناقه مذهب سيبويه

== لغات : الرفع والنصب ، والجر . أمَّا الرفع فعلى التفسير ، كأنه قيل له : أيُّ بني يشكر ؟ فقال : هُم أخوالنا . وأمَّا النصب فعلى معنى : أعني أخوالنا ، وأمَّا الجرُّ فعلى البدل من يشكر ، أيْ : بيوت أخوالنا » ، وانظر : الكتاب : ٦٣/٢ ، وشرح السيرافي : ١٨٨/٢ ، حيث جوّز – على لغة الخفض – أن يكون (أخوالنا) نعتاً لـ (يشكر) ، وانظر : إصلاح الخلل:٨٢.

(١) الكتاب : ١٤/٢ ، ١٦ .

(٢) الحجر : ٣٠ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٤) شرح السيرافي : ١١/٢ ، وانظر : النكت : ٢٧٣/١ – ٢٧٤ .

فيما يخصُّ وظيفة هذين القسمين ، وإيرادُنا إيَّاه : لرفع احتمال أنْ يُفْهَمَ من بيانه التالي لوظيفة البدل ، أنَّه يراها وظيفةَ جميع أقسامه ، وذلك ما فهمه بعضُ النحاة بعده . قال : « فإنْ قال قائل : فلأيِّ شيءٍ دَخَلَ ؟ قيل له : قد يكونُ للشيء الواحد أسماءٌ من معانٍ يُشْتَقُّ له منها تلك الأسماء ، فيجوز أنْ يشتهر ببعضِ تلك الأسماء عند قوم ، وببعض أسمائه عند آخرين ، فإذا جَمَعَ الاسميْنِ جميعاً على طريق بدل أحدهما من الآخر ، فقد بيَّنَهُ بغاية البيان . وذلك أنَّه إذا قال : زيدٌ رأيتُ أباهُ عمراً ، فقد يجوزُ أنْ يكون المخاطب يعرف أبا زيد ، ولا يعلمُ أنَّه عمرو ، وقد يجوز أنْ يكون عارِفاً بعمرو ، ولا يعرفُ أبا زيدٍ من هو ؟ فإذا أتى بالأمرين ، عرَّفه من وجهٍ آخر . وإذا قال : رأيتُ زيداً رجلاً صالحاً ، يجوز أنْ يكونَ غرضُهُ أنْ يُبيِّنَ للناس مروره برجلٍ صالح، وبيَّنَ أنَّهُ زيد ، وليس كلُّ مَنْ عرفَ أنَّهُ زيد ، عَرَفَ أنَّهُ رجلٌ صالح ، فأتى بالعَلَمِ الذي يُعرفُ به ، وبالمذهب الذي هو عليه : ليجتمعَ له بذلك غرضُهُ. فهذا هو القصد في البدل »[1] .

وتبنَّى تلك الرؤية المزدوجة عددٌ من النحاة ، منهم : الصيمري[2] ، حيث ردَّدَ كلام سيبويه فيما يتعلَّقُ ببدل البعض والاشتمال ، ونقل نصَّ السيرافي ، فيما يتعلَّقُ بالبدل المطابق . وفعلَ ذلك أبو حيَّان[3] فيما يتعلق بنصِّ السيرافي الخاصِّ بفائدة بدل الكُل أمَّا فيما يتعلق بالتوكيد ومصدره في بدلي البعض والاشتمال ، فقد نقل في تذكرته عن عددٍ من النحاة رؤىً مُغايرة لرؤية سيبويه حول مصدر التوكيد ، وسيأتي نصّه .

الفرقة الثانية : ذهبت إلى أنَّ للبدل وظيفتين أيضاً : التقرير والبيان – أي : التخصيص والتوضيح – لكنَّهم يرونهما معاً وظيفةَ أقسامه الثلاثة قال أبو عليٍّ الفارسيِّ – مُبيناً علَّة الحاجة إلى البدل – : « إنَّما احتيج إليه في

---

(١) شرح السيرافي : ٢/١٠ ، وانظر : النكت : ١/٢٧٣ .

(٢) التبصرة والتذكرة : ١/١٥٦ ، ١٥٨ – ١٥٩ .

(٣) تذكرة النحاة : ١٨٤ ، ١٨٣ – ١٨٦ ، ١٨٩ .

الكلام لأنَّه بيانٌ بمعنى الأول ، وإن كان نكرة ، فهو يُبيّنُ المعرفة ، وذلك أنَّهُ لا يكونُ بدلاً إلاَّ أنْ ينعتهُ ، أعني النكرة ، فتقولُ : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالح ، فيكونُ هذا بياناً لـ (زيد) أنَّه رجلٌ صالح . وعلى هذا قولُ اللَّه -عزَّ وجلَّ- : (بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيةٍ كَاذِبَةٍ)[١] . فإنْ أبدلت النكرة من المعرفة ، ولمْ تَنْعَتْ ، فهو اتِّساع ، ووجه تجويزه أنَّك إذا قُلتَ : مررتُ بزيدٍ رجلٍ ، جاز وإنْ كان عُلِمَ أنَّه رجلٌ قبل ذكر الرجل ، فهو بمنزلة التأكيد : ألا ترى أنَك إذا قُلت : مررت بزيد نفسه ، فقدْ عُلِمَ أنَّهُ نفسه قبل ذكركَ لها ، فكذلك أيضاً البدل ، وهو مُشبَّهٌ بالتأكيد ، فلهذه العلَّة احتيج إليه »[٢] . وتبنَّى تلميذه ابنُ جنيٍّ تلك النظرة ، يُوضح ذلك قوله : « اعلم أنَّ البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص »[٣] .

وعبارة ابن بابشاذ تُشير إلى أنَّه من هذه الفرقة أيضاً ، حيث قال : « وأمَّا البدل فهو، إعلام السَّامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أنْ يُنوى بالأول الطَّرح ، عند سيبويه دونَ غيره . والدليل على أنَّه ليس في نيَّة الطرح أنَّه قُصدَ به البيان على جهة الإعلام بمجموعي الاسم : فلمْ يصحَّ أنْ يُنوى بالأوَّل الطرح ؛ لأنَّ جعله في نية الطرح يُخرجه من أن يكونَ مُبيِّناً . فكما لا يجوز أن يكون المؤكَّد ، ولا المنعوت في نية الطرح ، فكذلك المبدل منه على جهة البيان ، لا يكون في نية الطرح »[٤] .

وذلك هو مفهوم عباراتٍ لابن السِّيد ، قال ، مُبيِّناً وظيفة التوابع -عدا عطف النَّسق-: « والبدلُ والنعت والتوكيد وعطف البيان ، تشتركُ كُلُّها في أنَّ الغرض فيها البيان والزيادة في الإيضاح ... وتنفصلُ من وجوه »[٥] . فهذا نصٌّ في

---

(١) العلق : ١٥ ، ١٦ .

(٢) المسائل المنثورة : ٤٧ ، وانظر : ٦٣-٦٤ ، والمسائل الحلبيات : ١٤٤-١٤٥.

(٣) اللمع : ١٤٤ .

(٤) شرح المقدِّمة المحسبة : ٤٢٣ .

(٥) إصلاح الخلل : ٧١ .

كون وظيفة البدل البيان . وفي حديثه عن الفروق بين البدل والنعت ، عبارةٌ قدْ يُفهم منها أنَّ وظيفة البدل التقرير أيضاً ، قال : « أمَّا النعت والبدل فإنَّهما ينفصلان من تسعة أوجه : ... والرابع : أنَّ البدل يجري مجرى جملة أخرى ، يُثبَّتُ بها الجملة الأولى ويُقدَّرُ معه إعادة العامل ... »[١] . لكن قد يُضعف هذا الاحتمال ذهابه إلى أن باب التوكيد ينفرد عن الأبواب الثلاثة – النعت ، عطف البيان ، البدل – بكونه يُقرِّرُ المعنى ، قال : « وأمَّا التوكيد فيختصُّ دون هذه بأنَّ الغرض فيه إثباتُ الحقيقة ورفع المجاز »[٢].

ونصَّ الزمخشريُّ في مفصله على أنَّ هاتين وظيفتا البدل بجميع أقسامه ، قال : « وهو الذي يُعتمدُ بالحديث ، وإنَّما يُذكرُ [الأوَّلُ][٣] لنحوٍ من التَّوطئة ، وليُفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيين لا يكونُ في الإفراد ... وقولهم إنَّه في حكم تنحية الأوَّل ، إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصِّفة في كونهما تتمتين لِما يتبعانه ، لا أنْ يعنوا إهدار الأول واطِّراحه ...»[٤] . ووافقه ابن يعيش ، غير أنَّه فسَّر المراد بالتوكيد بأنه رفع المجاز وإبطال التَّوسُّع[٥] . وفسَّر المراد بالتوكيد في البدل على ذلك الوجه أيضاً أبو البركات الأنباري وابن القواس . قال الأول : « إن قال قائل : ما الغرض من البدل ؟ قيل :الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز »[٦]. وقال الثاني : « البدل يُناسب التأكيد والصفة وعطف البيان في تبعية الأول في الإعراب ، ورفع المجاز وتقويته وإيضاحه »[٧] .

الفرقة الثالثة : ذهبت إلى أن وظيفة البدل بجميع أقسامه ، ما أطلقوا

---

(١) السابق : ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) إصلاح الخلل : ٧٦ .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) المفصل : ١٤٨ .

(٥) شرح المفصل : ٦٦/٣ .

(٦) أسرار العربية : ٢٩٨ .

(٧) شرح ألفية ابن معطي : ٨٠٢/٢ ، وانظر: ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٨ .

عليه البيان ، ويوضح تمثيلهم أنّ المقصود به التخصيص أو التوضيح ، أيْ إنَّهم جعلوه يتفق مع النعت وعطف البيان ، ومنشأُ ذلك النظرُ إلى جزءٍ من التركيب ، أي إنهم نظروا إلى البدل كأحد التوابع وليس إلى الأسلوب بأكمله والذي لولا أنّه قُصد بناؤه على كيفيّة معيّنة ، لما وُجِدَ هذا التابع .

قال المبرد – موضحاً وظيفة البدل المطابق – : « ... نحو قولك : مررت بأخيك زيدٍ ، أبدلتَ (زيداً) من (الأخ) ، نحَّيْتَ الأخ ، وجعلته في موضعه في العامل ، فصار مثلَ قولك : مررتُ بزيدٍ . وإنَّما هو في الحقيقة تبيينُ . ولكن قيل بدلٌ : لأنَّ الذي عَمِلَ في الذي قبلُ قد صار يعملُ فيه بأنْ فُرِّغ له . ولم يجز أن يكون نعتاً : لأن (زيداً) ليس ممَّا يُنعتُ به . فإنْ قُلت : مررت بزيدٍ أخيك ، جاز في (الأخ) أن يكون بدلاً وأنْ يكون نعتاً ، والنعتُ أحسنُ : لأنّه مما يُنعتُ به ، والبدل جيِّدٌ بالغ، لأنَّه هو الأول ... »[1] . وقال –موضحاً أنَّ تلك وظيفة بدل البعض – : « والضرب الآخر أنْ تُبدلَ بعضَ الشيء منه : لتُعلم ما قصدت منه ، وتبينه للسامع . وذلك قولهم : ضربتُ زيداً رأسَهُ ، أردت أن تُبين موضع الضرب منه ، فصار كقولك : ضربتُ رأس زيد . ومنه : جاء ني قومُك أكثرهم ، بيَّنت مَنْ جاء ك منهم »[2] .

وحديث ابنُ السرَّاج عن وظيفة البدل فيه شيءٌ من الاضطراب : فهو في موضع يرى أنَّ وظيفته الاختصار ورفعُ اللَّبْس ، وذلك بناءً على أنه – عنده – من جُملة غير جملة المبدل منه . وفي موضع آخر لا يرى بينه وبين عطف البيان فَرْقاً – من حيث الوظيفة – إلاَّ في كون البدل يحلُّ محلَّ المبدل منه . وبناءً على هذا الرأي الأخير جاء تصنيفنا له ضمن هذه الفرقة . ويبدو أنَّه أوَّلُ الذاهبين إلى أنَّ البدل من جملة غير جملة المبدل منه ، يُستنتج ذلك من طريقة شرحه للكيفية التي يُتصوَّرُ تطوُّرُ هذا التركيب وَفْقَها، ومن تسميته

---

(١) المقتضب : ٤/٢٩٥ .

(٢) السابق : ٤/٢٩٦ .

للباب بـ (عطف البدل) . قال : « الرابع من التوابع : وهو عطف البدل : البدل على أربعة أقسام : إمَّام أنْ يكون الثاني هو الأوَّل ، أوْ بعضه ، أوْ يكون المعنى مُشتملاً عليه ، أوْ غَلَطاً . وحقُّ البدل وتقديره ، أن يعملَ العاملُ في الثاني كأنَّه خالٍ من الأوَّل . وكان الأصلُ أنْ يكونا خبرين ، أوْ تدخلَ عليه واوُ العطف ، ولكنَّهم اجتنبوا ذلك للَّبس . الأوَّل : ما أبدلته من الأوَّل ، وهُوَ هُوَ ، وذلك قولك : مررتُ بعبدالله ومررتُ بزيد ، أوْ تقول : مررتُ بعبدالله وبزيد ، ولو قلت ذلك ، لظُنَّ أنَّ الثاني غير الأوَّل ، فلذلك استعمل البدل : فراراً من اللبس ، وطلباً للاختصار والإيجاز »[١] .

وقال – متحدثاً عن عطف البيان، وقد جَعَلَ ترتيبه في التوابع قبل البدل – : « الثالث من التوابع : وهو عطفُ البيان . اعلم أنَّ عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما ، وهو مُبينٌ لما تُجريه عليه كما يُبينان ، وإنما سُمي عطف البيان ، ولمْ يُقل إنَّه نعتٌ لأنَّه غير مشتق من فعلٍ ولا هو تحلية ، ولا ضربٌ من ضروب الصفات ، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً، وسموه عطف البيان ؛ لأنَّه للبيان جيء به ، وهو مُفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثلُ اسمه ، نحو : رأيتُ زيداً أبا عمرو ، ولقيتُ أخاكَ بكْراً . والفرق بين عطف البيان والبدل أنَّ عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم الأوَّل ، والبدلُ تقديره أنْ يُوضع موضعَ الأوَّل . وتقول في النداء ، إذا أردتَ عطفَ البيان : يا أخانا زيداً ، فتنصب وتنون ، لأنَّه غير منادى ، فإن أردت البدل قُلتَ : يا أخانا زيدُ »[٢] . وهذا المعنى الأخير هو مُؤدَّى العبارة التي نُقلت عن ابن كيسان في التفرقة بين البدل وعطف البيان ، ويبدو أنَّ ابن السراج قد أفاد منها[٣] . قال الزركشي: « فإنْ قُلتَ : ما الفرق بينه

---

(١) الأصول في النحو : ٤٦/٢ ، وانظر : حاشية العليمي بهامش التصريح على التوضيح : ١٥٥/٢ .

(٢) الأصول في النحو : ٤٥/٢-٤٦ .

(٣) قال الدكتور محمَّد إبراهيم البنَّا : -ابن كيسان النحوي : ١٣٢- « ويبدو أنَّ ابن السرَّاج قد أفاد من كلمات ابن كيسان عندما قال : (الفرق بين عطف البيان والبدل ، أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأوَّل ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول) .. » .

وبين البدل ؟ قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علمت أحداً فرَّقَ بينهما إلاَّ ابن كيسان ، فإنَّ الفرق بينهما أنَّ البدلَ يُقرر الثاني في موضع الأول ، وكأنَّك لم تذكر الأول ، وعطف البيان أن تُقدِّر أنَّكَ إن ذكرت الاسم الأوّل ، لمْ يُعرف إلاَّ بالثاني ، وإنْ ذكرتَ الثاني لم يُعرف إلاَّ بالأوَّل : فجئتَ بالثاني مُبيناً للأول ، قائماً له مقام النعت والتوكيد . قال : وتظهر فائدة هذا في النداء ، تقول : يا أخانا زيدُ أقبلْ ، على البدل كأنك رفعتَ الأول وقُلتَ : يا زيدُ أقبلْ ، فإنْ أردت عطف البيان قلت : يا أخانا زيداً أقبل »[1] .

ويمكن أنْ يُعدَّ الزجاجيُّ من هذه الفرقة ، فهو وإنْ لمْ يخصَّ وظيفة البدل بحديث ، وردتْ له إشارة إليها وهو يُمثلُ لبدل البعض ، قال : « فأمَّا بدلُ البعض من الكلِّ ، فقولك : قبضتُ المالَ نصفهُ ، ... فالثاني بدلٌ من الأول وهو بعضه ، وإنَّما أبدلَ منه للبيان »[2] .

وقال عبد القاهر – وهو يتحدث عن حكم إبدال الظاهر من الضمير – : « لا يجوز أن يقول : مررت بك زيدٍ ، ولا : مررت بي زيد . ولم يَجُز : بي المسكينِ كان الأمرُ ، على أن تُبدلَ المسكين من ياء المتكلِّم . ،،، ؛ وذاك أنَّ البدلَ يأتي للبيان ، فإذا قُلتَ : مررتُ به زيدٍ ، جاز لأنَّه بمنزلة قولك : مررت بأخيك زيدٍ ، من حيث إنَّ ضمير الغيبة يصلح لغير واحدٍ ، كما أنَّ اللفظة التي هي (أخيك) كذلك . فقولك : مررتُ به زيدٍ ، يُبيِّنُ فيه الإتيان بالبدل أنَّ الضمير لِمَنْ اسمه (زيد) ، ويرفعُ لبْساً ... »[3] . وقال أيضاً : « وإنَّما يكون فيه ضَرْبٌ من البيان ، نحو أن تقول : ضربْتُ أخاك زيداً ، فيُعلمَ أنَّ الأخ المضروب هو الذي

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ٤٦٤/٢ ، وانظر : ابن كيسان النحوي : ١٣١ – ١٣٢ .

(٢) الجمل في النحو : ٢٥ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٣٠/٢–٩٣١ .

اسمه زيد . وكذا إذا قلت : رأيتُ زيداً أخاكَ ، أفدتَ أنَّ الذي رأيته من جملة مَنْ يُسمَّى زيداً ، هو الذي عُرِفَ بأُخوَّته ... »[١] .

ويُشيرُ نصُّ السهيليِّ التالي إلى اتفاق وظيفتي البدل المطابق وعطف البيان – عنده – ، وذلك يعني اتفاق وظيفة البدل بأقسامه الثلاثة ووظيفة عطف البيان ، إذ بدلا البعض والاشتمال ، بحسب تأويله ، يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة[٢] . قال – وهو بسبيل إعراب (الرحمن) في البسملة ، مُبيِّناً العلَّة المانعة من إعرابه بدلاً –: «والبدل عندي فيه ممتنع ، وكذلك عطف البيان ؛ لأنَّ الاسم الأوَّل لا يفتقرُ إلى تبيين ، لأنَّه أعرفُ الاسماء كلها وأبينها »[٣] .

وكذلك هما عند ابن عصفور : إذ لا يرى بين عطف البيان والبدل فَرْقاً إلاَّ في كون البدل في حكم المطَّرَح . قال : « عطف البيان : ... والفرق بينه وبين البدل أنَّك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان »[٤] . وقال في موضعٍ آخر –وهو يتحدث أيضاً عن وظيفة عطف البيان – : « وقولي : يُبيِّنُهُ كما يبينُهُ النعت ، تحرُّزٌ من البدل ، فإنَّ البدل يُبيِّنه بياناً مع أنَّك تنوي بالأوَّل الطَّرح ، وليس عطف البيان كذلك ... »[٥] . وقال –محاولاً التفرقة بين وظيفة التوابع الثلاثة– : « وممَّا يتبيَّنُ به الفرقُ بين عطف البيان والبدل والنعت ، أنَّ نعت المعرفة قصدُكَ به إزالةُ الاشتراك العارض في المعرفة بصفةٍ معهودة بينك وبين مُخاطبك ... وعطف البيان إنَّما يُقصدُ به إزالة الاشتراك العارض في الإسم بما هو أشهرُ من الأوَّل ، مِنْ غير أنْ يكونَ بينك وبين المخاطَب عهدٌ في ذلك ...

---

(١) السابق : ٢/٩٣٢ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٢٠٧ .

(٣) السابق : ٥٣ ، وانظر : ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، والكشاف : ١/٦ ، ٨ .

(٤) المقرب " ٢٧٢ .

(٥) شرح جمل الزجاجي : ١/٢٩٤ .

وأمَّا البدلُ فإنَّ القصد بذكره لمَّا وقَعَ الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان،وتَجعلُ الأوَّلَ كأنَّك لم تذكره »[١] . وقال – مُعرِّفاً البدل – : « البدلُ إعلامُ السّامع بمجموع اسمين ، أوْ فعلين ، على جهة تبيين الأول لَوْ تأكيده ، وعلى أنْ ينوى بالأوَّل منهما الطَّرح معنىً ، لا لفظاً . فمثال مجيئه للتبيين ، قولك : قامَ أخوكَ زيدٌ . ومثال مجيئه للتأكيد : جدَعتُ زيداً أنفهُ ، فمعلوم من قولك : جدعتُ زيداً ، أنَّ المجدوع أنفه »[٢] .

وفي أثناء تمثيل ابن أبي الربيع لإبدال الضمير من الظاهر ، وردَ ذكرُ وظيفة البدل الأساسية ، قال : « ... وأمَّا بدل المضمر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء ، فنحو قولك : رأيتُ زيداً إيَّاه ، فـ (إيَّاه) بدل من زيد ، وأبدلَ منه على جهة التوكيد ، لأنَّ البدل وإنْ كان أصله للبيان ، فقد يأتي للتوكيد ، كما كان ذلك في النَّعت »[٣] .

الفرقة الرابعة : ذهبتْ إلى أنَّ وظيفة الإبدال في أقسام البدل الثلاثة، هي تقرير الحكم وتقويته . فهي متفقة الرأي مع الفرقة الأولى –سيبويه ومتابعيه– حول وظيفة البعض والاشتمال . وإنَّما فصلناهم من أولئك ، لأنهم رأوْا أنَّ تلك هي وظيفة الإبدال في البدل المطابق أيضاً . كما أنَّهم بيَّنوا أنَّ هذا الأسلوب لا يُصارُ إليه إلاَّ في المقامات التي تستدعي المبالغة . وهذه الفرقة تَضمُّ نَحْوِيِّين وبلاغيِّين ومُفَسِّرين . ونبدأ بالنحويين ، فنجدُ الرضيَّ أوَّلَ الرافضين لعددٍ من مقولات نُظرائه حول البدل؛ إذ رأى فيها عدم شموليَّة نظرة قائليها لهذا الأسلوب ، ممَّا نتج عنه عدم إمكانية الفصل بين البدل المطابق وعطف البيان .

والمقولات المرفوضة من قِبَلِهِ ، هي :

أ – ذهابُ أصحاب الحدود ، من المقعدين ، في حدِّهم للبدل إلى أنَّه:

---

(١) السابق : ٢٩٥/١ ، وانظر : ٢٩٠ .

(٢) المقرب : ٢٦٦ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٧٩/١–٢٨٠.

(٣) البسيط : ٣٩٥/١ .

تابعٌ مقصودٌ بما نُسبَ إلى متبوعه دونه[١] .

ب - ذهابُ البعض إلى أنَّ المبدل منه في حكم الطرح معنىً .

وهو بذلك قد حاولَ توجيه الأنظار إلى وجوب محاولة البحث عن أُسُسٍ مغايرةٍ لتلك التي رفضها ، حتَّى يُمكن التفريق بين عطف البيان وقسم البدل الذي اختلط أمره به حتَّى دعا الكثيرين إلى القول بأنَّ كُلَّ ما يصلحُ أن يكون عطف بيان يصلحُ أنْ يكون بدلاً ، ما لم يُؤدِّ إلى فسادٍ صناعيٍّ [٢].

وننقل من شرحه لكلام ابن الحاجب ما يتَّضحُ به ما نسبناه إليه . قال: « قوله : (البدل تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبِ إلى متبوعه دونه) ، قوله : (مقصودٌ بما نسبَ إلى متبوعه دونه) يُخرج التأكيد والوصفَ وعطف البيان ، كما قال[٣] . قوله (دونه) : يُخرجُ عطف النَّسق : لأنَّ المقصود هناك التابعُ والمتبوع معاً . والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه ، الثاني دون الأول ، هذا قوله : ولا يَطَّرِدُ ما قاله في نحو : جاء ني زيدٌ بل عمرو : فالمقصود هو الثاني دون الأول ، مع أنَّه عطف نسق . أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكلِّ من الكلِّ وعطف البيان ، بلْ لا أرى عطف البيان إلاَّ البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنَّه لم يذكر عطف البيان[٤] ، بلْ قال : (أمَّا بدل المعرفة من النكرة ، فنحو : مررتُ برجلٍ عبداللّه ..)[٥] . قالوا : الفرق بينهما أنَّ البدلَ هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف البيان ، فإنَّه بيانٌ، والبيان فَرْعُ المبين ، فيكون المقصود هو الأول . والجواب أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ المقصود بالنسبة في بدل الكلِّ هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلاَّ الغلط : فإنَّ

---

(١) انظر : الكافية في النحو : ١٣٧ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٢٦٨.

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣/٣٢٧، أوضح المسالك : ٣/٣٤٩-٣٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٣/٢٢١-٢٢٣ .

(٣) « أيْ ابن الحاجب في شرحه لهذا التعريف » : عبارة المحقق ، وانظر : الكافية : ١٣٧ ، والأمالي النحوية : ٣/٦٢ .

(٤) بل ذكره وإنْ لم يفرد له باباً ، انظر : الكتاب : ٢/١٢ ، ١٩٤-١٩٥ ، ١٩٢، ١٩٣ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢/١٤-١٧ .

كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر . وإنَّما قُلنا ذلك ، لأنَّ الأول في الأبدال الثلاثة ، منسوبٌ إليه في الظاهر ، ولا بُدَّ أنْ يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر – كما يُذكرُ في كلِّ واحدٍ من الثلاثة – ؛ صَوْناً لكلام الفُصحاء عن اللَّغو ، ولا سيَّما كلامه – تعالى – وكلام نبيِّه –صلى الله عليه وسلم– . فادِّعاءُ كونِه غيرَ مقصودٍ بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر ، واشتماله على فائدة يصحُّ أنْ يُنسبَ إليه لأجلها ، دعوى خلاف الظاهر . ثُمَّ نقول في بدل الكل : إنَّ الفائدة في ذكرهما معاً ، أحد ثلاثة أشياء ، بالاستقراء : إمَّا أنْ يكون الأول أشهر والثاني مُتَّصفاً بصفة ، نحو : بزيد رجلٍ صالح . أوْ كون أولهما مُتَّصفاً بصفة والثاني أشهر ، نحو : بالعالم زيد ، وبرجلٍ صالح زيد . وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام، مع أنَّه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني ؛ وذلك لأنَّ للإبهام أولاً ، ثُمَّ التفسير ثانياً ، وَقْعاً وتأثيراً ليس للإتيان بالمفسَّر أولاً ، وذلك نحو : برجلٍ زيد : فإنَّ الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصلُ من (زيد) مع زيادة التعريف ، لكنَّ الغرض ما ذكرنا ، ولا يجوزُ العكس ، نحو : بزيد رجل ؛ إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير »[1] . « والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ؛ لما فيه من التأثير في النَّفس : وذلك أنَّ المتكلم يُحقِّق بالثاني – بعد التجوُّز والمسامحة – الأول ... قالوا : والفرق الآخر أنَّ البدل في حكم تكرير العامل . ولو سلَّمنا ذلك فيما تكرَّرَ فيه العامل ظاهراً ، فبأيِّ شيء يعرفُ المخاطب ذلك فيما لمْ يتكرر فيه ؟ : ولنا أن ندَّعيَ ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل ...»[2] . وقال – رافضاً – مقولة إسقاط المبدل منه ، ولو معنىً – : « واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد[3] : إنَّه في حكم الطَّرح معنىً ؛ بناءً على أنَّ المقصود بالنسبة هو

---

(١) شرح الكافية : ٢/٣٧٩ – ٣٨١ .

(٢) السابق : ٢/٣٨٣، وانظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٣/٦٥–٦٦.

(٣) انظر: المقتضب : ٤/٢١١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠.

البدل دون المبدل منه . وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه أنَّ الأول ليس في حكم الطَّرح معنىً إلاَّ في بدل الغلط . ولا كلام في أنَّ المبدل منه ليس في حكم الطَّرح لفظاً : لوجوب عود الضمير إليه في بدلي البعض والاشتمال ، وأيضاً في بدل الكُلِّ إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه ، نحو : ضربت الذي مررتُ به أخيك ..»[١] .

ونجد ابن هشام – في شرحه على لمحة أبي حيان – ينهج النهج ذاته حيث صرح بأنَّ وظيفة الأقسام الثلاثة في باب البدل ، تقرير الحكم وتقويته . قال – شارحاً حدَّ أبي حيَّان للبدل : بأنَّه تابع يُعتمدُ عليه في نسبة الإسناد إليه[٢] – : « وبيانه أنَّك تقول : قام زيد أخوك ، فيكون ذكر (زيد) لمجرد التوطئة والتمهيد لذكر المقصود بالنسبة وهو الأخ . وفائدة هذه التوطئة ، أنَّ الحكم يستفيد بها فضل تقويةٍ وتقرير : لأنَّه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين »[٣] . كما أنَّ صنيعه وهو يشرحُ حدَّهُ هو لعطف البيان ، يُؤكد أنَّ تلك هي نظرته لوظيفة باب البدل ، قال : « عطف البيان : وهو تابع غيرُ صفة يُوضِّحُ متبوعه أو يُخصِّصه ... وأقول : قولي (تابع) جنس يشملُ التوابع كلها . وقولي :(غير صفة) مُخْرِجٌ للصِّفة ، فإنَّها توافق عطف البيان في إفادة توضيح المتبوع ، إنْ كان معرفة ، وتخصيصه إنْ كان نكرة . فلا بُدَّ من إخراجها وإلاَّ دخلتْ في حدِّ البيان . وقولي : (يوضح متبوعه أو يخصصه) : مُخرجٌ لما عدا عطف البيان »[٤] . فهو بالقيد الأخير قد أخرج البدل ، وذلك

---

(١) شرح الكافية : ٣٩٢/٢ .

(٢) شرح اللمحة البدرية : ٢٩٤/٢ ، وانظر : ١٩٥ ، حيث اعترض ابن هشام قول أبي حيان : (في نسبة الإسناد إليه) ؛ إذ لا يدخل في ذلك الحدّ ، البدل من المنصوب والمجرور .

(٣) السابق : ٢٩٤/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب : ٥٦٠ – ٥٦١ ، وانظر : أوضح المسالك : ٣٤٦/٣ .

يعني أنَّ وظيفته – كما يراها – ليست التوضيح أو التخصيص ، على ما ذهب إليه الفريق الثالثُ .

ورفض أن تكون هاتان وظيفتي البدل –أيضاً– كلٌّ من الأزهريّ والصبّان . قال الأول مُبيناً وظيفة البدل : « والغرضُ منه أنْ يُذكر الاسمُ مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ؛ لإفادة توكيد الحكم وتقريره ، ولذلك يقولون : البدل في حكم تكرير العامل ، وقولهم المبدل منه في حكم الطَّرح ، إنَّما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ ...»[١] . وقال عند شرحه لحدِّ النعت : « فالنعت عند الناظم ... هو التابع الذي يكملُ متبوعه بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به ، فخرج بقيد التكميل : النسق والبدل ؛ فإنَّهما لا يُكمِّلان متبوعهما ؛ لأنَّهما لمْ يُوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ، ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضيٌّ ... »[٢] . وذهب الصبان إلى ذلك أيضاً عند شرحه لحدِّ النعت ، مُعلِّلاً كيفية خروج البدل والنسق بقيد التكميل أو التتميم ، قال : « قوله : (مُخرجٌ للبدل، والنسق)[٣] ؛ لأنَّهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص ، أيْ: لم يُقصد بهما ذلك أصالةً ، فلا يُنافي عروض الإيضاح للبدل ، بل ولعطف النسق في بعض الصور »[٤] .

وإذا انتقلنا إلى البلاغيين ، وبينهم مُفسرون ، نجدهم لا يرون وظيفة البدل الأساسية إلاَّ تلك وهي التقوية والتقرير . ولذا فإنَّهم حرصوا على بيان أنَّ الإبدال لا يُصارُ إليه إلاَّ في مقام الاعتناء بشأن المحدَّث عنه . واستدعى ذلك الحديث عن الركائز التي يقومُ عليها ، وهي : الإبهام ثمَّ التفسير ، والتعميم ثُمَّ التخصيص ، أو الإجمال ثُمَّ التفصيل .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١٥٥/٢ ، وانظر : أوضح المسالك : ١٩٩/٣-٢٠١ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح : ١٠٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الأشموني : ٦٢/٢ .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني : ٤٥/٣، وانظر : ٩٥ .

قال الجرجاني – مُبيناً ما يعرض للمسند إليه من أحوال – : « ويَعْرِضُ له زيادة الاعتناء فيُسندُ المسندُ إلى غيره ثُمَّ يُجعل بدلاً عنه لحكمة تقدَّمتْ في حذف المسند إليه . ثُمَّ ذلك الغير : إمَّا أنْ يكون عَيْنَ معناه بغير لفظه ، أوْ بعضه ، أو خارجاً متعلِّقاً به ، وهي الأبدال الثلاثة »[١] . فقوله : (ويعرضُ له زيادة الاعتناء) ، يُشيرُ إلى المقامات المقتضية للإبدال وهي : « إمَّا لكونه مطلوباً في نفسه ، أو لكونه غريباً ، أو فظيعاً ، أو عجيباً ، أوْ لطيفاً ، أوْ غيرَ ذلك ممَّا له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه »[٢] .

وتحدَّث العلويُّ عن الإبهام ثمَّ التفسير فقال : « اعلم أنَّ المقصود إذا وردَ في الكلام مُبهماً فإنَّه يُفيده بلاغةً ويكسبه إعجاباً وفخامةً ؛ وذلك لأنَّه إذا قرعَ السَّمعَ على جهة الإبهام ، فإنَّ السّامع له يذهب في إبهامه كلَّ مذهب ...»[٣].

كما بيَّنَ ابنُ الأثير ما يقتضي الصيرورة إليه بقوله : « اعلم أنَّ هذا النوع لا يُعْمَدُ إلى استعماله إلاَّ لضربٍ من المبالغة ، فإذا جيء به في كلام فإنَّما يُفعل ذلك لتفخيم أمر المبهم وإعظامه ، لأنَّه هو الذي يطرق السمع أولاً ، فيذهبُ بالسامع كلَّ مذهب ، كقوله تعالى : (وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ)[٤] ، ففسَّر (ذلك الأمر) بقوله (إنَّ دابر هؤلاء مقطوع) . وفي إبهامه أولاً وتفسيره بعد ذلك تفخيمٌ للأمر وتعظيم لشأنه فإنَّه لو قال : وقضينا إليه أنَّ دابر هؤلاء مقطوعٌ ، لما كان بهذه المكانة من الفخامة . فإنَّ الإبهام أولاً يُوقعُ السامع في حيرةٍ وتفكُّرٍ واستعظام لما قرعَ سمعه ، وتشوُّفٍ إلى معرفته والاطلاع على كُنهه . وعلى نحوٍ من هذا جاء قوله تعالى : (قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسَى * وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى * إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ)[٥]. ففسَّر (ما يُوحى)

---

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٤٥ ، وانظر : مفتاح العلوم : ١٩٠.

(٢) مفتاح العلوم : ٢٥٣ ، وانظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١٥٠ .

(٣) الطراز : ٢/٧٨ .

(٤) الحجر : ٦٦ .

(٥) طه : ٣٦-٣٩ .

بقوله (أنِ اقذفيه) . وهذا كالأول في إبهامه أولاً ثُم تفسيره..»[١].

أما فائدة الإجمال ثُمَّ التفصيل ، فقد بيَّنها الزمخشريُّ ، في معرض إعرابه للآية السابعة من فاتحة الكتاب ، قال : « فإنْ قلت : ما فائدة البدل[٢] ، وهلاَّ قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلت : فائدتُهُ التوكيد ، لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأنَّ الصراط المستقيم بيانه وتفسيره : صراط المسلمين : ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجهٍ وآكده ، كما تقول : هل أدلُّكَ على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ، فيكون ذلك أبلغَ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : ... فلان الأكرم الأفضل : لأنَّك ثنَّيْتَ ذكره مُجملاً أولا ، ومفصلاً ثانيا ، وأوقعت (فلاناً) تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل فجعلته علماً في الكرم والفضل ، فكأنَّك قلتَ : من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان ، فهو الشخصُ المعيَّنُ لاجتماعهما فيه ، غير مُدَافعٍ ولا مُنازع »[٣] . وقال عنه أيضاً – في معرض تفسيره لـ (**رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِى ، وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى** *)[٤] : « فإنْ قُلت : (لي) ... ، ما جدواهُ والكلامُ بدونه مستتبٌ ؟ قلتُ : قد أُبهمَ أولاً فقيل : اشرح لي ، ويسر لي ، فَعُلِمَ أنَّ ثمَّ مشروحاً ومُيسَّراً ، ثُمَّ بُيِّنَ ورُفِعَ الإبهامُ بذكرهما ، فكان آكد لطلب

---

(١) المثل السائر : ١٩٦/٢ ، وانظر : الطراز : ٧٨/٢ ، والإشارات والتنبيهات : ١٥٣ ، والكشاف : ٥٨٤/٢ ، والإيضاح في علوم البلاغة:١٨٦.

(٢) انظر في تلك الفائدة ومقتضيها من جهة المقام : نتائج الفكر : ٣٠٠ . ٣٠١-٣٠٢.

(٣) الكشاف : ١٥/١-١٦ ، وانظر : المثل السائر : ١٩٧/٢ ، والطراز : ٧٨/٢ . ٨٧، والبحر : ٢٧/١ ، حيث جعل أبو حيان الأسلوب من باب الإبهام والتفسير .

(٤) طه : ٢٥ ، ٢٦ .

الشرح والتيسير لصدره وأمره من أنْ يقول : اشرح صدري ويسر أمري ، على الإيضاح الساذج ؛ لأنَّه تكريرٌ للكلام الواحد من طريقي الإجمال والتفصيل »[١] . وبيَّن السكَّاكيُّ أنَّ المقام اقتضى هذا التأكيد الحاصل من الإجمال ثُمَّ التفصيل ، حيث قال : « .. كان الطلبُ وقت الإرسال الذي هو مقام مزيد احتياجٍ إلى انشراح الصَّدر ، لما تُؤذنُ به الرِّسالة من تلقي المكاره وضروب الشَّدائد »[٢] .

---

(١) الكشاف : ٦٠/٣ ، وانظر : ٤٨٣/١ ، والاشارات والتنبيهات : ١٥٤ ، حيث ردَّ الجرجاني على القزويني - الإيضاح : ١٨٦ ، ١٨٧ - جعله أسلوب الآية من باب الإبهام والتفسير .

(٢) مفتاح العلوم : ٢٨٣ ، وانظر : التحرير : ٢١١/١٦ .

الوثائق

المدح والذّم :

لم أعْثرْ لأحدٍ من النحاة – غير سيبويه – على ما يُفيد أنَّ إفادة المدح أو الذَّمَّ ، أو نحوهما ، من وظائف البدل ، بلْ وجدتُ بينهم من نصَّ على عكس ذلك وهو ابن السيد الذي قال – وهو يتحدث عن أوجه انفصال النعت والبدل – : « .. السّابع : أنَّ النعت قد يكون منه ما يُرادُ به المدح أوِ الذَّم أو الترحُّم ، ولا يكون ذلك في البدل »(١) .

وممَّنْ نصَّ على أنَّه يُصار إليه لأداء تلك الوظيفة من غير النحاة ، الزركشي قال : « ومن فوائد البدل التبيين على وجه المدح ... »(٢) .

أمَّا بالنسبة لسيبويه فإنَّ في تضاعيفِ بعض أبوابِ الكتاب ، أمثلة للبدل يَدُلُّ فيها بلفظه ، إذْ هو مضاف ، أوْ بلفظ نعته على ذينك المعنيين . وقد تحدث سيبويه عن تلك الدلالة وبين أنها المقتضية لحركة إعرابية بعينها ، وذلك في أثناء حديثه عن نصب المصادر التشبيهية ، قال : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك : مررت به فإذا له صوتُ صوتَ حمار ، ومررتُ به فإذا له صراخُ صراخَ الثكلى ... فإنَّما انتصبَ هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويت ، ولم تُرِدْ أنْ تجعل الآخر صفةً للأول ولا بدلاً منه . ولكنك لما قلت : له صوتٌ ، عُلِمَ أنَّه قد كان ثَمَّ عمل ، فصار قولك : له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يُصوِّتُ ، فحملت الثاني على المعنى ... وإنْ شئتَ قُلتَ : له صوتُ صوتُ حمار ، وله خُوارُ خُوارُ ثور ، وذلك إذا جعلته صفة للصوت ، ولم تُرِدْ فِعلاً ولا إضماره ... »(٣) .

---

(١) إصلاح الخلل : ٧٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ٤٥٥/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٥٥/١ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ ، وانظر : شرح السيرافي :١٠٤/٢-١٠٧، والنكت : ٣٨٨/١ ، ٣٩١ .

فالمقتضي لنصب هذه الأسماء في الحالة الأولى ، كونها ليست من سمات المحدث عنه ، بل هي سمته في ذلك المقام فقط ، أي وقتَ مرور المتكلم به . فإنْ أريدت الإشارة إلى كونها من سماته الملازمة ، صير إلى الرفع . والرفع على البدل[١] ، والنصب على المفعول المطلق أو الحال ، إنْ لم يكن المضاف إليه معرفة[٢] . ومراعاةً لاختلاف الدلالة التي يختلف تبعاً لها الباب النحوي الذي تنضوي تحته تلك الأسماء ، جعل سيبويه لتفصيل الحديث عن حالة الرفع باباً مستقلاً تالياً البابَ السابق . قال : « هذا بابٌ يُختارُ فيه الرفع . وذلك قولك : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء . وإنَّما كان الرفعُ في هذا الوجهَ ، لأنَّ هذه خصالٌ تذكرها في الرجل ، كالحِلم والعِلم والفضل . ولم تُرِدْ أن تُخبرَ أنَّكَ مررتَ به في حال تَعلُّمٍ ولا تَفَهُّمٍ ، ولكنَّكَ أردتَ أنْ تَذْكرَ الرجلَ بفضلٍ فيه ، وأنْ تجعلَ ذلك خصلةً قد استكملها ، كقولك : له حسبٌ حسبُ الصالحين : لأنَّ هذه الأشياء وما يشبهها ، صارتْ تحليةً عند الناس وعلامات . وعلى هذا الوجه رُفِعَ الصَّوت . وإنْ شئت نصبتَ فقلتَ : له علْمَ علْمَ الفقهاء : كأنَّك مررتَ به في حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ ، وكأنَّه لم يستكمل أنْ يُقال له : عالم . وإنَّما فرَّقنا بينَ هذا وبين الصَّوت : لأنَّ الصوتَ علاج ، وأنَّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجل . ويدلُّك على ذلك قولهم : له شَرَفٌ ، وله دِينٌ ، وله فَهْمٌ . ولو أرادوا أنَّه يُدخلُ نفسه في الدِّين ولم يستكمل أنْ يُقال : لهُ دِينٌ ، لقالوا يتدينُ وليس بذلك ، ويتشرفُ وليس له شرف ، ويتفَهَّمُ وليس له فَهْمٌ . فلمَّا كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غيرَ علاج ، بَعُدَ النَّصبُ في قولهم : له علمٌ علمُ الفقهاء . وإذا قال : له صوتٌ صوتَ حمار ، فإنَّما أخبرَ أنَّهُ مَرَّ به وهو يُصوِّتُ صوتَ حمار . وإذا قال : له علمٌ علمُ الفقهاء ، فهو يُخبرنا عمَّا استقرَّ فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه ، أوْ رآهُ يتعلمُ فاستدل بحسنِ تعلمه على ما عنده من العلم ، ولم يُرِدْ أنْ يُخبرَ أنَّه إنَّما بدأ

---

(١) انظر : شرح السيرافي : ١٠٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣٥٦/١، ٣٥٧، ٣٥٨ ، وشرح السيرافي : ١٠٤/٢ .

في علاج العلم في حال لُقيِّه إيَّاه : لأنَّ هذا ليس ممَّا يُثنى به ، وإنَّما الثناء في هذا الموضع أنْ يُخبرَ بما استقرَّ فيه ، ولا يُخبرُ أنَّ أمثلَ شيء كان منه التَّعلُّمُ في حال لقائه »[١]. ومِنْ أمثلته للصيرورة إلى الإبدال لاقتضاء مقام المدح والذَّم ذلك الأسلوب ، أيضاً ، ما جاء في قوله : « ومنه[٢] : مررتُ برجلٍ رجلٍ صدق ، منسوب إلى الصلاح ، كأنَّك قلت : مررتُ برجلٍ صالح . وكذلك مررتُ برجل رجلِ سوءٍ ، كأنَّك قلتَ : مررت برجلٍ فاسد »[٣] .

أمَّا أمثلة البدل التي يدلُّ فيها على المدح أو الذَّم بلفظ نعته ، فقد جَعَلَ لها باباً مُستقلاً عن باب (له علمٌ علمُ الفقهاء) وعلَّة الفصل تتضحُ من النَّصِّ ، قال : « هذا بابُ ما يختارُ فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً . وذلك إذا كان الآخرُ هو الأول . وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتُ حَسَنٌ ، لأنك إنَّما أردتَ الوصف ، كأنَّكَ قُلتَ : له صوتٌ حَسَنٌ ، وإنَّما ذكرتَ الصوتَ توكيداً ، ولم تُرِدْ أن تحمله على الفعل ، لمَّا كان صفةً ، وكان الآخر هو الأول ، كما قُلتَ : ما أنت إلاَّ قائم وقاعد ، حملتَ الآخر على (أنتَ) لمَّا كان الآخر هو الأول ... وأمَّا : له صوتٌ صوتُ حمار ، فقد علمت أنَّ (صوت حمار) ليس بالصوت الأول ، وإنَّما جاز لك رفعه على سَعَةِ الكلام ، كما جاز لك أن تقول ك ما أنتَ إلاَّ سَيْرٌ ... »[٤] . هذا ونجدُ سيبويه قد نظَرَ[٥] بين

---

(١) الكتاب : ١/٣٦١ – ٣٦٢ ، وانظر : ٣٦٦ ، وشرح السيرافي :٢/١٠٧-١٠٨ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ١/٣٤٠-٣٤١.

(٢) جاء ت تلك الأمثلة في باب (مجرى النعت على المنعوت ... والبدل على المبدل منه) : الكتاب : ١/٤٢١.

(٣) الكتاب : ١/٤٣٠ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/١٤٦ .

(٤) الكتاب : ١/٣٦٣ ، وانظر : ١/٣٦٥ ، ٤٣١ ، وشرح السيرافي : ٢/١٠٨ ، ١٤٧.

(٥) انظر : الكتاب : ٢/١٢-١٣ ، ١/٤٢١ ، وشرح السيرافي : ٢/١٥٩ ، ١٤٧ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١/٢٢٤-٢٢٥ ، ٢٢٨ – ٢٢٩ .

وظيفة التكرير – الذي تولَّد عنه أسلوب البدل – في نحو : مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ، هذا رجلٌ رجلٌ صالح و : أنت العالم حقُّ العالم ، وبَيْنَ وظيفة النعت في نحو : أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ ، ممَّا يُشيرُ إلى اتِّحاد الوظيفة ، ووظيفةِ النعت في المثال إفادة المبالغة في المدح ، فلا بُدَّ أنْ تكون وظيفة البدل كذلك ، وذاك – في ظنيِّ – مقصد سيبويه من التنظير ، ويُلاحظ على أمثلة النصوص السابقة ، تَولَّدُ البدل من التكرير – وهو ما أطلق عليه سيبويه التثنية – ، تكرير لفظ المبدل منه ، مع إضافته أو نعته .

وهناك صورٌ أخرى لإفادة المدح أو الذَّم بوساطة أسلوب الإبدال ، منها ما استخرجناه من أبيات الكتاب – وإن لم يتحدث عنها سيبويه – ومنها ما جاء في أسلوب الآي الكريمة .

فمن شواهد سيبويه لإبدال النكرة من المعرفة ، قول بشر بن أبي خازم[١] :

فإلى ابنِ أُمِّ أُناسٍ ارْحلْ ناقتي ... عمرٍو فَتُبْلِغُ حاجتي أوْ تُزْحِفُ

مَلِكٍ إذا نزلَ الوفُودُ ببابـــــه ... عَرَفوا مَـوَارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ[٢]

قال النَّحـاس : « حُجـة في أنَّـه أبدلَ (مَلِك) من (عمـرو) ، وهو بدل النكرة من المعرفة . و (تُزْحِفُ) : تهزل »[٣] . وقال ابن السيرافي : « الشاهد فيه أنَّه أبدل (ملك) من (ابن أُمِّ أُناسٍ)[٤] ، وهو بدل النكرة من المعرفة . يمدحُ بشرُ عمروَ ابن مـاء السَّمـاء ، وأمُّ أُناس : بنت عـوف بن مُحلِّم بن ذُهْل بن شـيبـان ، وأمّ جدِّه عمرو بن المنذر أمّ أبيه . وقوله : (فتبلغ حاجتي) أي : تبلغ راحلتي إلى الموضع الذي أقصدهُ ، يُريدُ فتبلغ الموضع الذي فيه الملك ، أوْ تُزْحَفُ الراحلة ... والمزبد : النهـر العظيم الجـرية ، الكثـيـر الماء ، الذي يَرمي بالزَّبَدِ .

---

(١) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٤/٢ .

(٢) الكتاب : ٩/٢ .

(٣) شرح أبيات سيبويه : ١٩٥ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٥٨/٢.

(٤) الأصح تخريج النحاس ؛ وذلك أنَّ (عمرو) بدل من (ابن أمِّ أناس) ، و (ملك) بدل من (عمرو) .

والغوارب: جمع غارب ، يُريدُ ما علا من الماء . لا يُنزفُ : لا ينفدُ ما فيه »[١].
فمقامُ المدح هو مُقتضي الإبدال وتعدُّدِهِ ، إبدال (عمرو) من (ابن أُمِّ آناس)، و(ملك) من (عمرو) - وتولَّدَ البدل من التقديم والتأخير ، تقديم ما حقَّه أن يكون صفة ، إذ الأصل في (ابن أمِّ أناس) و (ملك) أن تكونا صفتين لـ(عمرو) : عمرو بن أمِّ أناس الملك - ، ثُمَّ جيء بمحط المدح وهو جملة (إذا نَزَلَ ...) الخ ، وهي في محل جرٍّ نعتٍ لـ (ملك) . ولا يصحُّ بالنظر إلى المقام إعراب (عمرو) عطف بيان : إذ لولا إرادة المدح والمبالغة فيه لذكر باسمه ثُمَّ جيءَ بما أُبْدِلَ منه ليكون نعتاً له وظيفتُهُ التوضيح . ومِنْ شواهد ذلك أيضاً قول الشاعر - وهو من أبيات سيبويه[٢] :

يا مَيَّ إنْ تفقدِي قوماً ولدْتِهِمُ ... أوْ تُخْلَسِيهُمْ فإنَّ الدَّهرَ خلاَّسُ
عمرٌو وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ ... بِبَطْنِ عَرْعَرَ آبي الضَّيْمِ عبَّاسُ

فـ (عمرو) و (عبدمناف) مرفوعان على القطع من قوله (قوماً ولدتهم)، وذكر النحاسُ أنَّ الخليل روى البيت بالنَّصب على البدل[٣] . وموضع استشهادنا : والذي عَهِدتْ [٤].. آبي الضيم عباس . حيث خُولِفَ الأصل في بناء التركيب بتقديم الصفتين على موصوفهما وهو (عباس) ، ولو جيء به على الأصل فيه لقيل : عمرو وعبد مناف وعباس آبي الضيم الذي عهدت ..

---

(١) شرح أبيات سيبويه : ١٥/٢ ، وانظر : الانصاف : ٤٩٦/٢ ، حيث استشهد به على جواز ترك صرف ما ينصرف ، وهو قوله (ابن أمِّ أناسَ) ، والخزانة : ١٤٩/١ .

(٢) الكتاب : ١٥/٢ ، وانظر : شرح الكافية: ٣٨٠/٢ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه : ١٦١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي :٤٧٩/١-٤٨٠ ، والخزانة : ١٧٤/٥-١٧٥ ، ٩٥/١-٩٦ .

(٤) قال البغدادي - الخزانة : ١٧٥/٥ : « الضمير يرجع إلى مَيٍّ ، وعدلَ عن خطابها وأخبر عنها باللفظ الذي يكون للغائب ، أراد : الذي عهدتِ ، فلمْ يستقم له » .

ومن شواهد ذلك والإبدال يُرادُ به الذَّم قولُ المتلمِّس :

ولا يُقيمُ على خَسْفٍ يُرادُ بـــه إلاَّ الأذَلاَّنِ عَيْرُ الحيِّ والوتَدُ

هذا على الخسف مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وذا يُشَجُّ فلا يَرْثي له أحَدُ[1]

فـ (عَيْرُ الحيِّ والوتد) بدل من (الأذلان) ، وهو في الأصل نعتٌ لهما . والمرادُ ذمُّ كلِّ مرتضٍ للذلِّ مُقيمٍ عليه ، والتنفير من تلك الخصلة .

هذا فيما يتعلقُ بإفادة أسلوب البدل هذين المعنيين والبدل مُطابق . وقد يُفيدهما والبدل للاشتمال ، كما في قول الفرزدق -وهو من أبيات سيبويه-[2] :

ورِثْتُ أبي أخلاقَهُ عاجِلَ القِرى وعَبْطَ المهارى كُومُها وشَبوبُها

فـ (أخلاقه) بدل من (أبي) وهو بدل اشتمال ، و (عاجل القِرى) وما عُطِف عليه: (عبطَ المهارى) بدل من (أخلاقه) بدل كل ، و (كومها وشبوبها) بدل مقطوع من (عبط المهارى) . والمراد التَّمدَّحُ ببلوغ الغاية في باب الكرم ، ولذا صار إلى أثبات أنَّه صفة متوارثة ، غشَّتْ ما عداها من الصفات . قال القيسي : « يجوز أن تكون (أخلاقه) بدلاً على ما مضى[3] ، وأمَّا (عاجل القرى) فهو بدل من (أخلاقه) . فإنْ قيل : إنَّ (عاجل القرى) جوهر ، وأخلاقه عَرَضٌ ، وهما جنسان[4] . قيل : قد تقدم قبله ذكر الأب ، وهو جوهر والبدل في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير المحذوف . ويجوز أن يكون (عاجل) هنا مصدراً ، كالباطل ، والفاتح ، وكأنَّه قال على هذا : تعجيله

---

(١) الخزانة : ٣٥٢/٦ ، والتحرير والتنوير : ٦٢/١٥ .

(٢) الكتاب : ١٦/٢ ، شرح السيرافي : ١٦٠/٢ .

(٣) تعود إحالته إلى ما ذكر قبل من أنه يجوز أن يكون التقدير : ورثت من أبي أخلاقه ، وعليه فلا شاهد في البيت للإبدال من البدل ، وانظر في تعدية (وَرِثَ) : الخزانة : ١٢١/١٠ .

(٤) انظر : نتائج الفكر : ٣٠٨ .

القِرَى ، ويؤكد هذا عطفه عليه المصدر ، وهو قوله (وعبطَ المهارى) . وقبله :

وما زالَ باني العزّ فينا وبيتُهُ وفي الناس باني بيتِ عزٍّ وهادِمُهْ»[١]

وموضع استشهاد سيبويه بالبيت ، رفع (كومها وشبوبها) على القطع ، والجرُّ على البدل من (المهارى) جائز[٢] ، ووظيفته توكيد العموم المستفاد من (المهارى) .

وقد صيرَ إلى الإبدال لقصد المبالغة في الذَّمِّ ، والبدل مطابق معرفة من معرفة ، ومحطُّ الذَّم نعتُ المبدل منه ، في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ ﴿١١﴾[٣] .

فـ (قوم فرعون) بدل من (القوم الظالمين) ، وذلك ما نحا إليه النحاس[٤] ، وأبو البقاء[٥] ، والقرطبي[٦] . وإرادة وسْمِهم بنهاية الظلم ، هو ما اقتضى إيثار بناء التركيب على ذلك النحو ، حيث لم يُقَلْ – مثلاً – : أنِ ائتِ قوم فرعون الظالمين[٧] ، أوْ : أنِ ائتِ قوم فِرْعون القومَ الظالمين . ففي التركيب عدولان ، أوْ تحويلان ، الأول : عن : قوم فرعون الظالمين إلى قوم فرعون القوم الظالمين . والثاني : عن : قوم فرعون القوم الظالمين إلى القوم الظالمين

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح : ١/٥١٠ – ٥١١ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/١٦-١٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٦٠ ، ولابن السيرافي :١/٥٠٣ – ٥٠٤ .

(٣) الشعراء : ١٠ ، ١١ .

(٤) انظر : إعراب القرآن : ٣/١٧٥ .

(٥) انظر : التبيان : ٢/٩٩٤ .

(٦) انظر : الجامع : ١٣/٩١ .

(٧) انظر : التحرير والتنوير : ١٩/١٠٣ – ١٠٤ .

قــوم فرعون .

والجمع بين هاتين الظاهرتين – التكرير وتقديم النعت مع مـا في حيِّزه – لا يكون إلاّ عند إرادة المبالغة . وفي ضوء ملاحظة ذلك فالأليق إعراب (قوم فرعـون) بـدلاً ، لا جعلهُ عَطْفَ بيان ، وهو ما ذهب إليه الزمخشريُّ حيث قال : « سَجَّلَ عليهم [بالظلم][1] بأن قدم القوم الظالمين ثمَّ عطف عليهم عطف البيان ، كأنَّ معنى القوم الظالمين وترجمته : قوم فرعون ، وكأنهما عبارتان تعتقبان على مُؤدًّى واحد : إن شاء ذكرهم عبَّرَ عنهم بالقوم الظالمين ، وإن شاء عبَّرَ بقوم فرعون . وقد استحقوا هذا الاسم من جهتين : من جهة ظلمهم أنفسهم بالكفر، وشرارتهم ، ومن جهة ظلمهم لبني إسرائيل باستعبادهم »[2]. وتابعه في ذلك الفخر الرازي[3] والآلوسي[4] ، ورجَّحَهُ أبو حيان ، قال : «(قوم فرعون) : قيل : بدل من القوم الظالمين ، والأجود أن يكون عطف بيان ، لإنهما عبارتان يعتقبان على مدلول واحد ؛ إذ كلُّ واحدٍ : عطفُ البيان ، وسوغه مستقلٌ بالإسناد . ولما كان (القوم الظالمين) يوهم الاشتراك ، أتى عطف البيان بإزالته ، إذ هو أشهر »[5] . وفي رأيي – والله أعلم – أنَّه لو جيء بالتركيب على الأصل فيه ، لما كان هناك إبهام يحتاجُ إزالة ، وبما أنَّ الإبهام ليس ناشئاً عن الوضع ، فالموضع للبدل ولا مكان لعطف البيان .

ومن صور الإبدال في مقام الذَّم ، إبدال الظاهر من ضمير الغائب المرفوع العائد على مُظهرٍ سابق ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى :

---

(١) هكذا في النَّصِّ ، وأحسب أنَّ في الكلام خطأً طباعياً ، والصواب : الظلم.

(٢) الكشاف : ٣/٣٠١ .

(٣) انظر : التفسير الكبير : ٢٤/١٢١ .

(٤) انظر : روح المعاني : ١٩/٦٤ .

(٥) البحر: ٧/٧ .

(اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون *

ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون *

لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر

مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون)[١] .

فجملة (وأسرُّوا النجوى ...) الخ « جملة مستأنفة ، ويجوزُ أن تكون عطفاً على جملة : (اقْتَرَبَ للناس حِسَابُهُمْ) إلى آخرها لأنَّ كِلتا الجملتين مسوقة لذكر أحوال تلقي المشركين لدعوة النبي – صلى الله عليه وسلم – بالتكذيب والبهتان والتآمر على رفضها . فالذين ظلموا ، هم المراد بالنَّاس . وواو الجماعة عائد إلى ما عاد إليه ضمائر الغيبة الرَّاجعة إلى (للناس)[٢] . وليست جملة (وأسرُّوا النجوى) عطفاً [٣]على جملة (استمعوه وهم يلعبون): لأنَّ مضمونها ليس في معنى التقييد لما يأتيهم من ذكر »[٤] . و (الذين ظلموا) بدلٌ من الواو في (أسرُّوا النجوى) ، وجملة (هل هذا إلاَّ بشَرٌ ...) الخ ، بدل من (النجوى) بدل جملة من مفرد بمعناها[٥] ، وهو بدل بعضٍ إن كانت الأقوال الأخرى المحكية : ـ (بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ)[٦] – صادرةً عن جماعة غير السابقة ، وإنْ كانت صادرةً عن هؤلاء ، فالبدلُ مُطابق .

وفحوى تلك النجوى هو ما استدعى وسْمَهُمْ بالظلم ، والمراد به هنا معناه

---

(١) الأنبياء : ١–٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢/١٩٨، الجامع لأحكام القرآن : ١١/٢٦٧.

(٣) جعلها معطوفة على (استمعوه) السيرافي : ٢/١٧٣ .

(٤) التحرير والتنويز : ١٧/١٢ .

(٥) انظر : الكشاف : ٣/١٠٢ ، ومغني اللبيب : ٥٩٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢/١٦٢–١٦٣، وشرح التسهيل : ٣/٣٤٠ ، والفتوحات :٣/١١٩.

(٦) الأنبياء : ٥ .

اللُّغوي وهو مجاوزة الحقّ[١] : إذ هُم مع غفلتهم وإعراضهم ولعبهم واستيلاء اللهو على قلوبهم وتجدده بتجدد ما يستدعي الانعتاق من ربقته واقتلاع جذوره ، اجترؤا على الحكم على ما يأتيهم به النبي - صلى الله عليه وسلم - من الذكر ، فوصفوه بما حكته عنهم الآيات . وهذه جناية خاصة تُضاف إلى جناياتهم المعتادة . ومِمَّا يُرجِّحُ أنَّ وسمهم بالظلم مَنْشَؤُهُ جَمْعُهُم المُتضادَّيْنِ ، وهما التطاول إلى الحكم مع فقدان أدنى قدرٍ من الأهليَّة له ، أنَّ الآيات التي جاءتْ واصفةً موقف فرعونَ وقومه مِمَّا جاءهم به موسى - عليه السلام - من الآيات ، أشارتْ إلى تناجيهم في أمر إبطال ما جاءهم به ، ولم يُؤتَ فيها باسم ظاهر بعد الضمير ، كما في هذه الآية ، وتلك الآيات : (فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَىٰ * قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ * فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَىٰ)[٢] . فقد « تفرَّعَ على موعظة موسى ، تنازعهم الأمرَ بينهم ، وهذا يُؤذن بأنَّ منهم مَنْ تركتْ فيه الموعظة بعض الأثر ، ومنهم مَنْ خشي الانخزال : فلذلك دعا بعضُهم بعضاً للتشاور فيما ذا يصنعون »[٣] .

وقد أوصل المعربون الأوجه في (الذين ظلموا) إلى تسعةٍ ، مُرَجِّحاً بعضُهم البدلية . وذكر النحاس ستَّةً من تلك الأوجه ، قال : « وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا) ولمْ يقَلْ : وأسرُّوا النجوى ، والفعل مُتقدمٌ ، لأنَّ الفعل إذا تقدم الأسماءَ وُحِّدَ ، وإذا تأخر ثُنِّي وجُمِعَ للضمير الذي فيه ، فكيف جاء هذا متقدِّماً مجموعاً ؟ ففيه ستة أقوال : يكون بدلاً من الواو ، وعلى إضمار

---

(١) انظر : المفردات : ٣١٥ ، ومنتخب قرة العيون النواظر :١٧٣ ، وتحفة الأريب : ١٧٧ .

(٢) طه : ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦/ ٢٥٠ .

مبتدأ ، ونَصْبَاً بمعنى أعني ، وأجاز الفرَّاء[١] أنْ يكون خفضاً ، بمعنى : اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم ، وأجاز الأخفش[٢] أنْ يكون على لغة مَنْ قال: أكلوني البراغيثُ[٣] ، والجواب السّادس أحسنها ، وهو أن يكون التقدير : يقول الذين ظلموا ، وحُذفَ القول مثل (وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)[٤] . فالدليل على صحة هذا الجواب ، أنَّ بعده (هل هذا إلا بشر مثلكم) ، فهذا الذي قالوه »[٥] . وقال أبو حيَّان : « وجَوَّزوا في إعراب (الذين ظلموا) وجوهاً : الرفعُ والنَّصبُ والجرُّ . فالرَّفع على البدل من ضمير (أسرُّوا) إشعاراً بأنَّهم الموسومون بالظُّلم الفاحش فيما أسرُّوا به ، قاله المبرِّد ، وعزاهُ ابن عطيَّة[٦] إلى سيبويه[٧] . أوْ على أنَّه فاعل ، والواو في (أسرُّوا) علامة للجمع ، على لغة أكلوني البراغيث ، قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما . قيل : وهي لُغة شاذَّة ، قيل : والصحيح أنَّها لُغةٌ حسنة ، وهي مِنْ أزد شنوءة ، وخُرِّج عليه قوله : (ثُمَّ عَموا وصَمُّوا كثيرٌ منهم)[٨] ، وقال شاعرهم :

يَلُومونني في اشتراءِ النَّخِيـــ ـلِ أهلـــي وكُلُّهُـمُ أَلْـوَمُ

أوْ على أنَّ (الذين) مُبتدأ و (أسرُّوا النجوى) خبره[٩] ، قاله الكسائيُّ ،

---

(١) معاني القرآن : ١٩٨/٢ ، وهو قد ذكر وجه البدل أيضاً .

(٢) معاني القرآن : ٦٣٢/٢ ، والوجه الثاني الذي ذكره : أن يكون خبر مبتدأ محذوف .

(٣) نسب أبو عبيدة هذا القول إلى أبي عمرو الهذلي : مجاز القرآن : ٣٤/٢ ، ١٧٤/١ .

(٤) الرعد : ٢٣ .

(٥) إعراب القرآن : ٦٤/٣ ، وانظر : التبيان : ٩١١/٢ .

(٦) المحرر الوجيز : ١٢٢/١١ .

(٧) الكتاب : ٤١/٢ .

(٨) المائدة : ٧١ .

(٩) انظر : شرح الكافية : ٢٥٨/١ .

فقُدِّمَ عليه ، والمعنى : وهؤلاء أسرُّوا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلاً على فعلهم أنَّه ظُلم . أو على أنَّه فاعلٌ بفعل القول وحُذِفَ ، أي : يقول الذين ظلموا ، والقول كثيراً ما يُضمر ، واختاره النحاس ، ... وقيل[١] : التقدير : أسرَّها الذين ظلموا . وقيل : (الذين) خبرُ مبتدأ محذوف ، أيْ : هم الذين ، والنَّصبُ على الذَّم ، قاله الزجاج[٢] ، أو على إضمار أعني ، قاله بعضهم . والجرُّ على أن يكون نعتاً للناس ، أو بدلاً في قوله (اقترب للناس) ، قاله الفراء ، وهو أبعد الأقوال »[٣] .

وتلك الأوجه مردودةٌ جميعها إلاَّ البدل ؛ وفاءً بحقِّ المعنى . وهذا البدل ليس مُفسِّراً للضمير – أيْ إنَّ المسألة ليستْ من باب الإضمار قبل الذكر ، كما في ضربتُهُ زيداً – ؛ لأنَّ الواو في (أسرُّوا) عائدة إلى ما عادتْ إليه ضمائر الغيبة السابقة عليها ، وهو كلمة (الناس) . وسيبويه لم يُعربها إلاَّ بدلاً ، قال : « واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتَّاء التي يُظهرونها في (قالت فُلانة) ، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأُمُّهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُهْ

وأمَّا قوله – جلَّ ثناؤه – (وأسروا النجوى الذين ظلموا) ، فإنَّما يجيءُ على البدل ، وكأنَّه[٤] قال : انطَلَقُوا ، فقيل له : مَنْ ؟ فقال : بنو فُلان . فقوله جلَّ وعزَّ (وأسروا النجوى الذين ظلموا) على هذا ، فيما زعم يُونس »[٥] . وكذلك

---

(١) انظر : المحرر الوجيز : ١٢٢/١١ .

(٢) ما ذهب إليه الزجاج – معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٤/٣ – هو أنَّ الرفع على الذَّم والنصب على معنى أعني .

(٣) البحر : ٢٩٦/٦ – ٢٩٧ ، وانظر : الكشاف : ١٠٢/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٠١/١– ٢٠٣ ، والجامع : ٢٦٨/١١–٢٦٩ ، وروح المعاني : ٨/١٧ .

(٤) بيَّنا فيما سبق أعلاه أنَّ الإبدال هنا – في رأينا – ليس من هذا الباب .

(٥) الكتاب : ٤٠/٢–٤١ .

فَعَلَ المبردُ على ما عزاهُ إليه أبو حيَّان[١] . أمَّا السيرافي[١] ، فقد جوَّز فيه إلى جانب البدليَّة أنْ يكون فاعلاً ، والواو علامةً للجمع . والزجاج وإنْ كان جوَّز فيه غير البدلية ، فإنَّه رأى البدل أجود ، قال : « في (أسرُّوا النجوى) قولان : أجودهما أنْ يكون (الذين ظلموا) في موضع رفعٍ بدلاً من الواو من (أسرُّوا) ومُبيِّناً عن معنى الواو ، والمعنى : إلاّ استمعوه وهُمْ يلعبون وأسرُّوا النجوى ، ثُمَّ بيَّنَ من هؤلاء ، فكان بدلاً من الواو . ويجوز أن يكونَ رفعاً على الذَّمِّ ، على معنى : هم الذين ظلموا . ويجوز أنْ يكونَ في موضع نصبٍ ، على معنى : أعني الذين ظلموا »[٢] .

كما صير إلى إبدال الفعل المثبت من المنفي لغرض المبالغة في الذَّمِّ في قوله تعالى :

﴿ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٦﴾ يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ عَنِ ٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ غَٰفِلُونَ ﴾[٤]

قال الزمخشري : « وقوله (يعلمون) بدلٌ منْ قوله (لا يعلمون) . وفي هذا الإبدال من النكتة : أنَّهُ أبدله منه وجعله بحيثُ يقومُ مقامه ويَسُدُّ مَسَدَّه ؛ ليعلمكَ أنَّهُ لا فَرْق بين عدم العلم الذي هو الجهل ، وبينَ وجود العلم الذي لا

---

(١) انظر : البحر : ٦/٢٩٧ .

(٢) انظر : شرح السِّيرافي : ٢/١٧٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٨٣-٣٨٤ .

(٤) الروم : ٢-٧ .

يتجاوز الدنيا . وقوله (ظاهراً من الحياة الدنيا) : يُفيدُ أنَّ للدنيا ظاهراً وباطناً ، فظاهرها ما يعرفهُ الجُهَّالُ من التمتع بزخارفها والتَّنعُّمِ بملاذِّها ، وباطنها وحقيقتها أنَّها مجازٌ إلى الآخرة يُتزوَّدُ منها إليها بالطَّاعة والأعمال الصالحة . وفي تنكير الظاهر : أنَّهم لا يعلمون إلاَّ ظاهراً واحداً من جملة الظواهر »[١] . ففي التنكير تقليل لمعلومهم ، وتقليلهُ يُقرِّبه من النفي حتَّى يُطابِقَ المبدلَ منه[٢] . فالسِّياق « يُشْعِرُ بذمٍّ حالهم ، ومحطُّ الذَّم هو جملة (وهُمْ عن الآخرة هُمْ غافلون) . فأمَّا معرفة الحياة الدنيا فليست بمذمومة ، لأنَّ المؤمنين كانوا أيضاً يعلمون ظاهر الحياة الدنيا ، وإنَّما المذموم أنَّ المشركين يعلمون ما هو ظاهرٌ من أمور الدنيا ولا يعلمون أنَّ وراء عالمِ المادَّة عالماً آخر هو عالم الغيب . وقد اقتُصِرَ في تجهيلهم بعالم الغيب على تجهيلهم بوجود الحياة الآخرة اقتصاراً بديعاً حصلَ به التَّخلُّصُ مِنْ غَرض الوعد بنصر الرُّوم إلى غرضٍ أهمَّ وهو إثبات البعث ، مع أنَّه يستلزم إثبات عالم الغيب ويكونُ مِثالاً لجهلهم بعالم الغيب ، وذمَّاً لجهلهم به بأنَّه أوقعهم في ورطة إهمال رجاء الآخرة وإهمال الاستعداد لما يقتضيه ذلك الرجاء ، فذلك موقع قوله (وهُمْ عن الآخرة هُمْ غافلون) ... وجملة (وهم عن الآخرة ...) يجوز أن تجعلها عطفاً على جملة (يعلمون) ، فحَصَلَ الإخبارُ عنهم بِعِلمِ أشياء وعدم العلم بأشياء . ولك أنْ تجعل جملة (وهم عن الآخرة) الخ في موقع الحال ، والواو واو الحال . وعُبِّرَ عن جهلهم الآخرةَ بالغفلة كناية عن نهوض دلائل وجود الحياة الآخرة لو نظروا في الدلائل المقتضية وجود حياة آخرة ، فكان جهلهم بذلك شبيهاً بالغفلة ؛ لأنَّه بحيثُ ينكشف لو اهتمُّوا بالنَّظر ، فاستُعيرَ له (غافلون) استعارة تبعية »[٣] . وقد ارتضى عدَّ الجملة بدلاً بالإضافة إلى الزمخشري - من الذين أعربوها وهم قِلَّة - أبو حيَّان[٤] ،

---

(١) الكشاف : ٤٦٨/٣ ، وانظر : البحر : ١٦٣/٧ ، والتحرير والتنوير : ٥٠/٢١.

(٢) الانتصاف بهامش الكشاف : ٣٦٨/٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٥٠/٢١ .

(٤) انظر : البحر : ١٦٣/٧ .

والآلوسي[١]، غير أنَّه رأى الاستئناف قد يكون أظهر .

والإبدال في الآية نظير الإبدال في قول العرب[٢] : ما أنت بشيء إلاَّ شيءٌ لا يُعبأُ به ، وفي قول الشاعر[٣] :

يا ابْنيْ لُبينى لستُما بيدٍ إلاَّ يَداً ليْستْ لها عَضُدُ

حيثُ أُبدلَ المثبتْ من المنفي ، والمصحِّحُ في الموضعين ، النعت : (لا يُعْبأُ به) ، (ليْستْ لها عَضُدُ) .

---

(١) روح المعاني : ٢٢/٢١ .

(٢) الكتاب : ١٣٦/٢ .

(٣) السابق : ٣١٧/٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٢٧/٢ .

التعظيم :

يُستفادُ معنى التعظيم من تراكبِ عددٍ من الصفات المحمودة في شيء أو شخصٍ ، ومن كونها مشهورة فيه أو مُنزَّلة تلك المنزلة . وإرادة الإشارة إلى ذلك المعنى في باب النعت ، هي مُقتضى العدول عن الأصل فيه ، وهو موافقة النعت للمنعوت في الحركة الإعرابية ، بأنْ يُصار إلى القطع ؛ إذ يُعدُّ أحد القرائن السياقيَّة التي تفيد مع غيرها ثبوت ذلك المعنى للمحدَّث عنه . وقد خصَّصَ سيبويه للحديث عن أداء هذا المعنى بواسطة قطع حركة النعت عن المنعوت ، باباً ، قال فيه : « هذا بابُ ما ينتصبُ على التعظيم والمدح . وإنْ شئت جعلته صفةً فجرى على الأول ... »(١) .

ونُبينُ هنا أنَّ هذا المعنى يُتوصَّلُ إلى إثباته للمحدَّث عنه بواسطة أسلوب البدل ، كما يتمُّ تحقيق ذلك بواسطة أسلوب النعت .

وقد أدَّى الإبدال مُنضماً إليه غيره من الوسائل التركيبية دوره في التعظيم والتنويه برفعة شأن المحدَّث عنه في مواضع عديدة من القرآن الكريم ، نجتزيء منها باثنين : الأول في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي
بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ
إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ
مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾(٢).

---

(١) الكتاب : ٦٢/٢ ، وانظر : ١٤٩ – ١٥٣ .

(٢) آل عمران : ٩٦، ٩٧ .

ففي الآيتين الكريمتين إبدالان صيرَ إليهما لإفادة عظمة أمر هذا البيت ، وليس ذاك فحسب ، بل إنَّ الناظر في بناء السياق من بدايته ، يجدُ فيه صوراً أخرى من صور العدول عن الأصل ، صيرَ إليها تحقيقاً لهذا المعنى. يُضاف إلى ذلك إيحاءات الألفاظ : (أول)[١] ، (بكَّة)[٢] ، (مُبارك)[٣] ، والبناء للمفعول في (وُضِعَ) ، وصيغة المصدر والعموم في متعلقه : (هُدًى للعالمين) . وأول ما يُطالعنا من صور العدول عن الأصل في بناء السياق : جَعْلُ ما حقُّهُ أنْ يكون خبراً – لأنه نكرة – اسماً لـ (إنَّ) ، وجعل المعرفة خبراً لها مع حذف المنعوت لدلالة السياق ، إذ تقدير الكلام : إنَّ البيت الذي ببكة لأولُ بيتٍ وُضِعَ للناس . قال السمينُ : « (لَلذي ببكَّة) : خبر (إنَّ)[٤] ، وأخبر هنا بالمعرفة وهو الموصول عن النكرة وهو (أول بيت) : لتخصيص النكرة بشيئين : الإضافة والوصف بالجملة بعده . وهو جائز في باب (إنَّ) . ومن عبارة سيبويه : (إنَّ قريباً منك زيدٌ) لمَّا تخصَّص (قريباً) بوصفه بالجارِّ بعده ، ساغ ما ذكرته لك ، وزاده حُسناً هنا كونه اسماً لـ (إنَّ) . وقد جاء ت النكرة اسماً لـ (إنَّ) وإنْ لم يكُنْ تخصيص ، قال :

وإنَّ حراماً أنْ أسُبَّ مُجاشِعاً بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخَضَارِمِ »[٥].

---

(١) انظر في دلالة أول في اللغة وما يُرادُ به في هذا السياق : معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٥/١-٤٤٦ ، والمفردات :٣١-٣٢، والبحر : ٥/٣ ، والتحرير : ١٢/٤ ، ١٣-١٤ .

(٢) انظر في دلالة هذا الاسم التي رشحته لهذا الموقع دون (مكة) ، أو غيره : مجاز القرآن : ٩٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه :٤٤٥/١، والفريد: ٦٠٤/١-٦٠٥ ، والتحرير والتنوير : ١٢/٤-١٣.

(٣) انظر : البحر : ٦/٣ ، والدر المصون : ٣١٦/٣ ، وروح المعاني : ٥/٤ ، والتحرير والتنوير : ١٦/٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٥/١ .

(٥) الدُّر المصون : ٣١٤/٣ ، وانظر : البحر : ٦/٣ ، ومُغني اللبيب : ٥٨٩ ، ٧٤٦.

ومن صور العدول أنَّه : « عُدِل عن تعريف البيت باسمه العلم بالغلبة ، وهو الكعبة ، إلى تعريفه بالموصوليَّة ، بأنَّه (الذي ببكَّة) : لأنَّ هذه الصِّلة صارتْ أشهرَ في تعيُّنه عند السَّامعين : إذ ليس في مكَّة يومئذٍ بيتٌ للعبادة غيره ، بخلاف اسم الكعبة فقد أُطْلِقَ اسم الكعبة على القُلَّيْس الذي بناهُ الحبشةُ في صنعاء لدين النَّصرانيَّة »[1] . ثُمَّ جيء بالحالين المتعاطفتين : (مُباركاً وهُدًى للعالمين) ، وهما حالان مُلازمتان تفيدان رفعة الشأن واستمراريتها . ثُمَّ الإبدال في قوله (فيه آياتٌ بيِّناتٌ مقام إبراهيم ومَنْ دَخَلَهُ كان آمناً) ، حيث بُني التركيب على التقديم والتأخير ممَّا نشأ عنه اجتماع خصيصتين من خصائص البدل : الإجمال ثُمَّ التفصيل ، والإبهام ثُمَّ التفسير . والمقدم هنا (آيات) ، أصله حال لا نعت ، وهي حال مُلازمة نُعِتَتْ بما يُقرِّرُ أمرَ كونها كذلك : (بيِّنات) . وهذا التقديم مع التنكير أفادَ – بالإضافة إلى ما سبق – تكثير الآيات وتعظيم أمرها ، وهو ما لا يُستفادُ من التركيب لو جيء به على أصله : فيه مقامُ إبراهيم ومَنْ دَخَلَهُ كان آمناً ، آياتٍ بيِّناتٍ : إذ التركيب على هذا النحو يُفيد انحصار الآيات فيما ذُكر ، ومع التقديم يَصِحُّ أنْ يكون المفسِّرُ بعضَ الآيات ، وإنَّما نُصَّ على هاتين الآيتين لتعلُّقِ أحكامٍ تعبُّدية ، وسلوكيَّة بهما : كالصلاة خلف المقام ، وحرمة قاصده تقرباً ، قال ابنُ عطيَّة : « والمترجِّحُ عندي أنَّ المقام وأَمْنَ الدَّاخِلِ جُعِلا مِثالاً ممَّا في حرم اللَّه من الآيات ، وخُصَّا بالذِّكر لعظمهما وأنَّهما تقومُ بهما الحجَّة على الكفَّار : إذ هُمْ مُدْركون لهاتين الآيتين بحواسهم ... » [2]. وما كانَ بهذه المنزلة عند الله فحقيق بالناس جميعهم أنْ يقصدوه ، فلا يتقاعسُ عن ذلك مُتقاعِسٌ ولا يتخلف

---

(١) التحرير والتنوير : ١٣/٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ١٦٥/٣-١٦٦ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٢٢٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٤٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس :٣٩٦/١ ، والكشاف : ٣٨٧/١-٣٨٨ ، والبحر : ٨/٣-١٠ .

متخلف ، إلاَّ أنَّ رحمة الله عباده ، رفعت ذلك الوجوب عن غير المستطيع منهم . وإرادة الإشارة إلى هذا المعنى ، هو مُقتضى[١] الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص[٢] بإبدال (من استطاع ...) مِنْ (على النَّاس) ، ثُمَّ التعقيب بقوله (ومَنْ كَفَرَ فإنَّ اللَّه غنيٌّ عن العالمين) . قال الطاهر بن عاشور : « (وللَّهِ على الناس ...) الخ : حُكمٌ أعْقَبَ به الامتنان ؛ لِما في هذا الحكم من التنويه بشأن البيت ، فلذلك حَسُنَ عطفه ، والتقدير : مُباركا ، وهدًى ، وواجباً حجُّه . فهو عطفٌ على الأحوال »[٣] . وقال السمين : « وقد جيء في هذه الآية بمبالغاتٍ كثيرة ، منها قوله تعالى : (وللَّهِ على الناس حجُّ البيت) : يعني أنَّه حقٌّ واجبٌ عليهم لله في زمانهم لا ينفكُّون عن أدائه والخروج عن عهدته . ومنها أنَّه ذكر (الناس) ثُمَّ أبدلَ منهم (مَنِ استطاع إليه سبيلا) وفيه ضربان من التأكيد أحدهما : أنَّ الإبدال تثنية للمراد وتكريرٌ له ، والثاني : أنَّ التفصيل بعد الإجمال والإيضاح بعد الإبهام ، إيرادٌ له في صورتين مختلفتين ، قاله الزمخشري[٤] ... »[٥] .

واستناداً إلى مقتضى المعنى أولاً ، ومقتضى الصناعة ثانياً ، أوجب الزجاجيُّ

---

(١) انظر في سبب نزول الآية : معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٧/١ ، والكشاف ٣٩١/١ ، والبحر : ١٠/٣ .

(٢) ذهب ابن برهان – شرح اللمع : ٢٣١/١– إلى أنّ (مَنِ استطاع) بدل من الناس ، مطابقاً ، وحجته أنَّ الله لا يكلف الحج من لا يستطيعه ، وبذلك يكون المراد بالناس بعضهم ، أي أنَّ (الناس) هنا عامٌّ أُريدَ به خاص ، وانظر : البرهان : ٤٥٧–٤٥٨ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١٥٧/٢، وشرح الكافية : ٧٨/٢ .

(٣) التحرير والتنوير : ٢١/٤ .

(٤) الكشاف : ٣٩٠/١ .

(٥) الدر المصون : ٣٢٣/٣ – ٣٢٤ .

والسُّهيليُّ جعل (مَنْ) بدلاً ، لا غير . قال السُّهيليُّ: « و (حجُّ البيت) : مبتدأ خبره في أحد المجرورين قبله ، والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله : (على الناس) ؛ لأنَّه وجوبُ ، والوجوبُ متعدٍّ بعلى[١] . ... وأمَّا (مَنْ)-فهي بدل كما ذكرهُ [٢]. وقد استهوى طائفة من الناس، القول بأنَّها فاعل بالمصدر[٣]، كأنَّه قال : أنْ يَحُجَّ البيت مَنِ استطاع ، وهذا القول يضعف من وجوه : أحدها : من جهة المعنى ، وهو أنَّ الحجَّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف ، ولو كان التأويلُ ما ذكروه لكان فرض كفاية ، فإذا حجَّ المستطيعون بَرِئَتْ ذِمَمُ غيرهم ، وفرغتْ ساحتهم عن التكليف ، وليس الأمرُ كذلك ، بل الحجُّ فَرْضٌ على جميع الناس ، حَجَّ المستطيعون أو قعدوا ، ولكنَّهُ عُذِرَ بعدم الاستطاعة إلى أنْ توجَدَ الاستطاعة ، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ : واجبٌ على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد ؛ فإذا جاهدت تلك الطائفة سقطَ وجوب الجهاد عن الباقين ، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين ،بخلاف الحجِّ . ومِمَّا يَضْعُفُ بـه ذلك القول ، أنَّ إضافة المصدر إلى الفاعل – إذا وُجِدَ المفعول – أولى من إضافته إلى المفعول ، ولا يُعدَلُ عن هذا الأصل إلاَّ بدليل

---

(١) مِمَّنْ جعل الخبر قوله (لِلَّهِ) ، أبو حيان – البحر :٣/١٠ – ، قال : « (وحج البيت) مبتدأ ، وخبره في المجرور الذي هو (ولله) ، و (على الناس) متعلق بالعامل في الجار والمجرور الذي هو خبر . وجوز أن يكون (على الناس) حالاً ، وأن يكون خبر الحج . ولا يجوز أن يكون (ولله) حالاً ؛ لما يلزم في ذلك من تقدمها على العامل المعنوي » .

(٢) ضمير الفاعل يعودُ على الزجاجي ، وقد ذكر ذلك في الجمل : ٢٥ ، وذهب إلى أنها بدل ، أستاذه الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ١/٤٤٧ ، والنحاس : إعراب القرآن : ١/٣٩٦، والمبرِّد : الكامل :٣/١٨ .

(٣) نسب ذلك إلى ابن السيد ، ابن هشام : مغني اللبيب : ٦٩٤ .

منقول[١] أو معقول ، فلو كان (مَنْ) هو الفاعل لأُضِيفَ المصدرُ إليه ...»[٢] .

هذا ، وقد أعرضَ عددٌ من المعربين[٣] عن إعراب (مقام إبراهيم) وما عُطِفَ عليه بدلاً ؛ لعدمِ استيفائه عِدَّةَ المبدل منه ، ولا غُبار على وجه البدليَّة ، على ما بُيِّنَ من تنزيل هاتين الآيتين منزلة مجموعة من الآيات ، ويُرجِّحُهُ اشتهار أمرهما عند المخاطبين حتى لتنساق الأذهان إليهما عند ذكر الآيات . قال السمين : « قوله (مقام إبراهيم ومَنْ دخله كان آمناً) : فيه أوجه : أحدها : أنَّ (مقام) بدل[٤] من (آيات) ، وعلى هذا يقال : إنّ النحويين نصُّوا على أنّه متى ذكر جمعٌ ، لا يبدل منه إلاَّ ما يُوفيَّ بالجمع ... فإن لم يُوَفَّ ، قالوا : وجب القطع عن البدلية ، إمَّا إلى النصب بإضمار فعل، وإمَّا إلى الرفع

---

(١) ذكر ابن هشام – المغني : ٦٩٤ – ٦٩٥ – أنّ إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل ، جائزة في النثر ، إلاَّ أنّها قليلة ، واستشهد لذلك بحديث، كما استشهد لوقوعها في الشعر ، حيث لا ضرورة ، ونسب إجازة ذلك إلى الكوفيين ، ابن أبي الربيع : البسيط : ٤٠٣/١ – ٤٠٤ ، وانظر : التصريح على التوضيح : ١٥٧/٢ .

(٢) نتائج الفكر : ٣٠٩ – ٣١٠ ، هذا ونُسِبَ إلى الكسائي أنه جعل (مَنْ) مبتدأ، انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٦/١١ ، والبسيط :٤٠٤/١، ومغني اللبيب :٦٩٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١٥/١ ، وقد جعلها مُبتدأً محذوف الخبر ، وكذلك فعل أبو البقاء ، انظر : : التبيان : ٢٨١/١ ، أما الزجاج فقد جعلها خبر مبتدأ محذوف : معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٦/١ .

(٤) ذكر النحاس أنه حُكي عن المبرد إعرابه (مقام إبراهيم) بدلاً : إعراب القرآن : ٣٩٥/١ – ٣٩٦ ، وقد جوَّز ابنُ عقيل – المساعد على التسهيل : ٤٣٩/٢ – البدلية مع عدم الاستيفاء ؛ على نية معطوف محذوف ، مستدلاً برواية النصب لقوله – صلى الله عليه وسلم – : (اجتنبوا السبع الموبقات : الشركَ بالله والسحرَ) .

على مبتدأ محذوف الخبر ، ... وهذا الإشكال أيضاً وارد على قول من جعله خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي مقام إبراهيم : كيف يخبر عن الجمع باثنين ؟ ... »[١] . ولم يرتضِ الزمخشري[٢] فيه غير البدلية ، وإنْ كان أطلق على البدل – في هذا الموضع وغيره – عطف البيان ، ومرجع ذلك – كما ذكر ابن هشام[٣] – السهو ، أو التسامح في العبارة ، كما كان يفعل سيبويه حيث سمَّى التوكيد صفةً وعطف البيان كذلك .

والموضع الأخر ، الذي جيء فيه بالإبدال – منضماً إليه وسائل أخر – لإفادة التعظيم ، قوله تعالى :

طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٣﴾ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴿٤﴾ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾ (٤) .

ففي الآيات إبدالان : إبدال (تذكرة) من موضع (لِتَشْقى) ، وإبدال (الرحمن) من الاسم الموصول في (مِمَّنْ خَلَقَ ...) ، على قراءة الجرِّ ، وهو كذلك على قراءة الرَّفع ، إذ الرفع على القطع ، والقطع هنا عن البدل . والمعظَّمُ أمرُهُ في هذا السياق وظيفة القرآن ، وبيان ذلك يقتضي بيان أسباب نزول هذه الايات . جاء في البحر : « كان عليه السلام يراوح بين قدميه ، يقوم على رجلٍ ، فنزلت، قاله عليٌّ . وقال الضحاك : صلَّىٰ – عليه السلام – هو وأصحابه فأطال القيام

---

(١) الدر : ٣١٧/٣ ، وانظر : البحر : ٨/٣-٩ .

(٢) الكشاف : ٣٨٧/١، وانظر : الفريد : ٦٠٦/١ .

(٣) انظر : مغني اللبيب : ٥٩٤ ، ٧٤٨ .

(٤) طه : ١-٦ .

لَمَّا أُنزِلَ عليه القرآن ، فقالت قريش : ما أُنزِلَ عليه إلا ليشقى . وقال مقاتل : قال أبو جهل والنضر والمُطعِم : إنك لتشقى بترك ديننا ، فنزلت . ومناسبة هذه السورة لآخر ما قبلها أنه تعالى لمَّا ذكر تيسير القرآن بلسان الرسول – صلى الله عليه وسلم – أي بلغته ، وكان فيما علَّلَ به قوله : (لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا)[1]، أكد ذلك بقوله : (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى * إلاَّ تذكرةً) ، والتذكرة : هي البشارة والنذارة ، وأنَّ ما ادَّعاهُ المشركون من إنزاله للشقاء ليس كذلك ، بل إنَّما أُنْزِلَ تذكرةً »[2] . وقال الزمخشري – مفسراً المراد بالشقاء هنا – : « (لتشقى) : لتتعب بفرط تأسُّفِكَ عليهم وعلى كفرهم ، وتحسُّرك على أن يؤمنوا ، كقوله : (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ)[3] . والشقاء يجيء في معنى التعب ، ومنه المثل : أشقى من رائض مُهْر ..»[4] . وقال الطاهر : « والشقاء : فرطُ التعب بعملٍ أو غمٍّ في النفس ، قال النابغة :

إلاَّ مقالةَ أقوامٍ شَقِيتُ بِهِمِ كانتْ مَقَالَتُهُمْ قَرْعاً على كَبِدي »[5] .

ولأجل إبطال تلك المقولات من أولئك وغيرها من غيرهم ، مع الإشارة إلى أنّه ليس فيما جاء به القرآن من تكاليف ، تكليف للنفوس فوق طاقتها ، أو مُدافعةٌ بينها وبين الفطرة التي فُطرت عليها ، بُني التركيب على نحوٍ يستغرق النفيُ فيه كُلَّ المحتملات ؛ إذ « وقوع فعل (أنزلنا) في سياق النفي يقتضي عموم

---

(١) مريم : ٩٧ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٢٩/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٥٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٢/٣-٣٣ ، والجامع : ١٦٩/١١، والبحر : ٢٢٦/٦ ، روح المعاني : ١٥٣/١٦ .

(٢) ٢٢٤/٦، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٩/٣ ، والكشاف : ٥٠/٣-٥١.

(٣) الكهف : ٦ ، وانظر الشعراء : ٣ .

(٤) الكشاف : ٥٠/٣ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦٨/١١ ، والفتوحات : ٨١/٣ ، وروح المعاني : ١٤٩/١٦ .

(٥) التحرير والتنوير : ١٨٤/١٦ ، وانظر : المفردات : ١٨٠ .

مدلوله : لأنَّ الفعل في سياق النفي بمنزلة النكرة في سياقه ، وعموم الفعل يستلزم عموم متعلقاته من مفعول ومجرور ، فيعم نفي جميع كلِّ إنزال للقرآن فيه شقاء له ، ونفي كل شقاء يتعلق بذلك الإنزال ، أي جميع أنواع الشقاء ، فلا يكون إنزال القرآن سبباً في شيء من الشقاء للرسول – صلى الله عليه وسلم – وأول ما يراد منه هنا ، أسفُ النبي – صلى الله عليه وسلم – من إعراض قومه عن الإيمان بالقرآن »[١] . وذلك هو سِرُّ بناء الكلام على التقديم والتأخير ، إذ لولا مزيد الاهتمام بنفي هذا المعنى ، لقيل : ما أنزلنا عليك القرآن إلاّ تذكرةً ، لا لتشقى . وهذا هو الوجه المختار عندنا من الوجهين اللذين خرَّجه عليهما أبو عبيدة ، وهما التقديم ، أو الحذف ، قال : « (ما أنزلنا ...)الخ : مجازه مجاز المقدَّم والمؤخَّر ، وفيه ضمير ، وله موضعٌ آخر من المختصر الذي فيه ضمير : ما أنزلنا عليك القرآن إلاّ تذكرةً لمن يخشى ، لا لتشقى . والموضع الآخر : ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، وما أنزلناهُ إلاَّ تذكرةً »[٢] . وهو أيضاً سرُّ اختيار كلمة (تذكرة) – دون ما عداها من الألفاظ التي استُخدمتْ في السِّياقات الأخرى ، كالإنذار ونحوه – ؛ إذ التذكرة : « خُطورُ المنسيِّ بالذِّهْنِ ، فإنَّ التوحيد مُستقرٌ في الفطرة ، والإشراك مُنافٍ لها ، فالدعوة إلى الإسلام ، تذكير لما في الفطرة ، أو تذكير لملة إبراهيم »[٣] . « وخُصَّ الخاشي بالذكر ، مع أنَّ القرآن تذكرةٌ للناس كلهم : لتنزيل غيره منزلة العدم ، فإنَّه المنتفع به »[٤] .

وعلى ما بُيِّنَ فالأوفقُ للنَّظم جعلُ الاستثناء في قوله (إلاَّ تذكرة) مُتَّصلاً ، وهو ما يشيرُ إليه صنيعُ جمعٍ من المعربين المتقدمين ، حيث أعربوا

---

(١) التحرير والتنوير : ١٦/١٨٤ – ١٨٥ .

(٢) مجاز القرآن : ٢/١٥ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦/١٨٥ ، وانظر : المفردات : ١٨٠ .

(٤) روح المعاني : ١٦/١٥٠ .

(تذكرة) بدلاً من مَحلٍّ (لتشقى) . قال الفراء : « وقوله : (إلاَّ تذكرةً) : نصبه على قوله : وما أنزلناه إلاّ تذكرةً »[١] . وقال الأخفش : « وقال : (إلاّ تذكرةً لمن يَخشى) : بدلاً من قوله (لتشقى) ، فجعله : ما أنزلنا عَليك القرآن إلاَّ تذكرةً »[٢] . ونقل النحاس عن الزجاج ذلك الوجه أيضاً ، قال : « (إلاَّ تذكرةً) : قال أبو إسحاق : هو بدل من (تشقى) ، أيْ : ما أنزلناه إلاَّ تذكرةً . قال أبو جعفر : وهذا وجهٌ بعيد ، والقريب أنَّه منصوبٌ على المصدر ، أو مفعول لأجله »[٣] . وبيَّنَ القرافيُّ الكيفية التي يصحُّ بها وجه البدل، إذ جعله استثناءً من الأسباب التي لم يُنطقْ بها ، وعليه يكون التقدير : ما أنزلنا عليك القرآن لسببٍ من الأسباب – كالإشقاء – إلاَّ لسبب التذكرة . وبذلك يكون الاستثناء مُتَّصلاً لحصول شرائطه ، وهي الاستثناء من الجنس ، والحكم بالنقيض على ما بعد (إلاَّ)[٤] .

وممَّنْ ذهب إلى جعل الاستثناء منقطعاً ، الزمخشريُّ[٥] ، والجلالانَ[٦] ، والآلوسي[٧] . وقد ضَعَّفَ ما ذهبوا إليه صاحبُ التحرير والتنوير ، قال : « ليس الاستثناءُ من العلة المنفية حتى تتحيرَ في تقويم معنى النظم ، فتفزعَ إلى جعله مُنقطعاً وتقع في كلفٍ لتصحيح النَّظم »[٨] .

---

(١) معاني القرآن : ٢/١٧٤ .

(٢) معاني القرآن : ٢/٦٢٨ .

(٣) إعراب القرآن : ٣/٣٢ ، وانظر : البحر : ٦/٢٢٥، والجامع لأحكام القرآن : ١١/١٦٩ .

(٤) انظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٥٨٩ ، ٦٠٩ .

(٥) انظر : الكشاف : ٣/٥٨ ، والبحر : ٦/٢٢٥ .

(٦) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات :٣/٨١ .

(٧) انظر : روح المعاني : ١٦/١٥٠ – ١٥١ .

(٨) التحرير والتنوير : ١٦/١٨٥ .

ونأتي إلى بيان وظيفة : (تنزيلاً ممَّنْ خَلَقَ الأرضَ والسَّمواتِ العُلى * الرحمن) وتتبدى تلك الوظيفة من إجابة الأسئلة حول سرِّ بناء الكلام على ذلك النحو : لِمَ كُرِّرَ ذكرُ الإنزال ؟ لِمَ أوثرتْ صيغة المصدر ؟ لِمَ لمْ يُقَلْ : تنزيلاً مِن الرحمن ؟ ولِمَ أُثِرَ هذا الاسم هنا ، دون لفظ الجلالة ؟

والإجابة : بعد أن عُظِّمَ أمرُ المُنْزَلِ ببيان عظمة وظيفته وهي التذكرة، بُيِّنَ ما أوجبَ كونها على تلك الصِّفة ، وهو عظمةُ المُنْزِلِ . ولذلك كُرِّرَ ذِكرُ الإنزال ، والمعنى : إلا تذكرةً – لمن يخشى – مُنزَّلةً[1] ممَّنْ خَلَقَ الأرض ... وصيرَ إلى الإبدال بإحلال الاسم الموصول محلَّ الاسم العلم ، وجعله بدلاً منه ؛ لِمَا تُؤذنُ به الصلةُ من عظمة صفات المُنْزِل . قال الآلوسي : « ونسبة التنزيل إلى الموصول بطريق الالتفات إلى الغيبة بعد نسبة الإنزال إلى نون العظمة : لبيان فخامته – تعالى شأنه – بحسب الأفعال والصفات إثر بيانها بحسب الذات ، بطريق الإبهام ثُمَّ التفسير ، لزيادة تحقيق تقرير »[2] . فوظيفة الإبدال الاستدلال على ما أُشيرَ إليه ، وفي إيثار (الرحمن) استدلالٌ آخر ، ففيه استدلال على المنفي (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) فهو –تعالى– مع عظمته رحيم بعباده ، بل رحمان ، بل هو الرحمن .

---

(١) أعرب (تنزيلاً) مفعولاً مطلقاً ، الزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٥، والنحاس : إعراب القرآن :٣/٣٥ ، والقرطبي : الجامع : ١٦٩/١ ، وأبو حيَّان : البحر : ٢٢٥/٦ ، والآلوسي : روح المعاني : ١٥١/١٦ ، حيث جعل الجملة المتولدة من تقدير الكلام : نُزِّلَ تنزيلاً ، مقررة لما قبلها . وأعربه حالاً ، الطاهر : التحرير : ١٨٥/١٦ .

(٢) روح المعاني : ١٥٢/١٦ .

التعريض :

ومن شواهد الصيرورة إلى الإبدال في مقام التعريض ، والبدل مطابقٌ – معرفة من معرفة – ، ما في قوله تعالى :

﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴾ (١)

فلو جيء بالتركيب على الأصل في بنائه مِنْ إيلاء الصفة موصوفها ، لقيل : وتذرون اللَّهَ ربَّكم أَحْسَنَ الخالقين .

وههنا أسئلة ، منها : لِمَ جيء بهاتين الصفتين دون غيرهما من صفاته تعالى ؟ ولِمَ قُدمت الصفة الثانية دون الأولى ؟ والجواب يتحصلُ من تتبع تطور دلالة (بعل) ، ومما قيل عن صفات المُسمَّى الذي صار هذا الاسم علماً عليه عند صانعيه ، ومن بيان المراد بـ (أحسن الخالقين) .

فقد ذُكر أن كلمة (بَعْل) في لغة الكنعانيين كانت تدل في أصل وضعها على معنى الذكورة ، ثُمَّ صارت تدل على معنى السيادة ، ولذلك أطلقوها على أعظم أصنامهم(٢) . وبذلك المعنى انتقلت إلى لغة العرب ، قال الراغب : «البَعْل: هو الذكر من الزوجين ... ولمَّا تُصوِّرَ من الرجل الاستعلاء على المرأة فَجُعِلَ سائسها والقائم عليها ... سُمِّيَ باسمه كُلُّ مستعلٍ على غيره ، فسمى العرب معبودهم الذي يتقربون به إلى الله بعلاً .. لاعتقادهم فيه ذلك ... ويقال : أنا بعل هذه الدابة ، أي : المستعلي عليها . وقيل للأرض المستعلية على غيرها بَعْل، ولفحل النخل بعل ؛ تشبيهاً بالبعل من الرجال ، ولما عَظُمَ حتى يشربَ

---

(١) الصافات : ١٢٣ – ١٢٦ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير : ١٦٦/٢٣ .

بعروقه بعل لاستعلائه »[١] . وقال أبو عبيدة : « ... يُقال : أنا بعل هذه الدابة ، أي : ربها »[٢] . وروي نحوٌ من ذلك عن جمع من العلماء والمفسرين[٣] مع نصِّهم على أن استعمالها بهذا المعنى ، إنما كان في لغة أهل اليمن.

وقال النحاس عن المراد بهذه الكلمة في الآية : « روى الحكم بن أبان عن عكرمة ، عن ابن عباس (أَتَدْعُونَ بَعْلاً) ، قال : صنماً . وروى عطاء بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس : (أتدعون بعلاً) ، قال : رباً . قال أبو جعفر : القولان صحيحان عندي ، أي : أتدعون صنماً عملتموه ، رباً . أتدعون ، بمعنى : أتسمّون ، ، حكى ذلك سيبويه »[٤] . وما حُكِيَ عن سيبويه ذكره الراغب[٥] حيث بَيَّنَ أن (دعا) يُستعمل استعمال التسمية ، نحو : دعوتُ ابني زيداً ، أي سمَّيْتُه . وإنّما أُثر (تَدْعُونَ) على (تُسمّون) هنا ؛ لأن الأول يدل على ما يدل عليه الثاني مع زيادة ، وهي دلالته على العبادة [٦]: فاستفيد منه تسميتهم للصنم بذلك مع اعتقادهم ربوبيته . وأوثر (تدعون) على (تعبدون) لتحصيل ذينك المعنيين معاً ، وفيه تعريضٌ : إذ ما جعلوه معبوداً . لم يملك حتى تسمية ذاته.وأوثرَ (تذرون) على (تَدَعُونَ) ؛ لأن « يدع : أخص من (يذر) : لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتناء به ، بشهادة الاشتقاق ، نحو : الإيداع ، فإنه ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها ، ولهذا يُختار لها من هو

---

(١) المفردات : ٥٤ ، وانظر : مجاز القرآن : ١٧٢/٢ ، وقاموس القرآن : ٧٤ .

(٢) مجاز القرآن : ١٧٢/٢ .

(٣) انظر : الكشاف : ٦٠/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١٧/١٥ ، والبحر :٣٧٣/٧ ، وروح المعاني : ١٤٠/٢٣ .

(٤) إعراب القرآن : ٤٣٥/٣ ، وانظر : الجامع : ١١٧/١٥ ، وتفسير غريب القرآن لابن الملقن : ٣٣٢ ، وروح المعاني : ١٤٠/٢٣ .

(٥) انظر : المفردات : ١٦٩-١٧٠ .

(٦) انظر : قاموس القرآن للدامغاني : ١٧٣ - ١٧٤ .

مؤتمن عليها ، ونحوه موادعة الأحباب . وأما (يذر) فمعناه : الترك مطلقاً ، أو مع الإعراض والرفض الكُليِّ . قال الراغب[١] : يقال : فلانٌ يذر الشيء، أي يقذفه لقلة الاعتداد به »[٢] .

وجاء في وصف هذا الصنم المصنوع وما كان يُفعل لأجله ، ما يفيد بشاعته وبشاعة ما كان يُفعل بالنفوس التي عَظُمَ أمرُها عند خالقها . فقد ذُكِرَ أنهم « مثَّلوه بصورة إنسان له رأس عجل وله قرنان وعليه إكليل وهو جالسٌ على كرسيٍّ مادّاً يديه كمن يتناول شيئاً ، وكانت صورته من نحاس وداخلها مُجوَّف ، وقد وضعوها على قاعدة من بناء كالتنور ، فكانوا يوقدون النار في ذلك التنور حتى يحمى النحاس ويأتون بالقرابين فيضعونها على ذراعيه فتحترق بالحرارة ، فيحسبون لجهلهم الصنم تقبلها وأكلها من يديه ، وكانوا يقربون له أطفالاً من أطفال ملوكهم وعظماء ملتهم ... »[٣] . كما ذُكر أنه كان « من ذهب وكان طوله عشرين ذراعاً وله أربعة أوجه ، فُتنوا به وعظَّموه حتى أخدموه أربعمائة سادنٍ ، وجعلوهم أنبياءه ، فكان الشيطان يدخل في جوف بعل ، ويتكلم بشريعة الضلالة ، والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس ، وهم أهل بعلبك من بلاد الشام ، وبه سميت مدينتهم بعلبك »[٤] .

والمراد بأحسن الخالقين : أحسن المُقدِّرين ؛ ذلك أن الخلق يستعمل في معانٍ عدة ، الأصل فيها التقدير ، وهو المعنى الذي تستقيم الإضافة عليه . قال

---

(١) انظر : المفردات : ٥١٨ ، وقاموس القرآن : ٤٨٤ – ٤٨٥ .

(٢) روح المعاني : ١٤١/٢٣ ، وانظر : المفردات :٥١٧ ، والتحرير والتنوير : ١٦٨/٢٣-١٦٩ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦٦/٢٣-١٦٧ .

(٤) الكشاف: ٦٠/٤ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣١٢/٤ ، والجامع : ١١٧/١٥ ، والبحر : ٣٧٣/٧ ، والفتوحات : ٥٥١/٣، وروح المعاني : ١٣٩/٢٣ – ١٤٠ .

الجوهري : « الخلقُ : التقدير . يُقال : خلقتُ الأديم ، إذا قدرتَه قبل القطع . ومنه قول زهير :

وَلأنتَ تفْرِي ما خلقتَ وبعـ ـضُ القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْـري

وقال الحجاج : ما خلقتُ إلَّا فريتُ ، ولا وعدتُ إلاَّ وفيتُ »[١] . وقال الراغب : «خلق : الخلق أصله التقدير المستقيم . ويستعمل في إبداع الشيء من غير أصل ولا احتذاء ... ويستعمل في إيجاد الشيء من الشيء ... وليس الخلق الذي هو الإبداع إلا لله تعالى ... والخلْقُ في كافة الناس لا يستعمل إلا على وجهين : أحدهما : في معنى التقدير ، كقول الشاعر : فلأنت تفْري ... والثاني : في الكذب ، نحو قوله تعالى : (وَتَخْلُقُونَ إفْكاً)[٢] . إنْ قيل : إنَّ قوله تعالى (فتباركَ اللَّهُ أحسنُ الخالقين)[٣] ، يدلُّ على أنَّه يصحُّ أن يوصف غيره بالخلق ، قيل : إنَّ ذلك معناه : أحسن المُقدِّرين ، أو يكون على تقدير ما كانوا يعتقدون ويزعمون أنَّ غيرَ الله يبدع ، فكأنه قيل : فاحْسِبْ أن ههنا مبدعين وموجدين ، فالله أحسنهم إيجاداً ، على ما يعتقدون »[٤] .

وفي ضوء تَبيُّن تلك الأمور ، يتبين المراد من تقديم هذه الصفة ، وإبدال متبوعها منها ، قال الطاهر : « وجيء في قوله (وتذرون أحسنَ الخالقين) بذكر صفة الله دون اسمه العلم ؛ تعريضاً بتسفيه الذين عبدوا بعلاً ، بأنهم تركوا عبادة الرب المتصف بأحسن الصفات وأكملها وعبدوا صنماً ذاته وحشٌ، فكأنه قال : أتَدْعُونَ صنماً بشعاً جمع عنصري الضعف وهما المخلوقية وقبح الصورة ، وتتركون من له صفة الخالقية والصفات الحسنى »[٥] .

---

(١) الصحاح : ٤/١٤٧٠-١٤٧١ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٢/٦٣٩-٦٤٠.

(٢) العنكبوت : ١٧ .

(٣) المؤمنون : ١٤ .

(٤) المفردات :١٥٧ ، وانظر : الجامع : ١٥/١١٧ ، والفتوحات :٣/٥٥١ عن زادة، وروح المعاني :٢٣/١٤٠.

(٥) التحرير والتنوير : ٢٣/١٧٦ .

وقال الآلوسي : « وقد أشار سبحانه وتعالى بقوله (أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ) إلى المقتضي للإنكار المعنيّ بالهمز ، وصرَّحَ به للاعتناء بشأنه في قوله تعالى (اللَّهَ ربَّكم وربَّ آبَائِكُم) ، بالنَّصب على البدلية...والتعرُّضُ لذكر ربوبيته تعالى لآبائهم الأولين : لتأكيد إنكار تركهم إيّاه – تعالى – والإشعار ببطلان آراء آبائهم أيضاً »[١] . وقد عَيَّنَ البدلية في لفظ الجلالة – على قراءة النصب – بالإضافة إلى الآلوسي ، النحاسُ[٢] ، والزمخشري[٣] ، والجلالان[٤] . وجوَّزَ غيرُهم غيرَها ، فذهبَ ابنُ خالويه[٥] إلى تجويز نصبه بإضمار فعلٍ كالمظهر (تذرون) ، أو بإضمار (أعني) . وجوز التقدير الثاني أبو البقاء[٦] أيضاً ، وجوز أبو حيان عطف البيان ، قال : « وقرأ الكوفيون وزيد بن علي : (اللَّهَ ربَّكم وربَّ آبائكم) ، بالنصب في الثلاثة بدلاً من (أحسن) ، أو عطف بيان . وباقي السبعة بالرفع ، أي : هو الله ، أو يكون استئنافاً مبتدأ ، و (ربكم) خبره . وروى عن حمزة أنَّه إذا وصل نصب وإذا قطع رفع »[٧] . وقد جعله الزجاج[٨] نعتاً . ونسبَ النحاسُ القول بذلك إلى أبي عبيد ، أيضاً وغلَّطه ، قال : « وحكى أبو عبيد أنها على النعت . قال أبو جعفر : وهذا غلطٌ ، وإنما هو البدل ، ولا يجوز النعت ههنا لأنَّه ليس بتحلية »[٩] .

---

(١) روح المعاني : ١٤١/٢٣ .

(٢) إعراب القرآن : ٤٣٦/٣ .

(٣) الكشاف : ٦٠/٤ .

(٤) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٥٥١/٣ .

(٥) الحجة في القراءات السبع : ٣٠٤ .

(٦) التبيان : ١٠٩٣/٢ .

(٧) البحر : ٣٧٣/٧ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه : ٣١٢/٤ .

(٩) إعراب القرآن : ٤٣٦/٣ ، وانظر : الجامع : ١١٧/١٥ .

التهديد :

وقد أُبدلتِ النكرة من مثلها -بدلاً مطابقاً - في مقام التهديد ، في قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ۖ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴿١٧﴾ (١)

فـ (صديدٍ) بدل من (ماءٍ) ، وهو الوجه الأقوى فيه بالنظر إلى المقام والسياق . والجامع بينهما السيولة على ما فسَّره به أكثر العلماء ، وهو أن المراد به القيح والدم(٢) . قال ابن عطية : « قوله (ويسقى من ماء) وليس بماء ، لكن لمَّا كان بدل الماء في العرف عندنا ، عُدَّ ماءً ... »(٣) . وجَوَّزَ فيه كثير من المعربين عطفَ البيان ، بل منهم من لم يَرَ له وجهاً سواه . ومن هؤلاء من جوز فيه أن يكون نعتاً . قال الزمخشري : « فإن قلت : علامَ عطف (ويُسقىٰ) ؟ قلتُ : على محذوف تقديره : من ورائه جهنم يلقى فيها ما يلقى ويسقى من ماء صديد ، فكأنه أشدُّ عذابها ، فَخُصِّصَ بالذكر مع قوله (ويأتيه

---

(١) إبراهيم :١٣-١٧.

(٢) انظر : مجاز القرآن : ٣٣٨/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٥٧/٣، ومعاني القرآن للنحاس : ٥٢٢/٣ ، والجامع : ٣٥١/٩ ، والبحر : ٤١٣/٥ .

(٣) المحرر الوجيز : ٧٣/١٠ .

الموت من كُلِّ مكان وما هو بميت) . فإن قلت : ما وجه قوله تعالى (من ماء صديد) ؟ قلت : (صديد) عطفُ بيانٍ لماء ، قال (ويسقى من ماءٍ) فأبهمه إبهاماً[١] ثُمَّ بينه بقوله (صديد) وهو ما يسيل من جلود أهل النار »[٢] . وذهب إلى جعله نعتاً من المفسرين ، الحوفي وابن عطية ، جاء في روح المعاني : « ... أعربه الزمخشري عطف بيان لماء ... وجواز عطف البيان في النكرات مذهب الكوفيين والفارسي . والبصريون لا يرونه ، وعلى مذهبهم هو بدل من (ماء) إن اعتبر جامداً ، أو نعت ، إن اعتبر فيه الاشتقاق من الصد ، أي المنع من الشرب ، كأن ذلك الماء لمزيد قبحه مانع عن شربه . وفي البحر[٣] قيل: إنه بمعنى مصدود عنه ، أي : لكراهته يصد عنه . وإلى كونه نعتاً ذهب الحوفي وكذا ابن عطية[٤] ، قال : وذلك كما تقول : هذا خاتم حديد ... وقال بعضهم[٥] : هو نعتٌ على إسقاط مفيد التشبيه ، كما تقول : مررت برجل أسد ، والتقدير : مثل صديد ، وعلى هذا فاطلاق الماء عليه حقيقة »[٦] . وممن جوز فيه من النحويين عطف البيان ، ابن مالك[٧] ، وابن عقيل[٨] ، وابن هشام[٩] .

ونأتي إلى بيان مراد قولنا : إنَّ إعراب (صديد) بدلاً هو الوجه الأقوى

---

(١) قد تُشير هذه العبارة إلى أنه يقصد بعطف البيان هنا البدل ، والله أعلم .

(٢) الكشاف : ٥٤٦/٢ .

(٣) ٤١٣/٥ .

(٤) المحرر الوجيز : ٧٣/١٠ .

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٥١/٩ ، والدر المصون : ٨٠/٧ .

(٦) روح المعاني : ٢٠٢/١٣ ، وانظر : الدر : ٨٠/٧-٨١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ .

(٨) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٢٠/٣ .

(٩) انظر : شرح قطر الندى : ٤٢١ .

فيه من جهة المعنى ، فنقول : إنَّ الإبهام هنا مقصودٌ مُصارٌ إليه ، ولولا ذلك ما احتيج إلى كلمة (ماء) ، لكن جيء بها ليستلفت ذكرها الأسماع والعقول في هذا السياق الذي يأبى وجوده ويستدعيه ، في آن واحد . وبعد أن يؤدي الإبهام الموهم دوره تأتي الترجمة كاشفة وجه الحقيقة البشعة فتزداد الصورة بشاعة وهولاً . ودور كلمة (ماء) في هذا السياق شبيه بدورها في (يُغاثوا بماءٍ) في قوله تعالى : (وَقُلِ الحقُّ من ربِّكُمْ فمنْ شاءَ فَلْيُؤمِنْ ومَنْ شاءَ فلْيكْفُرْ إنَّا أعتدْنا للظالمين ناراً أحَاط بِهِمْ سُرادِقُها وإنْ يستغيثوا يُغاثوا بماءٍ كالمُهْلِ يشوي الوجوه)[1] ؛ إذ المجيء بـ (يُغاثوا) ثُمَّ بـ (ماء) ، وظيفته بعثُ ما سرعان ما يَئِدُهُ وأدًا : (كالمُهْلِ يشْوِي الوجوه) .

---

(١) الكهف : ٢٩ ، وانظر : الكشاف : ٧١٩/٢ ، والفتوحات : ٢١/٣ .

التأكيـــــد :

بعد أن اتضح أنَّ وظيفة البدل الأساسية تقرير الحكم وتقويته بالمجيء بالكلام على إحدى الطرق التي سبق شرحها ، وهي الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص ، أو الإجمال ثمَّ التفصيل ، أو الإبهام ثم التفسير ، نُبيِّنُ هنا أنّ البدل يؤتى به لتأدية وظائف التوكيد التي بُينت في فصلي النعت والحال . وهـي : توكيد العموم ، أو تقرير المعنى الذي يدلُّ عليه المؤكَّد ، أو الاستدلال عليه . ونجعل دراسة التأكيد في هذا الباب ثلاثة أقسام : التوكيد بالأسماء الظاهرة وبالضمائر وبالأفعال .

أولاً : التأكيد بالأسماء الظاهرة :

أ - تأكيد العموم :

تحدَّث سيبويه عن مجيء البدل مُؤكِّداً ، أي : رافعاً احتمال عدم إرادة العموم ، في باب مستقل تالٍ للباب الذي فصَّل فيه الحديث عن بدلي البعض والاشتمال ووظيفتهما الأساسية[1] . قال : « هذا بابٌ من الفعل يُبدلُ فيه الآخرُ من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم ، ويُنْصَبُ بالفعل لأنه مفعول . فالبدل أن تقول : ضُرِبَ عبدُالله ظهرُه وبطنُه ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وقُلِبَ عمرو ظهرُه وبطنُه ، ومطرنا سَهْلَنا وجبلَنا، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ . وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً . وإنْ شئت نصبت ، تقول : ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ[2] ، ومطرنا السَّهلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زيد ظهرَه وبطنَهُ . فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل ، وقُلِبَ على الظهر والبطن . ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : دخلتُ البيتَ ، وإنما معناه : دخلتُ في البيت . والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف :

---

(١) انظر : الكتاب : ١/١٥٠-١٥١.

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش : ١/٣٣٨ ، وروح المعاني : ٨/٩٥ .

لأنَّكَ لو قلتَ : هو ظهـرُه وبطنُه ، وأنت تعني على ظهـره ، لم يجُزْ ... وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم يقولون : مُطرنا الزَّرعَ والضَّرعَ . وإن شئت رفعت على البدل وعلى أن تصيِّرهُ بمنزلة (أجمعين) تأكيداً .

فإن قلت : ضُرب زيدٌ اليدُ والرجلُ ، جاز على أن يكون بدلاً ، وأن يكون توكيداً . وإن نصبته لم يَحْسُنْ ... وتقول : مُطِرَ قومُك الليلَ والنهارَ ، على الظرف ، وعلى الوجه الآخر . وإن شئت رفعت على سَعَةِ الكلام ، كما قال : صِيدَ عليه اللَّيْلُ والنهار[1] ، وهو نهارُهُ صائمٌ وليله قائم »[2] . وقال في موضع آخر[3] : « دَخَلُوا الأولَ فالأولَ ، جرى على قولك : واحداً فواحداً . وإن شئت رفعت فقلت : دَخَلُوا الأولُ فالأولُ ، جَعَلَهُ بدلاً وحمله على الفعل ، كأنَّه قال : دخل الأول فالأول ... فإن قلت : ادْخُلُوا ، فأمرت ، فالنصبُ الوجه ، ولا يكون بدلاً : ... وإذا قلت : ادخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبير ، فالرَّفع: لأنَّ معناه معنى كلِّهم ، كأنَّه قال : ليدخلوا كلُّهم ... وقال الخليل : ادخلوا الأولُ فالأولُ والأوسطُ والآخِرُ ، لا يكونُ فيه غيره ، وقال : يكون على جواز كلكم ، حمله على البدل »[4] .

فهذه الألفاظ ، وهي : الظهر والبطن ، والسهل والجبل ، والزرع والضرع ، واليد والرجل ، والأول مقرونةً بالآخر ، والصغير مقروناً بالكبير ، استخدمها العرب للدلالة على الشمول ، ولذا جوَّزَ سيبويه فيها الوجهين : البدل والتوكيد ، وإن كان صنيعه يُشير إلى رجحان البدلية عنده .

---

(١) انظر الكتاب : ١/١٧٦ .

(٢) السابق : ١/١٥٨ – ١٦٠ ، وانظر : شرح الكافية : ٢/٣٦٨-٣٦٩ ، وقد جوَّز الرضي في ما جاء مرفوعاً من الأمثلة البدل والتأكيد .

(٣) في : ١/٣٩٧ ، في : (هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الأمر وفيه الألف واللام) .

(٤) الكتاب : ١/٣٩٨ – ٤٠٠ .

وقبل بيان موقف بقية النحاة من موقعها الإعرابي ، نورد بيان بعضهم لكيفية حصول تلك الدلالة لها ، ولقسم البدل الذي يصح مجيئها منه .

قال ابن السراج : « ... إذا قلت : ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، فالظهر والبطن هما جُماعةُ زيد ، وإذا قلت : (مُطِرْنا) ، فإنما تعني : مُطرتْ بلادنا ، والبلاد يَجْمَعُها السَّهلُ والجبل »(١) . وقال أبو علي الفارسي : « وإذا قال : ادْخلوا الأولَ والآخِرَ والصغيرَ والكبيرَ ، لم يكن إلا الرفع : لأنه بمنزلة التوكيد ؛ وذلك أن (كل) تضمُّ الصغيرَ والكبيرَ ، فكأنك لمَّا قلت : ادخلوا الصغير والكبير والأول والآخر ، أردتَ : كلّكم ، فجعله بمنزلة التوكيد ، إذ قد دلَّ الكلامُ عليه »(٢) . وقال عبدالقاهر – شارحاً قول أبي علي : « فأمّا ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ ، فمثل : ضُرِبَ زيدٌ رأسُه ، وقد يكون مثل الأول »(٣): « اعلم أنَّ اليد والرجل إنما جرتا مجرى بدل الكل من الكل ، من حيث إنهما طرفا الشيء ، وطرفا الشيء معظمه ، والمعظم مُتنزَّل منزلةَ الجميع ، ويوضّحه أن ما يبقى من الأجزاء لا يكون لها غناءٌ بوجه ، فلمَّا كان استقامة الجميع باليد والرجل ، جرتا مجرى الكُلّ . ولهذا قالوا للطليعة عَيْن ، فجعلوه كأنَّ جميع أجزائه ليس إلاَّ العين ؛ وذلك أنَّ شيئاً من الجوارح لا يُنتفعُ به في ذلك الموضع . فلمَّا كانت العين العمدة ، صار الرَّجُلُ كأنَّه ليس أكثر من العين . ونحو ذا كثيرٌ في كلامهم . فلهذا من الشأن قال النحويون : إن هذا بمنزلة بدل الجميع من الجميع . فاعرفه فإنه قول شيخنا – رحمه الله – . وقيل لي مرّة: كيف لم يفعلوا هذا في : ضُرِبَ زيد رأسُه ، والرأسُ هو الرأس ، وَبِعَدَمِهِ يبطل الكلُّ بُطلاناً لاغاية فوقه ؟ فقلت : إنَّ الأمرَ ليس على ما ظننتَ ؛ وذلك

---

(١) الأصول في النحو : ٥٣/٢ .

(٢) المسائل المنثورة : ٣٨ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٣٣/٢ ، ويعني بقوله (مثل الأول) : أنه بدل كل من كل ، انظر : ٩٣٠/٢ .

أنَّ الرأس إنما كان عدمه يُبطلُ الجميع من حيث عدمُ الروح يتعلقْ به ، وكلامُنا والحياة باقية فيه ، وذلك أنَّ اليد والرِجل لو لم تكونا بمنزلة الجميع ، لوجب أنْ يكون للباقي غناءٌ مع وجود الحياة كما يكون ذلك مع عَدم بعض الأعضاء ، كالأذن ، مثلاً . ولا فصلَ بين قطع الرأس ، وبين القتل بغير قطع في أنَّ المُبطِلَ للجميع هو ذهابُ الروح . وإذا كان كذلك ، لم يجب أن يكون : ضُرِبَ زيدٌ رأسُه ، بمنزلة : ضُرِبَ زيد يدُه ورجلُه ، في كونه جارياً مجرى بدل الجميع من الجميع . ولو رقَّيتَ وهمك إلى صحة وجود الغناء مع عدم الرأس لو كان الروح يبقى ، لم تجده مُستحيلاً ، فاعرفه »[1] .

وممَّا نخرجُ به من نصِّ أبي عليٍّ الذي شرحه عبد القاهر ، أنَّ البدل لا يُؤتى به مؤكِّداً وهو بدل بعض ، وإنَّما يصحُّ ذلك فيه إنْ كان بدلَ كلٍّ . ونصُّ الرضي التالي يوضح أنَّه يُؤتى به لتلك الغاية ، وهو بدل اشتمال . قال : « وقد يُفيد بعضُ الأبدال معنى ألفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد . وذلك قولهم : ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه ، أوْ يدُه ورجلُه . وهو بدل البعض من الكل في الأصل ، ثُمَّ يُستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى (كله) ، فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد . وكذا قولهم : مُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا ، ومطرنا زرعُنا وضَرْعُنا ، – والمراد بالضَّرع المواشي – ومُطر قومُك ليلُهم ونهارُهم . هذه الثلاثة في الأصل بدل اشتمال ، فجرتْ مجرى التأكيد ؛ لأنَّ المعنى : مُطِرتْ أماكنُنا كلُّها ، ومُطِرتْ أموالُنا كُلُّها ، ومطرتْ أوقاتهم كلُّها ، على حذف المضاف من متبوعاتها ... »[2] .

ومواقف النحاة الذين تطرقوا للحديث عن هذه الألفاظ وما أشبهها ،

---

(١) المقتصد : ٢/٩٣٣-٩٣٤ ، وانظر : الأصول في النحو : ٢/٥٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٣/٩٩ ، حيث ذكر أنَّ من عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجمع .

(٢) شرح الكافية : ٢/٣٦٨-٣٦٩ .

من موقعها الإعرابي ، ثلاثة . فبعضهم جوَّز فيها الوجهين اللذين جوَّزهما سيبويه ، ومن هؤلاء : ابن السراج[١] ، والرضي[٢] ، وابن مالك[٣] ، وأبوحيان[٤] . وبعضهم أوجب فيها البدلية ، ومن هؤلاء المبرِّد[٥] -- على ما يبدو--، وأبو عليٍّ الفارسي[٦] ، وابن هشام[٧] ، والسيوطي[٨] . وبعضهم أوجب فيها أن تكون توكيداً بالمعنى الاصطلاحي ، ومن هؤلاء ابن عصفور[٩] ، وابن أبي الربيع[١٠] .

والذي أميل إليه عدُّها بدلاً مؤكداً ، وذلك لعدم النظير في ألفاظ التوكيد المبوَّبِ لها : إذ معنى الإحاطة في هذه الألفاظ لا يستفاد إلا بالعطف ، فإنْ لمْ يُصَرْ إليه ، كانتْ بدلَ بعضٍ ، على أنَّ احتماله قائم – في بعض تلك الألفاظ ، كاليد والرجل ، الخ – مع العطف ، ولولاه لما صحَّ وجهُ النَّصب بأنْ يُقال : مُطرنا السهلَ والجبلَ . ويُرجِّحُ البدلية أيضاً الاستعمالُ القرآني ، حيث استخدم من بين تلك الألفاظ : (الأول والآخر) ، مُكَرِّراً العامل في المتبوع ، وهو ما يُعيِّنُ كون التابع بدلاً . وجاء ذلك في الآية التي جعلها النحاة شاهدَ جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر – المتكلم – ، إذا كان المراد بالبدل

---

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢/٥٣ ، ٥٤ .

(٢) شرح الكافية : ٢/٣٦٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ٣/٢٩٩ ، ٣٣٤ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب : ٢/٦١٤ ، ٦٢٢ .

(٥) انظر : المقتضب : ٣/٢٧٢ .

(٦) انظر : المسائل المنثورة : ٣٨، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٩٣٣ .

(٧) انظر : شرح شذور الذهب : ٥٧٤ .

(٨) انظر : الهمع : ٥/٢١٧.

(٩) انظر : المقرب : ٢٦٤ .

(١٠) انظر : البسيط : ١/٣٦٤ .

إفادة الإحاطة ، وهي قوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)[١] .

كما استخدم من غير تلك الألفاظ - لإفادة ذلك المعنى - اسم الإشارة (هؤلاء) معطوفاً عليه مثله ، في قوله تعالى :

(مَّن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾)[٢].

فـ (هؤلاء وهؤلاء) بدل تفصيل من (كُلاً) ، وهي مفعول (نُمِدُّ) مُقدّم عليه[٣] . « والإمداد : المواصلة بالشيء . والظاهر أنَّ هذا الإمداد هو في الرزق في الدنيا ، وهو تأويل الحسن وقتادة ، أي : إنَّ اللّه يرزق في الدنيا مُريدي العاجلة الكافرين ، ومريدي الآخرة المؤمنين ، ويُمِدُّ الجميع بالرزق ، وإنَّما يقع التفاوت في الآخرة . ويدلُ على هذا التأويل : (وما كان عطاءُ ربِّكَ محظورا) ، أي إنَّ رزقه لا يضيق عن مُؤمن ولا كافر »[٤] . وذِكْرُ الرزق من

---

(١) المائدة : ١١٤ .

(٢) الإسراء : ١٨-٢٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢/١٢٠ ، وإعراب القرآن للنحاس :٢/٤٢٠، والتبيان :٢/٨١٦ ، والبحر : ٦/٢١ ، والدر المصون : ٧/٣٣٢، والمسائل السفرية لابن هشام : ٤٥ ، والفتوحات : ٢/٤٢٠ .

(٤) البحر: ٦/٢١ ، وانظر : روح المعاني :١٥/٤٨ ، ٤٩ ، وقد ضعف أبو حيان رأياً نُسِبَ لابن عباس ، وهو أنَّ المراد من (عطاء ربك) الإمداد بالطاعات لمريد الآخرة ، والمعاصي لمريد الدنيا ، وكذلك فعل الآلوسي ، بل صار إلى تضعيف النسبة من أصلها .

وهي الأربعون ويعدون ما دونها . وقيل للقليلة : معدودة لأن الكثيرة يمتنع من عدها لكثرتها . وعن ابن عباس : كانت عشرين درهماً ، وعن السُّدِّيِّ : اثنين وعشرين »[١] . فقوله (دراهم معدودة) بدل من (بثمن بخس) ، وهو لم يفد غير تقرير المعنى الذي دل عليه المبدل منه ، ولذا فالأبلغ أن يجعل (بخس) مصدراً وصف به على جهة المبالغة وذلك ما ذهب إليه أبو عبيدة[٢] وجعله غيرُه أحدَ المحتمَلات[٣] ، كما هي العادة فيما جاء من المصادر موصوفةً به أسماء الذوات .

وجيء بالبدل لذلك الغرض أيضاً ، وهو نكرةٌ غير موصوفة مُبدلة من معرفة لفظا ، في قول الشاعر :

إنَّا وَجَدْنا بَنِي جِلاَّنَ كُلَّهُمُ كَساعِدِ الضَّبِّ لا طولٍ ولا قِصَرِ

قال البغدادي : « وأنشد[٤] بعده ، ... إنَّا وجدنا بني جِلانَ ... ، على أنَّه يجوز[٥] ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما هنا ، فإنَّ قوله (طول) المنفي ، بدلٌ من ساعد الضَّبِّ ، ومعنى الطول وما عُطِفَ عليه موجود في ساعد الضَّب ، وفيه شاهد آخر ، وهو ابدال النكرة من المعرفة ، والنكرة بغير لفظ المعرفة . قال ابن جني (في إعراب الحماسة) ... : وهذا شيء يأباه البغداديون ويقولون : لا تبدل النكرة من

---

(١) ٤٥٢/٢ - ٤٥٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٤٠/٢ ، ومجاز القرآن : ٣٠٤/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٩٨/٣ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٤٠٦/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٢٠/٢ .

(٢) مجاز القرآن : ٣٠٤/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للنحاس : ٤٠٦/٣ ، والدر المصون : ٤٦١/٦ ، وروح المعاني : ٢٠٤/١٢-٢٠٥ ، والتحرير : ٢٤٤/١٥ .

(٤) يعني الرضي ، انظر : شرح الكافية : ٣٨٨/٢ .

(٥) ممَّن ذهب إلى تجويز ذلك أبو حيان : النكت الحسان : ١٢٥ ، وممَّنْ اشترط الوصف الزمخشري : المفصَّل : ١٤٩ .

المعرفة حتى يكونا من لفظ واحد[١] ، نحو قوله تعالى (بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[٢] . وردَّ ذلك أبو الحسن[٣] بما أنشده من قول الشاعر :

* إنَّا وجدنا بني جِلان كُلَّهم * ... البيت . انتهى

وإنما أوّله الشارح المحقِّق بقوله : أي : لا ذي طول ولا ذي قِصَر ، لِيصحَّ جَعْلُهُ بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ ، إذ لولا التأويل لكانا مُتغايرين ... وجِلاَن : قبيلة من عَنَزة ، وهم رُماة ... وقوله : (كُلَّهم) تأكيد لبني جِلان ، لا لجلان . وقوله : (كساعد الضَّبِّ) الساعد : ذراع اليد . والضَّبُّ ساعدُ جميع أفراده على مقدارٍ مُعيَّنٍ خِلْقة ، لا يزيد ساعدُ فَرْدٍ من أفراده طولاً على ساعد فرد آخر ، وكذا لا ينقص عن ساعد فردٍ آخر ، بخلاف سائر الحيوانات فإنَّ بين ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقِصَر بحسب الجثة . وهذا ينبغي أن يكون من الأمثال في الأشياء المتساوية ، كقولهم : (هُمْ كأسنان المُشط) لكنّي لم أرَهُ في كتب الأمثال . أراد أنَّ بني جِلاَّن متساوون في فضيلة رَشْقِ السِّهام لا يرتفع أحدهم على الآخر فيها ولا ينحط عنه »[٤] .

جـ - الاستدلال لِما دلَّ عليه المبدل منه وما في حيِّزه :

وقد أدَّى البدل تلك الوظيفة وهو معرفة بالإضافة والمبدل منه كذلك ، في قوله تعالى :

---

(١) انظر : شرح الكافية : ٢/٣٨٧-٣٨٨ ، حيث ذكر الرضي وهو يشرح قول ابن الحاجب - الكافية : ١٣٨ - : « وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت » ، أنّ أبا عليّ الفارسي ذهب في الحجة إلى أنه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من معرفة ، إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه ، وعلَّقَ الرضي على ذلك بقوله (وهو الحق) ، ثم استشهد بالبيت .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن : ١/٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٤) خزانة الأدب : ٥/١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥-١٨٦ .

﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ
أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾
رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ
هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ ﴾[1]

ف (رَبُّ السمواتِ والأرضِ ...) الخ ، بدل من (ربُّك) – على الأرجح – ووظيفة هذا البدل التوكيد ، إذ فيه استدلال على استحالة النسيان عليه – سبحانه وتعالى – ، وذلك أنَّ « مَنْ بيده ملكوت السموات والأرض كيف يُتصوَّرُ أن يحوم حول ساحته الغفلة والنسيان »[2] . وجوَّز المعربون فيه بالإضافة إلى البدل وجهين آخرين ، قال السمين : « (ربُّ السموات) : فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : كونه بدلاً من (ربُّك) . الثاني : كونه خبر مبتدأ ، أيْ : هو ربُّ . الثالث : كونه مبتدأً ، والخبر الجملة الأمريَّة بعده ، وهذا ماشٍ على رأي الأخفش ، فإنه يُجوِّز زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً »[3] .

ثانياً – التأكيد بالضمائر :

تحدث سيبويه عن إيقاع البدل المؤكِّدِ ضميراً مُقرِّراً أمْرَ المتبوع في النسبة ، ظاهراً ومضمراً ، في بابين مستقلين عن حديثه عن التوكيد بالأسماء الظاهرة . قال في أوَّلهما : « هذا بابُ ما تكون فيه أنت وأنا ونحنُ وهو ... وصفاً[4] . اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب

---

(١) مريم: ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) الفتوحات الإلهية : ٧٢/٣ ، نقلاً عن أبي السعود .

(٣) الدر المصون : ٦١٦/٧ ، والتبيان : ٨٧٧/٢ ، وانظر في سبب نزول الآية : (وما نتنزل) : الكشاف : ٢٨/٣-٣٠ ، وروح المعاني : ١١٥/١٦ ، والتحرير والتنوير : ١٣٩/١٦-٤٣ .

(٤) يقصد بالوصف التوكيد ، فهو كثيراً ما يسميه بذلك – كما ذكرنا قبل – ، انظر : الكتاب : ٣٨٦/٢ – ٣٨٧ .

المضْمَرينَ . وذلك قولك : مررتُ بِكَ أنتَ ، ورأيتكَ أنتَ ، وانطلقتَ أنتَ ... واعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر : كراهية أنْ يصفوا المظهر بالمضمر ، كما كرهوا أنْ يكون (أجمعون) و (نفسه) معطوفاً على النكرة في قولهم : مررتُ برجل نفسه ، ومررت بقوم أجمعين . فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر ، قلت : رأيتك إيَّاك ، ورأيته إيَّاه . فإن أردت أن تبدل من المرفوع ، قلتَ : فعلتَ أنت ، وفعلَ هو . فأنت وهو وأخواتهما نظائر (إيّاه) ، في النصب . واعلم أنَّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له : لأنَّ الوصف تابع للاسم مثل قولك : رأيت عبدالله أبازيد . فأمَّا البدلُ فمنفردٌ ، كأنك قلت : زيداً رأيت ، أو رأيتُ زيداً ، ثمّ قلت : إيَّاهُ رأيتُ . وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع »[1] . وقال في الباب التالي له : « هذا بابٌ من البدل أيضاً . وذلك قولك : رأيته إيَّاه نفسه ، وضربته إياه قائماً... فأمَّا (نفسه) حين قلت : رأيته إيَّاه نفسه ، فوصفٌ بمنزلة (هو) ، و (إيَّاه) بدل ، وإنما ذكرتهما توكيداً، كقوله جلَّ ذكرُهُ (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[2] : إلاَّ أنَّ (إيَّاه) بدل ، والنفس وصفٌ ، كأنك قلت : رأيت الرجل زيداً نفسه ، و (زيد) بدل ، و (نفسه) على الاسم . وإنَّما ذكرتُ هذا للتمثيل .... و (نفسه) يُجزيءُ من (إيَّا) كما تُجزيء منه الصفة ، لأنك جئت بها توكيداً وتوضيحاً فصارتْ كالصِّفة »[3] .

ويسترعي الانتباه في النص الأخير عبارة : (وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل) ، والمشار إليه مثاله : رأيته إيَّاه نفسه ؛ إذ تلك العبارة تفيد أنه لم يَرِدْ عن العرب الجمع بين (إيَّا) والنفس أوِ العين مؤكَّداً بها . وعدمُ استعمالهم إيَّاه دليل قويٌّ على أن الضمير في نحو هذا المثال تو كيد ،لا بدل.

---

(١) الكتاب : ٢/٣٨٥ – ٣٨٦ ، وانظر : شرح السيرافي : ٣/١٦٠ .

(٢) الحجر : ٣٠ .

(٣) الكتاب : ٢/٣٨٧–٣٨٨ ، وانظر : شرح السيرافي : ٣/١٦٣–١٦٤.

وإنَّما لم يستعملوه لأنَّ توكيد الضمير المنصوب ، بالنفس ، أو العين ، لا يحتاج إلى أن يؤتى معه بما يرفع اللَّبس عن وظيفة النفس والعين[١] ، كما هو الحال مع ضمير الرفع – مستتراً وظاهراً – . ولا يصح أن يقال إنه قد يجاء به من باب تكرير المؤكِّدات كما في نحو : جاء القوم كلهم أجمعون : إذ ليس من طرق كلامهم اختلاف ألفاظ التوكيد – الاصطلاحي – بين إضمار وإظهار . أمَّا نحو : ضربته إيَّاه – كما في مثاله ضربته إيَّاه قائماً – ، فمسموع ، ومنه « قوله عليه السلام لعمر – رضي الله عنه – : (لا ولكنْ انْحَرْها إيَّاها) ... »[٢] . ومع ورود السماع به ينبغي – لما بيناه وسيبينه كلام ابن مالك والرضي – عدُّه توكيداً ، لا بدلا .

أمَّا فيما يتعلق بقسيم إبدال الضمير من مثله ، وهو ابداله من الظاهر ، نحو : ضربت زيداً إيَّاه ، فقد نصَّ ابن مالك على أنَّه لم يستعمل في كلام العرب نثره وشعره ، وضَعْفُهُ من جهة القياس ظاهر : إذ العلة القادحة في جواز توكيد الظاهر بالضمير ، قادحة في إبداله منه – لو سلمنا بكونه بدلا – ؛ وذلك أنَّ الإبدال في هذه الحال غايته التوكيد ، ولا عبرة لافتراض كون البدل من جملة أخرى مع اتحاد المؤدَّى . على أنَّا نرى أن في عدم استعمالهم أيَّاه ، دليلاً على كونه توكيداً .

ونختم الحديث عن هذين الضربين بنصين يُقرران أمرَ وجوب إخراجهما من باب البدل . قال ابن مالك : « ويُبدلُ المضمر من الظاهر ، نحو : رأيت زيداً إيَّاه . والمضمر من المضمر ، نحو : رأيتك إيَّاك . ولم أمثل بهذين المثالين إلاَّ

---

(١) انظر في وجوب توكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو العين : شرح التسهيل : ٢٩٩/٣، وأوضح المسالك : ٣٣٥/٣ .

(٢) شرح ألفيَّة ابن مُعطي : ٨٠٦/٢ .

جرياً على عادة المصنفين[١] المقلِّد بعضُهم بعضاً . والصحيح عندي أنَّ نحو : رأيتُ زيداً إيَّاه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استُعمِلَ لكان توكيداً ، لا بدلا . وأمَّا : رأيتك إياك ، فقد تقدَّم في باب التوكيد[٢] أن البصريين يجعلونه بدلاً ، وأن الكوفيين يجعلونه توكيداً ، وأن قول الكوفيين عندي أصحُّ : لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في : رأيتك إياك ، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في : فعلتَ أنتَ ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً : فإن الفرق بينهما تَحَكُّمٌ بلا دليل . وجعل الزمخشريُّ[٣] من أمثلة البدل : مررتُ بِك بِك ، وهذا إنما هو توكيد لفظي ، ولو صح جعله بدلاً ، لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يختص به . وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولي : (ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيدا)[٤] ، ثم قلت : (إنْ لم يفدْ إضراباً) فنبَّهتُ بذلك على قول القائل : إيَّاك إيَّاي قصدَ زيد ، إذا كان المراد : بلْ إيَّاي »[٥] . وقال الرضيُّ – في باب التوكيد[٦] – : « .. وأمَّا المنصوب المتصل فأصلُهُ ألاَّ

---

(١) انظر المقتضب : ٢٩٦/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٧٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٦٥/٣ ، وشرح السيرافي : ١٦٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ١٥٧/١ ، واللمع : ١٤٥ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٤٢٦/٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٩٣١/٢-٩٣٢ ، وشرح المفصل : ٦٩/٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٢٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٣/١ ، والمقرب : ٢٦٩ ، والبسيط : ٣٩٥/١ ، ٣٧٤ ، والملخص: ٥٦٣/١ – ٥٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٨٠٦/٢ ، هذا ، ومن النحاة من لم يتحدث عن هذا القسم كابن السراج وأبو البركات الأنباري ، وابن برهان .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣٠٥/٣ .

(٣) انظر : المفصل في علم العربية : ١٤٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٢٩/٣ .

(٥) السابق : ٣٣٢/٣- ٣٣٣ ، وانظر : مغني اللبيب : ٥٩٤ ، والهمع : ٢١٩/٥ - ٢٢٠، وشرح التصريح على التوضيح : ١٥٩/٢ – ١٦٠.

(٦) انظر : شرح الكافية : ٣٥٧/٢ .

يُؤكَّدَ إلاَّ بالمنصوب المنفصل : إذ للمنصوب ضميرٌ منفصل ، فيقال : رأيتك إيَّاكَ ، ورأيته إيَّاه ، لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل ، أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل ، نحو : رأيتكَ أنتَ ، ورأيته هو . فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأيِّ متصل ... وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوَّته وأصالته ... وقال النحاة : إنَّ المنفصل في نحو : ضربتك أنت ، تأكيد ، وفي ضربتك إيَّاك ، بدل . وهذا عجيب : فإن المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول بمعناه ، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين . والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حدِّ كُلٍّ منهما . وقال الزمخشري[١] في : مررتُ بِك بِك ، إنَّ الثاني بدل ، وهذا أعجبُ من الأول : إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنىً ، فهو تأكيد لا بدل ، وهذا مثل قوله في باب المنادى[٢] إنَّ الثاني في : يا زيدُ زيدُ : بدل ، وجميعُ ذلك تأكيد لفظي ...»[٣] .

وقد اختار ابنُ هشام في واحد من مصنفاته مذهبَ الكوفيين كما فعل ابنُ مالك والرضيُّ ، قال : « ولا يُبدلُ المضمر من المضمر ، ونحو : قمتَ أنتَ ومررتُ بِكَ أنتَ ، توكيدٌ اتفاقاً ، وكذلك نحو : رأيتك إيَّاك ، عند الكوفيين والناظم ، ولا يُبدَلُ مضمر من ظاهر ، ونحو : رأيتُ زيداً إيَّاه ، من وضع النحويين وليس بمسموع »[٤] ، وممن مال إلى مذهب الكوفيين ، ابن يعيش[٥] ، وابن الحاجب

---

(١) المفصل : ١٤٩ .

(٢) السابق : ٥٢ .

(٣) شرح الكافية : ٢/٣٦٥ - ٣٦٦ وانظر : ٣٨٩، ٣٩١ .

(٤) أوضح المسالك : ٣/٤٠٤-٤٠٥ ، وانظر : شرح شذور الذهب : ٥٧١-٥٧٢ ، حيث علق على إسقاط ابن مالك لنحو : ضربت زيداً إياه ، من باب البدل وجعله (إياه) توكيداً ، بقوله : « وفيما ذكره نظر ، لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف ، وقد قالت العرب : زيد هو الفاضل ، وجوز النحويون في (هو) أن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فصلاً » .

(٥) انظر : شرح المفصل : ٣/٧٠ .

في واحد من مصنفاته[١] - حيث جعلا (إيَّاك) في نحو : ضربتك إياك ، توكيداً .

ثالثاً - التأكيد بالأفعال :

تبين من دراسة أسلوب الآيات الكريمة أن البدل كما يُؤتى به مؤكِّداً في الأسماء ، يؤتى به كذلك في الأفعال .

ولم يتحدث عن ذلك أحد من النحاة - بحسب علمي - إلا ابنُ جني عند تخريجه لقراءة حميد لقوله تعالى (يُغْشِي اللَّيلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً)[٢] .

وقبل نقل نصه نُبيِّنَ ما قيل عن القراءات في الآية وتخريجاتها .

قال أبو حيان : « التغشية : التغطية[٣] . والمعنى أنه يُذهبُ الليلُ نورَ النهار ليتم قوام الحياة في الدنيا بمجيء الليل والنهار . فالليل للسكون والنهار للحركة . وفحوى الكلام يدل على أن النهار يُغشِّيهِ اللهُ اللَّيلَ . وهما مفعولان : لأنَّ التضعيف والهمزة مُعدّيان . وقرأ بالتضعيف الأخوان وأبو بكر . وباسكان العين باقي السبعة . وبفتح الياء وسكون الغين وفتح الشين وضم اللام حميد بن قيس ، كذا قال عنه أبو عمرو الداني . وقال أبو الفتح ابن جني عن حميد بنصب الليل ورفع النهار . قال ابن عطية[٤] : وأبو الفتح أثْبَتُ . وهذا الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت كلاماً ، لا يصحّ : إذ رتبة أبي عمرو الداني في القراءات ومعرفتها وضبط رواياتها واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات فضلاً عن النحاة الذين ليسوا مقرئين ،

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٣/١ .

(٢) الأعراف : ٥٤ .

(٣) انظر : المفردات : ٣٦١ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز : ٧٥/٧-٧٦ .

الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات فضلاً عن النحاة الذين ليسوا مقرئين ، ولا رووا القرآن عن أحد ، ولا رُوِيَ عنهم القرآن . والذي نقله أبو عمرو الداني عن حميد ، أمكن من حيث المعنى ، لأن ذلك موافق لقراءة الجماعة : إذ (الليل) في قراءتهم – وإن كان منصوباً – هو الفاعل من حيث المعنى : إذ همزة النقل أوْ التضعيف ، صيَّره مفعولاً . ولا يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً من حيث المعنى ، لأن المنصوبين تعدى إليهما الفعل ، وأحدهما فاعل من حيث المعنى ، فيلزم أن يكون الأول منهما ، كما لزم ذلك في : ملَّكتُ زيداً عمراً ، إذ رتبة التقديم هي الموضحة أنه الفاعل من حيث المعنى ، كما لزم ذلك في ضرب موسى عيسى . والجملة من (يطلبه) حال من الفاعل من حيث المعنى ، وهو (الليل) ، إذ هو المُحَدَّثُ عنه قبل التعدية . وتقديره : حاثاً . ويجوز أن يكون حالاً من النهار ، وتقديره : محثوثاً . ويجوز أن ينتصب نعتاً لمصدر محذوف ، أي : طلباً حثيثاً ، أي حاثاً ، أو مُحثَّاً ، ونسبة الطلب إلى الليل مجازية ، وهو عبارة عن تعاقبه اللازم ، فكأنه طالب له لا يدركه ، بل هو في أثره بحيث يكاد يدركه ...»[1]. هذا وقد أقرَّ الزمخشري روايةَ ابن جني ، ولم يَرَ بها بأساً من حيث المعنى أو الصناعة قال : « (يُغْشِي) : وقرىء (يُغَشِّي) بالتشديد ، أي : يلحق الليل النهار ، والنهار بالليل ، يحتملهما جميعاً . والدليل على الثاني قراءة حميد بن قيس : (يَغْشَى الليلَ النهارُ) ، بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار ، أي : يدرك النهار الليل ويطلبه حثيثاً ، حسنُ الملاءمة لقراءة حميد »[2] . هذا وإنَّ ابن جني قد خرَّج القراءة على روايته بما يجعلها متفقة مع قراءة الجماعة ، إلا أن جملة (يطلبه) على إسناد الإغشاء

---

(١) البحر : ٣٠٨/٤ – ٣٠٩ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٤٢/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٣١/٢ ، والدر المصون : ٣٤١/٥ – ٣٤٣ ، والفتوحات الالهية : ١٤٩/٢–١٥٠، وروح المعاني :

(٢) الكشاف : ١٠٩/٢، وانظر : الدر المصون : ٣٤٢/٥ .

إلى النهار بدل ، لا حال، وهو بدل مؤكد كما ذكر ، وأشار أيضاً إلى كونه كذلك الآلوسي[١] . ونأتي إلى نصّ ابن جني قال : « ومن ذلك قراءة حميد (يَغْشَى) بفتح الياء والشين ، ونصب (الليل) ورفع (النهار) .

قال أبو الفتح : اتصال قوله تعالى : (يَغْشَى الليلَ النهارُ) بقوله : (ثمَّ استوى على العرش)، اتصال الحال بما قبلها ، ويكون هناك عائد منها إلى صاحبها ، وهو الله تعالى ، أي : يغشى الليلَ النهارُ بأمره ، أو بإذنه ، وحذف العائد كما يحذف من خبر المبتدأ في نحو قولهم : السَّمنُ منوانُ بدرهم ، أي منوان منه بدرهم .

ودعانا إلى إضمار هذا العائد أن تتفق القراءتان على معنىً واحد ، ألا ترى إلى قراءة الجماعة : (يُغْشِي الليلَ النهارَ) ، وأنَّ هذه الجملة في موضع الحال ، أي : استوى على العرش مُغْشِياً الليلَ النهارَ ، أي : استوى عليه في هذه الحال . فقوله إذاً (يطلبه حثيثاً) بدل من قوله (يَغْشَى الليلَ النهارُ) للتوكيد ، وهو على قراءة الجماعة : (يُغْشِي) أو (يُغشِّي) حال من الليل ، أيْ : يُغشِّي الليلَ النهارَ طالباً له حثيثاً ، وحثيثاً بدل من طالب أوْ صفة له ، لأن طالباً لو كان منطوقاً به حالٌ هناك ، والحال عندناتُوصفُ من حيث كانت في المعنى خبرا ، والأخبار تُوصفُ لكنَّ الصفات عندنا لا توصف .

وإنْ شئت يكون (حثيثاً) : حالاً من الضمير في (يطلبه) ، وفيه من بعدِ هذا ما أذكره . وذلك أن الفاعل في المعنى من أحد المفعولين ، في قراءة الجماعة : لأنَّه المفعول الأول ، كقولك : أعطيتُ زيداً عمرا ، فزيد هو الآخذ ، وعمرو هو المأخوذ ، وأغشيت جعفراً خالداً ، فالغاشي جعفر والمغشي هو خالد ، والفاعل في قراءة حُمَيد هو النهار ؛ لأنه مرفوع ، فالفاعلان والمفعولان

---

(١) روح المعاني : ١٣٧/٨، وانظر : التحرير والتنوير : القسم الثاني من الجزء الثامن : ١٦٧ .

جميعاً مختلفان على ما ترى . ووجه صحة القراءتين جميعاً والتقاء معنييهما : أن الليل والنهار يتعاقبان ، وكل واحدٍ منهما وإن أزال صاحبه فإن صاحبه أيضاً مزيل له ، فكل واحد منهما على هذا ، فاعل وإن كان مفعولاً ، ومفعول وإن كان فاعلا . وعلى أن الظاهر في الاستحثاث هنا إنما هو النهار ، لأنَّه بنوره وشروقه قد أظهر أثراً في الاستحثاث من الليل . وبعدُ ، فليس النهار إلا ضوء الشمس ، والشمس كائنة مُحدَثة ، ولا ضوء قبل أن يخلقها الله – جل وعز – فالضوء إذاً هو الهاجم على الظلمة ، ويطلبه حثيثاً على هذا حال من النهار : لأنه هو الأحث منهما . ويجوز في قراءة الجماعة أن يكون (يطلبه) حالاً من النهار ، وإن كان مفعولاً ، كقولك : ضربتُ هندٌ زيداً مؤلمةً له ، فقد يكون (مُؤلمة) حالاً لزيد ، كما قد يجوز أن يكون حالاً من (هند) ، وذلك أن لكل واحد منهما في الحال ضميراً . ولعمري إنك لو قلت : أغشيت زيداً عمراً ، فإنَّ العرف أن يكون زيد هو الغاشي ، وعمرو هو المغشي، إلا أنه قد يجوز فيه قلب ذلك ، لكن مع قيام الدلالة عليه ، ألا ترى إلى قوله :

فدعْ ذا ولكنْ مَنْ ينالك خَيْرُهُ ومَنْ كان يُعطي حَقَّهُنَّ القصائدا

أراد : يعطي القصائد حقَّهُنَّ ، ثم قدم المفعول الثاني فجعله قبل الأول، من حيث كانت القصائد هنا هي الآخذة في المعنى ، ونحوه : كسوتُ ثوباً زيداً ، ساغ تقديمه لارتفاع الشك فيه ، وليس كذلك يُغشي الليل النهار ، من حيث كانا متساويي الحالين في الغشيان ، وعلى كل حال فكل واحد منهما غاشٍ لصاحبه »[1] .

وعندي أن من شواهد إبدال الفعل من الفعل للتوكيد ،وهو بدل مطابق، إبداله في قول الشاعر :

---

(١) المحتسب : ١/٢٥٣-٢٥٤ ، وانظر : التحرير والتنوير : القسم الثاني من الجزء الثامن : ١٦٦ – ١٦٧ .

أقولُ له ارْحلْ لا تُقيمنَّ عندنا وإلاَّ فكُنْ في السِّرِّ والجهر مسلماً

إذ قوله (لا تقيمن عندنا) لم يدل على غير ما دل عليه الأول وهو وجوب رحيل المأمور ولكنه أبدله منه للتقرير . قال الأزهري : « (لا تقيمن عندنا) : بدل اشتمال من (ارحل) لما بينهما من المناسبة اللزومية ، وليس توكيداً له : لاختلاف لفظيهما ، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول ، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم »[١] .

---

(١) التصريح على التوضيح : ١٦٢/٢ .

القسم الثاني
الخصائص

- التعميم ثمّ التخصيص ، أو الإجمال ثمّ التفصيل
- التقديم والتأخير اللذان يؤدّيان إلى تغيير الحكم النحوي
- الإضمار ثمّ التفسير
- الإقحام
- العدول عن الأخصر في بيان الأجناس والمقادير

تبين مما سبق أنَّ محور باب البدل العدول عن الأصل في بناء التركيب مما ينتج عنه أداء المعنى بطريقين حيث آداؤه بطريق واحد ممكن . وقد ذكرنا بعضَ صور تلك المفارقة بإيجاز تمهيداً للحديث عن الوظائف . كما بُيِّنَ أن للنحاة إشاراتٍ خاطفة إلى تلك الخصيصة لهذا الباب .

ونعود هنا لبسط الحديث عن تلك الصور – مجتزئين ببعضها – باعتبارها خصائص هذا الباب – في رأينا – ؛ لأنَّ في ذلك تمييزاً لباب البدل وفصلاً له عن غيره من الأبواب ، وعلى الأخصّ عطف البيان الذي التبس أمره به حتى أدَّى إلى تجويز إعراب – كلّ ما تحققتْ فيه المطابقة التامة للمتبوع : التعريف وضده[1] ، والإفراد وضدَّيه ، ولم يُعَدْ مَعَهُ العامل – بدلاً مطابقاً أو عطف بيان[2] .

والفصل يتمُّ بالنظر في بناء التركيب ، فإنْ لوحظ مجيئه على صورة من صور مخالفة الأصل ، فالتابعُ بدل ، لا عطف بيان . وفي أثناء دراستنا لتلك الخصائص ، نشير إلى ما ذكره النحاة من شروطٍ للباب ، كلاً في موضعه .

وقد يطول الحديث عن بعض تلك الخصائص ويقصر عن أخرى ، ومرجع ذلك تباين مواقف النحاة تجاه بعضها ، أو وجود صورٍ متعددة لها .

---

(١) وذلك على مذهب الذين يجيزون مجيء عطف البيان في النكرات ، وهو المذهب الذي نرتضيه .

(٢) انظر على سبيل المثال : شرح الكافية الشافية : ١١٩٥/٣-١١٩٧، شرح التسهيل : ٣٢٧/٣-٣٢٨ ، المساعد على التسهيل : ٤٢٤/٢ ، شرح شذور الذهب : ٥٦٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٦ .

التعميم ثم التخصيص :

أي الإتيانُ بالعام ثم إبدال الخاصّ ، أو الإقل عموماً منه . ولا يُعدُّ ذلك من صور الخروج عن الأصل إلاّ إذا كان التخصيص ممكناً بدايةً ، وعُدِلَ عنه لمقتضٍ معنوي .

ويتولد عن هذه الخصيصة بدلا البعض والاشتمال .

ومن أمثلة تولد بدل البعض مثال سيبويه[1] : رأيت قومَك أكثرَهم . حيث المبدل منه يدل على العموم : (قومك) ، ورفع ذلك العموم بإبدال ما هو أقلُّ عموماً : (أكثرهم) : إذ فيه استثناء لبعضٍ من الكل الذي دلّ عليه المبدل منه . ولا يمكن من خلال النظر في ذلك المثال ونحوه تبين مُقتضي الصيرورة إلى بناء الكلام على ذلك النحو ، وتتأتى تلك الإمكانية إن نظر فيما جاء على ذلك النحو في نص متكامل – كما ذُكِرَ قبلُ – ومنه ما جاء قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ
وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ
السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ
أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ
فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ ﴾ (٢)

فـ (وإذ قال إبراهيم ...) عطف على « وإذ جعلنا البيت مثابةً » لإفادة منقبة ثالثة لإبراهيم عليه السلام في استجابة دعوته بفضل مكة والنِّعمة على

---

(١) انظر : الكتاب : ١/ ١٥٠- ١٥١ .

(٢) البقرة : ١٢٥ ، ١٢٦ .

ساكنيها إذا شكروا ، وتنبيهُ ... لمشركي مكة يومئذٍ ليتذكروا دعوة أبيهم إبراهيم المشعرة بحرصه على إيمانهم بالله واليوم الآخر حتى خصَّ مِنْ ذريته بدعوته المؤمنين ، فيعرض المشركون أنفسهم على الحال التي سألها أبوهم ، فيتضح لهم أنهم على غير تلك الحالة ، وفي ذلك بعث لهم على الاتصاف بذلك لأن للناس رغبة في الاقتداء بأسلافهم وحنيناً إلى أحوالهم ، وفي ذلك كله تعريض بهم بأنَّ ما يُدلونَ به من النسب لإبراهيم ومن عمارة المسجد الحرام ومن شعائر الحج ، لا يغني عنهم من الإشراك بالله ... »[١].

«وقوله (من آمن منهم بالله) بدل بعض من قوله (أهله) ، يفيد تخصيصه لأنَّ أهله عام ، إذ هو اسم جمع مضاف ، وبدل البعض مُخصِّصٌ . وخَصَّ إبراهيم المؤمنين بطلب الرزق لهم حرصا على شيوع الإيمان لساكنيه ، لأنَّهم إذا علموا أن دعوة ابراهيم خصت المؤمنين تجنبوا ما يحيد بهم عن الإيمان ، فجعل تيسير الرزق لهم على شرط إيمانهم باعثاً لهم على الإيمان »[٢] . وعلى ذلك تكون وظيفة الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص التعريض بالإيماء إلى أنَّ مَنْ لم يؤمن فلا ينبغي أن يكون من أهل هذا البلد ، وقد تحقق ذلك فعلاً بنزول قوله تعالى : (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمِ هَذَا)[٣] .

ونلاحظ أن البدل – هنا – تولد من تقديم المجرور في : مَنْ آمَنَ مِنْ أهله ، وإحلال ضميره محله ، وكان الجار والمجرور قبل تحويل التركيب في موضع نصب حال مِنْ (مَنْ) وظيفتها التخصيص .

---

(١) التحرير والتنوير : ٧١٣/١ ، وانظر : الكشاف : ١٨٣/١ – ١٨٦ ، روح المعاني : ٣٧٨/١ – ٣٨٣

(٢) التحرير والتنوير : ٧١٥/١ – ٧١٦ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٧/١.

(٣) التوبة : ٢٨ .

ومن أمثلة سيبويه لتولدِ بدل الاشتمال من هذه الخصيصة – الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص – : ما لي بهم علم أمرِهم[١] . والأصل : مالي بأمرهم علمٌ وقد رأينا أنه جعل فائدة الإبدال في هذا البدل مثلها في بدل البعض وهي ما أسماه التوكيد ، بمعنى تكرير لفظ المحدَّثِ عنه بذكر اسمه الظاهر وضميره . وقد جَعَلَ[٢] من شواهد التكرير لأجل التوكيد – أي الاعتناء بشأن المحدث عنه – ذكر الشهر وضميرُه في قوله تعالى :

(يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[٣] .

وبَيَّنَ السهيلي مُقتضي بناء الكلام على ذلك النحو ، حيث قال : « ... في هذه الآية دليل على أن ما وقع به الفعل – أو فيه – فإنه مشتمل عليه كما يشتمل الفاعل على الفعل الذي هو حركة له أو صفة فيه ، ولذلك أضيف المصدر إلى المفعول كما يضاف إلى الفاعل ، وأُخْبِرَ به عمَّا لم يُسَمَّ فاعله ... ومن فوائد هذه الآية أن يُسألَ عن قوله (يسألونك عن الشهر الحرام) : لِمَ قُدِّمَ الشهر الحرام ؟ ، ولمْ يُقَلْ : يسألونك عن قتال الشهر الحرام ، وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال فيه ، فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى في الظاهر ؟ والجواب أن يقال : إن هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال في الشهر ، وتشنيعِ الكفرة عليهم انتهاكَ حرمة الشهر ، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر ، فلذلك قُدِّمَ في الذكر . وفيه سؤال آخر ، وهو أنه أعاد ذكر القتال بلفظ الظاهر ، وكان القياس أن يُعيدَ بلفظ المضمر فيقول : قل : هو كبير ، ... لأن المضمر – إذا عُرِفَ المعنى – أوجز وأولى . والجواب أن يقال : في إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة ، وهي عموم الحكم، ولو جاء بلفظ المضمر فيقول : هو كبير ، لاختصَّ الحكم بذلك القتال الواقع في القصة ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هو عام في كل قتال وقع في

---

(١) الكتاب : ١٦٢/١ .

(٢) السابق : ١٥١/١ ، وانظر : الأصول في النحو : ٤٧/٢-٤٨ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

شهر حرام ... وكذلك هذا حين قال : (قتال فيه كبير) ، فجعل الاسم المخبر عنه (قتال) ، وخصصه بالمجرور الذي هو ضمير الشهر ، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع ؛ لأن اللفظ المضمر لا تقتضي صيغته إلا تخصيصَ الخبر بما يعود عليه »[١] .

ومن شواهد تولُّدِ بدل البعض من هذه الخصيصة : الصيرورة إلى التعميم ثُمَّ التخصيص ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴾ (٣٧)[٢] .

قال الزمخشري : « قيل : الصَّرح : البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وإنْ بَعُدَ ، اشتقُّوهُ من صَرَحَ الشيءُ ، إذا ظَهَرَ . و (أسباب السموات) طُرُقُها وأبوابها وما يُؤدِّي إليها ، وكُلُّ ما أدَّاك إلى شيء فهو سببٌ إليه ، كالرِّشاء ونحوه . فإنْ قُلتَ : ما فائدة هذا التكرير ؟ ولو قيل : لعليِّ أبْلُغُ أسباب السَّموات ، لأجزأ ؟ قلتُ : إذا أُبْهِمَ الشيءُ ثُمَّ أوضِحَ كانَ تفخيماً لشأنه ، فلمَّا أرادَ تفخيم ما أمَّلَ بلوغه من أسباب السموات > أبهمها ثُمَّ أوضحها ، ولأنَّه لمَّا كان بُلوغها أمْراً عجيباً ، أرادَ أنْ يُورده على نفس مُتشوِّفةٍ إليه ، ليُعطيه السَّامعُ حقَّهُ من التعجُّب ، فأبهمه ليُشوِّفَ إليه نفس هامان ، ثُمَّ أوضحه »[٣].

---

(١) نتائج الفكر : ٣١٢ - ٣١٤ ، وانظر : الجمل في النحو للزجاجي:٢٥-٢٦، وشرح عيون الإعراب : ٢٤١-٢٤٢، شرح التسهيل : ٣٣٨/٣ .

(٢) غافر : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) الكشاف : ١٦٧/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٤ ، والمثل السائر : ١٩٨/٢-١٩٩ ، والبرهان : ٩٦/٤ وما قبلها ، وروح المعاني : ٦٩/٢٤ .

الإجمال ثمّ التفصيل :

والمراد بالإجمال : « إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة . والتفصيل : تعيينُ تلك المحتَملات »[١] .

ويتمّ التعيين بإيراد المحتملات معطوفاً بعضها على بعض . والعاطف الواو – على ما يشير إليه تمثيل النحاة – ، واستقراء النصوص بَيَّنَ أن ذلك غالبٌ لا لازم : إذ قد جاء البدل المفصّل عِدَّةَ المبدل منه معطوفاً بغيرها .

وأكثر استخدام هذه الخصيصة في توليد البدل المطابق . وقد تستخدم لتوليد بدل الاشتمال ، أمّا بدل البعض فيتولد في حالة عدم إرادة استيفاء عِدَّةِ المجمل بالتفصيل : قصداً للمبالغة بتنزيل البعض منزلة الكل .

وبَيَّنَ النحاة الذين تحدثوا عن هذا النوع من الإبدال ، ما يختصُّ به من شروط وهي : وجوب المطابقة في العدد بأن يكون البدل وافياً بِعِدَّةِ المبدل منه .

وما فُقِدَ فيه ذلك الشرط وجب فيه القطع ، إلّا إنْ أُريدَ تنزيلُ بعض العِدَّة منزلة جميعها . والقطع جائز مع استيفاء العِدَّة . قال ابن مالك : « إذا قُصِدَ تفصيل مذكور بما هو صالح للبدلية وكان وافياً بآحاد المذكور ، جاز البدل والقطع ، كقول الشَّنْفَرَى[٢] :

وَلي نَحْوُكُمْ[٣] أهلون : سيدٌ عُمَلَّسٌ وأرقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

فلك في (سيد) وما بعده أن تجعله بدلاً من (أهلون) ، ولك أن تقطعه على إضمار مبتدأ . فلو كان المفصّلُ غيرَ وافٍ بآحاد المذكور ، تعيَّنَ القطع على الابتداء ، وجُعِلَ الخبرُ (مِنْ) وضميراً مجروراً بها ، كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (اجتنبوا الموبقاتِ : الشِّركُ باللّهِ والسِّحْرُ)[٤] . ومثل هذا

---

(١) الكليات : ٤٦/١ .

(٢) انظر : شرح لامية العرب ، لأبي البقاء : ١٨ .

(٣) انظر : شرح لامية العرب : ١٨ ، حيث وردت الرواية بـ(دونكم).

(٤) صحيح البخاري : (باب الشرك والموبقات) : ٢٥٦/٧ .

قولـه تعالى : (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)[١] ، أي : منها مقام إبراهيم . ويروى : اجتنبوا الموبقات : الشركَ بالله ، والسحرَ) بالنصب على البدل وحذف معطوف ، والتقدير : اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وآخواتهما . وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر ، واقتصر هنا على ثنتين تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب »[٢] .

وهناك شرط آخر يختص بالإبدال من الأسماء المضمنة معنى الشرط أو الاستفهام ، وهو وجوب ذكر الحرف المفيد للمعنى الذي تضمنه المبدل منه . قال الأزهري : « وإذا أُبْدِلَ اسمٌ من اسم مُضمَّنٍ معنى حرف استفهام وهو الهمزة ، أو حرف شرط وهو (إنْ) ، بدل تفصيل ، ذُكِرَ ذلك الحرف المفيد للاستفهام أو الشرط ، مع البدل : ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى . فالأول - وهو الاستفهام - ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني . فالأول كقولك : كم مالُكَ أعشرون أم ثلاثون ؟ فعشرون وما عطف عليه بدل من (كم) بدل تفصيل . والثاني كقولك : مَنْ رأيتَ ، أزيداً أم عمراً ؟ فـ (زيد) وما عطف عليه بدل من (مَنْ) بدل تفصيل . والثالث كقولك : ما صنعت أخيراً أم شراً ؟ فـ (خيراً) وما عطف عليه بدل من (ما) بدل تفصيل وقُرِنَ بالهمزة في الجميع لتضمُّنِ المبدل منه معنى الاستفهام . والثاني : وهو الشرط ، ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان . فالأول ، نحو :

---

(١) آل عمران :

(٢) شرح التسهيل : ٣٤١/٣ ، وانظر : الكتاب : ٤٣١/١-٤٣٣ ، وشرح السيرافي : ١٤٧/٢-١٤٨ ، والمقتضب : ٤/٢٩٠-٢٩١، والتبصرة : ١٦٠/١ - ١٦١ ، وشرح المفصل : ٦٨/٣-٦٩ ، والمقرب : ٢٧٠ - ٢٧١، وشرح جمل الزجاجي : ٢٩٢/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٩٣/٢ ، وارتشاف الضرب: ٦٢١/٢-٦٢٢ ، ٦٢٧-٦٢٨ ، والمساعد على التسهيل : ٤٣١/٢-٤٣٣، ٤٣٩ ، وشرح الأشموني : ١٣٠/٢، ١٣٥ .

مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرو أقُمْ معه . فزيد وعمرو بدل مِنْ (مَنْ) بدل تفصيل . والثاني نحو : ما تصنع إن خيراً وإن شراً تُجْزَ به . فخيراً وشراً بدل مِنْ (ما) الشرطية بدل تفصيل . والثالث نحو : متى تسافر إن غداً وإن بعدَ غد أسافر معك . فغداً وبعد غد بدل مِنْ (متى) بدل تفصيل . والرابع : حيثما تجلس إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك . وقُرِنَ بأن في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط . وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ، ففي الكشاف [١] أنَّ (يَوْمَئِذٍ) بدل من (إذا) في قوله تعالى : (إذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَها)[٢] ، وكذا قال أبو البقاء[٣] . ولذا اقْتَصَرَ في النظم على الاستفهام فقال : (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً)[٤] ، وكذا فعل في التسهيل[٥] مع كثرة جمعه فيه،على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال : لأنك إذا قلت : مَنْ يقم إن زيد وإن عمرو ، كان اسم الشرط مرفوعاً بالابتداء ، فيكون البدل مرفوعاً بالابتداء ضرورة ، سواءٌ قلنا البدل على نية تكرار العامل أم لا ، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز – على الأصح –، وإن جعلنا ما بعد (إن) مرفوعاً على الفاعلية ، امتنعت المسألة : لتخالف العامل ، ولأنَّ (إنْ) لا يُضمرُ الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يُفسِّرُهُ ، نحو (وَإنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ)[٦] . وجوابه أنَّ (إنْ) إنَّما جيء بها لبيان

---

(١) ٧٨٤/٤ ، وانظر : حاشية العليمي على التصريح : ١٦٣/٢ ، حيث نقل العليمي عن الدنوشري قوله : « قد يقال : لا نسلم أن (إذا) هنا شرطية : فلا تَخَلُّفَ » .

(٢) الزلزلة : ١ .

(٣) انظر : التبيان : ١٢٩٩/٢ .

(٤) صدر بيت من ألفية ابن مالك ، انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٥٢/٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٣٩/٣ .

(٦) النساء : ١٢ .

المعنى لا للعمل ، فلا يلزم المحذور »[١] .

ولهذه الخصيصة : الإجمال ثم التفصيل ، صور متعددة ، منها :

- الصورة الأولى : المبدل منه اسمُ عدد :

وذلك يعني النصّ على عدد المحتمَلات . وقد يؤتى بالمفصّل مفرداً معطوفاً عليه جمعُ مستوفيين العِدَّة ، أو مفرداً معطوفاً عليه أمثاله . ومن الأول قول العجاج – وهو من أبيات سيبويه[٢] :

خَوَّى على مُستوياتٍ خَمْسِ كِرْكِرَةٍ وثفِـــنات مُلْسِ

فـ(خمس) نعت لـ (مُستويات) على التقديم والتأخير ؛ إذ لو جيء به على ما هو الأصل في بيان المعدود – وهو الإضافة – ، لقيل : على خمسِ مستويات . و (كِرْكِرَة) وما عطف عليه بدل من (خمس) ، فالمراد من الثفنات ما يلي الأرض من قوائم الجمل[٣] .

ومن الثاني قوله – صلى الله عليه وسلم – : (سبعةٌ يُظلّهُمْ اللَّهُ في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلاَّ ظلّه : إمامٌ عادل ، وشابٌ نشأ في عبادة ربِّه ، ورجلٌ قلبُهُ مُعلَّقٌ بالمساجد ، ورجُلان تحابا في اللَّه اجتمعا عليه وتفرَّقا عليه ، ورجل تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ شماله ما تُنفِقُ يمينه ... مُتَّفقٌ عليه)[٤] .

ومن ذلك ما في قوله تعالى :

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١٦٣/٢ ، وانظر : أوضح المسالك : ٤١٠/٣ ، شرح الكافية : ٣٩٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ١٠٠/٣ ، والمساعد : ٤٣٨/٢، ارتشاف الضرب : ٦٢٦/٢ .

(٢) الكتاب : ٤٣٢/١ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٣ – ١٩٤ .

(٤) من روائع الأدب النبوي ، لكامل الدقس : ١٣١ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ ﴾[١] .

ففي الآية الكريمة إجمال حيث نُصَّ على عدد الأوقات التي ينبغي فيها الاستئذان ثم فُصِّل بالنص على عين هذه الأوقات . ومقام التوجيه والتربية هو الذي اقتضى الإبدال : إذ لولا إرادة التشديد على أمرِ الاستئذان ، لصير إلى التفصيل مباشرة ، بأن يقال : ليستأذنكم الذين ... من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم .. الخ ، والنص على عدد أوقات الاستئذان غيرَ مُعيَّنة يبعث تشوُّفَ النفوس إلى استجلائها ، فيأتي التفصيل مُعيَّناً ومقرَّراً . ثُمَّ عَلَّلَ ذلك الأمر بالإبدال الثاني : (ثلاث عورات لكم)- وذلك على قراءة النصب -« وسُمِّيَ كلّ واحد من هذه الأوقات عورة : لأن الناس يختلّ تسترهم وتحفظهم فيها . والعورة : الخَلَل ، ومنها : أعور الفارس ، وأعور المكان . والأعور : المختل العين »[٢].وإطلاق العورات على الأوقات المذكورة المشتملة عليها ، للمبالغة كأنها نفسُ العورات[٣] .

وذهب معظم المعربين إلى إعراب (ثلاث مرات) ظرفاً ، نظراً إلى ظرفية البدل. ومن هؤلاء : الفراء [٤]، ومكي ، وأبو البقاء[٥] ، والمنتجب الهمذاني[٦] ،

---

(١) النور : ٥٨ .

(٢) الكشاف : ٢٥٣/٣ ، وانظر : المفردات : ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والتحرير والتنوير : ٢٩٤/١٨.

(٣) روح المعاني : ٢١٣/١٨ .

(٤) انظر : معاني القرآن : ٢٦٠/٢ .

(٥) انظر : التبيان : ٩٧٧/٢ .

(٦) انظر : الفريد : ٦١٤/٣ .

والسمين[١] ،وابن هشام[٢] ، والجلالان[٣] ، والآلوسي[٤] .

قال مكي : « و (ثلاث مرات) نصبٌ على المصدر . وقيل : إنه في موضع المصدر وليس بمصدر على الحقيقة . وقيل : هو ظرف وتقديره : ثلاثة أوقات ، أي يستأذنوكم في ثلاثة أوقات . وهذا أصحُّ في المعنى : لأنهم لم يُؤمروا أن يستأذنهم العبيد والصبيان ثلاث مرات ، إنما أمروا أن يستأذنوهم في ثلاثة أوقات ، ألا ترى أنه قد بَيَّنَ الأوقات فقال : (مِنْ قبلِ ...) ، فبين الثلاث المرات بالأوقات فَعُلِمَ أنها ظرف وهو الصحيح »[٥] . ومِمَّنْ خَالَفَ أبو حيان[٦] ، فقد رجَّح المفعولية المطلقة فيه ، نظراً إلى المضاف إليه : (مرات) ، واحتج لذلك بأن قول القائل : ضربت ثلاث مرات ، لا يفهم منه إلا : ثلاث ضربات ، وعضَّد ما ذهب إليه بقوله – صلى الله عليه وسلم – : (الاستئذان ثلاث)[٧] . وردَّ عليه السمينُ احتجاجه قائلاً : « مُسلَّمٌ أنَّ الظاهرَ كذا ، ولكنَّ الظاهر هُنا متروك للقرينة المذكورة ، وهي تفسير الثلاثة بقوله (من قبل صلاة الفجر..) ...»[٨] .

وبَيَّنَ الآلوسي عِلَّةَ إضافة (ثلاث) إلى (مرات) بدل (أوقات) ، قال : « والتعبير عنها بالمرات للإيذان بأنَّ مدار طلب الاستئذان مقارنةُ تلك الأوقات لمرور

---

(١) انظر : الفتوحات الإلهية : ٢٣٦/٣ .

(٢) انظر : المسائل السفرية : ٦١-٦٢ .

(٣) انظر : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٢٣٦/٣ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٢١٢/١٨.

(٥) مشكل إعراب القرآن : ٥١٥ .

(٦) انظر : البحر : ٤٧٢/٦ ، والتحرير والتنوير : ٢٩٣/١٨ .

(٧) انظر : صحيح البخاري : كتاب الاستئذان : ٣٩٧/٨ ، حيث روى عن أنسٍ رضي الله عنه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان إذا سلم سلم ثلاثا...

(٨) عن الفتوحات : ٢٣٦/٣.

المستأذنين بالمخاطبين ، لا أنفسها »[١] .

الصورة الثانية : المبدل منه : اسم جمعٍ ، أو جمع ، أو مُثنًّى :

ومن الأول بيت الشَّنْفَرَىٰ - الذي ورد في نص ابن مالك السّابق - وهو قولـــه :

ولِي دُونكم أهلون سيدٌ عَمَلَّسٌ وأرْقطُ زُهلولٌ وعرفاءُ جيألُ

فـ(أهلون) جمعُ اسم الجمع (أهل) . ومقتضى الصيرورة إلى الإبدال مقام التعريض ، إذ الشاعر يخاطب عشيرته ، يقول : « اتخذتُ هذه الوحوش أهلاً بدلاً منكم : لأنها تحميني من الأعداد ، ولا تخذلني في حالة الضيق . وهذا تعريض بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات ، ولا غيرة لهم على من جاورهم فضلاً عن الحميم القريب »[٢] .

ومن الثاني - الجمع - ، والمبدل منه نكرة والبدل مختلف بين التنكير والتعريف ، قول الفرزدق[٣] مادحاً :

وقدْ حُمِدتَ بأخلاقٍ خُبِـرتَ بها وإنَّمـا يابْنَ ليْلىٰ يُحمـدُ الخبـرُ

سخاوةٍ مِنْ يَدَيْ مروانَ نعرِفُها والطَّعـنِ للخـيلِ في أكتافها زَوَرُ

ونائلٍ يابْنَ ليْلى لـــو تضمَّنَهُ فيضُ الفُراتِ لأضحى وهو مُحتقرُ

حيث أبدل « (سخاوةٍ) و (الطعن للخيل) و (نائل) من (أخلاق) المجرورة في البيت الأول . ولو رفع كل هذا ، لجاز على الابتداء بتقدير : منها سخاوةٌ ، وما أشبه ذلك من التقدير »[٤] . ومنه والمبدل منه معرفة والبدل نكرة، ما في

---

(١) روح المعاني : ٢١٢/١٢ .

(٢) الخزانة : ٥٦/٨ ، وانظر : شرح لامية العرب لأبي البقاء : ١٦-١٩، وشرح الكافية : ٣٨٠/٣ .

(٣) التبصرة والتذكرة : ١٦٠/١ .

(٤) السابق : الجزء والصفحة نفسهما .

قوله تعالى :

﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّن بَعْدِي ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾ هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٩﴾ (١)

فـ (كل بناء وغواص ، وآخرين ..) بدل[٢] من (الشياطين) مطابق . وأوثر بناء التركيب على هذا النحو ، حيث لم يُقَلْ : فسخرنا له الريح ... وكلَّ بنَّاء وغواص ومتمرد من الشياطين ، أو : ومن الشياطين كل بناء وغواص ومتمرد ؛ لأن في تسخير هذا الجنس لجنس البشر آية عظيمة ، فاقتضى مقام بيان القدرة والامتنان بناء التركيب على ذلك النحو الذي تولد عنه هذا الأسلوب الذي تقتضيه مقامات بعينها .

والمراد بالآخَرِ المغاير ، والمغايرة تكون في النوع وتكون في الصفة ، والمراد بها هنا المغايرة في الصفة . فالآخرون من جنس البنَّائين والغواصين ، ومغايرتهم لهم في كونهم مردة ، فقد روى أنه – عليه السلام – كان يُقَرِّنُ مردة الشياطين بعضهم مع بعض في القيود والسلاسل للتأديب والكفِّ عن الفساد[٣] . وذكر الطاهر سبباً آخر لتقرين هذا الصِّنف ، حيث قال : « وهذا

---

(١) ص : ٣٥ – ٣٩ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٣/٤ ، الكشاف : ٩٦/٤ ، التفسير الكبير : ٢١٠/٢٦ ، الفريد : ١٦٨/٤ ، والجامع : ٢٠٦/١٥ ، والفتوحات : ٥٧٧/٣ ، روح المعاني : ٢٠٣/٢٣ .

(٣) انظر : الكشاف : ٩٦/٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٣/٤.

صنفٌ مِمَّنْ عَبَّرَ عنهم بالشياطين شديد الشكيمة يُخشى تَفَلُّتُهُ ويُرامُ أن يستمرَّ يعمل أعمالاً لا يجيدها غيره : فيُصَفَّدُ في القيود ليظل يعمل تحت حراسة الحراس . وقد كان أهل الرأي من الملوك يجعلون أصحاب الخصائص في الصناعات محبوسين حيث لا يتصلون بأحد : لكيلا يستهويهم جواسيس ملوك آخرين يستصنعونهم ، ليتخصَّص أهلُ تلك المملكة بخصائص تلك الصناعات فلا تشاركها فيها مملكة أخرى ، وبخاصة في صنع آلات الحرب ... فيجوز أن يكون معنى (مقرنين في الأصفاد) حقيقة ، ويجوز أن يكون تمثيلاً لمنع الشياطين من التفلت »[١] .

ومن الثالث – المثنى – والمبدل منه نكرة والبدل نكرة موصوفة ، ما في قول كُثَيِّر عزة :

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَىٰ فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

حيث أبدل (رجل صحيحة ورجل رمى ...) من (رجلين) . وقد جوز سيبويه في (رجل صحيحة) وما عطف عليها ، على رواية الجر بالإضافة إلى البدل ، أن تكون نعتاً موطأً ، قال : « ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة قوله – عز وجل – : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ)[٢] . ومن الناس من يَجُرُّ ، والجرُّ على وجهين : على الصفة وعلى البدل . ومنه قول كثير عزة : وكنتُ كذي ... الخ

فأمَّا مررت برجل راكع وساجد ، ومررت برجلٍ رجلٍ صالح ، فليس الوجه فيه إلاَّ الصفة ، وليس هذا بمنزلة : مررت برجلين مسلم وكافر ، من قبل أنك ثم تبعض ، كأنك قلت : أحدهما كذا والآخر كذا ، ومنهم كذا ومنهم كذا »[٣] .

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٦٦/٢٣ .

(٢) آل عمران : ١٣.

(٣) الكتاب : ٤٣٢/١ – ٤٣٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٤٨/٢ ، معاني القرآن =

وقدفسر بعضُهم[١] المراد بالصفة في قوله : (وعلى الصفة) ، بعطف البيان ، ويُضعِفُ هذا قولُ سيبويه قبل ذلك : « وكذلك : مررت برجلين : رجل صالح ورجل طالح ، إن شئت صيرته تفسيراً لنعت وصار إعادتك الرجل توكيداً ، وإن شئت جعلته بدلاً ، كأنه جواب لمن قال : بأيِّ رجل مررت ؟ فتركت الأول واستقبلت الرجل بالصفة . وإن شئت رفعت على قوله : فما هما ؟ ، ومما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم وفرق النعت وصار مجروراً قوله وهو رجل من باهلة :

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ على ربعين : مسلوبٍ وبالِ

كذا سمعنا العرب تنشده ، والقوافي مجرورة »[٢] . ومِمَّنْ جوَّز كون (رِجْلٍ) نعتاً أيضاً ، ابن أبي الربيع ، قال : « يجوز لك في هذا البيت الرفع والخفض ، فإن خفضت جاز لك البدل والنعت ، والبدل أحسن ، والنعت جائز على حسب ما تقدم[٣] في : مررت بأخيك رجلاً صالحاً .. »[٤] .

واختلف أصحابُ المعاني في معنى بيت كُثَيِّر ، والمختار عندي ما فسَّرَهُ به ابنُ سِيدَه ، حيث قال : « لما خانته عزة العهد فزلَّتْ عن عهده ، وثَبَتَ هو على

للفراء : ١/١٩٢ – ١٩٣ ، معاني القرآن للأخفش : ١/٣٩٦-٣٩٧ ، المقتضب : ٤/٢٩٠-٢٩١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٩٣-١٩٤ ، نتائج الفكر : ٣١٥ ، شرح المفصل : ٣/٦٨-٦٩ ، شرح الكافية :٢/٣٩٣ ، الخزانة : ٥/٢١١-٢١٤.

(١) هو الأستاذ عبد السلام هارون – رحمه الله – انظر : هامش الكتاب : ١/٤٣٢، ٤٣٣ .

(٢) الكتاب : ١/٤٣١-٤٣٢ .

(٣) انظر : البسيط : ١/٢٩٩ .

(٤) السابق : ١/٣٩٨ ، وانظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ١/٥٥٢ – ٥٥٣ .

عهدها ، صار كذي رجلين : رجل صحيحة وهو ثباته على عهدها ، وأخرى مريضة ، وهو زَلَلُها عن عهده »[١] .

ومن هذا القسم والبدل معرفة والمبدل منه كذلك ، ما جاء في قوله تعالى :

﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ ﴿٣٣﴾ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ ﴿٣٤﴾ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٤٧﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾ وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ ﴿٥٢﴾ وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ﴿٥٣﴾ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ﴿٥٤﴾[٢] .

فـ (الذكر والأنثى) بدل[٣] من (الزوجين) . وبْني التركيب على هذا النحو حيث لم يُقَلْ : وأنه خلق الذكر والأنثى ، لأجل إدماج الامتنان في أثناء ذِكْرِ الانفراد بالخلق ، بنعمة أن خَلَقَ لكلّ إنسان زوجه ، كما قال (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا)[٤] .

---

(١) الخزانة : ٥/٢١٣ .

(٢) النجم : ٣٣-٥٤ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤/٢٧٨ ، ٥/٩٤ ، الفريد : ٤/٥٨٠ .

(٤) الروم : ٢١ .

والأقرب أن يكون : « المراد بالزوجين : الذكر والأنثى من خصوص الإنسان : لأن سياق الكلام للاعتبار ببديع صنع الله ، وذلك أشدُّ اتفاقاً في خلقة الإنسان : ولأن اعتبار الناس بما في أحوال أنفسهم أقرب وأمكن ، ولأن بعض الأزواج من الذكور والإناث لا يَتَخَلَّقُ من نطفة ، بل من بيض وغيره »[١] .

الصورة الثالثة – المبدل منه اسم موصول :

وجيء بالبدل جمعاً بالعطف في بعض المواضع ومثنى بالعطف أيضاً في مواضع أخر .

ومن الأول ما في آيات النجم السابقة ، حيث أبدل المصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها ، معطوفاً عليه أمثاله ، من (ما) الموصولة ، والبدل للاشتمال . وقبل تفصيل الحديث عن موضع الاستشهاد في الآيات ، نتوقف عند مسألة مجيء البدل المفصل بدل اشتمال .

فأقول : بحسب اطلاعي لم يتعرض أحد من النحاة إلى إثبات وقوعه أو نفيه ، إلا العليمي فقد نفى وقوعه حيث قال – معلقاً على نص الأزهري على أن اشتراط إعادة حرف الاستفهام أو الشرط مع الاسم المبدل من اسم متضمن لأحدهما ، إنما يكون في بدل التفصيل –: « قوله (بدل تفصيل) : يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل : إذ التفصيل يقتضي أن كلاً من البدل والمبدل منه مقصودٌ قصداً باقياً مطابقاً للآخر ليخرج بدل الغلط ، لأن الأول غير مقصود ، وبدل النسيان ، لأن الأول غير مقصود قصداً باقياً ؛ لتبين فساده ، وبدل البعض والاشتمال : إذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين.

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٧/ ١٤٥ ، وانظر : ٢٩/٣٦٦-٣٦٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧/١١٧ ، الفتوحات : ٤/٢٣٧ ، ٤٥١ ، روح المعاني : ٢٧/٦٨ ، ٢٩/١٥٠ .

ونحوُ : ما أكلتَ أثلثَ الرغيفِ أمْ نِصْفَهُ ؟ من بدل الكل ، لأن المراد بـ (ما) المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه ، فهما مطابقان والثاني تفصيل للأول . وبما تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل ، علم أنه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم أن كل واحد بعض »[١] .

واستقراء النصوص أثبت مجيء البدل المفصل عِدَّةَ المبدل منه ، للاشتمال . ويمكن أن يُعَدَّ من شواهد ذلك ، بيت الأخطل :

إنَّ السُيوفَ غُدُوَّها ورواحَها تَرَكَتْ هَوازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

قال البغدادي : « قوله (غُدُوَّها) بدل من السيوف . قال المبرد في الكامل[٢] : هو بدل اشتمال . وقد روعي المبدل منه في اللفظ بإرجاع الضمير إليه من الخبر ، ولم يراعَ البدل ولو روعي لقيل : (تركا) بالتثنية ، وهذا أيضاً كلام أبي علي في (إيضاح الشعر)[٣] ، فإنه أورد هذا البيت مع البيت الذي قبله لما ذُكِرَ . وفيه أنه يحتمل أن نصب (غدوها) على الظرف ، كخفوق النجم ، وكأنه قال : إن السيوف وَقْتَ غدوها ورواحها »[٤] .

وقد استشهد النحاة الذين أوردوا البيت به على جواز مراعاة المبدل منه في اللفظ وجعل البدل في حكم الملغي[٥] .

---

(١) انظر : حاشية العليمي على

(٢) ٣/١٨-١٩.

(٣) انظر : ٥٥٩ ، ولم يذكر أبو علي في (غدوها) غير البدلية ، وعليه فإن الضمير في (فيه) يعود على لفظ (غدوها) لا على كتاب أبي علي، أي إن القول بنصب (غدوها) على الظرفية قولُ البغدادي .

(٤) الخزانة : ٥/٢٠٠ .

(٥) انظر : إيضاح الشعر : ٥٥٩ ، وشرح اللمع : ١/٢٣٠ ، شرح التسهيل : ٣/٣٣٩ ، شرح الكافية للرضي : ٢/٣٩٢-٣٩٣ ، شرح ألفية ابن معطي : ٢/٨٠٠-٨٠١ ، المساعد على التسهيل : ٢/٤٣٧ ، شرح الأشموني : ٢/١٣٤-١٣٥ ، الصبان على الأشموني : ٣/١٠١-١٠٢ .

ونعود إلى الآيات موضع الاستشهاد حيث قوله تعالى (ألاَّ تزرُ رازرةٌ وزرَ أخرى) وما عطف عليه إلى آخر المتعاطفات بالواو ، بدلٌ من (ما) في قوله (أمْ لمْ يُنبَّأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفىَّ) ، وذلك بناءً على المأثور وهو أن كُلَّ ذلك في صحف إبراهيم وموسى – عليهما السلام – ، قال القرطبي : « قال السُّدِّيُّ : أخبرني أبو صالح قال : هذه الحروف التي ذكر الله تعالى من قوله : (أمْ لمْ ينبأ ...) إلى قوله (هذا نذيرٌ من النذر الأولى) كل هذه في صحف إبراهيم وموسى »[١] . وجوز المعربون في (ألاَّ تزرُ ...) وما عطف عليه إلى جانب البدلية ، القطع على إضمار مبتدأ . قال المنتجب الهمذاني : « وقوله (ألا تزرُ وازرةٌ) (أن) هنا هي المخففة من الثقيلة ، واسمها مضمر ، وهو الأمر أو الشأن ، وموضع (أن) وما اتصل بها إما الجر على البدل من (ما) في قوله (أمْ لمْ يُنبَّأ بما في صحف موسى) ، وإمَّا الرفع على : ذلك ألاَّ تزرُ ، كأنَّه قيل : وما في صحف المذكورين ؟ فقيل : ذلك ، أو هو ألا تزر. و (وِزْرَ) مفعول به وليس بمصدر . وقوله (وأن ليس للإنسان إلاَّ ما سعى) : (أن) أيضاً هي المخفَّفة ، عَطْفٌ على (أنْ) الأولى المذكورة آنفاً ... وقوله (وأنّ سعيهُ سوفَ يُرى) : عطف على (ألا تزر) ، على معنى أنَّ المذكورات كلها في الصحف ... وقوله (وأنَّ إلى ربك المنتهى) وما بعده إلى قوله (وأنَّهُ أهْلَكَ ...) عطف على (ألاَّ تَزِرُ) ، على أنَّ هذه كلها في صحف موسى وإبراهيم الذي وفىَّ . ولك أن تنصبها بفعل مضمر ، أي : واعلم أنَّ إلى ربك المنتهى . والجمهور على الفتح في الجميع على أحد هذين التقديرين . وقرىء بالكسر على الاستئناف ، وكذا ما بعدها »[٢] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٢١/١٧ ، وانظر : التحرير والتنوير : ١٣١/٢٧.

(٢) الفريد : ٣٨٦/٤–٣٨٧ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٩٩/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٧٥/٥–٧٨ ، إعراب القرآن للنحاس : ٧٦/٤ ، الكشاف ٤٢٧/٤–٤٢٨ ، روح المعاني : ٦٦/٢٧ .

ونأتي إلى بيان مُقتضي الصيرورة إلى الإبدال ، وتخصيص صحف هذين لرسولين – عليهما السلام – بالذكر .

أمَّا مقتضي الإبدال ، فهو توكيد الإنكار بالاستدلال : ذلك أنه جاء في أسباب النزول ما ملخصه أنّ شخصاً – سمَّاه المفسرون – قارب بعد جلوسه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن يسلم فعاتبه رجل من قومه – لم يُسمُّوه – وحضه على لزوم ما كان عليه آباؤه ، ضامناً له حمل العذاب عنه مقابل عطاء يُعطاه ، فقبل قوله ذاك . فأشار قوله تعالى (الذي تولَّى) إلى أنه تولى عن الإسلام بعد أن قاربه . وأشار قوله (وأعطى قليلاً) إلى أنه أعطى من قلبه وميله للإسلام قليلاً ، (وأكدى) أي انقطع بعد أن اقترب ، كما يُكدى حافر البئر إذا اعترضته كُدْيَة . وانقطاعه تسليم بما ادَّعاهُ مُدَّعِي حمل العذاب ، فأنكر ذلك عليه : إذ قبول مثل ذلك الادعاء لا يصح أن يكون إلا عن دليل ، والدليل إنْ التمسه وجده على ضد ما ذهب إليه المدعي وهو في صحف جميع الرسل كما هو في القرآن « وإنما خَصَّ هذه الصحف بالذكر لأن العرب[1] يعرفون إبراهيم وشريعته ويسمونها الحنيفية ، وربَّما ادعى بعضهم أنه على أثارةٍ منها ... وأمَّا صحف موسى فهي مشتهرة عند أهل الكتاب ، والعربُ يخالطون اليهود في خيبر وقريظة والنضير ، وتيمًا ، ويخالطون نصارى نجران ، وقد قال تعالى :(فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنا قَالُوا لَوْلاَ أُوْتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ)[2] ... »[3] .

ومما جاء فيه البدل المفصل للإجمال الذي دلَّ عليه الاسم الموصول (المبدل منه) ، وهو بدل كل ، قوله تعالى :

---

(١) انظر : الجامع : ١١١/١٧-١١٢ .

(٢) القصص : ٤٨ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٢٩/٢٧، ١٣٠ .

﴿١٤٠﴾ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ
لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾
فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ
إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ ﴿١٤٦﴾
فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾
وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ
﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ
وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ (١)

فقوله (في جناتٍ وعيونٍ وزروعٍ ونخلٍ طَلْعُها هضيم) بدل من (في ما هاهنا) بإعادة العامل وهو حرف الجر(٢) .

ومقتضي الصيرورة إلى الإبدال حيث لم يُقَلْ : أتُتْرَكون آمنين في جنات وعيون ..الخ ، مقام التذكير والإنكار التوبيخي ، فهو بتعداده هذه النعم يُذكِّرُهم ما يجب عليهم تجاه المُنعِم ، ويُنكرُ عليهم استغراقهم في التمتع بها حتى كأنهم خالدون فيما هم فيه ، و « سُلِّطَ الإنكارُ على فعل الترك : لأن تركهم على تلك النعم لا يكون ، فكان إنكار حصوله مستلزماً إنكار اعتقاده . وهذا الكلام تعليل للإنكار الذي في قوله (ألا تتقون) : لأن الإنكار عليهم دوام حالهم يقتضي أنهم مفارقون هذه الحياة وصائرون إلى الله ... و (هاهنا) إشارة إلى بلادهم ، أي في جميع ما تشاهدونه ، ... و (آمنين) : حال مبينة لبعض ما أجمله قوله (فيما هاهنا) . وذلك تنبيه على نعمةٍ عظيمة لا يدلُّ

---

(١) الشعراء : ١٤١ - ١٥٢ .

(١) انظر : الكشاف : ٣٢٧/٣ ، والتبيان : ٩٩٩/٢ ، والفريد : ٦٦٣/٣ ، البحر : ٣٤/٧ ، روح المعاني : ١١٢/١٩ .

عليها اسم الإشارة : لأنها لا يشار إليها ، وهي نعمة الأمن التي هي أعظم النعم ولا يُتذَوَّقُ طعمُ النِعَمِ الأخرى إلا بها »[١] . وجملة (طَلْعُهَا هَضِيمٌ) في محل جر نعتٍ وظيفته الامتنان ، و (فَارِهِينَ) حال وظيفتها الذَّمّ والإنكار[٢]

---

(١) التحرير والتنوير : ١٩/١٧٥ .

(٢) انظر : ٢/٤٣٦-٤٣٧ ، من هذا البحث .

التقديـــم والتأخيـــر :

سبقت الإشارة إلى أنَّ التقديم والتأخير الذي يتولد عنهما أسلوب البدل ، هما اللذان يؤديان إلى تغيير الحكم النحوي لكل من المقدَّم والمؤخَّر. كما سبقت الإشارة إلى أن من النحاة من تحدث عن إحدى صوره ، وهي تقديم النعت على المنعوت . ونفصل الحديث هنا عن تلك الصورة وعن الصور الأخرى التي توصلنا إليها من مدارسة أمثلة وشواهد البدل .

الصورة الأولى – تقديم النعت على المنعوت :

وتقديم النعت على منعوته يكون على وجهين ، الأول : تقديمه مع إبقاء حكمه الإعرابي ، وذلك ما ذهب الجمهور[١] إلى منعه ، وهو الصحيح .

الوجه الثاني : تقديمه مع تغير حكمه الإعرابي ، وهو ما افترق النحاة بشأنه إلى خمس فِرَق :

الفرقة الأولى : عدُّوه قياسياً بشرط صلاحية النعت لمباشرة العامل . ولم يُفرِّقْ هؤلاء بين كون النعت المقدَّم معرفة أو نكرة ، بل جعلوا حكمهما واحدا . ومن هؤلاء الفراء والنحاس وابن جني .

قال الفراء – مُخَرِّجاً قراءة نصب (ذا مسغبة)[٢] في قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذا مَقْرَبَةٍ)[٣] – : « قوله عز وجل : (أَوْ أَطْعَمَ[٤] فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) : ذي مجاعة . ولو كانت : (ذا مسغبة) تجعلها من صفة

---

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢/٢٢٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٥/٢٣٢-٢٣٣ ، الخصائص : ٢/٣٨٥ ، ٣٩١ ، ارتشاف الضرب : ٢/٥٩٩ – ٥٦٠ ، الهمع : ٥/١٨٥ ، شرح الأشموني : ٢/٦١ ، وما حملنا على جعل هذا الوجه قسيماً للوجه الثاني ذهابُ بعض النحاة – كما سيتضح من بعض النصوص الآتية – إلى تجويزه .

(٢) هي قراءة شاذة ، انظر مختصر في شواذ القرآن : ١٧٤ ، والمحتسب : ٢/٣٦٢.

(٣) البلد : ١٤ .

(٤) قرأ كذلك ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، انظر :كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد : ٦٨٦، و الحجة لابن خالويه : ٣٧١، والجامع لأحكام القرآن : ٢٠/٧ .

اليتيم ، كأنه قال : أوْ أَطْعَمَ في يومٍ يتيماً ذا مسغبة أو مسكيناً ... »[١].

وقال النحاس – رادّاً قولَ الفراء ذاك : لأنَّ فيه إيهاماً بأنّه يُجيزُ التقديم مع بقاء الحكم ، وذاك ليس مذهب الفراء كما سيتبين – : « روي عن الحسن وأبي رجاء أنهما قرآ : (أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةٍ يَتِيمَاً) . قال الفراء : ... قال أبو جعفر : والغلط في هذا بَيِّنٌ جداً ، لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة قبل الموصوف ، ولستُ أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب المعاني ؟ ولكن يكون (ذا مسغبة) منصوباً بأطعم ، و (يتيماً) بدلاً منه »[٢] .

ولا أرى إلاَّ أنَّ ذاك مراد الفراد ؛ إذا تعبيره بـ(تجعلها من صفة اليتم) يشير إلى ذاك ، حيث لم يقل : تجعلها صفة اليتيم[٣] . ويوضح أن هذا مراده نصُّه التالي : « وإذا كان الذي قبل (إلَّا) نكرةً مع جحدٍ ، فإنك تُتْبِعُ ما بعد (إلاَّ) ما قبلها، كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أخوك . فإنْ قَدَّمتَ (إلاَّ) نصبت الذي كنت ترفعه ، فقلت : ما أتاني إلاَّ أخاك أحد ؛ وذلك أن (إلاَّ) كانت منسوقة على ما قبلها فاتَّبَعَهُ ، فلمَّا قُدِّمَتْ فَمُنِعَ أنْ يَتْبَعَ شيئاً هو بعدها فاختاروا الاستثناء[٤] . ومثله قول الشاعر :

لِمَيَّةَ موحشاً طَلَلُ يلوحُ كأنَّه خِلَلُ

المعنى : لمية طلل موحش ، فصلح رفعه ، لأنه أُتْبَعَ الطَّلل ، فلمَّا قُدِّمَ لمْ يجزْ أن يتبع (الطلل) وهو قبله . وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم ، يكون الطللُ ترجمةً عنه ، كما تقول : عندي خُراسَانِيَّةٌ جاريةٌ . والوجهُ النصبُ

---

(١) معاني القرآن : ٣/٢٦٥ . (٢) إعراب القرآن : ٥/٢٣٢-٢٣٣ .

(٣) الفرق بينهما أننا لو قلنا أنها مع التقديم نعت لليتيم ، لأدَّى ذلك إلى أنه يجوز تقديم التابع على المتبوع ، وهو غير جائز ، أمَّا قوله : تجعلها (من صفة اليتيم) فيشير إلى أنَّها ليست نعتًا بحسب الوضع الحاليِّ ، بل هي كذلك لو أنَّه جيء بالكلام على ما هو الأصل في بنائه ، واللّه أعلم .

(٤) وذلك لأنه لا يجوز تقديم التابع على المتبوع ، انظر : الأشباه والنظائر : ١/٩٣ ، المقتصد : ٢/٧٠٤ .

في (خراسانية) ... »[١] .

وقال ابن جني – عند تخريج القراءة ذاتها – : « ومن ذلك قَرَأَ : (في يوم ذا مسغبة)الحسنُ وأبو رجاء . قال أبو الفتح : هو منصوب ويحتمل نصبه أمرين ، أظهرهما : أن يكون مفعول (إطعام) أي : وأن تطعموا ذا مسغبة . و (يتيماً) بدل منه ، كقولك : رأيت كريماً رجلاً . ويجوز أن يكون (يتيماً) وصفاً لذا مسغبة ، كقولك : رأيت كريماً عاقلاً . وجاز وصف الصفة الذي هو (كريم) لأنه لمَّا لم يجرِ على موصوف ، أشبه الاسم ، كقول الأعشى :

وبَيْدَاءَ تحسبُ آرامها رجالَ إيادٍ بأجيادها

فقوله (تحسب) صفة لبيداء ، وإنْ كانت في الأصل صفة ... والآخر أنْ يكون أيضاً صفة ، إلاَّ أنه صفة لموضع الجار والمجرور جميعاً ... »[٢] .

ونَصُّ ابن جني هذا يفسر نص الخصائص[٣] الذي ذهب فيه إلى منع تقديم الصفة على الموصوف .

ومما نلاحظه على مذهب هؤلاء الثلاثة أنهم لا يوجبون في نعت النكرة المتقدم عليها نصبه على الحال ، ومذهبُ ابن جني مذهبُ أستاذه أبي علي الذي قال : «وقال النابغة :

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ يمْسَحُها

رُكْبانُ مكَّةَ بيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

... و(الطير) في هذا الموضع بدلٌ أو عطف بيان . وإنما كان حدُّهُ : والمؤمنُ الطيرَ العائذاتِ ، أو الطيرِ العائذات ، فقدَّم العائذات وأخَّرَ الطير ، كقول عمران :

---

(١) معاني القرآن : ١٦٨/١، وانظر: روح المعاني: ١٩٠/٢٢ .

(٢) المحتسب : ٣٦٢/٢ ، وانظر : شرح المقدمة المحسبة : ٤١٦/٢ ، نتائج الفكر : ٢٠٨ ، الفريد : ٦٧٥/٤ – ٦٧٦ ، البحر : ٤٧٦/٨ .

(٣) انظر : ٣٨٥/٢ ، ٣٩١ .

إنْ أنْتَ لم تُبْقِ لي لحماً ولا لبناً ألْفيتني أعْظُماً في قَرْقَرٍ قاعِ

وكقول الآخر :

[صحـــيحُ النَّشـــرِ والحـــافـ ـر مثلُ] الغُـــمَرِ القَعْـــبِ

وقول الآخر : * وبالقصير العُمْرِ عُمْراً جيدرا * »[١] .

كما يمكن عدُّ ابن السراج أستاذ أبي علي ، من الذاهبين إلى ذلك[٢] .

ومن هذه الفرقة المجاشعي ، قال – ناصّاً على كون هذه وسيلة توليد عطف البيان والبدل معا – : « باب عطف البيان : وهو عكسُ الكلام الذي هو الاسم والنعت . فتقدم النعت وتؤخر الاسم ، كقولك : جاء ني المسلم زيد ، وصاحبك عمرو ، وصديقك بكر ، والبزار عبدالله . فتقيم النعت مقام الاسم وترفعه بالعامل وتنصبه وتجره ، وتقيم الاسم العلم مقام النعت تُبيِّنُ الأول به وتدخله في إعرابه ، كما تدخل النعت في إعراب الاسم كأنه أحد حروفه . فإذا كان كذلك سمَّاهُ البصريون عطف البيان »[٣] . وقال أيضاً : « باب البدل . وهو الذي قدمته من عطف البيان ، إلاَّ أنَّهُ تقدر له إعادة العامل ، كقولك : جاء ني أخوك زيد ، تريد : جاء ني أخوك جاء ني زيد ، فإذا قدرته على هذا فهو بدل ، وإن قدرته جزءاً من الأخ كما تقول : جاء ني أخوك التاجر ، فهو عطف بيان »[٤] .

ومن هؤلاء ابن مالك [٥]، قال : « فإن صلح النعت لمباشرة العامل ، جاز

---

(١) إيضاح الشعر : ٤٣٠ – ٤٣١ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢/٢٢٥ .

(٣) شرح عيون الإعراب : ٢٣٣ .

(٤) السابق : ٢٣٧ .

(٥) سبق في قسم الوظائف ، نقل نص آخر يفيد اعتناقه هذا المذهب أيضاً، انظر : شرح التسهيل : ٣/٣٢٠ .

تقديمه مبدلاً منه المنعوت »[١] . وتابعه ابنُ عقيل[٢] .

ونجد بيان المراد بالصلاحية لمباشرة العامل عند الرضي ، وهو من القائلين بقياسية التقديم ، قال : « ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه ، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه ، نحو : مررت بظريف رجل ، ... وإن لم يصلح لمباشرة العامل لم يقدم إلا ضرورة ، والنية به التأخير ، كما تقول في : إنَّ رجلاً ضَرَبكَ في الدار : إنَّ ضربك رجلاً »[٣] . وأوردَ ابن جني شاهداً لتقديم النعت غيرِ الصالح لمباشرة العامل ، على المنعوت ، قال : « قوله :

* ولا فينا يُعَدُّ بخيلُ *

أراد : ولا فينا بخيلٌ يُعدُّ ، فقدم وصف النكرة عليها فنصبه على الحال منها ، ألا ترى قبله :

.... ما في نِصابِنا كَهَامٌ .....

فهذا من مبتدأ وخبر هو ظرفٌ مقدم ، وكذلك : (ولا فينا بخيلُ) »[٤] .

وسبق في قسم الوظائف نقلُ نصٍّ لابن برهان[٥]، يفيد أنه من هذا الفريق .

الفرقة الثانية : قصرتْ جوازه على المسموع .

قال ابن عصفور : « ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ ، وذلك قليل . قال الأستاذ[٦] : وللعرب فيما وُجِدَ منه وجهان : أحدهما : أن تقدم

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣١٩ .

(٢) انظر : المساعد على التسهيل : ٢/٤١٨ .

(٣) شرح الكافية : ٢/٣٢٦ - ٣٢٧ . وانظر : الأصول في النحو : ٢/٢٢٥ .

(٤) الخاطريات : ١١١ - ١١٢.

(٥) انظر : شرح اللمع : ١/٢٣٢.

(٦) هو أبو علي الشلوبين .

الصفة وتُبقيها على ما كانت عليه ، نحو قوله :

* وبالطويلِ العُمْرِ عُمراً حيْدَرا *

فَقَدَّمَ . وقول الآخر :

* والمؤمنْ العائذاتِ الطيرِ *

فقدم . وفي إعراب مثل هذا وجهان . أحدهما : أن تُعرب (العائذات) نعتاً للطير مقدماً عليه ، والثاني : أنْ تجعل (الطير) مجروراً بالبدل ، و (العائذات) مجروراً بإضافة المؤمن إليه ... »[١] . وتجويز بقاء النعت المقدم على حكمه مذهب أستاذه الشلوبين ، لا مذهبه هو ، إذ إنَّه نص في مُقرَّبه على وجوب بناء النعت المقدم على العامل ، قال : « ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ ، وتكون الصفة إذ ذاك مبنية على العامل المتقدم ، وما بعدها بدلاً منها ، نحو قوله .. »[٢] .

الفرقة الثالثة : فرَّقوا بين حالتي التعريف والتنكير .

فأجازوا إيلاءَ النعتِ المتقدم العاملَ إذا كان معرفة ، ومَنعُوهُ من ذلك إذا كان نكرة .

قال المحليُّ : « ولا يجوز تقديم النعت . فإن قُدِّمَ نعت النكرة عليها ، نُصِبَ على الحال ، كقوله : * لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ *

وإن قدم نعت المعرفة عليها بني على عاملها ، وصارت بدلاً منه ، كقولك : جاء الكريم زيد »[٣] .

وقال أبو حيان : « ويَضْعُفُ تقديم الصفة على الموصوف نكرةً كان أو

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢١٨/١-٢١٩ .

(٢) المقرب : ٢٤٨ ، وانظر : تقريب المقرب : ١٧٤ .

(٣) مفتاح الإعراب : ١٣٦ .

معرفة . فإن كان نكرة وتقدم ما لو تأخر لكان وصفاً ، فالفصيح انتصابه على الحال . وإن كان معرفة وصلحت الصفة لمباشرة العامل ، كان الذي يكون موصوفاً لو تقدمت ، بدلاً ، نحو قوله تعالى : (إلى صِرَاطِ العزيزِ الحميدِ * اللَّـهِ)[١] ، في قراءة من جَرَّ ... »[٢] .

وذهب عدد من مفسري القرآن ومعربيه إلى ذلك أيضاً ، ومنهم القرطبي[٣] والسمين الذي قال – بعد نَقْلِ نصِّ ابن عصفور الذي أثبتناه قبلُ[٤] – : « قلت : وهذا فيما لم يكن الموصوف نكرة ، أمَّا إذا كان نكرة ، صار لنا عملٌ آخر ، وهو أن تُنْصَبَ تلك الصفة على الحال »[٥] .

وما ذهب إليه هؤلاء لا يثبت أمام النصوص ، حيث جاء ما أصله نعت للنكرة مقدماً عليها مع عدم نصبه على الحال ، في أفصح نصٍّ ، وحيث لا مجال للقول بالضرورة ولا غيرها . وذلك كما في (غَرَابِيبُ سُودٌ)[٦] وغيره . وعليه فإنَّ زبدة القول أن يقال : إن النصب والإيلاء – مع التقديم – كلاهما جائز فصيح ، واختيار أحدهما يرجع لمقصد مستخدم اللغة .

وتفسير مذهب هؤلاء هو أنهم وجدوا سيبويه قد أوجبَ نصبَ نعت النكرة المتقدم على الحال ، فَحَرَصُوا على متابعته ، وهو لم يتحدث عن حكم النعت المعرفة المتقدم ، ووجدوا النصوص الفصيحة تُوجبُ بناءه على العامل ، فصاروا إلى حلٍّ وسطٍ ، فجعلوا المسألة مسألتين . أما الفرقة الثانية فجاء حلهم للإشكال بإيجاب كون المسألة سماعية .

---

(١) إبراهيم : ١ ، ٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢/٥٩٤ ، وانظر : البحر : ٨/٤٧٦ .

(٣) انظر : الجامع : ٩/٣٣٩ .

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي : ١/٢١٨-٢١٩ .

(٥) الدر المصون : ٧/٦٧ .

(٦) فاطر : ٢٧ .

ونأتي إلى سيبويه فنجده أول الذاهبين إلى وجوب نصب نعت النكرة المتقدم عليها على الحال . قال : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنىٰ على ما قبلـه . وذلك قولك : هذا قائماً رجلٌ ، وفيها قائماً رجلٌ . لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائم[1] ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتاني قائم ، جعلت القائم حالاً ، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده . ولو حسن أن تقول : فيها قائم ، لجاز : فيها قائم رجلٌ ، لا على الصفة ، ولكنه كأنه لما قال : فيها قائم ، قيل له : من هو ؟ فقال : رجلٌ ، أو عبدالله ، وقد يجوز على ضعفه . وحُمِلَ هـذا النصب على جواز : فيها رجلٌ قائماً ، وصار حين أَخَّرَ وَجْهَ الكلام : فِراراً من القبح . قال ذو الرُّمَّة :

وتحتَ العوالي في القنا مُستظلَّةً ظِبـاءُ أعارتهـا العيـونَ الجـاذِرُ

وقال الآخر :

وبالجسم مِنِّي بيِّناً لو علمتـه شُحوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدي العينَ تَشْهَدِ

وقال كثير : * لِمَيَّةَ موحشاً طَلَلُ *

وهذا كلامٌ أكثرُ ما يكون في الشعر وأقلُّ ما يكون في الكلام »[2] .

فعِلَّةُ إيجاب النصب الفِرار من إيلاء المشتق العامل : ولذا قال : (ولو حسن أن تقول : فيها قائم ، لجاز : فيها قائم رجل ..) ويلاحظ أنه ذكر القطع ولم يذكر الإبدال ، وهو أسلوبان متلازمان غالباً في مثل هذا السياق . وقد ذكر وجـه البـدل السيرافي مع ذهـابه إلـى كون المسألة افتراضية أيضاً ، قال : « وجملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفةٌ تجري عليه . ويجوز نصب الصفة على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور ، ثم تتقدم

---

(١) انظر : نتـائج الفكر : ٢٠٨-٢١٠، ٢٣٥-٢٣٦ ، شـرح المقـدِّمـة الجـزوليَّة : ٦٥٨/٢، والملخص : ٥٦٨/١ .

(٢) الكتاب : ١٢٢/٢ - ١٢٤ ، وانظر : ٥٨/٢ ، ٢٢٧/١-٢٢٨ ، والنكت : ٣٢١/١.

صفة ذلك المنكور عليه : لضرورة عرضتْ لشاعرٍ إلى تقديم تلك الصفة ، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تُحْمَلَ على الحال . مثال ذلك ... لما احتاج إلى تقديم (مستظلة) على (ظباء) وقد كان قبل تقديمه تقديره : وتحت العوالي في القنا ظباءٌ مستظلةٌ ، على الاختيار ، و (مستظلةٌ) ، على الجواز ، ثم احتاج إلى تقديمها على (ظباء) فلم يصلح أن ترتفع على الصفة لشيء بعدها : لأن الصفة لا تتقد م على الموصوف ، وكانت الحال تتقدم وتتأخر ، نُصبتْ على الحال . ... ولمْ يكن يحسن أن تقول : فيها قائم ، لأن (قائم) صفة لا يحسن وضعها موضع الأسماء ، ولو حسن أن تقول : فيها قائم ، لجعلت (رجلاً) بدلاً منه ، أو يكون رفعه على الاستئناف ... وهذا كلام أكثرُ ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام »[١] .

وتابع سيبويه في ذلك بالإضافة إلى السيرافي ، المبرد[٢]، والزجاجي[٣]، وابن الشجري[٤] ، وابن أبي الربيع[٥] .

الفرقة الخامسة – منعتْهُ مَنْعاً مُطلقا :

وممن استدللنا بمسلكه في التخريج على كونه من هذه الفرقة ، الزمخشري . فهو عند إعراب (غرابيبُ سُودٌ) ، قد وافق على كون (غرابيب) في الأصل صفةً لـ (سُود) لكنه خالفَ في عدِّ الكلام مبنياً على التقديم والتأخير ، بل رآه مبنياً على الحذف ثم التفسير للمحذوف ، فكأن الأصل عنده : سودٌ غرابيبُ ، ثم حُذِفَ المؤكَّدُ ، أي المنعوت ، فصار في الكلام إبهام

---

(١) شرح السيرافي : ٢/٢١٩-٢٢٠ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٢٠-٢٢١ .

(٢) انظر : المقتضب : ٤/١٩١-١٩٢ ، وشرح عيون كتاب سيبويه : ٥٥ – ٥٦.

(٣) انظر : الجمل في النحو : ١٥ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري : ٣/٨-٩ .

(٥) انظر : البسيط : ١/٣١٣-٣١٥.

فجيء بـ(سود) المحذوفة ، مرة أخرى لرفع ذلك الإبهام . أي إن (سُودٌ) عنده مُفسِّرٌ للمنعوت المحذوف . وليس ثَمَّةَ ما يدعو إلى ذلك إلا الرغبة في الفرار من القول بالتقديم والتأخير : إذ التسليم به هنا يعني صحة مذهب الكوفيين في كون نحو : جَرْدُ قطيفةٍ ، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف[١] . وننقل نصَّه الذي يُستدل به على مذهبه . قال : « و (غرابيب) معطوف على (بِيضٌ) أو (جُدَدٌ) ، كأنه قيل : ومن الجبال مُخَطَّطٌ ذو جُدَدٍ ، ومنها ما هو على لون واحد غِرْبِيبٍ ... فإن قلتَ : الغربيب تأكيد للأسود ، يقال : أسود غربيب ، وأسودُ حُلكوك ، وهو الذي أبْعَدَ في السواد وأغربَ فيه ، ومنه : الغراب ؟ ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكَّد ، كقولك : أصفرُ فاقعٌ ، وأبيضُ يَقَقٌ ، وما أشبه ذلك ؟ قلتُ : وجهه أن يُضمَرَ المؤكَّد قبله ، ويكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر ، كقول النابغة : * والمؤمنُ العائذاتِ الطَّيْرَ *

وإنما يُفْعَلُ ذلك لزيادة التوكيد ، حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار جميعاً »[٢] .

وابنُ الشجري الذي تابع سيبويه في وجوب نصب نعت النكرة المتقدم عليها على الحال ، ذهب نَحْوَ هذا المذهب فيما يتعلق بنعت المعرفة ، يوضح ذلك قوله : « ... ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف، دون الصفة والتوكيد والبدل ، فلو قلت : ضربتُ رأسَه زيداً ، وأكلتُ كلَّه

---

(١) سيأتي بسط الحديث عن ذلك في فصل الإضافة : قسم الوظائف ، مبحث المبالغة .

(٢) الكشاف : ٦٠٩/٣-٦١٠ ، وانظر : البحر : ٣١١/٧ - ٣١٢ ، حيث ردَّ أبو حيان على الزمخشري قوله بالحذف ، لأن النعت في (غرابيب سود) مؤكِّد ، فيكون حكمه حكم المؤكدات الاصطلاحية في عدم جواز حذف ما جيء بها لتأكيده ، وانظر أيضاً : البرهان في علوم القرآن: ٤٤٤/٢-٤٤٥ وروح المعاني : ١٨٩/٢٢-١٩٠، التحرير والتنوير : ٣٠٣/٢٢.

الرغيف، لم يَجُزْ ، وأشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول : رأيت أجمعين القوم ، لأنك أوليتَ (أجمعين) العامل ، والعرب لم تستعمله إلاّ تابعاً ، وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيدٍ ، على أن تجعل الطويل صفة لزيد ، ولكنْ إن أردت : مررت بالرجل الطويل ، فحذفت الموصوف وأبدلت زيداً من الصفة ، جاز على قُبحٍ : لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما شذَّد فيه سيبويه ، وإن كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه ... »[١] .

وقد سبق الاستشهاد لتولُّد أسلوب البدل من تقديم النعت – معرفة ونكرة – على المنعوت ، فليراجعْ في قسم الوظائف .

الصورة الثانية – تقديم الحال على صاحبها :

وهذه الصورة والصورة التالية ، لم يتحدث عنها النحاة – بحسب اطلاعي – ، لأنهم لم يكونوا معنيين ببيان صور التحوّل عن الأصل في أسلوب البدل . وأحسبُهم ما توقفوا عند الإبدال من النعت المقدَّم على المنعوت إلاّ لأنَّ الإبدال في تلك الصورة له تعلق بأصلٍ من الأصول العامة التي يصدرون عنها في الحكم على ترتيب أجزاء التركيب ، وهو أن التابع لا يصح تقدمه على المتبوع[٢] . والحال لا خلاف في جواز تقدمها على صاحبها وعاملها ، إن لم يكن العامل معنى الفعل ، والصاحب مجروراً .

وقد وجدتُ بعد تأمل عدد من النصوص أن من الأحوال المتقدمة ما يُبنى على العامل مُبدَلاً منها صاحبها .

ومما جاء من ذلك في الشعر ، قول مَعْن بن أوس المزني في ضيعةٍ له[٣] –

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٧٥/١ ، وانظر : الخصائص : ٢٦٦/٢ ، حيث تتبع ابن جني أيضاً حذف المنعوت

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢٢٢/٢ ونتائج الفكر : ٤٠٦ – ٤٠٨ ، والأشباه والنظائر : ٩٣/١ .

(٣) شمس العلوم ، لنشوان بن سعيد الحميري : ١٩١/٢ .

وهو من شواهد الأخفش لقطع البدل المفصّل إلى الرفع :

لعَمْرُك ما نخْلي بدارِ مَضيعَةٍ ولا ربُّها إنْ غابَ عنـها بخائفِ

وإنَّ لها جارَيْنِ لنْ يَغْدِرا بها ربيبُ النبيِّ وابنُ خَيرِ الخلائفِ

أثبَتَهُ مرفوعاً وقال : والنصب على البدل[١] . واستشهد به الفراء [٢]أيضاً على جواز قطع البدل ولم يذكر النصب . وأصل التركيب : وإنَّ لها ربيبَ النبي وابن خير الخلائف جارين غير غادرين (أو لن يغدرا بها) ، ثم قدمت الحال (جارين) ، ونعتها (لن يغدرا بها) ، وجُعِلَتِ الحال اسماً لـ (إنَّ) وأبدل منها صاحبها . وربيب الرجل ابن امرأته من غيره ، والمراد بالجارين عمر بن أبي سَلَمة وعاصم بن عمر بن الخطاب[٣] .

ويمكن أن يُعدَّ من ذلك أيضاً قول أبي خِرَاشٍ الهذلي يرثي أخاه عُروة[٤] :

ألم تعلمي أنْ قدْ تفرَّقَ قبلنا نديما صفاءٍ مالكٌ وعقيلُ[٥]

ومنه – والله أعلم – الإبدال في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾ [٦]

---

(١) معاني القرآن : ١/٣٩٧ .

(٢) معاني القرآن : ٢/٤٠٧ .

(٣) شمس العلوم : ٢/١٩١ .

(٤) الخزانة : ٨/٢٧٣ .

(٥) انظر قصة البيت : الخزانة : ٨/٢٦٨ – ٢٧٦ .

(٦) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

فـ (صراط الله) بدل[١] من (صراط مستقيم) بدل معرفة من نكرة موصوفة بدون إعادة العامل . قال الزجاج : « (صراط الله) خفضٌ بدلٌ من (صراطٍ مستقيمٍ) ، المعنى : وإنك لتهدي إلى صراط الله »[٢] . وعليه فإن الأصل الذي أوثرت هذه الصورة عليه هو : وإنك لتهدي إلى صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض صراطاً مستقيماً . وهذه الحال وظيفتها تقرير المعنى الذي دل عليه صاحبها مقروناً بنعته (صراط الله الذي ...) .

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى :

﴿ وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ۝٧ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ۝٨ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ۝٩ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ۝١٠ ﴾[٣]

فجملة (تبارك الذي ...) الخ « إستئناف واقعٌ موقع الجواب عن قولهم : (أوْ تكونَ له جنَّة) الخ ، أي : إنْ شاء جعل لك خيراً من الذي اقترحوه ، أي أفضل منه ، أي : إن شاء عجَّلَهُ لك في الدنيا . فالإشارة إلى المذكور من قولهم ، فيجوز أن يكون المراد بالجنات والقصور جنات في الدنيا وقصوراً فيها ، أي : خيراً من الذي اقترحوه دليلاً على صدقك في زعمهم بأن تكون عِدَّة جنات

---

(١) انظر : الكتاب : ١٤/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٩٥/٤، الفريد: ٢٥٠/٤، روح المعاني : ٦٠/٢٥ ، التحرير والتنوير : ١٥٤/٢٥-١٥٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٠٤/٤ ، وانظر : نتائج الفكر : ٣٠٣ .

(٣) الفرقان : ٧-١٠ .

وفيها قصور . وبهذا فسر جمهور المفسرين[١] ... »[٢] . فقوله : « (جنَّاتٍ تجري) الخ بدل من (خيراً) مُحَقِّقٌ لخيريته على ما قالوا : لأنَّ ذلك كان مطلقاً عن قيد التعدد وجريان الأنهار[٣] . وفي السمين : قوله (جنات) : يجوز أنْ يكون بدلاً من (خيراً) وأن يكون عطف بيان[٤] ، عند من يُجوِّزه في النكرات ، وأن يكون منصوباً بإضمار أعني »[٥] . وأصل بناء التركيب الذي تولد عن تركه الإبدال – والله أعلم – : تبارك الذي إن شاء جعل لك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً ، خيراً مما اقترحوه ، ثم صير إلى تقديم الحال (خيراً) وبنائها على الفعل ، مفعولاً أول لجعل ، وأبدل منه ما كان في الأصل المفترض مفعولاً أول ، والمفعول الثاني الجار والمجرور (لك) .

وكما تقدم الحال على صاحبها وتبنى على العامل وهي مفردة ، تقدم وهي في الأصل جار ومجرور ، ويُسلَّطُ الجارُّ على ضميرها . ومن شواهد ذلك ما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (١٥١) (٦)

---

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ٦/١٣-٧ ، البحر : ٤٨٤/٦ – ٤٨٥ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣٣٠/١٨ .

(٣) عن أبي السعود .

(٤) لا يقبل السياق عطف البيان لأنَّ الحاجة إلى التخصيص نشأت من تحويل التركيب ، وعليه فحكم النصب بإضمار (أعني) كذلك .

(٥) الفتوحات الالهية : ٢٤٦/٣ .

(٦) الأنعام : ١٥١ .

قال الزجاج : « (ولا تقربوا الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ) : بدلٌ من الفواحش في موضع نصب . المعنى : لا تقربوا ما ظهر من الفواحش وما بطن . جاء في التفسير أن ما بطن منها الزّنا ، وما ظهر اتخاذ الأخدان والأصدقاء على جهة الرّيبة . وظاهر الكلام أن الذي جرى من الشرك بالله – عز وجل – وقتل الأولاد وجميع ما حرَّموه مِمَّا أحلَّ اللّهُ – عزَّ وجلَّ – فواحش، فقال : ولا تقربوا هذه الفواحش مظهرين ولا مبطنين ، والله أعلم »[١] . فعلى تقدير الأصل الذي بيّنه الزجاج ، كان الجار والمجرور (من الفواحش) في محل نصب حالٍ من (ما) ، ثم قدم المجرور (الفواحش) وأوليتِ العامل مفعولاً به وأُحلَّ ضميرُها محلَّها . وكانتْ وظيفة تلك الحال تخصيص العُموم بالنَّصِّ على الجنس المنهيِّ عن الاقتراب منه ، مِنْ بين الأجناس التي تقعُ عليها (ما). ووظيفة البدل :(ما ظهر منها وما بطن) تأكيد العموم الذي دلَّ عليه المبدلُ منه، حيث (أل) في (الفواحش) مُرادٌ بها الاستغراق .

الصورة الثالثة – تقديم المضاف إليه على المضاف :

حكمُ تقديم المضاف إليه على المضاف مع إبقائه على إعرابه كحكم تقديم النعت على المنعوت وإبقائه على إعرابه ، في المنع ، بل هو يفوقه قبحاً من جهة أن منزلةَ المضاف إليه من المضاف كمنزلة عجز الكلمة من صدرها .

وقد لخَّصَ ابن السراج ، وهو يُؤَصِّل لضوابط التقديم والتأخير ، ما يمتنع تقديمه على ما اتصل به . قال : « الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ، سنذكرها . وأمّا ما يجوز تقديمه فكلُّ ما عمل فيه فعل متصرف ، أو كان خبراً لمبتدأ ، سوى ما استثنيناه . فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر ، في اللفظ والمعنى ، إلاَّ ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف . وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة . والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف ...»[٢] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣٠٤/٢ ، وانظر : الكشاف : ٧٨/٢-٧٩ ، أمالي ابن الشجري : ٧١/١ – ٧٥ ، روح المعاني : ١١٢/٨ .

(٢) الأصول في النحو : ٢٢٢/٢ ، ٢٢٦ ، وانظر : الأشباه والنظائر : ١٤٣/١-١٤٤ .

وعند تفصيله الحديث عن حكم تقديم توابع الأسماء ، ذكر أنه إنما امتنع تقديم الصفة على الموصوف ، لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك ما اتصل بها ، ثم بين أن المسألة تجوز على وجهٍ وهو الإبدال[١].

ومن استقراء أمثلة وشواهد البدل وُجِدَ أنه كما يُصارُ إلى تقديم النعت مُولَيا العامل وإبدال المنعوت منه ، يصار إلى تقديم المضاف إليه موليا العامل وإبدال المضاف منه . وتقديم المضاف إليه في هذا الباب ، نظير تقديمه في باب التمييز ، تمييز النسبة ، نحو : طاب زيد نفساً : إذ الأصل : طابت نفسُ زيد ، ثم قدم المضاف إليه موليا العامل ونُصِبَ المضاف على التمييز[٢] .

وهذه الصورة كما سبق أن ذكرنا لم يفصل النحاة الحديث عنها – للعلة التي ذُكِرَت سابقاً – ، ولكنّا وجدنا في تمثيل بعضهم إشارات إلى الأصل الذي أدى التحول عنه إلى تولد الإبدال . قال الزجاج : « ... ومثل ذلك ما حكاه سيبويه[٣]: يقال : مالي بهم علم أمرِهم ، أي مالي علمٌ بأمرهم . ومثل ذلك من الشعر : * وذكرتْ تقْتَدَ بَرْدَ مائها *

المعنى : وذكرتْ بردَ ماءٍ تقْتَدَ »[٤] .

وقال الزجاجي : « إن جئت بعد اسم (كان) باسمٍ هو بعض الأول ، كان لك فيه وجهان : إن شئت أبدلته منه ونصبت الخبر ، وإن شئت رفعته بالابتداء وجعلت ما بعده خبره . وذلك قولك : كان زيدٌ وجهه حسناً ، تجعل (زيد) اسم (كان) والوجه بدلاً منه و (حسناً) خبر (كان) ، والتقدير : كان وجه زيدٍ

---

(١) انظر : الأصول في النحو : ٢/٢٢٥ .

(٢) انظر : مفتاح الإعراب : ٦٨-٦٩ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ١/٣٩٥ ، والهمع : ٤/٦٨-٦٩.

(٣) الكتاب : ١/١٦٢، ١٥١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٦٦ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس:٣/٤٨.

حسناً . وإن شئت قلت : كان زيد وجهه حسنٌ ، على الابتداء والخبر . وكذلك إن كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى ، جرى في البدل والقطع هذا المجرى ، كقولك : كان زيد ماله كثيراً ، على البدل ، و (كثير) على الابتداء والخبر . وكان عبدالله عذره واضح وواضحاً . قال الشاعر :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحدٍ ولكنَّهُ بنيانُ قَوْمٍ تَهَدَّما[١] .

فمنْ جعل (هُلْك) بدلاً من (قيْس) نصب (هُلْكَ واحدٍ) على الخبر . ومَنْ لم يجعله بدلاً رفعه على الابتداء وجعل (هُلْكَ واحدٍ) خبره »[٢] .

واستشهد سيبويه لكلٍّ من الرفع على الابتداء والإتباع على البدلية ، حيث العاملُ غيرُ (كان) من الأفعال . قال : « ومِمَّا جاء في الرفع قوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ)[٣] . ومِمَّا جاء في النصب أنا سمعنا مَنْ يوثق بعربيته يقول : خلق اللَّهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها .. »[٤] .

وقال الفراء : « (وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) : ترفعُ (وجوههم) و (مسودَّةٌ): لأنَّ الفعل قد وقعَ على (الذين) ثُمَّ جاء بعد (الذين) اسم له فعلٌ فرفعته بفعله وكان في معنى نصبٍ وكذلك[فافْعَلْ][٥] بكلِّ اسمٍ أوقعتَ عليه الظنَّ والرأي وما أشبههما ، فارْفَعْ ما يأتي بعده من الأسماء إن كان معها أفاعيلها بعدها ، كقولك : رأيت عبدَالله أمرُه مستقيمٌ ، فإن قدَّمتَ الاستقامة نصبتها[٦] ورفعت الاسم فقلت :

---

(١) الكتاب : ١/١٥٥-١٥٦ .

(٢) الجمل : ٤٣-٤٤ ، وانظر : البسيط : ٢/٦٩٥-٦٩٩، ١/٣٩٠.

(٣) الزمر : ٦٠ .

(٤) الكتاب : ١/١٥٥ ، وانظر :١/١٥٢-١٥٨ ، حيث جميع الأمثلة التي أوردها سيبويه وحللها ، تدخل ضمن هذه الصورة : تقديم المضاف إليه وإبدال المضاف منه .

(٥) وردت في النَّصِّ المحقق : فالفعلُ .

(٦) ونصبها على أنها مفعول به ثانٍ و (أمره) فاعل لاسم فاعل .

رأيت عبدالله مستقيماً أمْرُهْ . ولو نصبت الثلاثة في المسألة الأولى على التكرير[١] ، كان جائزاً ، فتقول : رأيت عبدَالله أمرَهُ مستقيماً . وقال عدي بن زيد :

ذَريني إنَّ أمْرَكِ لنْ يُطاعا وَمَا أَلْفَيْتِني حِلْمِي مُضاعا

فنصب الحِلْمَ والمُضَاعَ ، ومثله :

* ما للجمالِ مَشْيها وَئيدا *

فخفض (الجمال) والمشي على التكرير . ولو قرأ قارىء : وجوهَهُم مُّسْوَدَّةً على هذا ، لكان صواباً »[٢] .

وذكر الأخفش[٣] وأبو حيان[٤] أنه قريء بنصب (وجوههم) و (مسودة) غير أنهما لم ينسبا القراءة . وعلى هذه القراءة تكون (وجوههم) بدل بعض من (الذين) ، و (مسودة) حال . وعلى قراءة الرفع في الاثنين تكون الجملة الاسمية في محل نصب حال من (الذين) ، إذ الأقرب جعل الرؤية بصرية ؛ لأن تعلق البصر برؤية الأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلب[٥].

وهذه الصورة يتولّد عنها بدلا البعض والاشتمال فقط : إذ الاسم المضاف – قبل تحويل التركيب – بعضُ المضاف إليه ، كما في : كان وجهُ زيد حسناً ، أو له تعلق به بغير البعضيَّة والكُلّيَّة ، كما في : كان عذر عبدالله واضحاً، أو كما في : كان مالُ زيد كثيراً، حيث (عذر) و (مال) اسما جنس،

---

(١) يقصد البدل .

(٢) معاني القرآن : ٢/٤٢٣-٤٢٤.

(٣) انظر : معاني القرآن : ٢/٦٧٢ .

(٤) انظر : البحر : ٧/٤٣٧ .

(٥) السابق : الجزء والصفحة نفسهما ، وانظر : الكشاف ٤/١٤٠.

والأول اسم معنىً والثاني اسم ذات ، وقد تولَّدَ عن تحويل التركيب معهما بدل الاشتمال .

وقبل المضي في إيراد المزيد من شواهد هذه الصورة ، يَحْسُنُ بيانُ مواقف النحاة من مسألة وقوع اسم الذات بدل اشتمال ، وهو ما أجازه الزجاجي كما رأينا . قال ابن أبي الربيع – شارحاً قول الزجاجي : « ويُبدلُ المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه » – : « بدل الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالاسم من الاسم . إلاَّ أنَّ الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم : فلذلك ذكره هنا . وقد ذكر في باب (كان) أنه يكون بالاسم من الاسم ، قال : (وكذلك إن كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى جرى في البدل والقطع هذا المجرى)[١] . ثمَّ أتى بمثالين أحدهما : كان زيد ماله كثيرا ، الثاني : كان عبدالله عذره واضحاً . و (المال) اسم . فقد أعطى بهذا أن بدل الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم وبالاسم من الاسم ... ولا أعلم خلافاً بين النحويين في أن بدل الاشتمال يكون بالاسم من الاسم ، إلا أن الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم ... »[٢] .

وقد نصَّ على وجود الخلاف الذي نفى ابنُ أبي الربيع علمه به ، ابنُ عصفور ، قال : « وبدل الاشتمال ، وفيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول . وهو مذهب الزجاج ، نحو قولك : أعجبني عبدالله علمه ، ألا ترى أنه قصد بالاشتمال بدل المصدر من الاسم . وذلك فاسد ؛ لأنهم يقولون : سرق عبدالله ثوبه ، والثوب ليس بمصدر . ومنهم من رأى أن بدل الاشتمال أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به ، فيدخل في هذا الحد : سرق عبدالله ثوبه ؛ لأن الثوب مشتمل على عبدالله . وهو

---

(١) الجمل : ٤٤ ، وانظر : البسيط : ٢/٦٩٥ – ٦٩٩ .

(٢) البسيط : ١/٣٩٠ ، وانظر : ٢/٧٩٧ .

فاسد : وذلك لأنه يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُالله فرسُهُ، والفرس ليس مشتملاً على عبدالله . والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني ، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني ، وذلك نحو : سُرِقَ عبدالله ثوبه ، أو فرسه ، لأنه قد يجوز أن تقول : سرق عبدالله ، وأنت تعني الثوب أو الفرس ... وعلى هذا يجوز : أعجبني عبدالله حسنه : لأنه قد يجوز أن تقول : أعجبني عبدالله ، وأنت تعني الحسن ، ولا يجوز أن تقول : أعجبني عبدالله غلامه : لأنه لا يجوز أن تقول : أعجبني عبدالله ، وأنت تعني الغلام : لأنه لا يفهم من الأول . وليس القول في معرفة بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول ، بل لا بد من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة ، ويكون الثاني مفهوماً من الأول ، فلا يجوز أن تقول : أسرجتُ القومَ دَابَّتَهُمْ ، وإن كان معلوماً من قولك : أسرجتُ القومَ ، أنَّك إنما تقصد الدابة : لأنه لا يجوز : أسرجتُ القوم ، وأنت تعني الدابة . وتقول : سرق عبدالله ثوبه : لأنك تقول : سرق عبدالله ، وأنت تعني الثوب »[1] .

وممن خالف فأوجب كون بدل الاشتمال مصدراً ، بالإضافة إلى الزجاج ، السهيلي[2] حيث نص على عدم صحة إيقاعه جوهراً .

ومما جاء في الشعر شاهداً على تولد بدل البعض من تقديم المضاف إليه على المضاف وإعرابه بإعرابه ، البيت الذي أورده ابن مالك حيث قال : «ومن شواهد بدل البعض قول الشاعر :

وَهُمْ ضَرَبُوكَ ذاتَ الرَّأسِ حتَّى بَدَتْ أُمُّ الدِّماغِ من العِظَـام

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢٨١/١-٢٨٢ ، وانظر : المقدمة الجزوليَّة في النحو :٧٧، وشرح المقدمة الجزوليَّة ٦٨٩/٢-٦٩٢، وشرح التسهيل : ٣٢٩/٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، وشرح الكافية : ٣٨٤/٢-٣٨٥ ، تذكرة النحاة : ١٨٦-١٨٨ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٣٠٧-٣٠٨ .

ومنه قول الآخر :

رأتني كأفحوصِ القطاةِ ذؤابتي ..... »[١] .

إذ أصل تركيب البيت الأول : وهم ضربوا ذاتَ رأسك حتى ... ، ثم حُوِّلَ التركيب بأن جُعِلَ الضمير المضاف إليه (رأس) مفعولاً به ، فاتصل بالفعل ، وعوضت عنه (أل) ، فصار : ذات الرأس ، بدل : ذات رأسك .

ومما جاء من ذلك في أسلوب القرآن الكريم ، ما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴿٣٦﴾ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٣٧﴾ [٢]

فـ « (بعضه) بدل من الخبيث ، وهو بدل البعض . وقوله (على بعض) فيه وجهان : أحدهما : من صلة قوله (ويجعل) على أنه مفعولٌ ثانٍ له . والثاني : حال ، أي ويجعل بعض الخبيث عالياً على بعض »[٣] .

وقد يكون المراد بجعل بعض الخبيث على بعض ما يَعُمُّ الكافرَ ومالَه الذي لا يزال ينفقه في الصدِّ عن سبيل الله ، على معنى أنه يُضَمُّ إلى

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٣٦ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٢/٤٣٥.

(٢) الأنفال : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) الفريد : ٢/٤٢٠ ، وانظر : الكتاب : ١/١٥٧ ، معاني القرآن للأخفش : ٢/٦٧٢ ، التبيان : ٢/٦٢٣ ، حيث أشار إلى أن التقدير : بعض الخبيث على بعض ، والدر المصون : ٥/٦٠٣ .

الكافر الخبيث ماله الخبيث ليزيد به عذابه ويضم إلى حسرة الدنيا عذاب الآخرة[١] -والله أعلم- . والخبيث : « الشيء الموصوف بالخُبث والخباثة . وحقيقة ذلك أنه حالة حِسِّيَّةٌ لشيء تجعله مكروهاً مثل القذر والوسَخ . ويطلق الخبيث مجازاً على الحالة المعنوية تشبيهاً للمعقول بالمحسوس ، وهو مجاز مشهور ، والمراد به هنا خِسَّةُ النفوس الصادرة عنها مفاسد الأعمال . والطَّيِّبُ : الموصوفُ بالطِّيب ، ضد الخبث بإطلاقيه ، فالكفر خَبَثٌ لأن أساسه الاعتقاد الفاسد ، فنفس صاحبه تتصور الأشياء على خلاف حقائقها ، فلا جَرَمَ أن يأتي صاحبها بالأفعال على خلاف وجهها ... وجعلُ الخبيث بعضه على بعض عِلَّةٌ أخرى لحشر الكافرين إلى جهنم ولذلك عطف بالواو . فالمقصود جمع الخبيث وإن اختلفت أصنافه في مجمع واحد ، لزيادة تمييزه عن الطيِّب ، ولتشهير من كانوا يُسِرُّونَ الكفرَ ويظهرون الإيمان . وفي جمعه بهذه الكيفية تذليل لهم وإيلام : إذ يجعل بعضهم على بعض حتى يصيروا رُكاماً »[٢] .

ومما جاء من ذلك والبدل للاشتمال ما في قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾ ﴾[٣] .

---

(١) روح المعاني : ٢٠٥/٩ ، وانظر حول سبب نزول الآية ، والآراء الأخرى حول المراد بجعل بعض الخبيث على بعض : الكشاف :٢١٨/٢-٢١٩، البحر : ٤٩٣/٤ - ٤٩٤ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣٤٣/٩ .

(٣) الزمر : ١٧ ، ١٨ .

فالمصدر المؤول (أَنْ يَعْبُدُوها) بدل اشتمال[١] من (الطاغوت) . والطاغوت في قول جميع النحويين يُذكَّرُ ويُؤَنَّثُ . وفي القرآن دليل على تذكيره وتأنيثه . فأمّا تذكيره[٢] فقوله (يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ)[٣] . وأمّا تأنيثه ففي هذه الآية حيث أعيد الضميرُ إليه مؤنثاً : (يعبدوها) . قال الأَخْفَشُ ، مُعَلِّلاً تأنيث الضمير : « (أن يعبدوها) : لأن الطاغوت في معنى جماعة ، وقال:(أولياؤهم الطاغوت)[٤] . وإن شئت جعلته واحداً مؤنثاً »[٥] . والمراد به « على ما في الصِّحاح : الكاهن والشيطان وكل رأسٍ في الضلال . وقال الراغب[٦] : هو عبارة عن كلّ مُتعَدٍّ وكلّ معبود من دون الله تعالى . وسُمِّيَ به الساحر والكاهن والمارد من الجنّ ، والصارف عن الخير ، ويستعمل في الواحد والجمع »[٧] .

وأشار ابن الأنباري إلى الأصل المفترض الذي أدى التحول عنه إلى تولد الإبدال ، قال : « (أن) وصلتها مصدرية في موضع نصبٍ بدلٍ من مفعول (اجْتَنَبُوا) ، وتقديره : والذين اجتنبوا عبادةَ الطاغوتِ »[٨] . ومقصدُ العدول عن ذلك الأصل ، الإشارة إلى تجافيهم عن أي صلة ، وإن لم تكن عبادةً خشيةَ

---

(١) انظر : الكشاف : ١٢٠/٤ ، البحر : ٤٢١/٧ ، الفتوحات : ٥٩٤/٣ ، روح المعاني : ٢٥٢/٢٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧٨/٢ .

(٣) النساء : ٦٠ .

(٤) البقرة : ٢٥٧ .

(٥) معاني القرآن : ٦٧١/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٩/٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ٨/٤ .

(٦) انظر المفردات : ٣٠٤ .

(٧) روح المعاني : ٢٥٢/٢٣ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن :٣٢٢/٢-٣٢٣، وانظر:الفتوحات :٥٩٥/٣ .

ما قد تَجُرُّهُ ، وذلك مصداق لقوله - صلى الله عليه وسلم - (من حام حول الحمى يُوشِكُ أنْ يقع فيه)[١] . وإرادةُ الإشارة إلى التزامهم ذلك واستمرارهم عليه ، حتى صار ديدنهم الذي لا يتحولون عنه ، هو سرُّ إيثار المصدر المؤول[٢] على الصريح .

---

(١)

(٢) انظر : وظيفة (أنْ) مع المضارع : أمالي ابن الشجري : ١/٣٨٤-٣٨٨ .

الإضمار قبل التفسير :

« والإضمار في النحو أنْ يعودَ ضميرٌ إلى متكلم أو مخاطب أو غائب، كقولك في إعادة الضمير إلى الغائب : زيد قام ، وبشرٌ لقيته ، وبكرٌ مررت به »[١]. وضمير المتكلم والمخاطب « يفسرهما المشاهدة . وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة : فاحتيج إلى ما يفسره . وأصل المفسِّر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً : ليُعْلَمَ المعنيُّ بالضمير عند ذكره بعد مُفسَّره »[٢] . ذلك هو الأصل وقد يُخالفُ فيؤخَّرُ المفسَّرُ عن الضمير لمقاصدَ تتفق في بعض الأوجه ومقاصد تقديم المفعول به ، أو الحال ، أو الخبر ، أو غيرها مما يجوز تقديمه والأصل في مرتبته التأخير . أمَّا في الأوجه الأخرى وهي التي لا يعود فيها ضمير الغائب على مذكور ولا معلوم ، فإن مقصد الإتيان بالضمير قبل مفسره يكون من الباب الذي نحن بصدده ، وهو تفخيم شأن المحدث عنه وتعظيمه بواسطة هذه الخصيصة التركيبية ، وهي الإبهام . وهذه الخصيصة ليست قصراً على باب البدل – كما هو معلوم – بل يُصارُ إليها في مواضعَ أخرى ، تَتَّفِقُ والبدل في أنَّ في كلٍّ منهما مفارقةً للأصل لمقتضٍ ما . وقد لخَّصَ النحاة مواضع استخدام الضمير على ذلك النحو . قال ابن الشجري – مُبيناً أوجه استخدام الضمير بعامَّةٍ – : « إنَّ إضمار الغائب مستعملٌ في كلام العرب على أربعة أوجه : الأول : عود الضمير إلى مذكور قبله ، كقولك : زيدٌ لقيته ، ... هذا هو الأصل في ضمير الغيبة . والثاني : توجيه الضمير إلى مذكور بعده ، ورد في سياقة الكلام مؤخراً ورتبته التقديم ، كقولك : ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ... ، وكقولهم : (في بيته يُؤتَى الحَكَمُ) ، وكقول زهير :

إنْ تَلْقَ يوماً على عِلاَّته هَرِماً تَلْقَ السَّماحةَ منه والنَّدى خُلُقا

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٥١٦/٢ .

(٢) الهمع : ٢٢٧/١ ، وانظر : شرح الكافية : ٣٧٥/١ .

ومثله في التنزيل : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)[١] ، (وَلاَ يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ)[٢] . والثالث : رجوع الضمير إلى معلومٍ قام قَوَّةُ العلم به ، وارتفاعُ اللَّبْسِ فيه بدليل لفظيٍّ أو معنويٍّ مقام تَقَدُّمِ الذكر له ، فأضمروه اختصاراً أو ثقةً بفهم السامع ، كقوله : (حتَّى تَوارَتْ بِالْحِجَابِ)[٣] أضمر الشمس لدلالة ذكر (العَشِيِّ) عليها من حيث كان ابتداء العشي بعد زوال الشمس ، ومثله : (إنَّا أنزلناهُ في ليلة القدر)[٤] أضمر القرآن ، لأن ذكر الإنزال دلَّ عليه ... والرابع : إضمارُ غائبٍ لا يعود على مذكور ولا معلوم ، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير ، إمَّا بالجملة ، وإمَّا بالمفرد المنصوب ، فالمفسَّرُ بالجملة ضمير الشأن والقصة في نحو : هو زيدٌ منطلقٌ ، و (هو الله أحد)[٥] ، .. و (إنَّه أنا اللَّهُ)[٦] ، فهذا ضمير الشأن ، وهي هند جالسة ، فهي ضمير القصة ، كما قال جل ثناؤه (فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا)[٧] . والمفسَّرُ بالمفرد الإضمار في نِعْمَ وبئسَ ورُبَّ ، نعم غلاماً زيد ، و (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا)[٨] ، الأصل : نِعْمَ الغلامُ وبئس البدلُ ، فلمَّا

---

(١) طه : ٦٧ .

(٢) القصص : ٧٨ .

(٣) ص : ٣٢ ، وانظر : الكشاف : ٤/٩٣ ، حيث قال : « والذي دل على أن الضمير للشمس مرور ذكر العَشِي ، ولا بد للمضمر من جري ذكر ، أو دليل ذكر » .

(٤) القدر : ١ ، وانظر : الكشاف : ٤/٧٨٠ ، حيث قال : « عَظَّمَ القرآن من ثلاثة أوجه : أحدها : أن أسند إنزاله إليه وجعله مختصاً به دون غيره . والثاني : أنه جاء بضميره دون اسمه الظاهر ، شهادة له بالنباهة والاستغناء عن التنبيه عليه ... » .

(٥) الإخلاص : ١ ، وانظر : الكشاف : ٤/٨١٧-٨١٨ .

(٦) النمل : ٩ .

(٧) الأنبياء : ٩٧ .

(٨) الكهف : ٥٠ .

أُضْمِرا فُسِّرا بنكرة من لفظيهما ، والمضمر في (رب) كقولك : رَبَّهُ رجلاً عالماً أدركتُ ، وجاز أن يلاصق (رُبَّ) المضمر وهي لا تليها المعارف : لأنه غير عائد على مذكور ، فهو جارٍ مجرى ظاهرٍ منكور »[١] .

وهناك قسم خامسٌ لم يذكره ابن الشجري – في نصِّه السابق – وذكَرَهُ غيرُهُ ، قال السيوطي وهو يتحدث عن مواضع مخالفة الأصل في استخدام الضمير ، وهو تقديم مُفسِّرِهِ عليه ، : « الخامس : أن يُبدلَ منه المفسِّر ، نحو : (اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ) . هذا مذهب الأخفش ، وصحَّحه ابن مالك[٢] وأبوحيان[٣] . ومنع ذلك قومٌ ، وقالوا : البدل لا يُفسِّرُ ضمير المبدل . ورده أبو حيان بالورود ، قال :

* فلا تَلُمْهُ أنْ يَنَامَ البائِسا *

وقال :

[إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ] فاسْتاكتْ به عُودُ إسْحِلِ »[٤].

وقال ابن هشام – وهو يتحدث عن المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخَّرَ لفظاً ورتبة : « السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهرُ المفسِّرُ له ،

---

(١) أمالي ابن الشجري : ١/٨٩-٩٢ ، وانظر : ٣/١١٥-١١٨ ، وشرح المقدِّمة الجزوليَّة : ٢/٧٥٦ ، ٦٢٠-٦٢٥، وشرح التسهيل : ١/١٥٦-١٦٦ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب : ٣/٤٢-٤٣ ، والبسيط : ١/٣٠٣ - ٣٠٤ ، ومغني اللبيب : ٦٣٥-٦٤١ ، والهمع :١/٢٢٦-٢٣٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣/٣٣٢ ، ١/١٦١-١٦٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب : ٢/٦٢٢ ، والنكت الحسان : ١٢٥ ، وتقريب المقرب : ١٧٥ .

(٤) الهمع : ١/٢٣١-٢٣٢.

كـ(ضربته زيداً) . قال ابن عصفور[١] : أجازه الأخفش[٢] ومنعه سيبويه . وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماعٍ ، نقله عنه ابن مالك ، ومِمَّا خَرَّجُوا على ذلك قولهم : (اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ) ، وقال الكسائي : هو نعت ، والجماعة يأبون نعت الضمير ، وقوله :

قَدْ أصبحتْ بِقَرْقَرَى كَوانِسا فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ انبائسا

وقال سيبويه[٣] : هو بإضمار أذمُّ . وقولهم : (قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك) . وقيل : على التقديم والتأخير ، وقيل : الالف والواو والنون أحرفٌ كالتاء في (قامتْ هند) وهو المختار »[٤] . وقال في موضع آخر : « ما افترق فيه عطف البيان والبدل . وذلك ثمانية أمور : أحدهما : أنّ العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر ، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ، ... وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر باتفاق ، نحو (وَنَرِثُهُ ما يقولُ)[٥] ، (وما أَنْسَانِيه إلاَّ الشَّيطانُ أنْ أذْكُرَهُ)[٦] . وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون (أنِ اعْبُدُوا اللّه)[٧] بدلاً من الهاء في (به) ؛ تَوَهُّماً منه أنَّ ذلك يُخِلُّ بعائد الموصول ، وقد مضى ردُّه[٨] ... »[٩] .

---

(١) انظر : المقرب : ٢٦٩-٢٧٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ١/٢٨٨ ، ٢٨٩-٢٩١ .

(٢) انظر : معاني القرآن : ٢/٧١٤ ، حيث أجاز في (لظى) من قوله تعالى (كلا إنها لظى ...) أن تكون بدلاً من الضمير .

(٣) سيأتي نص سيبويه حول ذلك .

(٤) مغني اللبيب : ٦٣٩ ، وانظر : ٥٩٣ ، حيث خرَّج الشواهد على أن الظاهر فيها أنها نعوت للمدح ونحوه ، وانظر : شرح المقدِّمة الجزوليَّة : ٢/٧٥٤-٧٥٦ .

(٥) مريم : ٨٠ .

(٦) الكهف : ٦٣ .

(٧) المائدة : ١١٧ .

(٨) انظر : ٤٩ من المغني ، والكشّاف : ١/٦٩٤ - ٦٩٦ .

(٩) مغني اللبيب : ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

ويبدو من نص سيبويه التالي أنه لا يمنع إبدال الظاهر من ضمير الغائب ، بل هو يمنع الإبدال من ضمير الحاضر – المتكلم والمخاطب – ، قال : « هذا بابُ ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه . تقول : أتاني زيدٌ الفاسق الخبيث ، لم يُرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره ، ولكنه شتمه بذلك . وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)[1] لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكر حمالة الحطب ، شتماً لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره »[2] . « ومن هذا الترحم ، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون بكل صفةٍ ولا كل اسم ، ولكن تَرَحَّمْ بما تَرَحَّمُ به العرب . وزعم الخليل أنه يقول : مررت بهِ المسكينِ ، على البدل ، وفيه معنى الترحُّم ، وبدله كبدلِ مررتُ به أخيك . وقال :

فأصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كوانِسا فلا تلُمْهُ أنْ ينامَ البائِسا

وكان الخليلُ يقول : إنْ شئتَ رفعتَهُ من وجهين فقلت : مررتُ به البائسُ ، كأنه لمَّا قال : مررت به ، قال المسكينُ هو ، كما يقول مبتدئاً : المسكينُ هو ، والبائس هو ، والبائس أنت . وإنْ شاء قال : مررت به المسكين هو ، والبائس أنت . وإن شاء قال : مررت به المسكينَ ، كما قال :

* بنا تميماً يُكشفُ الضَّبابْ *

وفيه معنى الترحم ، كما كان في قوله : رحمة الله عليه ، معنى رَحِمَهُ اللَّهْ . فما يُترحَّمْ به يجوز فيه هذان الوجهان ، وهو قول الخليل –رحمه الله – . وقال أيضاً : يكون مررتُ به المسكينُ ، على : المسكين مررت به ، وهذا بمنزلة لقيته عبدُالله ، إذا أراد : عبدالله لقيته . وهذا في الشعر كثير... فإذا قلت :

---

(١) المسد : ٤ ، وانظر : الحجة لابن خالويه : ٣٧٧ ، ومختصر في شواذ القرآن : ١٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣/٢٩٨ – ٢٩٩ .

(٢) الكتاب : ٢/٧٠ .

بي المسكينَ كان الأمر ، أو بك المسكينَ مررت ، فلا يحسن فيه البدل : لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك ، فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني ، لأنك لست تحدث عن غائب ، ولكنك تنصبه على قولك : (بنا تميماً) ؛ وإن شئت رفعت على ما رفعت عليه ما قبله . فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد ، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد »[١] .

وممن جوز هذا النوع من الإبدال بالإضافة إلى أولئك : ابن السراج[٢] ، والزجاجي[٣] ، وأبو عليٍّ الفارسيّ[٤] ، وعبد القاهر ، والزمخشري[٥] .

ويُلاحظ على تمثيل بعض المجيزين لإبدال الظاهر من ضمير الغائب ، أنَّه يقْصرُ ذلك الإبدال على إبدال الظاهر من ضميرٍ يعودُ على مُظهَرٍ سابق . ونجتزيء بتمثيل كُلٍّ من الرضي وأبي حيَّان . قال الأوَّل : « ... والمظهر من المضمر نحو : أخوك لقيتُهُ زيداً ، والأخ هو زيد ... »[٦] . وقال أبو حَيَّان : « ... وظاهرٌ من مُضمر : زيدٌ ضربتُهُ أبا عبدالله ... »[٧] .

ويتولَّدُ عن هذه الخصيصة التركيبية البدل المطابق وبدل الاشتمال .

---

(١) الكتاب : ٢/٧٤-٧٧ ، وانظر : ٢/١٧٦-١٧٧ ، و شرح السيرافي : ٢/١٩١ - ١٩٣ .

(٢) انظر : الأصول في النحو : ٢/٤٧ .

(٣) انظر :الجمل : ١٦ ، والبسيط : ١/٣١٣ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٩٢٩ ، ٩٣٠ .

(٥) انظر : المفصل : ١٤٩ .

(٦) شرح الكافية : ٢/٣٨٩ .

(٧) النكت الحسان : ١٢٥ .

ثانياً
عطف البيان

- التمهيد
- الوظائف

التمهيد

بعد أن اتضحت تمامَ الاتضاح الخصائص الأسلوبيَّة التي تميَّز بها بابُ البدل ، صار من السهل الفصل بين المطابق وعطف البيان . وذلك يتأتَّى من النظر في طريقة بناء الأسلوب . والمعيار الأهمُّ في ذلك هو النظر في مصدر الإبهام ونحوه : إذ مصدره في باب البدل – كما رأينا – المستَخْدِمَ . ومصدره في هـذا الباب الوضع والاشتراك الناشيء عن تعدد المُسمَّى باسم واحد، وغير ذلك .

قال الجرجاني – مُبَيِّناً ما يَعْرِضُ للمسند إليه من أحوال – : « ويعرضُ له إبهامٌ بسبب شمول اللفظ أو اشتراكه ، فيُبَيَّنُ بعطف البيان ، نحو :

* أقْسَمَ باللّهِ أبو حفصٍ عُمَرْ *

، وجاء محمَّدٌ أبو عبدالله ....»[١] .

وفي ضوء هذا النصّ الذي حَدَّدَ تحديداً دقيقاً مواضع عطف البيان ، ينبغي أن يُنظرَ في أمثلة النحويين التي مَثَّلُوا بها للبدل المطابق وعطف البيان . ومِمَّا مثَّلُوا به لهما معاً قولُهم : رأيتُ أخاك زيداً[٢] ، ونحوه : والصحيح أنَّه لا ينبغي جعلُ زيد في هذا المثال إلاَّ عطفَ بيان : لأنه أدَّى وظيفة النعت ، ولو جيء في موضعه بمشتق ، نحو الطويل ، مثلاً ، لأُعْرِبَ نعتاً لا غير،وهُمْ قد

---

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٤٥ ، وانظر : مفتاح العلوم : ١٩٠.

(٢) انظر على سبيل المثال : الكتاب : ١/٤٤ ، ٣/٥٠٨ والتبصرة والتذكرة : ١/١٨٣، اللمع : ١٤٤ ، ١٤٥ ، شرح اللمع : ١/٢٣٢ ، شرح عيون الإعراب : ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، شرح التسهيل : ٣/٣٣٣ ، شرح الكافية : ٢/٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، مفتاح الإعراب : ١٤١ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٧٢ ، والمساعد على التسهيل : ٢/٤٣٠ ، ٤٣١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٩٢٩ ، ٩٣٠، والبسيط : ١/٣٨٧ .

صرحوا بأن الجامد إذا جرى مجرى الصفة – في رفع الاشتراك العارض –، كان عطف بيان ، قال ابن جني : « ومعنى عطف البيان : أن تُقيمَ الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل ، مقامَ الأوصاف المأخوذة من الفِعل . تقول : قام أخوك محمد ، كقولك : قام أخوك الظريف ... »[١]. ومع تصريحهم بذلك نجدُ مَسْلَكَهُمْ في تخريج الأمثلة – التي وضعوها – وبعضِ الشواهد ، مخالفاً لما صرَّحُوا به ، وعِلَّةُ ذلك منطقية بحتة ، وستتضح من نَصِّي ابن أبي الربيع الآتيين . وقال ابن برهان : « ... عطف البيان قبيل من التوابع قائم بنفسه ، وأحكامه في التكرير والعطف والإعراب ، [و][٢] التقديم والتأخير والعامل فيه ، أحكام الصفة . ولذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يفرد له بابا »[٣] .

وبيَّنَ النحاة أنَّ باب عطف البيان فيه مخالفة لما هو الأصل فيما يصح أن يلي العوامل من الأسماء . قال ابن أبي الربيع : « اعلم أن الأصل في الصفات ألا تلي العوامل ، وفي الجوامد أن تلي العوامل . ثم إن العرب تجري الصفات مجرى الجوامد[٤] ، وتجري الجوامد مجرى الصفات . فإذا جرى الجامد مجرى الصفة ، قيل فيه : عطف بيان ، ولم يقل فيه : بدل[٥] . فعطفُ البيان جريان الجامد على ما قبله من غير تقدير تكرار العامل في النية ، والبدل جريانه على ما قبله على تقدير تكرار العامل . فقد صحَّ بذلك أن عطف البيان

---

(١) اللمع :١٤٨ ، وانظر : شرح اللمع : ١/٢٣٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة : ١٥٢.

(٢) عبارة شرح اللُّمع : (في التقديم) ، وأرى الصواب ما أثبتُّهُ .

(٣) شرح اللمع : ١/٢٣٦ .

(٤) مِنْ ذلك إبدالهم المنعوت (الجامد) مِمَّا كان في الأصل نعتاً له أوْ حالاً منه ، وفي ذلك دليل آخر على تناظر عطف البيان والبدل .

(٥) ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه : لأنه لا يصح في ضوء ما بيناه من خصائص البدل إعراب لفظ الجلالة في قوله (إلى صراط العزيز الحميد * اللّهِ) – إبراهيم : ١ ، ٢ – عطفَ بيان .

مثلُ النعت في التبعية ، لأنَّ النعت ليس على تقدير تكرار العامل لأنَّه لا يلي العوامل إلا بأن يُقامَ مقام غيره ، وهذا لا يُدَّعى إلاَّ بدليل ، وادِّعيَ عطف البيان ، وإن كان جاء على غير قياسٍ ، لأنهم قالوا في اسم الفاعل : هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ ، قال الشاعر :

أنا ابنُ التارِك البَكْرِيَّ بِشرٍ عليه الطَّيرُ ترقبُهُ وُقُوعا

فليس على تقدير التكرار فيُقال فيه بدل ، لأنك لا تقول : التارك بشر ...»[١] . وقال – معتذراً لعدم ذكر الزجاجي عطف البيان ضمن التوابع – : « التوابع خمسة ، الأربعة التي ذكر[٢] ، وعطفُ البيان . وإنما لم يذكره هنا لأن عطف البيان جاء على غير القياس : لأنه جامد فقياسه أن يلي العوامل ولا يكون تابعاً ، ومتى جاءَ به لبيان الأول قُدِّرَ تكرارُ العامل : ليكون والياً للعوامل . فَجَعْلُ الجامد تابعاً لما قبله تبعية النعت والتوكيد ، على غير تقدير تكرار العامل، خروجٌ عن القياس ، ووضعُ الجامد في غير موضعه فلا يقال ما وُجِدَ عنه مندوحة ، وقد وُجِدتْ عنه مندوحة في جميع أبواب العربية إلاَّ في بابين[٣] ، أحدهما : اسم الفاعل . الثاني : النداء . فأمَّا اسم الفاعل فنحو قوله[٤] : ... وأمَّا النداء فنحو قولك : يا أخانا زيداً بالنَّصب والتنوين ، ولو كان بدلاً لقال : يا أخانا زيدُ ، بالبناء على الضم : لأن البدل في تقدير تكرار العامل ، وأنت لا تقول : يا زيداً ... على أنَّ باب النداء يَحْتَمِلُ أن يُقال فيه : منصوبٌ بإضمار

---

(١) الملخص : ٥٦٨/١ ، وانظر التبصرة : ١٨٣/١-١٨٤ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٦٥٨/٢ .

(٢) انظر : الجمل : ١٣-٢٦ : « ما يتبع الاسم في إعرابه وهي أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل » .

(٣) جعلها ابن السيد ثلاثة حيث أضاف باب المبهمات (أسماء الإشارة) ، انظر: إصلاح الخلل : ٦٨-٧١ .

(٤) ورد البيت في نصه السابق ، وانظر : شرح الكافية : ٣٨٢/٢ ، ٣٩٥-٣٩٦، ٢٢٩ .

فِعْلٍ . وفي باب من أبواب النداء [١] ذكر أبو القاسم عطف البيان ... »[٢] .

ونقول : إنَّ استدلاله على وجود عطف البيان بالحاجة إليه في الموضعين اللذين ذكرهما ، وهما : أن يؤدى عدمه إلى إضافة اسم الفاعل المقرون بأل إلى المجرد منها ، أو أن يقع المنادى المفرد العلم منصوباً وحقه البناء على الضم- وذلك إذا جُعِلا بدلاً - ، استدلال ضعيف وسيأتي بيانُ وجه ضعفه . والصحيح في ذلك أن يقال : إن القوم قد احتاجو في بعض المواضع إلى رفع الاشتراك العارض - وذلك مع المعارف - ، أو تقليله - وذلك مع النكرات - بغير ما هو صفة من صفات المحدث عنه ، فصاروا إلى ردِّ الجوامد، وهي الأسماء الأعلام في الغالب ، أو أسماء الأجناس - وذلك مع المبهمات - ، على المتبوع لتحقيق ذلك الغرض ، إذ إنَّهم وجدوا ذلك يحقق ما يحققه ردُّ صفاتِ المحدَّثِ عنه عليه . وذلك ما بيَّنه الرضيُّ حيث قال : « ثم يُسمَّى بعطف البيان من جملة بدل الكل[٣] : ما يكون الثاني فيه مُوضِّحاً للأول ، وذلك إما بأنْ يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر[٤] ، وإن لم يكن أخصَّ منه ، نحو قوله :

---

(١) انظر : الجمل : ١٥٧ .

(٢) البسيط : ١/٢٩٥ - ٢٩٦، وانظر : المفصل : ١٤٩ - ١٥٠ ، الكافية : ١٤٠ - ١٤١ ، والهمع : ٥/١٩٣-١٩٤ .

(٣) هذه العبارة غير مرضية ، إذ مؤداها أن عطف البيان والبدل المطابق باب واحد ، وهو الأمر الذي دأبت هذه الدراسة على نفيه وعلى تمييز أحد البابين من الآخر من خلال النظر في الخصائص الأسلوبية لكلٍّ منهما .

(٤) ليس ذلك شرطاً - في رأيي - : إذ قد يكون الاسمان متساويين شهرةً ، لكن اجتماعهما يحقق البيان المطلوب كما يحققه النعت ، وإن كان لا يدعى أن النعت في نحو : جاء ني زيد الطويل ، أشهر من المنعوت ، بمعنى أن المسمى زيداً أشهر بالطويل منه بزيد ، على الإطلاق . وسيأتي بسط الحديث عن ذلك .

* أقسمَ باللّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ *

فإنَّ ابن الخطاب – رضي الله عنه – كان بعمر أشهر منه بأبي حفص ، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر ، ولا من كنيته أبو حفص إلا إياه . وإمَّا بأن يكون اسمان مُطلقان على ذاتٍ ، ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول ، سواء كانَ أشهرَ من الأول لو أُفْرِدَ ، أو ، لا ، كما إذا كان لك خمسة إخوةٍ اسمُ أحدهم زيد ، وهناك خمسة رجال مُسَمَّيْنَ بزيد : أحدهم أخوك ، فإذا قيل : جاء ني أخوك زيد ، فزيدٌ أحد أفراد (أخيك) أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ (أخيك) ، وكذا إن عكس فقيل : جاء ني زيدٌ أخوك ، فأخوك واحد من جملة من يطلق عليهم (زيد) . فالثاني في الصورتين أخص من الأول عند الاقتران ، وأما عند الانفراد فأحدهما مساوٍ للآخر في الشهرة لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة »[1] . وقال عبدالقاهر : « اعلم أن عطف البيان ما كان اسماً محضاً كزيد وعمرو وأبي عبدالله . فإذا قلتَ : مررت بزيد أبي عبدالله ، كان في الكنية بيان : ألا ترى أنَّ المخاطب يعلم أن الذي يعنيه ممن وُسِمَ بهذه اللفظة هو الذي يُكْنَى أبا عبدالله ، وكذا إذا قلت : مررت بأبي عبدالله زيد ، عُلِمَ أنك تريد من جملة من يُكنى أبا عبدالله ، الرجل الذي يُعْرَفُ بزيد . ويكون هذا البيان إذا زاد[2] أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به »[3] .

ونأتي إلى بيان وجه ضعف استدلال ابن أبي الربيع ، فنقول : إن ما أوجبه – هو وكثير من النحاة – في المسألتين اللتين جعلهما دليل الحاجة إلى وجود عطف البيان ، غير واجب على ما ذهبت إليه جماعة أخرى . قال الرضي

---

(١) شرح الكافية : ٣٨١/٢ ، وانظر : ٣٦٢/٢ ، ٣٩٥ ، حيث أورد عجز البيت وقصتَهُ .

(٢) رددنا ذلك من قبل ، وستأتي حجة الرد .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٢٧/٢ ، وانظر : الأصول في النحو : ٤٥/٢ .

: « ... والفراء يُجوّز الضارب زيدٍ، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل ، والمبرد أنكر رواية الجر وقال : لا يجوز في (بشر) إلا النصب بناءً على أنه بدل ، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع »[١] .

وممن وافق الفراء في تجويز إضافة اسم الفاعل المقرون بأل إلى المجرد منها ، أبو علي الفارسي ، على ما ذكره ابن عقيل[٢] . وقال ابن مالك -وهو يستدل لكون العامل في البدل هو العامل في المبدل منه - : « البدل تابع للمبدل منه ، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل وفي حكم تكريره ، ولذلك يعاد العامل معه كثيراً ، ... ولكونه في [حكم تقدير العامل][٣] منع أبو الحسن : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ أبوه ، على البدل وأجازه على أن يكون صفة ، ولا يلزم من هذا تقدير عامل آخر إذا لم يُعَدِ العامل ، كما لا يلزم ذلك في عطف النسق مع كثرة إعادة العامل معه . وتقدير عاملٍ آخرَ في كل بدل مذهب ابن خروف ، قال : ولذلك بُنيَ البدلُ المفرد على الضم بعد المنادى المضاف ، نحو : يا أخانا زيدُ ، ... ولا حُجَّةَ لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف،كما لا حجة لمن زعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه ، محتجاً بضم زيد في نحو : يا أخانا وزيدُ. والجواب عنهما أن العرب التزمت في المعطوف والبدل أحدَ الجائزين في القياس ، وهو تقدير حرف

---

(١) شرح الكافية : ٣٩٥/٢ ، وانظر : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٣ - ٢٣٤، والأصول :١٣٥/١، والكافية : ١٤٠-١٤١ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل : ٢٢٣/٣ ، ٤٦/٣ - ٤٨ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٦٥/٣ ، حيث أورد صوراً أخرى لما يجب فيه - عند هؤلاء - عطف البيان ، ويجمع كل الصور القول : يجب عطف البيان في كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال ؛ لكون البدل على تقدير عامل آخر، والهمع : ١٩٥/٥ .

(٣) عبارة النص : (في تقدير حكم العامل) .

النداء ، تنبيهاً على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضي العامل ، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته . وخُصَّ المعطوف والبدل بهذا لأنَّ المعطوف غير المعطوف عليه ، وكذا البدل ، إذا لم يكن بدل كل من كل ، ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحداً ، لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم ، وذلك ممتنع ، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع »[١] .

وهناك وجهٌ آخر يَصِحُّ عليه ما منعه بعضُهم في تينك الصورتين وغيرهما[٢] من الصور التي أوجبوا في التابع فيها عطف البيان ومنعوا البدلية. قال السيوطي : « ... استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علَّلَ به الصور المذكورة بأنَّهُمْ : يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل . وقد جوَّزوا في : (إنك أنت) كون (أنت) توكيداً ، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز : إنَّ أنت ... »[٣] . وعلَّلَ المنتجب الهمذاني لجواز : إنَّكَ أنتَ ، مع امتناع : إن أنت ، وتعليله صالحٌ لتعليل جواز ما نحن بصدده ، قال : « قوله : (إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ)[٤] : (أنت) يحتمل أن يكون في موضع نصب إن جعلته تأكيداً لاسم إنّ ، لأنَّ المضمر المرفوع يُؤَكِّدُ المنصوبَ والمجرور : لأن ضمير

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٢٩ - ٣٣١ ، وابن مالك مع ذهابه إلى ذلك التخريج هنا ، لم يستمسك به في باب عطف البيان ، بل جاري المانعين ، حيث قال : « فكل عطف بيان يجوز جعله بدلاً ، إلا إذا قرن بأل بعد منادى ... أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل ، وهو غير صالح لإضافتها إليه ... ، فيلزم من جعله بدلا تقدير مباشر الحارث لحرف النداء ، وتقدير مباشرة بشر التارك ، وذلك ممتنع ، والمفضي إلى الممتنع ممتنع ، فتعين جعلهما عطفي بيان » . شرح التسهيل : ٣/٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ٢/٦٠٦ - ٦٠٧ ، حيث جعل أبو حيان تلك الصور إحدى عشرة ، وانظر أيضاً : الهمع : ٥/١٩٥ .

(٣) الهمع : ٥/١٩٥ .

(٤) البقرة : ٣٢ .

الخطاب كلّه شيء واحد ، لكونه هو في المعنى . وكذا ضمير الغائب ، وكذلك إذا قلت : رأيتني أنا ، لأنَّ الياء وأنا شيء واحد . ولا يجوز إدخال (إنّ) عليه ، لا تقول : إنّ أنتَ وجاز هذا لأنه صار تابعاً ، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، ألا ترى أنهم جَوَّزوا : يا زيدُ والحارثُ ، مع أنهم لم يُجوِّزوا : يا الحارثُ ، وكذلك يجوز : إنَّكَ أنتَ ، ورأيتكَ أنتَ ، ومررت بِكَ أنت ، ولا يجوز : رأيتُ أنتَ ولا مررتُ بأنتَ ، فاعرفه ... »[١] . وقاعدة : يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، هي إحدى صور القاعدة العامة : يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . قال ابن هشام – في الباب الثامن : في ذكر أمورٍ كُلِّيَّة يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيَّة[٢] : « القاعدة الثامنة : كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . فمن ذلك : (كُلّ شاةٍ وَسَخْلَتِها بدرهم ، و : * وأيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارها * و (رُبَّ رجلٍ وأخيه) و (إن نَّشَأْ نُنزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)[٣] . ولا يجوز : كُلَّ سخلتِها ، ولا أيَّ جارِها ، ولا رُبَّ أخيه ، ولا يجوز : إنْ يُقُمْ زيدٌ قامَ عمرو ، في الأصح إلا في الشعر كقوله :

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طاروا بها فَرَحاً عنيٍّ ، وما يسمعوا مِنْ صالحٍ دَفَنوا

إذ لا تضاف (كلٌ) و(أيٌّ) إلى معرفة مفردة ، كما أن اسم التفضيل كذلك ، ولا تَجُرُّ (رُبَّ) إلاالنكرات ، ولا يكون فِعْلُ الشرط مضارعاً والجواب ماضيا ... »[٤] والقولُ الفصلُ في هذه المسألة ما نُقِلَ عن ابنِ عنقاءَ ، حيث

---

(١) القريد : ١/٢٧٠ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١/٢١١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١/٨٧ ، والدر المصون : ١/٢٦٧ ، ٢/١١٤-١١٥ ، وروح المعاني : ١/٢٢٧ .

(٢) مغني اللبيب : ٨٨٤ .

(٣) الشعراء : ٢٦ .

(٤) مغني اللبيب : ٩٠٨-٩٠٩ ، وانظر : شرح شذور الذهب : ٥٦٣-٥٦٦ ، =

قال الأهدلُ – وهو يُعلِّقُ على قول الرّعيني : (ويصح في عطف البيان أن يُعْرَبَ بدلَ كلٍّ في الغالب) : « ... وخَرَجَ بالغالب حالتان : الأولى : ما إذا وَجَبَ ذكره ، نحو قولك : هندٌ قامَ زيدٌ أخوها ، فأخوها عطف بيانٍ لزيد ولا يصح إعرابه بدلاً منه : لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فيخلو المبتدأ من رابط ، إذ لو قيل : قام أخوها ، خلت جملة الخبر من رابط ، والثانية : أن يمتنع إحلاله محل الأول ، ... وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو الذي عليه عامة النحاة المتأخرين . وقال ابن عنقاء : والحق جواز إعرابه بدلاً ، مطلقاً ، في هذا وغيره ، حتى على رأي القائلين بأن عامل البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه : لأنهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها . نعم يتعين البيان إذا دخلت عليه (أي) التفسيرية ، نحو : هذا عسجد ، أيْ ذهبٌ »[1] .

ولنا من هذا التوقف الطويل ، رداً لما ذهب إليه ابن أبي الربيع ، وغيره من النحاة ، مقصد آخر – بالإضافة إلى المقصد الأول ، وهو إثبات أنه ليس فيما ذَهَبَ إليه الدليل على وجود باب عطف البيان أو الحاجة إليه – ، وهو إثباتُ أن بعض ما أوجبوا فيه عطف البيان ، توجب فيه مراعاة جانب المعنى البدل ، ومنه على سبيل المثال بيت المرار الأسدي[2] ، وذلك لأنَّ المقامَ مقامُ

==والكتاب : ٨٢/٢ ، ٢٠٥ ، وأوضح المسالك : ٣٤٩/٣-٣٥٣ ، تجد أنه لم يطبق تلك القاعدة على ما نحن بصدده ، وانظر أيضاً : حاشية الخضري على ابن عقيل : ٦٠/٢ ، والبسيط ٣١١/١-٣١٢ .

(١) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية : ١٠٣/٢ ، وانظر : شرح المقدمة الجزولية : ٨٨٠/٢-٨٨١ ، والكتاب : ١٨٢/١-١٨٣ ، وانظر أيضاً : مغني اللبيب : ١٠٦-١٠٧ ، حيث جوَّزَ ابن هشام في المُبيِّن الواقع بعد (أيْ) التفسيريَّة بالإضافة إلى عطف البيان البدل ، وردَّ قولَ مَنْ جعله معطوفاً عطفَ نسقٍ . والصحيحُ ما ذهبَ إليه ابنُ عنقاء من تعيُّنِ عطف البيان .

(٢) جاء في الخزانة : ٢٨٨/٤ : « والمرار ... ينسب تارة إلى فقعس وهو أحد آبائه الأقربين ، وتارة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر ، وهو جده الأعلى . وهذه نسبته من (المؤتلف والمختلف للآمدي) : المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن جحوان بن فقعس بن طريف الشاعر المشهور » .

افتخار بالنيل من شخص ينتسب لقبيلة بكر ، وهو بِشْرٌ ، ولأجل ذلك بُنِيَ التركيب على تقديم النعت وإبدال المنعوت منه ، لأنّ الأهم عند المفتخر بيان انتساب المفتخر بالنيل منه ، وقد لمح المبرد ذلك المراد ، ولذا رفض رواية الجر ، إذ رأى في القول بالنصب مراعاة لجانبي المعنى والصناعة معاً . وذكر أبو حيان[١] أن أبا علي الفارسي أجاز في (بشر) – على رواية الجر – البدل ، وقال البغدادي : « أنشده سيبويه[٢] بجر (بشر) على أنه بدل أو عطف بيان للفظ البكري ، وإن لم يكن في (بشر) الألف واللام . وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف ، ولأنه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع وغَلَّطَهُ المبرّدُ وقال : الرواية بنصب (بشر) ، ... قال النحاس : وقال المبرد (في الكتاب الذي سمّاه الشرح) : القول في ذلك أنّ قوله : (أنا ابن التارك البكري بشر) عطف بيان ، ولا يكون بدلاً لأن عطف البيان يجري مجرى النعت سواء ... وهذا من المبرد رجوع إلى رواية سيبويه وإن كان خالفه في شيء آخر ... وهذا البيت للمرار بن سعيد الفقعسي ، وبعده :

عَلاهُ بِضَرْبةٍ بَعَثَتْ بليلٍ ... نوائِحَهُ وأَرْخَصَتِ البُضوعا

وقادَ الخيلَ عائدةً لكلبٍ ... ترى لوجيفها رَهَجاً سَرِيعاً

عَجِبْتُ لقائلين صهٍ لقومٍ ... عُلاهُمْ يَفْرَعُ الشَّرفَ الرَّفِيعا

... قال أبو محمد الأعرابي الأسود في (فرحة الأديب) : ... ثم إنه لم يذكر[٣] قاتل بشر من أي قبائل بني أسدٍ ؟ وإذا لم يُعْرَفْ حقيقة هذا لم يُدْرَ لأيّ شيء افتخر المرارُ بذلك . وقاتله سَبْعُ بنُ الحسحاس الفقعسي ، ورئيس الجيش جيشِ بني أسد ذلك اليوم خالدُ بنُ نَضْلَةَ الفقعسي ، وهذا جَدُّ المرار ... انتهى.

---

(١) ارتشاف الضرب : ٦٠٦/٢ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٢٥/٢ .

(٢) الكتاب : ١٨٢/١ ، ولم يتحصّلْ لي من نصّه أنه يقول بالبدل أو بعطف البيان ، وانظر : النكت : ٢٩٢/١ ، وشرح الكافية : ٢٣٣/٢ ، ٣٧٩/١ .

(٣) الضمير راجع إلى ابن السيرافي ، انظر : شرح أبيات سيبويه : ١٠٦/١-١٠٨ .

ومن العجائب قول العيني[١] : أراد ببشر بشر بن عمرو ، وكان قد جُرِحَ ولم يُعْلَمْ جَارِحُهُ ، يقول : أنا ابن الذي ترك بشرا بحيث تنتظر الطير أن تقع عليه إذا مات . هذا كلامه ، وليت شعري كيف يفتخر الشاعر بقتيلٍ جُهِلَ قاتله ! فإن قلتَ : فعلى قول الأسود الأعرابي ، قاتله سَبْع بن الحسحاس ، كيف افتخر المرار به مع أنه ليس بأبٍ من آبائه ولا مِمَّنْ ينتسب إليه ؟ قلتُ : افتخاره بجده خالد بن نضلة فإنه كان أمير الجيش ، وسبع المذكور من أفراد عسكره ومأموراً له ، والفعل لسبع والاسم لخالد ... »[٢] .

وللرضيّ كلامٌ حول مسألة إضافة اسم الفاعل المقرون بأل ، يؤدّي النظرُ فيه إلى قبول نحو (التارك بشر) ، وإن امتنع الأصلُ المقيسُ عليه ، وهو : الحسن وجهٍ ، قال : « ونَسَبَ ابنُ مالك[٣] إلى الفراء أنّه يجيز إضافة نحو : الضارب ، إلى المعرف من العلم وغيره ، أما إلى المنكر فلا ، فعلى هذا ، له أن يقول : الضارب زيد ، يشابه : الحسن الوجه ، أيضاً ، من حيث كون المضاف إليه مُعَرَّفاً ، وإن اختلف التعريفان . والظاهر أن الفراء لا يُفرّق بين المعرَّف والمنكَّر ، كما نقل عنه السيرافي ، فإنه قال : أن الفراء يجيز : هذا الضارب زيدٍ ، وهذا الضارب رجل ... »[٤] .

---

(١) انظر : شرح الشواهد للعيني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢/٩٥ .

(٢) الخزانة : ٤/٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٣/٨٦ ، وعلق ابن مالك على ذلك الوجه بقوله : « ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم ، وله من النظر حظ ، وذلك بأن تقدّر ... » .

(٤) شرح الكافية : ٢/٢٢٩ ، وانظر : ١/٣٧٩ ، وشرح السيرافي : ٢/١٥

ونعود للحديث عن مسألة تجويز الوجهين : عطف البيان والبدل ، في نحو : مررت بأخيك زيد ، فنقول : نحن وإن كنا نستند إلى خصائص كل من البابين في إيجاب وجه واحد في ذلك المثال وما أشبهه ، وهو عطف البيان ، فإن لنا مستنداً آخر لذلك ، وهو صنيع سيبويه ، فهو – وإن لم يفرد عطف البيان بباب مستقل – قد نصّ في غير موضع على أن (زيداً) عطف بيان لا غير ، قال – في : باب مجرى نعت المعرفة عليها[١] – : « واعلم أنّ العَلَمَ الخاص من الأسماء لا يكون صفة ، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم ، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين . وهذا قول الخليل – رحمه الله – ، وزعم أنه من أجل ذلك قال : يا أيها الرجل زيدُ أقبل . قال : لو لم يكن على الرجل كان غير منون ... »[٢] . وقال مُفرّقاً بين دلالة عطف البيان والنعت : « ... وإنما فرقوا بين العطف والصفة ، لأن الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت : مررت بزيدٍ أخيك ، فقد قلت مررتُ بزيد الذي تعلم . وإذا قلت : مررت بزيد هذا ، فقد قلتَ : بزيد الذي ترى أو الذي عندك . وإذا قلت : مررت بقومك كلهم ، فأنت لا تريد أن تقول مررت بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا ، ولا مررت بقومك الهنين . وعلى هذا المثال جاء : مررت بأخيك زيد ، فليس زيد بمنزلة الألف واللام . ومما يدلك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده ..»[٣] . كما أنه لم يذكر وجه البدل فيما جاء تابعُ المنادى المضاف فيه مفرداً مضموماً . قال : « ... وقال الخليل – رحمه الله – ... قلتُ : أرأيتَ قولَ العرب : يا أخانا زيداً أقبلْ ؟ قال :

---

(١) الكتاب : ٢/٥ .

(٢) السابق : ٢/١٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/١٥٨ – ١٥٩ .

(٣) الكتاب : ٢/١٩٤ – ١٩٥ ، وانظر : المقتضب : ٤/٢٩٥ ، حيث أعرب المبرد (زيداً) في : مررت بأخيك زيد ، بدلاً ، وانظر أيضاً : المساعد على التسهيل : ٢/٤٢٥ .

عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل : لأنه منصوب في موضع نصب . وقال قومٌ : ياأخانا زيدُ . وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قولُ أهل المدينة ، قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زيدُ ، كمّا كان قوله : يازيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيُحْمَلُ وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى . ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب : لأنهم يَرُدّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادًى ، كما رَدُّوا ما زيد إلا منطلق إلى أصله[١] ، وكما ردوا (أتقول) حين جعلوه خبراً إلى أصله[٢] . فأمّا المفرد إذا كان منادًى فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كَثُرَ في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوْبُ وما أشبهه . وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن رؤبة كان يقول : يا زيدُ زيداً الطويل . فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدُ الطويل ، وتفسيره كتفسيره ... فكأنه استأنف النداء ... »[٣] .

فالحِسُّ اللُغويُّ السليمُ مَنَعَ سيبويه من القول بأن التابع في : يا أخانا زيدُ – ببناء زيد على الضم – بدل ، وإنما هما لغتان ، وإن كانت إحداهما أفصح من الأخرى بالنظر إلى القياس ، إلاّ أنّ للأخرى وجهاً تسوغ عليه وعِلَّةً

---

(١) لأن (ما) في هذا المثال لا يصح أن تعمل عمل (ليس) : لانتقاض النفي بإلا ، فعاد (منطلق) إلى الأصل الذي كان له قبل دخول (ما) وهو الرفع ، انظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : ١/٣٠١ ، ٣٠٣ .

(٢) معلوم أنه يجوز إجراء القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، بشروط أربعة منها أن يُسْبَقَ المضارع المسند إلى المخاطب باستفهام ، فإذا فُقِدَ أحدُ هذه الشروط رُدَّ إلى أصله ، انظر : شرح ابن عقيل : ٢/٥٧ – ٦١ .

(٣) الكتاب : ٢/١٨٤–١٨٦ ، وانظر : ٢/١٩٢ ، ١٩٣ ، وانظر في علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم : ٢/١٨٢ – ١٨٣ ، وشرح السيرافي : ٣/٣٤ – ٣٥ ، والمقتضب : ٤/٢٠٤ – ٢٠٦ ، والأصول : ١/٣٣٣ .

وهي طلبُ التخفيف الذي أدّاهم – كما قال سيبويه – إلى رفع المنادى المفرد العلم من غير تنوين ، أي : بنائه على الضم . وجاء النحاة بعده ففسروا المراد من قوله (فكأنه استأنف النداء) – وهو الوجه الذي خُرِّجَ عليه لغةَ أهل المدينة – بأنه أراد به البدل ، وهو تفسيرٌ لا أرتضيه : لأنه منشأُ إحدى صور الخلط بين البابين . قال السيرافي : « فإذا قال : يا أخانا زيدُ ، فأبو عمرو بن العلاء كان يختار البدل ، لأن الذي يقول : يا أخانا زيداً ، إنما ينصبه على عطف البيان ، ومجراه مجرى الصفة ، و (زيد) ليس مما يوصف به . والذي نصب (زيداً) لم يجعله صفة ولكنه لما بَيَّنَ به ، الأول كتبيينه بالصفة ، أجرى على لفظ الصفة ... »[١] .

وقد خطا بعضُ النحاة خُطوةً في الاتجاه الصحيح للتمييز بين عطف البيان والبدل ، بنصِّهم على أن أكثرَ استخدام عطف البيان يكون في رد الأعلام – الاسم ، اللقب ، الكنية – على بعضها[٢] . وإنما قلنا : خطوة ، لأن نصَّهم ذاك – وإن وجَّهَ الأنظار إلى إحدى أسس التفريق بين البابين – تصادم بمعالجتهم للأمثلة التي جاءوا بها ، وبنصِّهم على أنه يشارك التوابع الأخرى في مواضع . وننقل بعضاً من نصوصهم ليتبين ما ذكرناه ، ولنَرُدَّ – في ضوء تصوُّرِنا لخصائص الباب – ما يتحتمُ رَدُّهُ من الاحتمالات التي ذكروها ، أو الشروط التي اشترطوها . قال ابن بابشاذ : « فأمَّا عطف البيان فيجري مجرى النعت إلاَّ أنَّه يكون بغير المشتقِّ ، كتبيين الأسماء بالكُنى ، والكُنى بالأسماء ، مثل : جاءني أبو عليٍّ زيد ، وزيدٌ أبو عليٍّ . كأنَّك انعطفت على الاسم الأوَّل فبينتَهُ باسم آخر بغير حرف عطف . ومثله مررتُ بزيد هذا ، إذا انعطفتَ عليه بالإشارة »[٣] . وقال ابن السِّيد – معلقاً على جعل الزجاجي التوابعَ أربعةً – : « هذا كلامٌ مُخْتَلٌّ : لأنه جَعَلَ التوابع أربعة وهي خمسة ،

---

(١) شرح السيرافي : ٣/٣٧ ، وانظر : المقتضب : ٤/٢٠٩ – ٢١١ ، والأصول في النحو : ١/٣٣٣ – ٣٣٥ ، والجمل للزجاجي : ١٥٧ .

(٢) وإنما اعتبرنا نصهم على ذلك خطوة إلى الأمام ، – وإن كان يبدو من تمثيل غيرهم وإن لم ينصوا عليه – لأن في اجتماع الأمرين من التحديد ما ليس في التمثيل وحده ، لإمكان تطرق الاحتمال .

(٣) شرح المقدمة المحسبة : ٢/٤٢١ ، وانظر : المقتصد : ٢/٩٢٧ .

وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها[١] ، فلم يذكره وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي قَسَّمَهُ . وذلك غير صحيح ، لأن عطف البيان حكمه أن يكون بالمعارف دون النكرات[٢] ، وله مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل ، ومواضع ينفرد بها[٣] ، ومن أجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيج إليه . وأكثر ما يكون عطف البيان في ردِّ الأعلام على الكنى ، ورد الكنى على الأعلام . فمن المواضع التي يشارك فيها غيره من التوابع ، قولك : رأيت زيداً أبا عمرو . فإن (أبا عمرو) ها هنا يصلح أن يقال فيه : إنه نعت ، ويصلح أن يقال : إنه بدل ، ويصلح أن يقال : إنه عطف بيان . ومن المواضع التي يشترك فيها النعت وعطف البيان قولك : بعثت إليك بالثوب الخَزِّ . ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك : رأيت أبا عمرٍو زيداً . وقد يشارك عطف البيان التوكيد اللفظي ، وهو الذي يُكَرَّرُ الاسم فيه بلفظه ، كقولك : رأيت زيداً زيدا »[٤] .

ولنا على النصّ مأخذان : أولهما : ذهاب ابن السّيد إلى أن لعطف البيان مواضع يشارك فيها النعت ، والبدل ، والتوكيد اللفظي ، وهو ما يُفهَمُ من مثاله الأخير . أمَّا القول بمشاركة عطف البيان للبدل والتوكيد اللفظي فمرفوض ، لما

---

(١) في رأيي ، حق عطف البيان ، من جهة التبويب ، أن يكون تالياً للنعت لأنه قرينه ولا أرتضي مسلك الذين حددوا ترتيب التوابع من جهة الاستخدام .

(٢) تلك المسألة محل خلاف ، كما هو معلوم .

(٣) سبق نقل نصين لابن أبي الربيع ذَكَرَ فيهما موضعين من المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ، وردنا على ذلك ، والموضع الثالث عند ابن السّيد، باب المبهمات (أسماء الإشارة) ، وسيأتي الحديث عن ذلك .

(٤) إصلاح الخلل : ٦٧-٦٨ ، وانظر : ٧٤-٧٥ ، حيث ذكر ما يفترق فيه النعت وعطف البيان ، وانظر أيضاً في الفروق بين عطف البيان والبدل : مغني اللبيب : ٥٩٣ - ٥٩٧ .

تَبَيَّنَ من خصائص البدل ، ولما سيتبينُ من أن الشاهد الذي بناءً عليه جُوِّزَ في (زيداً) الثانية أن تكون عطف بيان ، لم يرتضِ كثيرٌ من النحويين عدَّ العلم الذي تكرر لفظه فيه عطف بيان . أما القول بمشاركة عطف البيان للنعت في مواضع ، فهو مقبول ، ووجه الاعتراض على قوله ذاك ، تمثيله له بـ : رأيتُ زيداً أبا عمرو ، وبعثت إليك بالثوب الخزِ.والمثال الذي يصح أن يمثل به لذلك ، هو : رأيت زيداً أخاك ، وإنما تحتمل كلمة (أخاك) الوجهين باعتبارين ، فإذا نُظِرَ إلى كلمة (أخ) ، باعتبارها اسماً جامداً ، تعيَّنَ إعرابها عطفَ بيان ، وإذا نُظِرَ إليها باعتبار أن القرابات مما يُنعتُ به ، جاز إعرابها على ذلك النظر نعتاً .

ونأتي إلى بيان علَّة رفضنا لإعراب (أبا عمرو) و (الخز) في مثاليه نعتاً، فنقولُ فيما يتعلق بالمثال الأول : إنه وإن كانت القرابات تُعدُّ من جملة ما يُنعتُ به ، إلَّا أنَّ الكُنية باعتبارها قسماً من أقسام العلم[1] ، فيجب إعطاؤها حكم الاسم في الردّ على ما قبلها – توحيداً للمنهج – : فكما لا يصح إعراب (زيد) و (قفة) في نحو : رأيت أبا عبدالله زيداً ، وجاء ني أبو عبدالله قفة ، نعتاً ، فينبغي ألا يصح إعراب (أبا عبدالله) نعتاً ، في رأيت زيداً أبا عبدالله. أمَّا فيما يتعلق بالمثال الثاني : بعثت إليك بالثوب الخز ، فنقول : سبق في فصل النعت[2] ، إثبات أنه لا يجوز إيقاع اسم الجنس نعتاً إذا كان الغرض من النعت بيان جنس المنعوت في كل موضع ، وإنما يجوز ذلك في مقام إرادة المبالغة فقط وعليه فلا يجوز إعراب (الخز) نعتاً ، كما كان ذلك غير جائز لو كان المنعوت نكرة ، نحو : بعثت إليك بثوبٍ خَزٍّ ؛ إذ الأصل فيه – وفي ما شابهه – الإضافة بأن يقال : بعثت اليك بثوبِ خَزٍّ ، ويجوز الجر بمن : بثوبٍ من خَزٍّ – والجار والمجرور نعتٌ وظيفته بيان جنس المنعوت – ، ويجوز النصب

---

(١) انظر في وجوه تقسيمات الأعلام : التفسير الكبير : ١/٤٧ – ٥١ .

(٢) انظر فصل النعت في هذا البحث : ٦- ١٠ ، ١١٤ – ١٢٤ .

على التمييز بثوبٍ خزاً[١] . ويتعين عطف البيان في مثال ابن السَّيد لأن الجامد المردود على ما قبله معرفة .

وممن نصَّ على تلك الخصيصة لعطف البيان بالإضافة إلى ابن السَّيد المحليُّ وابنُ عصفور وابنُ معطي[٢]. قال المحلي : « فأما عطف البيان فهو اسم جامد معرفة غير معتمد بالحديث ، ولا ينوى معه تكرير عامل متبوعه ، مبين لاسم قبله دونه في الشهرة[٣] غير منوي به الطرح . وأكثر استعماله في الأعلام الجارية على الكنى ، كقولك : هذا أبو الحسن علي ، وفي الألقاب الجارية على الكنى ، كقولك : هذا أبو زيدٍ قُفَّةَ ، أو على الأعلام المضافة ، كقولك : هذا عبدالله بَطَّةَ »[٤] .

وقال ابن عصفور : « عطف البيان جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة ، أو مثله ، يبينه تبيينَ النعت ... وأكثرُ استعماله في الأسماء الأعلام إذا جرت على الكنى ، وفي الألقاب إذا جرت على الكنى ، أو على الأسماء الأعلام المضافة ، نحو قولك : قام أبو عبدالله قفة ... »[٥] .

لكن يؤخذ على ابن عصفور تضارب كلامه ، حيث ذهب في النص أعلاه إلى أن عطف البيان ينبغي أن يكون أشهر من متبوعه أو مساوياً له ، وذهب في مصنف آخر – وهو يوضح الفرق بين عطف البيان والنعت – إلى عدم اشتراط معرفة المخاطب بكون الاسم الذي يُعطفُ عطفَ بيان ، من أسماء

---

(١) انظر : الهمع : ٦٣/٤ ، ٦٥-٦٦ ، والمقتضب : ٢٧٢/٣ ، والبسيط : ٨٩٨/٢-٨٩٩ ، حيث جعل المبرد وابن أبي الربيع الجامد في نحو : هذا ثوب خز ، بدلاً ، والأولى جعله عطف بيان .

(٢) انظر : الفصول الخمسون : ٢٣٦ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٦٨/٢ ، وقد وافقهُ ابنُ القواس على ذلك .

(٣) سيأتي بيان أن ذلك ليس شرطاً .

(٤) مفتاح الإعراب : ١٤٢ .

(٥) المقرب : ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وانظر : تقريب المقرب : ١٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢٩٧/١ ، وارتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ ، والهمع : ١٩٢/٥ ، والمساعد : ٤٢٤/٢ .

المعطوف عليه . قال : « ومما يَتبَيَّنُ به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت ، أن نعت المعرفة قصدك به أزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ، فإذا قلت : قام زيدٌ العاقل ، فكأنك قلت : قام زيد الذي بيني وبينك العهد في أنَّه عاقل . وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام ، يكون على معنى ما فيه الألف واللام ، وإذا قلت : قام زيد صديق عمرو ، فكأنك قلت : قام زيد الذي بيني وبينك العهد في صداقته لعمرو . وعطف البيان إنما يُقصدُ به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهرُ من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك . فإذا قلت : قام أبو حفص عمر ، فكأنه لما وقع الاشتراك في (أبي حفص) أزلته عنه بعطف (عمر) الذي هو أشهر منه في حقِّ المُخْبَرِ عنه ، إلا أنه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في إنه يسمى عمر ، بل اخترت لشهرة (عمر) أن تُعْلِمَ منه مَنْ تعني بأبي حفص ... »[1] . فكلامه حول ذلك الفرق الدلالي بين عطف البيان والنعت هو كلام سيبويه[2] ، ولا نظن أن سيبويه قصد إلى نفي وجود عهد بين المتكلم والمخاطب في كون (عمر) – على سبيل المثال – من أسماء الشخص الذي كنيته (أبو حفص) ، بل مقصد سيبويه – على ما فهمناه – أن تعريف النعت في نحو (العاقل) – أي إدخال (أل) عليه – إنما كان نتيجة للعهد الذي بين المخاطب والمتكلم في استقرار تلك الصفة في المحدث عنه ، وكما تكون (أل) وسيلة للدلالة على ذلك تكون الإضافة أيضاً : زيد صديق عمر ، وقد دل على وجود العهد في النعت بدليل لفظي تركيبي ، وهو (أل) أو الاضافة ، ولا يمتنع وجود العهد مع عدم ذلك الدليل ، كما في الأعلام ، وذلك أنه لو لم يكن عهد بين المتكلم والمخاطب بأن من يكنى (أبو حفص) اسمه (عمر) ، لاستحال التوضيح ، والذي يدل على ما ذهبنا إليه من كلام سيبويه قوله : « ومما يدلك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفة

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢٩٤/١ .

(٢) الكتاب : ١٩٤/٢-١٩٥ .

بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده »[١] ، ونجدُ تفسيراً أوضحَ لمراد سيبويه في قول مَنْ قال : « ... النعتُ يوضِّحُ متبوعه بحَسَبِ معنىً فيه ، وعطف البيان يُوضِّحُ متبوعه بحَسَبِ الذَّات »[٢] . كما أن في شرح السيرافي لكلام سيبويه ما يعضد ما أوضحناه ، قال : « وفَصَلَ سيبويه بين الصفة والعطف بأن الصفة تجيء بمعنى الألف واللام ، يريد الصفة في غير المبهمة ما أتى لمعنى فيه يختص به ويبين من غيره . ولهذا جعل (أخيك) مِنْ : مررت بزيد أخيك ، صفةً : لأن في (أخيك) معنى الأخوة التي عُرِفَ بها زيد ، وبايَنَ بها غيره ممن ليس بأخٍ المخاطب ، وكذلك : مررت بزيد هذا : لأن في (هذا) معنى القرب . ولو قلت : مررت بأخيك زيد ، لم يكن زيد بصفة[٣] : لأنه لم يُسَمَّ بزيد لمعنىً فيه ، فتقدر بأخيك الذي من أمره كذا وكذا ، والذي تعرفه بكذا وكذا ، ولكنه عطف لما فيه من البيان والشرح »[٤] . ولعمري كيف يتأتى البيان والشرح إذا لم يكن للمخاطب عهد بأن في إخوته من يُسمى زيداً .

وانفرد ابن السّيد بخطوة أخرى تجاه تمييز عطف البيان من النعت والبدل ، وذلك حيث نصَّ على أن باب المبهمات من المواضع التي استدعت وجوده[٥] . ولا يعني ذلك أننا نزعم أنه أول من ذهب إلى إعراب مُبيِّنِ اسم الإشارة عطفَ بيان ، بل نريد أن نقول إنَّه بنصه ذاك أشار إلى أن ذلك الموضع مما يختص به ولا ينبغي أن يشاركه فيه غيره من الأبواب ، وهو ما لا يذهب إليه الذين يُجوِّزون في مبين اسم الإشارة ثلاثة أوجه ، وهي : النعت والبدل ، وعطف البيان[٦] .

---

(١) الكتاب : ١٩٤/٢ – ١٩٥ .

(٢) الكواكب الدرية : ١٠١/٢-١٠٢ .

(٣) أجرى (كان) هنا مجرى (ليس) بزيادته الباء في خبرها ، لسبقها بالنفي.

(٤) شرح السيرافي : ٤١/٣ ، وانظر : ١٥٨/٢ – ١٥٩ ، والمقتضب : ٢٩٥/٤ ، حيث جوز في (أخيك) في : مررت بزيد أخيك ، النعت والبدل ، ورجح النعت .

(٥) انظر : إصلاح الخلل : ٦٨ ، ٧١ .

(٦) انظر : الدر المصون : ٨١/١ ، ٣٧٢ ، ١٣٣/٢ ، ٤٥٤/٦ ، والكشاف : ٧٠٧/٢ ، ٧٣٠ ، ٣٢/١ – ٣٣ ، والفريد : ١٨٤/١ والبحر : ٣٦/١ ، والفتوحات : ١٠/٣، ٣٢ .

وإذا صرنا إلى تتبع كيفية نشوء الاحتمالات الثلاثة ، وجدنا سيبويه يُرَدِّدُ تابعَ اسم الإشارة بين أحد الأوجه الثلاثة وذلك باعتبار نوع الاسم المبيَّنِ وباعتبار اتضاح المراد من اسم الإشارة قبل الإتيان بالمبيِّن ، أو عدم ذلك[١] . فإن كان الاسم المبين اسم جنس مقروناً بأل جعله نعتاً ، وإن كان مضافاً إلى ما فيه (أل) جعله بدلاً أو عطف بيان ، وإنْ كان علماً جعله عطف بيان . ونصوصه التالية توضح ذلك ، قال : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة . وذلك قولك : هذا عبدالله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمَّنْ يُوثقُ به من العرب . وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبدالله ، أضمرت (هذا) أو (هو) ، كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق . والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حلوٌ حامضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ... وقد يكون رفعه على أن تجعل عبدالله معطوفاً على (هذا) كالوصف ، فيصير كأنه قال : عبدالله منطلق . وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، على البدل ... فهذه أربعة أوجه في الرفع »[٢] . وقال في باب آخر : « هذا بابٌ لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعه غير المفرد . وذلك قولك : يأيها الرجل ، ويأيها الرجلان ، ويأيها المرأتان . فأيٌّ ههنا فيما زعم الخليل – رحمهُ اللّهُ – كقولك : يا هذا ، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا[٣]. وإنَّما صار وصفه

---

(١) وذلك فيما جاء منه في النداء .

(٢) الكتاب : ٢/٨٣ ، ٨٦ ، وانظر : ٢/١٩٤ ، ٧-٨ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/١١ ، ١٢ – ١٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/١٩٨ ، حيث جوز في (عبدالله) إلى جانب عطف البيان البدل ، وكذلك فعل المبرد : المقتضب : ٤/٣٠٧-٣٠٨ .

(٣) انظر : المقتضب : ٤/٢٨٢ ، حيث قال : « وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء التي فيها الألف ولا يجوز أن تنعت بالمضاف ... » وانظر أيضاً : الأصول في النحو : ٢/٣٢-٣٣ ، وشرح السيرافي : ٢/١٥٥-١٥٦ .

لا يكون فيه إلا الرفع[١] لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا ياأيّها وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجلُ . واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنَزَّلْ بمنزلة (أيٍّ) ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها ، وتوصف بالأسماء . وذلك قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد . وليس ذا بمنزلة قولك : يا زيد الطويل ، من قِبلِ أنك قلت : يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خِفْتَ أن لا يُعرفَ فنعتَّه بالطويل . وإذا قلت : يا هذا الرجل ، فأنت لم تُرِدْ أن تقف على (هذا) ثُمَّ تصفه بعد ما تَظُنُّ أنه لم يعرف ، فمن ثَمَّ وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أيٍّ) ، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها . وإنما قلت : يا هذا ذا الجمة ، لأن (ذا الجمة) لا توصف به الأسماء المبهمة ، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على[٢] الاسم إذا أردت أن تؤكد ، كقولك : يا هؤلاء أجمعون ، وإنما أكدت حين وقفت على الاسم . والألف واللام والمبهم يصيرانِ بمنزلة اسم واحد ، يدلك على ذلك أن أي لا يجوز لك فيها أن تقول : ياأيها ذا الجمة . فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلاَّ ، ويُفَسَّرْ بها ولا تُوصفُ بما يُوصفُ به غيرُ المبهمة ، ولا تُفَسَّرْ بما يُفَسَّرْ به غيرها إلا عطفاً ... وقال الخليل – رحمه الله – : إذا قلت يا هذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت

---

(١) يُعلِّلُ لمخالفة نعت (أيها) لنعت المنادى المبني على الضم والذي يجوز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله ، إذ هو مبني في موضع نصب .

(٢) انظر : المقتضب : ٢٨٣/٤ ، حيث قال : « ... لا تقول : جاء ني هذا ذو المال ، ورأيت ذاك غلام الرجل ، إلا على البدل ، أو تجعل رأيتُ من رؤية القلب » .

رفعتَ ، وإن شئت نصبت ، وذلك قولك : يا هذا زيدُ ، وإن شئت قلت زيداً ، يصير كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين ... فتجري ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيدُ الطويلُ ، ويا زيد الطويلَ . وزعم لي بعضُ العرب أن يا هذا زيدٌ كثيرٌ في كلام طيِّءٍ ... »[١] .

أمّا إنْ جُعِلَ اسمُ الإشارة مُوضّحاً لما قبله ، نحو : ضربت زيداً هذا ، فهو - عنده - نعتٌ لا غير[٢] .

وتجنب تلك الأوجه باحتمالاتها التي تستدعي كُلاً منها ، بالإضافة إلى التجويزات التي ينبغي أن يُفَسَّرَ بواسطتها جعلُ اسم الجنس الجامد نعتاً[٣] في هذا الموضع ، يحققه الأخذ بما ذهب إليه ابن السّيد ، حيث قال : « وأمّا المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة : أحدهما : باب النداء . والآخر : باب المبهمات . والثالث : باب اسم الفاعل ... وأمّا باب المبهمات فنحو قولك : مررت بهذا الرجل ، ولقيت هذا الغلام . والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتاً ، لأنه يُبَيِّنُ كما يبين النعت ، وإنما هو في الحقيقة عطف بيان »[٤] .

وسبق ابنَ السّيد إلى إعراب مُبيِّن اسم الإشارة عطف بيان بعضُ المعربين ومن هؤلاء الزجاج والنحاس وابن جني ، على ما نُسِبَ إليه[٥] . قال الزجاج -عند إعراب قوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه)[٦] - : « وموضع (ذلك)

---

(١) الكتاب : ١٨٨/٢ - ١٩٠ ، ١٩١ ، وانظر : شرح السيرافي : ٣٨/٣-٣٩ .

(٢) انظر : الكتاب : ٦/٢ ، ٧ .

(٣) انظر على سبيل المثال : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤١/١-٤٤٢، ٤٤٦-٤٤٧ ، وشرح الكافية : ٣٧٥/١ ، ٣٧٦-٣٧٨ ، ٣١٦/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٤٧/٣ .

(٤) اصلاح الخلل : ٦٨ - ٦٩ ، ٧١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٢١/٣ .

(٦) البقرة : ٢ .

رفعٌ لأنه خبر ابتداء على قول من قال : هذا القرآن ذلك الكتاب . والكتاب رفعٌ ، يسميه النحويون عطف البيان ، نحو قولك : هذا الرجل أخوك ، فالرجل عطف البيان ، أي يبين من الذي أشرت إليه »[١] . وقال النحاس -عند إعراب الآية نفسها - : « ... ويكون (الكتاب) عطف البيان الذي يقوم مقام النعت ... »[٢] .

وممن ارتضىٰ تلك الخطوة من ابن السيد ابنُ مالك ، لكنَّه بنى كلامه حول المسألة على أن اسم الإشارة يُنعت وينعَت[٣] به ، قال : « من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة ، ونعته مصحوب (أل) خاصة ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان على الأصح »[٤] وقال في الشرح : « النعت باسم الإشارة كقوله تعالى : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا)[٥] و : (إنيِّ أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إحدى ابنتيَّ هاتين)[٦]. ونعته نحو : سَلْ هذا الماشي عن ذلك الراكب . ولا يُنعت إلاَّ بمصحوب (أل)، وإن كان مصحوب (أل) جامداً محضاً ، كمررتُ بهذا الرجل ، فهو عطف بيان لا نعت : لأنَّه غير مشتق ولا مؤولٍ بمشتقٍّ . وأكثر المتأخرين يُقلِّدُ بعضُهم بعضاً في أنه نعت ، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخصَّ منه ، وهو غير صحيح ، فإن عطف البيان يُقْصَدُ به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يُقصدُ بالنعت في المشتق وما جرى مجراه : فلا يمتنع أن

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٦٧/١ - ٦٨ .

(٢) إعراب القرآن : ١٧٨/١ .

(٣) يُلاحظ من تمثيله في النص ، بـ : سلْ هذا الماشي عن ذلك الراكب ، أنه يجعل مصحوب (أل) إذا كان مشتقاً نعتاً ، ووافقه في ذلك الأشموني: شرح الأشموني : ٧٧/٢ ، وتوحيد النهج يقتضي جعل المشتق نعتاً لمحذوف هو المبين . انظر : المسائل البغداديات : ٢٦٠ - ٢٦١ ، والبسيط : ٣٢٢/١.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ .

(٥) الأنبياء : ٦٣ .

(٦) القصص : ٢٧ .

يكـون متبوع عطف البيان أخص منه ، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخصَّ من النعت . وقد هُديَ أبو محمد ابن السَّيد إلى الحقِّ في هذه المسألة ، فجعل ما تبع اسم الاشارة من الرجل ونحوه ، عطف بيان ، وكذلك فعلَ ابنُ جنيٍّ، حكاه أبو علي الشلوبين . وهكذا ينبغي : لأن اسم الجنس لا يُنعتُ به وهو غيرُ تابع له ، فلو كان نعتاً حين يتبع الإشارة لكان نعتاً حين يتبع غيره ، كقولك : رأيت شـخـصـاً رجـلاً ، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امـرأة ، ولا خـلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً ، فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً ، وإلا لَزِم عدمُ النظير ، أعني جعله اسماً واحداً نعتاً لبعض الأسماء دون بعض ، مع عدم اختلاف المعنى »[١] .

وقال ابن هشام – في باب : (ذكر الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المُعْرِبِ من جهتها)[٢] : « الجهة السادسة : ألَّا يراعِيَ الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء ، على ما اقتضته حكمةُ لغتهم وصحيحُ أقيستهم ، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط . فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين : النوع الأول : اشتراطُهم الجمودَ لعطف البيان ، والاشتقاقَ للنعت . ومن الوهم في الأول قولُ الزمخشري[٣] في : (مَلِكِ النَّاسِ * إلَهِ النَّاسِ)[٤] إنهما عطفا بيان ، والصواب أنهما نعتان ، وقد يُجاب بأنهما أُجريا مجرى الجوامد، إذ يُستعملان غيرَ جاريين على موصوفٍ وتجري عليهما الصفات ، نحو قولنا : إلهٌ واحدٌ ، ومَلِكٌ عظيم . ومِنَ الخطأ في الثاني

---

(١) شـرح التـسـهـيـل : ٣/٣٢٠-٣٢١ ، وانظر : ٣/٣١٣ – ٣١٤ ، والمساعد على التسهيل : ٢/٤١٩ ، ٤١٠ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٨٤ .

(٣) الكشاف : ٤/٨٢٣ .

(٤) الناس : ٢ ، ٣ .

قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل : إنَّ الرجل نعت ، قال ابن مالك ... قلت : وكذا[١] الزجاج[٢] والسهيلي ، قال السهيلي : (وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامحٌ ، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة)[٣]. وزعم ابن عصفور[٤] أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبيَّن وهو جامد ، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تأويله ، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً ؟ وأجاب بأنه إذا قُدِّرَ نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك : الحاضر أوالمشار إليه ، وإذا قُدِّرَ بياناً فاللام لتعريف الحضور ، فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنس المعيَّنَ : فكان أخصَّ ، قال : وهذا معنى قول سيبويه أهـ . وفيما قاله نظرٌ، لأنَّ الذي يؤوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنَّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً كـ : مررت بزيد هذا ، فأمَّا نعت الإشارة فليس ذلك معناه ، وإنما هو معنى ما قبله ، فكيف يُجعلُ معنى ما قبله تفسيراً له ؟ وقال الزمخشري[٥] في

---

(١) قوله (وكذا) معطوف على قول ابن مالك الذي ورد في نصه السابق ، وهو « وقد هدي ابن السيد إلى الحق في المسألة .. وكذا ابن جني » .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/٦٧ – ٦٨ .

(٣) الناظر في مجموع نصوص سيبويه حول ذلك ، لا يسعه الموافقة على ما ذهب إليه والسهيلي .

(٤) شرح الجمل : ١/٢٩٧– ٢٩٨ ، ومذهب ابن عصفور أن أسماء الإشارة تنعت وينعت بها ، انظر : شرح الجمل : ١/٢٠٦ ، ٢١٢ – ٢١٣ .

(٥) انظر : الكشاف : ٣/٦٠٥ ، حيث قال : « ذلكم : مبتدأ . و (الله ربكم له الملك) أخبار مترادفة ، أو (الله ربكم) خبران ، وله الملك : جملة مبتدأة واقعة ... ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة ، أو عطف بيان ، وربكم خبراً لولا أن المعنى يأباهُ » ، وقال عند إعراب ذلك في آية الأنعام – الكشاف ٢/٥٤ – : « ذلكم إشارة إلى الموصوف مما تقدم من الصفات ، وهو مبتدأ وما بعده أخبارٌ مترادفة ... » ، وانظر أيضاً : ٢/٣٢٨ ، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم : ٢٤٣ – ٢٤٤ .

(ذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ)[١] : يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً م و (ربكم) الخبر . فجوَّزَ في الشيء الواحد البيان والصفة ، وجوَّز كون العلم نعتاً ، وإنما العلم يُنعتُ ولا يُنعتُ به ، وجوَّزَ نعت الإشارة بما ليس مُعرَّفاً بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه »[٢] .

ومِمَّنْ جَعَلَ مُبيِّنَ اسم الإشارة عطفَ بيان بالإضافة إلى أولئك ابنُ برهان[٣] . ونَسَبَ القول به إلى الكوفية السيوطيُّ[٤] .

ومن الظواهر التركيبية التي نرى أن فيها دليلاً على كون مبين اسم الإشارة عطف بيان لا نعتاً ، كثرة حذف ذلك المبين – إذا دلَّ عليه أيُّ دليلٍ كان – والنعت وإن كان حذفه جائزاً إلا أنه يعتبر نادراً بالقياس لحذف مُبيِّنِ اسم الإشارة [٥].

وخلاصة ما أردنا بيانه هو : بِمَا أنَّهم نَصُّوا على أن أكثر استخدام عطف البيان – في المعارف – يكون في ردِّ بعض أقسام العلم على بعض ، كما أنه يكون في ردِّ غير الاعلام من الأسماء الجامدة على ما يماثلها في الجمود ، فإنَّا لا نرتضي إعراب الكُنىٰ أو غيرها من أقسام العلم المردودة على قسيمها

---

(١) الأنعام : ١٠٢ .

(٢) مغني اللبيب : ٧٤١ – ٧٤٣ .

(٣) انظر : شرح اللمع : ٢٣٦/١ .

(٤) انظر : الهمع : ١٧٧/٥ – ١٧٨ .

(٥) انظر على سبيل المثال : شرح التسهيل : ٣٢٢/٣ ، ٣٢٤ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٠٥/٣ ، شرح الأشموني : ٧٤/٢-٧٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٥٤/٣ ، وانظر في بعض مواضع حذف مبين اسم الإشارة : الكشاف : ١٨٦/١ ، ٢٣٣ ، ٦٣٣ ، المحرر الوجيز : ١٣١/٢ ، والدر : ٢٩١/٦ .

– كما في رأيت زيداً أبا عمر ، ورأيت أبا عمروٍ زيدا – نعتاً أو بدلاً بل يتعين فيها عطف البيان ، ويقاس على ذلك نحو : رأيت أخاك زيداً : إذ إن التابع والمتبوع جامدان وعَرَضَ الاشتراك للمتبوع فاحتاجَ إلى التوضيح . وينطبق ذلك على حالة النداء ، سواء نُصِبَ المبيّنْ التابعْ لمنادًى منصوب ، أو ضُمَّ من غير تنوين ، وذلك كما في مثالي سيبويه : ياأخانا زيداً ، ويا أخانا زيدُ . وذلك أن اختلاف حركة المبيّن راجعٌ لاختلاف اللغات ، ولكلٍّ من اللغتين مسوغها من جهة القياس ، وإن كان النَّصبُ أقيس . والحكم نفسه نحكم به لمبين اسم الإشارة ، سواءً كان اسمَ جنس مقروناً بـ (أل) أو علماً أو مضافاً : إذ إن ذلك المبيّن يؤدي الوظيفة ذاتها على اختلاف أنواعه ، وعليه فليس هناك داعٍ لجعل بعض تلك الأنواع نعتاً والآخر عطف بيان . أما البدل فلا موضع له هنا البتة ، لأن الإبهام في أسماء الإشارة ناشيء عن الوضع .

الوظائف

عطف البيان مُكَمِّلٌ لباب النعت من جهة أنه يُؤتى به للتوضيح أو التخصيص بالجوامد ، وهو الأمر المتعذِّرُ تحقيقه بواسطة النعت . وكونه مُكمّلاً يعني اقتصار وظائفه على تلك التي يتعذَّر على الباب الذي هو مُكمّلٌ له أداؤها في بعض الصور ، وتلك الصور هي التوضيح والتخصيص بالجوامد -كما ذُكِرَ - ، لا غير . وهناك علّة أخرى لقصر وظائفه على تلكما الوظيفتين ، وهي أن « النعت يوضح متبوعه بحسب معنىً فيه ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات وبهذا يُعلمُ أن النعت يدل على معنى في متبوعه كالمدح أو الذَّمّ ،أو غير ذلك مِمَّا سبق ، وعطفُ البيان لا يدل على معنى في متبوعه »[١]. وملاحظةُ ذلك هي التي حملت النحاة - بعد ذكرهم أنه تابع يجري مجرى النعت - على النصّ على المواضع التي يجري فيها مجراه . ونجتزيء من نصوصهم بنص ابن مالك ، حيث قال : « هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح والتخصيص ، جامداً أو بمنزلته . ويوافق المتبوع في الإفراد وضديه وفي التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، خلافاً لمن التزم تعريفهما ، ولمن أجاز تخالفهما ، ولا يمتنع كونه أخصَّ من المتبوع على الأصح »[٢] . وقال في الشرح : « التابع يَعُمُّ التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق والبدل . والجاري مجرى النعت يُخرِجُ النعتَ وعطفَ النسق والبدلَ . وفي التوضيح والتخصيص يُخرِج التوكيدَ لأنَّ من النعت ما يجاء به للتوكيد ، كـ(نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[٣] ، فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جارٍ مجراه ، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انعزل كل واحدٍ منهما عن الآخر ، لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص وإن كان يحصل به توضيح أي زيادة تبيين . وشارك عطفُ البيان النعتَ في ظهور المتبوع ، فلا يتبعان ضميراً . وقياسُ مذهبِ الكسائي جوازُ إتباع عطف البيان ضميرَ الغائب

---

(١) الكواكب الدرية : ١٠٢/٢-١٠٢ ، وانظر : الإيضاح في علوم البلاغة :١٥٢.

(٢) شرح التسهيل : ٣٢٥/٣

(٣) الحاقة : ١٣ .

قياساً على النعت . وذكرتُ: (جامداً أو بمنزلته) توكيداً لإخراج النعت فإنه من جهة المعنى أشبه بعطف البيان : وذلك أنك تقول لمن له ابنان طويل وقصير ، واسم الطويل محمد : مررت بابنك الطويل ، فيحصل التخصيص[١] بالنعت ، ولو ذكرتَ (محمداً) موضع النعت لتبين به ما تبين بالنعت لكنَّ النعت مشتق أو منزل منزلته ، كالصَّعِق ونحوه من الأعلام الصادقة بها العلمية بالغلبة ، وهي من الصفات لكنَّ وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة ، وإنما المقصود بها ما يُقصدُ بالأعلام المرتجلة من تعيين المسمَّى ... »[٢] .

ولأجلِ ما تبيَّن - ويُعضِّدُهُ أمرٌ آخر سيأتي - ينبغي عدم الاعتداد بما ذهب إليه نفرٌ من النحاة ، وهو أن من وظائف هذا الباب المدح والتوكيد : إذإن النظر في الشاهدين اللذينِ استندوا إليهما في الحكم له بذلك ، يُبَيِّنُ ضَعْفَ ذلك الاستناد. قال أبو حيان : « وقالوا : يجوز أن يجيء عطف البيان للتأكيد كما يجيء النعت للتأكيد ، وأنشدوا :

* لقائلٌ يا نصْرُ نصْراً نصْراً *

فنصرٌ الأول المنادى مضموم ، وهو نصر بن سيَّار ، والثاني يُروى بالنصب وبالرفع وبالضم ، وللنحاة في تخريج ذلك أقوال »[٣] . وقال السيوطي وهو يعرِّفَ عطف البيان : « هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً ، وتخصيصاً ، قيل : وتوكيداً . فالأول في المعارف نحو : جاء أخوك زيد ، والثاني في النكرات ، نحو ... والثالث في المكرر بلفظه ، نحو :

* لقائلٌ يا نصرُ نصرُ نصرا *

---

(١) قوله (التخصيص) فيه مسامحة في التعبير ؛ لأن الحاصل من الطويل -هنا - التوضيح .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٢٥ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢/٦٠٧ .

قال ابن مالك[١] : والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً ، لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح ، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك »[٢] . وقد خرَّجَ ابنُ مالك موضع الاستشهاد بالبيت بقوله : « فـ (نصرٌ) المرفوع توكيد على اللفظ ، والمنصوب توكيد على الموضع ، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الدعاء كـ (سُقياً له) ... »[٣]. هذا موقف ابن مالك في هذا المصنف وذهب في مصنف آخر[٤] إلى تجويز ما جوزه سيبويه في البيت ، وهو أنَّ (نصر) الثانية والثالثة عطف بيان على الأولى . قال سيبويه : « ... وقال رؤبة :

إنيٍّ وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرا

وأمّا قول رؤبة فعلى أنَّه جعل نصراً عطف البيان ونصبه ، كأنَّه على قوله : يا زيدُ زيداً ... وبعضُهم يُنشِدُ :

* يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرا * »[٥] .

وهناك روايات أخرى لموضع الاستشهاد بالبيت ، ولكلّ رواية توجيهاتها[٦] ، ولا يَهُمُّنا عرضَ ذلك ، لأن غرضَ توقفنا عند هذا الشاهد هو ردُّ رأي الذين استندوا إليه في إثبات أن التوكيد من وظائف عطف البيان . ولذلك نورد مزيداً من النصوص التي تبين وَهْيَ ذلك الاستناد . قال ابن هشام – مبيناً المواضع التي يختص بها عطف البيان – : « ... ومنها قول الراجز وهو ذو الرُّمَّة :

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١١٩٥/٣ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢٦٥/٣ – ٢٦٦ ، حيث ذكر ابن مالك إلا وجهاً واحداً .

(٢) الهمع : ١٩٠/٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٩٥/٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٤٠٤/٣ – ٤٠٥ .

(٥) الكتاب : ١٨٥/٢–١٨٦ .

(٦) انظر : المقتضب : ٢٠٩/٤ – ٢١١ ، والأصول في النحو : ٣٣٤/١ – ٣٣٥ ، شرح المقدمة المحسبة : ٤٢١/٢ – ٤٢٢ .

إنيِّ وأسطارٍ سُـــطِرْنَ سَطْرا لقـائلٌ يا نصْرُ نصْرٌ نصرا

لأن نصـراً الثـاني مرفوع ، والثالث منصوب ، فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين : لأنَّـه لا يجـوز (يا نَصْرٌ) بالرفع ، ولا (يا نصراً) بالنَّصب ، قالوا : وإنما (نصـر) الأول عطف بيـان على اللفظ ، والثـاني عطف بيـان على المحـلّ . واستشكل ذلـك ابن الطراوة : لأنَّ الشيء لا يُبيِّنُ نفسه ، قال : وإنَّما هذا من باب التوكيد اللفظي ، وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومُعطي[1] »[2] .

ونقل الدكتور عيَّاد الثبيتي رأيَ ابن الطراوة ، كما نقل ردَّ ابن هشام لذلك الرأي ثم انتصر لرأي ابن الطراوة ، قال : « منع ابنُ الطراوة أن يأتي عطف البيان بلفظ الأول ، قال في الإفصاح : (... وقال وعطف البيان كالصفة ، تقول : يا زيدُ زيدٌ زيداً ، وهذا توكيد لا عطف بيان : لأن عطف البيان يجرى على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحداً ، وإنما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤكَّد فلا يجوز فيه النصب كما يجوزُ في التوكيد المعنوي الذي هو : نفسه وعينه ، وبابه . فأمَّا قوله : يا نصرُ نصرٌ نصرا ، فعلى غير هذا ، وفيه نظر) ... أمَّا ما ذهب إليه ابن الطراوة فقد ارتضاه ابن مالك وابنه وردَّهُ ابنُ هشام [3]... وقد تقدَّمَ أنَّ ابن الطراوة نصَّ على أن (زيداً) في الصورة الأولى ليس عطف بيان ، وهو الراجحُ في نظري لمايلي : عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحداً ، فكما لا يوصف الشيء بإعادة لفظه ، لا يُبيَّنُ بإعادة لفظه ... إنَّ فَهْمَ المراد من قولك : يا زيدُ زيدٌ ، وبحضرتك اثنان اسم كلِّ واحدٍ منهما زيد ، إنَّما هو لإقبالك على

---

(١) رأيه ذاك ليس في ألفيته ولا في فصوله ، انظر : الفصول الخمسون : ٢٣٦ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٦٨/١ ، ٧٧٠ - ٧٧١ ، ١٠٥٢/٢ - ١٠٥٣ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٥٦٤ - ٥٦٦ ، وانظر : ٥٨٥ .

(٣) انظر : مغني اللبيب : ٥٩٥ - ٥٩٧ .

أحدهما ، وتوجيه الخطاب إليه ، لا أنَّ (زيداً) الثانية هي التي أبانت المراد منها . فإن اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول نحو قول جرير :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكُمُ لا يَلْقَيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

... فالأولىٰ اعتباره عطفَ بيان كما ذكرَ ابنُ هشام[١] : لأنَّ فيه من زيادة الفائدة ما يُؤدِّي إلى بيان ما قبله وإيضاحه »[٢] .

أما الشاهد الذي اسْتُنِدَ إليه للقول بأنَّ عطف البيان يُؤتىٰ به لإفادة المدح فهو وقوع (البيت الحرام) عطف بيان لـ(الكعبة) في قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ)[٣] . والقائل بذلك هو الزمخشري : « (الْبَيْتَ الْحَرَامَ) : عطف بيان على جهة المدح ، لا على جهة التوضيح ، كما تجيء الصفة كذلك »[٤] . وبَيَّنَ السمينُ أن وظيفة عطف البيان في الآية التوضيح كما ذكر ردَّ أبي حيان لما ذهب إليه الزمخشري ، قال : « وأمَّا (البيت) فانتصابه على أحد وجهين : إمَّا البدل ، وإمَّا عطف البيان ، وفائدة ذلك أنَّ بعض الجاهلية – وهم خثعم – سَمَّوا بيتاً الكعبة اليمانية ، فجيءَ بهذا البدل أو البيان تبييناً له عن غيره . وقال الزمخشري ... »واعترض عليه الشيخ[٥] بأنَّ شرط البيان الجمود ، والجامد لا يشعر بمدح وإنَّما يُشْعِرُ به المشتقُّ ، ثم قال : إلَّا أنْ يُريد لمَّا وُصِفَ البيت بالحرام ، اقتضى المجموع ذلك . فيُمكن »[٦] .

---

(١) انظر : مغني اللبيب: ٥٩٦ – ٥٩٧ .

(٢) ابن الطراوة النحوي : ٢٧٧ – ٢٧٩ .

(٣) المائدة : ٩٧ .

(٤) الكشاف : ٦٨١/١ ، ووافقه الزركشي : البرهان : ٤٦٣/٢ .

(٥) البحر : ٢٥/٤ .

(٦) الدر المصون : ٤٣١/٤ – ٤٣٢ ، وانظر: التحرير والتنوير : ٧٠٨/١ ، حيث قال عند إعراب قوله تعالى (وإذ جعلنا البيت مثابةً للناس وأمناً) – البقرة : ١٢٥ – : « والبيت عَلَمٌ بالغلبة على الكعبة كما غَلَبَ النجم على الثريا ... وقد عرفت الكعبة باسم البيت منذ عهد الجاهلية ، قال زهير ... » .

التخصيص :

وجعلُنا التخصيص من وظائف عطف البيان جاء بناءً على أخذنا بمذهب الذين رأوا أن الحاجة إلى تخصيص النكرة بهذا التابع كالحاجة إلى توضيح المعرفة بواسطته ، ولذلك نصُّوا في تعريفهم لعطف البيان على تلك الوظيفة . ومنهم ابن مالك – على ما يفيده نصُّه السابق – ، وابن هشام حيث قال : « وهو تابعٌ غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه ، نحو ... ونحو (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ)[١] ... »[٢] . ونحا ذلك النحو في تعريفه له كل من أبي حيَّان[٣] والسيوطي[٤] .

ومذهب هؤلاء هو مذهب الكوفيين على ما ذُكِرَ ، قال ابن مالك : « ولا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . ويتوافقان أيضاً في التعريف والتنكير . وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان ، ولم أجد هذا النقل من غير جهته . وعلى تقدير صحة النقل ، فالدليل أولى بالانقياد إليه ، والاعتماد عليه : وذلك أن الحاجة داعيةٌ إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشدُّ : لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوجُ إلى ما يُبيِّنها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلافُ مقتضى الدليل . واستعماله مطلقاً مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وهو أيضاً مذهب الزمخشري ، فإنه حكم

---

(١) المائدة : ٩٥ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٥٦٠ ، وانظر : أوضح المسالك ٤٣٦/٣ – ٣٤٨ ، وشرح التصريح : ١٣١/٢ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ .

(٤) انظر : الهمع : ١٩٠/٥ ، هذا ومن لم ير وقوعه في النكرات لم يذكر التخصيص في تعريفه ، انظر على سبيل المثال : الكافية : ١٤٠ ، وشرح الكافية : ٣٩٤/٢ – ٣٩٦ ، ولباب الإعراب : ٣٩٥ – ٣٩٦ .

بذلك في موضع من الكشاف ، وهو أيضاً مذهب أبي عليٍّ الفارسي ، فإنه أجاز العطف والإبدال في (مقام)[١] من قوله تعالى : (فيه آياتٌ بيِّناتٌ مقام إبراهيم)[٢] فجعله عطف بيان مع كونه معرفة و (آيات) نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يُلتفتُ إليه »[٣] .

وقال أبو حيان : « وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة ، واختاره ابن عصفور وابن مالك . ومثل بعضهم ذلك بقوله (مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)[٤] ، وردِّ الأسماء من الأجناس على الأسماء ، نحو : ثوبٌ خَزٌّ ، وبابٌ ساجٌ »[٥] .

وما ذهبوا إليه من جعل (زيتونة) شاهداً للتخصيص بعطف البيان ، لا يُساعدُ على قبوله تأمُّلُ نظم الكلام ؛ وذلك أنَّه لو لم يُرَد بناء التركيب على الإبهام الذي يبعث في النفس ما يبعث ، لما عُدِلَ عن الأصل في بيان جنس الشجرة ، وهو الإضافة ، ولذلك فنحن أميل إلى قبول رأي من جعل (زيتونةً) بدلاً وإنَّما قلنا : أميلُ ، لاحتمال أن يكون المراد شجرةً بعينها ، وعلى ذلك الاحتمال يَقْوَى جعلُ (زيتونة) عطف بيان . وأشار إلى الاحتمالين الطاهر بن عاشور ، حيث قال : « وذُكِرتِ الشجرة باسم جِنسها ثمَّ أبدل منه (زيتونة)

---

(١) أظنه وهم في النسبة إذ الذي أجاز ذلك الزمخشري ، انظر : الكشاف : ٣٨٧/١-٣٨٨، ٦١/٣ ، ولم ينسب غير ابن مالك ذلك إلى أبي علي ، بل نسبوه إلى الزمخشري ، انظر : ارتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ ، والهمع : ١٩٢/٥ ، والمساعد على التسهيل : ٤٢٤/٢ .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٦ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ .

(٤) النور : ٣٥ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٦٠٥:٢ ، وانظر : البرهان : ٤٦٣/٢ ، والمساعد على التسهيل : ٤٢٦/٢ ، والبحر : ٩/٣ ، ٤٠٥/٧ .

وهـو اسم نوعـها للإبهام الذي يعقبه التفصيل[١] ، اهتماماً بتقرّرِ ذلك في الذهـن . وَوَصْفُ الزيتونة بالمباركة لما فيها من كثرة النفع فإنها ينتفع بحبها أكلاً وبزيتها كذلك ، ويُستنار بزيتها ويدخل في أدوية وإصلاح أمورٍ كثيرة ، وينتفع بحطبها وهو أحسن حطبٍ ، لأن فيه المادة الدهنية ، قال تعالى (تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ)[٢] ، وينتفع بجودة هواء غاباتها . وقد قيل إنَّ بركتها لأنها من شجر بلاد الشام والشام بلدٌ مُبارك من عهد إبراهيم – عليه السلام – ، قال تعالى (وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطاً إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ)[٣] . ووصفُ الزيتونة على هذا وصفٌ كاشفٌ ، ويجوز أن يكون وصفاً مُخصِّصاً لـ (زيتونة) أي : شجرة ذات بركة، أيْ نماءٍ ووفرَةِ ثمرٍ من بين شجرالزيتون ... »[٤]. ويقوّي الوجهَ الثاني نعتُ الشجرة بـ (لا شرقيةٍ ولا غربيَّة) ، وفسّرَ الفراءُ المراد من وصفها بذلك ، بقوله : « .. وهي شجرة الزيت التي تنبتُ على تَلْعَةٍ من الأرض ، فلا يستُرُها من الشمس شيء . وهو أجود لزيتها فيما ذُكِرَ . والشرقية التي تأخُذُها الشمس إذا شَرَقتْ ، ولا تُصيبُها إذا غربتْ لأنَّ لها ستراً . والغربية التي تصيبها الشمس بالعشي ولا تصيبها بالغداة ، فلذلك قال لا شرقية وحدها ولا غربية وحدها ولكنها شرقية غربية . وهو كما تقول في الكلام : فلانٌ لا مسافرٌ ولا مُقيمٌ ، إذا كان يسافر ويقيم ، معناه : أنه ليس بمنفرد بإقامةٍ ولا بسفر »[٥] .

---

(١) الأوفق أن يقال : للإبهام الذي يعقبه التفسير .

(٢) المؤمنون : ٢٠ .

(٣) الأنبياء : ٧١ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٤٠/١٨ ، وانظر : التبيان : ٩٧٠/٢ ، حيث جعل (زيتونة) بدلاً ، وممن جوز فيها الوجهين المنتجب الهمذاني : الفريد : ٥٩٩/٣ ، والآلوسي : روح المعاني : ١٦٧/١٨ .

(٥) معاني القرآن : ٢٥٣/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٥/٤ ، الفتوحات : ٢٢٥/٣ .

ومن مواضع تعيُّن عطف البيان وامتناع البدل ، ما جاء في قوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ (١)

قال السمين : « (فِدْيَةٌ) مبتدأ ، خبره في الجارِّ قبله . والجماعة على تنوين (فدية) ورفع (طعام) وتوحيد (مسكين) وهشام كذلك إلاَّ أنه قرأ : (مساكين) جمعاً ، ونافع وابن ذكوان بإضافة (فدية) إلى (طعام مساكين) جمعاً[٢] . فالقراءة الأولى يكون (طعام) بدلاً[٣] من (فدية) ، بُيِّنَ بهذا البدل المراد بالفدية . وأجاز أبو البقاء[٤] أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي طعام . وأمَّا إضافة الفدية للطعام فمن باب إضافة الشيء إلى جنسه ، والمقصود به البيان ، كقولك : خاتم حديدٍ وثوب خز وباب ساجٍ ، لأن الفدية تكون طعاماً وغيره[٥] . وقال بعضهم : يجوز أن تكون هذه الإضافة من باب إضافة

---

(١) البقرة : ١٨٤.

(٢) انظر : كتاب السبعة لابن مجاهد : ١٧٦ ، والحجة لابن خالويه : ٩٣ حيث ذكر القراءتين بدون نسبة ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٨٦/١ .

(٣) أعربها كذلك كل من رجعت إلى كتبهم من المعربين ، انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٨٦/١ ، مشكل إعراب القرآن : ١٢١/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٣/١ ، والتبيان : ١٥٠/١ ، الفريد : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، التحرير والتنوير : ١٦٧/٢ .

(٤) التبيان : ١٥٠/١ .

(٥) ضعف الأخفش قراءة الإضافة ، قال : « وقد قرئت : (فديةُ طعامِ مسكينٍ) ، وهذا ليس بالجيد ، إنما الطعامُ تفسيرٌ للفدية ، وليست الفدية بمضافة إلى الطعام » : معاني القرآن : ٣٥١/١ .

مُنَوَّنٌ ، ولا يَضُرُّ تأنيثها بالتاء لبنائها عليها فهي كقوله :

فلولا رجاءُ النَّصْرِ منكَ ورهبةٌ عقابَكَ قدْ كانوا لنا كالموَارِدِ

والأصل : وصيَّةٌ بمتاعٍ ، ثم حذف حرف الجر اتّساعاً ، فنُصِبَ ما بعده . وهذا إذا لم تُجْعَلِ الوصية منصوبةً على المصدر ، لأن المصدر المؤكِّد لا يعمل ، إنّما يجيء ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول ... والثاني : أنه منصوب بفعل إمّا من لفظه ، أي : متعوهن متاعاً أي : تمتيعاً ، أو من غير لفظه أي : جعل الله لهنّ متاعاً . والثالث أنه صفة لوصية ، والرابع أنه بدل منها . والخامس : أنّه منصوبٌ بما نَصَبَها أي : يوصون متاعاً ، فهو مصدر أيضاً على غير الصدر كـ (قعدت جلوساً) ، هذا فيمن نصب وصية . السادس أنه حال من الموصين ، أي مُمَتَّعين، أو ذوي متاع . السابع : أنه حال من أزواجهم ، أي : مُمَتَّعاتٍ ، أوْ ذواتِ متاع ، وهي حال مقدرة إن كانت الوصية من الأزواج »[1] .

ونختم الحديث عن هذه الوظيفة لهذا الباب بما قاله ابن بابشاذ[2] وهو أن عطف البيان يكون غالباً في المعارف .

---

(١) الدر : ٥٠٣/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٧٥/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١٣٢/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١٦٣/١ ، والفريد : ٤٨٣/١ ، والبحر : ٢٤٥/٢ - ٢٤٦ .

(٢) شرح المقدّمة المحسبة : ٢/ ٤٢١ .

التوضيح :

مرَّ بنا نصُّ جَمْعٍ من النحاة على أن أكثر استخدام عطف البيان يكون في ردّ أقسام العلم بعضها على بعضٍ . كما مرّ أن من الأمثلة التي جعل النحاة المبين فيها يحتمل البدل وعطف البيان ، قولهم : رأيت أخاك زيداً[١] ، وقد رددنا وجه البدل استناداً إلى كون التابع في ذلك المثال قد أدّى وظيفة النعت ، في نحو : رأيت أخاك الطويل[٢] . وقد يقال : إنَّ ما رَدَدْتِهِ جائز ، بناءً على ما أَصَّلتِهِ أنتِ من أنّ المبيّنَ يكون بدلاً ، إذا وُجِدَ أن التركيب مبنيٌّ على التقديم والتأخير المؤديين إلى تغيير الحكم النحوي ، و(أخاك) -في المثال – إن تأخر ، يعرب نعتاً . والجواب : إنَّ الأصل في : (أب ، وأم ، وابن ، وابنة ، وبنت ، وأخ ، واخت) ونحوها من الكلمات الجامدة ، ألاّ تقع نعوتاً ، وما جاز إعرابها كذلك إلا على المسامحة ، لدلالتها على أنواع القرابات ، ولأجل ذلك صحَّ نعتُ كلمة (أخ) في المثال[٣] ، كما صحَّ جَعْلُ أبي فلانٍ ، ونحوه عطف بيان[٤] . وكما لا يقال : إن التركيب في نحو : رأيت أبا عبدالله زيداً ، مبني على التقديم والتأخير ، فينبغي ألا يقال ذلك فيما نحن بصدده : رأيت أخاك زيداً[٥] .

وتوحيدُ النهج يقتضي أن يعاملَ نحو : ابن فلان – مردوداً على العلم – معاملة أبي فلان ، أي أن يُجْعلَ عطف بيان لا نعتاً : لأنهما متفقان في كون كلٍّ منهما

---

(١) انظر على سبيل المثال : الكتاب : ٤٤/١ ، ٥٠٨/٣ ، شرح التسهيل : ٣٣٣/٣ ، شرح الكافية : ٣٨٤/٢ .

(٢) انظر : اللمع : ١٤٨ .

(٣) وذلك أنا نأخذ بمذهب الذين لا يجيزون نعت النعت ، وهو الحق .

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٢٧/٢ ، هذا وقد جعل سيبويه الكنية نعتا في : رأيت عبدالله أبا زيد ، انظر : الكتاب : ٣٨٦/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٣٨١/٢ .

يجري مجرى العلم . وقد مال السمين إلى ذلك الوجه عند إعراب (وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ)[١] ، قال : « قوله (ابنَ مَرْيَمَ) : عطف بيان أو بدل ، ويجوز أن يكون صفة إلا أن الأول أولى : لأن (ابن مريم) جرى مجرى العلم له »[٢] .

ونشير قبل إيراد شواهد التوضيح إلى أن ما اشترطه بعضهم من وجوب كون عطف البيان أوضح من متبوعه ، أو مساوياً[٣] له ، لا اعتداد به على ما ذهب إليه بعضٌ آخر . قال ابن مالك « وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص ، بل يساويه ، أو يكون أعمَّ منه . والصحيح جواز الأوجه الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً ، فليكن العطف كذلك ، وهو مذهب سيبويه – رحمه الله – ، فإنه أجاز في : ذا الجمة ، من : يا هذا ذا الجمة ، أن يكون عطف بيانٍ أو يكون بدلاً[٤] . وقد تقدم[٥] الكلام على أن اسم الجنس الجامد مثل : رأيت ذلك الرجل ، بيان ، مع أنه أقل اختصاصا من اسم الإشارة ، وتبيَّن دليلُ ذلك هناك »[٦] . وإنما رأينا بيان الوجه الحق في هذه المسألة ، لأن شرط المشترطين يترتب عليه إخراج بعض الأمثلة التي هي من صميم هذا الباب منه . ونجد مصداق ما قلناه في نصّ ابن هشام التالي : « ... وكذلك يمتنعُ البيان في قولك : قَرَأَ قالونُ عيسى ،

---

(١) البقرة : ٨٧ .

(٢) الدر : ٤٩٤/١ .

(٣) انظر في من اشترط ذلك : إرتشاف الضرب : ٦٠٥/٢ – ٦٠٦ ، والهمع : ١٩١/٥ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٨٨/٢ ، ١٨٩ – ١٩٠ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٠/٣ – ٣٢١ .

(٦) السابق : ٣٢٦/٣ ، وانظر : شرح الكافية الشافية : ١١٩٣/٣ .

ونحوه مِمَّا الأول فيه أوضح من الثاني ... »[١] . وقد مالَ ابنُ هشام عن مذهبه ذاك في مُصنَّف آخر له ، حيث قال : « وقوله[٢] وقول الجرجاني[٣] : يُشترطُ كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في : يا هذا ذا الجمة ، إن (ذا الجمة) عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة »[٤].

ومن شواهد التوضيح بعطف البيان ما في قوله تعالى :

﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾ قَالَ
رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن
لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى ﴿٢٨﴾ وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ
أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ ﴾[٥]

وموضع الاستشهاد : (هارون أخي) ، حيث (هارون) بدل من (وزيراً) و (أخي) عطف بيان لـ (هارون) . والوجه المختار عندنا في مفعولي (اجْعَلْ)

---

(١) شرح شذور الذهب : ٥٦٦ – ٥٦٧ ، و (عيسى) على ذلك يعرب بدلاً ، انظر الكواكب الدرية ١٠٤/٢ .

(٢) الضمير يعود إلى الزمخشري ، انظر : المفصل : ١٤٩ ، حيث قال : « هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ويُنَزَّل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغربية إذا تُرْجِمَتْ بها » ، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١١٩٣/٣ : « واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه ، وليس بصحيح » .

(٣) انظر : المقتصد : ٩٢٧/٢ ، ونصه : « ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الإسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به » .

(٤) أوضح المسالك : ٣٤٨/٣ – ٣٤٩ ، وانظر : شرح التصريح : ١٣٢/٢ .

(٥) طه : ٢٤ – ٣٢ .

هو : (لِي) مفعول ثانٍ مقدم ، و (وزيراً) مفعول أول ، وذلك لأن المقام مقام طَلَبِ مُعِينٍ له، لا طلب وزارةٍ لأحدٍ من أهله ، فكما طلبَ شَرْحَ صدره وتيسير أمره ، طلب مُعيناً له على أداء المهمة المنوطة به وهو ما دلّ عليه قوله :(اشْدُدْ به أزري) ، وعلى ذلك يكون الجار والمجرور (من أهلي) في محل نصبٍ نعتاً لـ (وزيراً) ، وهو نعت مُخَصِّص ، « وخَصَّ هارون لفرط ثقته به ولأنه كان فصيح اللسان مِقْوالاً ، فكونه من أهله مظنّةَ النصح له ، وكونه أخاه أقوى في المناصحة ، وكونه الأخ الخاص لأنه معلومٌ عنده بأصالة الرأي »[1] . قال الزمخشري : « لما أمره بالذهاب إلى فرعون الطاغي لعنه الله ، عرف أنه كُلِّفَ أمراً عظيماً وخطباً جسيماً يحتاج معه إلى احتمال ما لا يحتمله إلا ذو جأشٍ رابط وصدرٍ فسيح ، فاستوهب ربَّهُ أن يشرح صدره ويفسح قلبه ، ويجعله حليماً حمولاً يستقبل ما عسى يَرِدُ عليه من الشدائد التي يذهب معها صبرُ الصابر ، بجميل الصبر وحسن الثبات ، وأن يُسَهِّل عليه في الجملة أمره الذي هو خلافة الله في أرضه وما يصحبها من مزاولة معاظم الشؤون ومقاساة جلائل الخطوب ... الوزير[2] من الوِزْر لأنه يتحمل عن الملك أوزارهُ ومُؤَنَهُ . أو من الوَزَر ، لأن الملك يعتصم برأيه ويلجيء إليه أموره . أو من المؤازرة وهي المعاونة . (وزيراً) و (هارون) مفعولا قوله (اجعل) قدم ثانيهما على أولهما عناية بأمر الوزارة . أو (لي وزيراً) مفعولاه ، و (هارون) عطف بيان للوزير[3] . و (أخي) في الوجهين ، بدل من (هارون) ، وإن جُعِلَ عطفَ بيانٍ

---

(١) التحرير والتنوير : ٢١٢/١٦ .

(٢) انظر : الصحاح : ٨٤٥/٢ .

(٣) هذا بناء على مذهبه الذي يُجوز التخالف بين عطف البيان ومتبوعه ، ولم يرتضِهْ أحد من النحاة .

(٤) الكشاف : ٦٠/٣ - ٦١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٨/٣ ، الفريد: ٤٣٤/٣-٤٣٥ ، والفتوحات : ٨٩/٣ ، روح المعاني : ١٨٤/١٦ - ١٨٥ .

أَخَرَ ، جَازَ وحَسُنَ »[٤] .

وجاءت إجابة دعوة موسى – عليه السلام – تلك باستنباء هارون ، رحمةً به وترأفاً عليه ، كما قال تعالى :

﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾ ﴾[١]

قال الطاهر : « ومعنى هبة أخيه له : أن الله عزره به وأعانه به ، إذ جعله نبياً وأمره أن يرافقه في الدعوة ، لأن في لسان موسى حُبْسَةً ، وكان هارون فصيح اللسان ، فكان يتكلم عن موسى بما يريد إبلاغه ، وكان يستخلفه في مُهِمَّاتِ الأمة . وإنَّما جُعِلَتْ تلك الهبة من رحمة الله ، لأن اللَّهَ رحم موسى إذ يَسَّرَ له أخاً فصيح اللسان ، وأكمله بالإنباء حتى يعلم مراد موسى مما يبلغه عن الله تعالى ، ولم يوصف هارون بأنه رسول ؛ إذ لم يرسله الله تعالى ، وإنما جعله مبلغاً عن موسى . وأما قوله تعالى ﴿ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾[٢] فهو من التغليب »[٣] . و (هارون) عطف بيان لـ (أخاه) ، وهو مفعول به ، وقد جعله الزمخشري بدلاً من (مِنْ) في (من رحمتنا) ، قال : « (من رحمتنا): من أجل رحمتنا وترأفنا عليه وهبنا له هارون . أو بعض رحمتنا ، كما في قوله : (وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا)[٤] .. و (أخاه) على هذا الوجه بدل ، و (هارون) عطف بيان ، كقولك : رأيت رجلاً أخاك زيداً ... »[٥] . وردّ أبو حيان عليه ذلك

---

(١) مريم : ٥١ – ٥٣ .

(٢) طه : ٤٧ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٢٨/١٦-١٢٩ .

(٤) مريم : ٥٠ .

(٥) الكشاف : ٢٣/٣ وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢١/٣ ، حيث أعرب (هارون) بدلاً من (أخاه) .

– وهو مُحِقٌّ – ، قال السمين :« قوله (من رحمتنا): في (مِنْ) هذه وجهان ، أحدهما : أنها تعليلية ، أي : من أجل رحمتنا . و (أخاه) على هذا مفعول به ، و (هارون) بدلٌ أو عطف بيان ، أو منصوب بإضمار أعني، و (نبياً) حال . والثاني : أنها تبعيضية ، أي بعض رحمتنا . قال الزمخشري : ... قال الشيخ[1]: الظاهر أن (أخاه) مفعول (وهبنا) ، ولا تُرادِفُ (مِنْ) بعضاً فتبدل (أخاه) منها »[2] .

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى :

﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ
وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا
وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ
ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ
إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا
وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ [3] .

فـ « (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) : عطف بيان[4] لـ (آبائك) وجعل إسماعيل وهو عمُّه من جملة آبائه ، لأن العم أب والخالة أم ، لانخراطهما في سلك واحد وهو الأخوة لا تفاوت بينهما . ومنه قوله عليه السلام : (عمُّ

---

(١) البحر : ٦/١٩٩ .

(٢) الدر المصون : ٧/٦٠٧ ، وانظر : الفتوحات : ٣/٦٧ ، وروح المعاني : ١٦/١٠٤ .

(٣) البقرة : ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٤) ممن أعربها بدلاً : الأخفش : معاني القرآن : ١/٣٣٩ والزجاج : معاني القرآن وإعرابه : ١/٢١٢ ، والنحاس : إعراب القرآن : ١/٢٦٥ ، وابن جني : المحتسب : ١/١١٣ .

الرجل صِنْوُ أبيه) أي لا تفاوت بينهما كما لا تفاوت بين صِنْوَيْ النخلة ... وقرأ أُبيٌّ : (وإله إبراهيم) بطرح آبائك . وقُرِئ[١] : أبيك ، وفيه وجهان : أن يكون واحداً وإبراهيم وحده عطف بيان له ، وأن يكون جمعاً بالواو والنون ، قال :

* وفدَّيْنَنا بالأبيْنـا *[٢] .

(إلهاً واحداً) بدل من (إله آبائك) ... أو على الاختصاص[٣] ، أي : نريد بإله آبائك إلهاً واحداً ... »[٤] . « وجيء في قوله (نعبد إلهك) معرفاً بالإضافة دون الاسم العلم بأن يقول : نعبد الله ، لأنّ إضافة إله إلى ضمير يعقوب وإلى آبائه تفيد جميع الصفات التي كان يعقوب وآباؤه يصفون الله بها فيما لقّنَهُ لأبنائه منذُ نشأتهم .... وأيضاً فَمِنْ فوائد تعريف الذي يعبدونه بطريق الإضافة إلى ضمير أبيهم وإلى لفظ آبائه ، أن فيها إيماءً إلى أنهم مقتدون بسلفهم . وفي الإتيان بعطف البيان من قولهم إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، ضرب من محسن الاطراد تنويهاً بأسماء هؤلاء الأسلاف ، كقول

---

(١) انظر : المحتسب : ١١٢/١ ومختصر شواذ القرآن : ٩ ، ومعاني الفراء : ٨٢/١ ، وخرجها ابن جني على أن يكون (أبيك) جمع (أب) على الصحة، على قولهم للجماعة : هؤلاء أبون أحرارٌ ، أي : آباء أحرار ، ثم قال : « وقد اتُّسِعَ في ذلك عنهم ، ومن أبيات الكتاب : ... ويؤكد أن المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله : (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) .. فيصير: وإله أبيك ، كقوله : إله ذويك ، هذا هو الوجه » .

(٢) انظر : الكتاب : ٤٠٥/٣ - ٤٠٦ .

(٣) الوجه عندي أن يكون (إلهاً واحداً) حالاً مؤكدة رافعة لاحتمال التعدد الذي قد ينشأ من العطف : (إلهك وإله آبائك) ، انظر المحرّر : ٥٠٠/١ .

(٤) الكشاف : ١٩٣/١ - ١٩٤ ، وانظر : الدرر : ١٣٠/٢ ، حيث جوز السمين في (إبراهيم) وما بعده البدل وعطف البيان والنصب على إضمار (أعني) ، وانظر أيضاً : ٤٤١/٦ ، ٤٩٧ .

ربيعة بن نصر بن قعين :

إنْ يقتلوك فقدْ ثللتَ عُروشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارثِ بنِ شهابِ »[١] .

وقوله تعالى (إذْ قَالَ لِبَنِيهِ) : « بدلٌ من (إذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ) ، وفائدة المجيء بالخبر على هذه الطريقة دون أن يقال : أمْ كنتم شهداءَ إذ قال يعقوبُ لبنيه عند الموت ، هي قصدُ استقلال الخبر وأهمّيّة القصة وقصد حكايتها على ترتيب حصولها ، وقصد الإجمال ثمَّ التفصيل ، لأنَّ حالة حضور الموت لا تخلو من حدثٍ هامٍ سيُحكى بعدها فيترقبه السامع ... »[٢] .

والخلاصة أنَّ عطف البيان يُؤتى به لتخصيص النكرات كما يُؤتى به لتوضيح المعارف ، إلاَّ أنَّ الغالب فيه التوضيح . وأكثرُ مجيئه مُخصِّصاً يكون بعد النكرات العامَّة التي تحتمل أكثر من شيء فيُؤتى بعطف البيان مُبيِّناً الاحتمال المقصود . ويُلاحظ على بعض تلك النكرات أنَّه يصحُّ تخصُّصَها بالإضافة ، وتكون إضافتها عندئذٍ بمعنى (مِنْ) البيانيَّة . وليس لعطف البيان – بسبب جموده – وظائف غير هاتين الوظيفتين . كما أنَّه يجوز فيه – قياساً على النعت – أن يكون فائقاً ومفوقاً ومساوياً لمتبوعه في الاختصاص .

---

(١) التحرير والتنوير : ١/٧٣٣ .

(٢) السابق : ١/٧٣٢ .

نتائج البدل وعطف البيان :

- كان مُتَّجهُ نظرنا في دراسةُ كلٍّ من البدل وعطف البيان حلَّ إشكال عدم إمكانيَّة التفرقة بين كلٍّ من البدل المطابق وعطف البيان .

- ولذلك حَرَصتْ هذه الدراسة على البحث عن أسس يتمُّ بالاستناد إليها التوصُّلُ إلى ذلك الحل . وقد وُجِدَ أنَّ مصدر الإشكال أمران : الأول : عدمُ النظر في المصدر الذي ينشأ عنه ما يقتضي التخصيص أو التوضيح . والثاني : التمثيل . ونعني بكون التمثيل أحد مصدري الإشكال ، جعل النحاة الأمثلةذاتها تحتملُ البابين ، باعتبارين – كما قالوا – ، ونتج عن ذلك الخلطُ الذي حمل عدداً من النحاة على التصريح بأنَّهم لا يستطيعون تَبيُّنَ الفرق بين البدل المطابق وعطف البيان .

- وبناءً على تَبيُّنِ مصدر الإشكال جعلنا أساسَ التفرقة بين البابين أمرين : الأوَّل : النَّظر في مصدر الإبهام ، فإنْ كان ناشئاً عن شمول اللفظ أو اشتراكه ، فالمبيَّن عطف بيان . وإنْ كان ناشئاً عن العدول عن الأصل في بناء التركيب لمقتضٍ معنويٍّ ، فالمبيَّنُ بدل . والأمر الثاني : الاستغناء فيما يتعلق بالبدل المطابق – عن الأمثلة بالشواهد النَّصيَّة التي يستحيلُ في ضوء النظر إلى خصائصها ، القول بكون التابع عطف بيان .

- والخصائص الأسلوبيَّة لباب البدل تتلخّصُ فيما يلي :

أ – الصيرورة إلى التعميم ثم التخصيص .

ب – الصيرورة إلى التقديم والتأخير المؤديين إلى تغيير الباب النحوي لكلٍّ من المقدَّم والمؤخَّر .

جـ – الإضمار ثُمَّ التفسير .

د – الإقحام .

هـ – العدول عن الأخصر في بيان الأجناس ، وهو الإضافة ،إنْ لم يمنع منها مانع .

- في ظلِّ النظر في تلك الخصائص لا يمكنُ قبولُ القول بأنَّ المبدل منه في حكم الطرح - لا لفظاً ولا معنىً - ولا القول بأنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ؛ لأنَّ قبول ذلك يُؤدِّي إلى العودة بالتركيب إلى الأصل المتروك لغرضٍ معنويٍّ ، وبما أنَّ ذلك الأصل متروك ، فلا ينبغي معاودةُ النظر إليه إلاَّ لغرض التحليل الذي هدفه توضيح خصائص الباب .

- عَرَضْنا وجهات نظر النحاة المختلفة تجاه وظيفة أقسام البدل الثلاثة ، ثمَّ صِرْنا إلى تقرير وجهة النظر الصحيحة تجاه الوظيفة الأساسيَّة للباب ، وهي : الإشارة إلى أنَّ المعنى الذي يُعبَّرُ عنه ببناء الكلام على ذلك النحو له من الأهمية ما اقتضى العدول عن الأصل في بناء التركيب : لإعطاء ذلك المعنى مزيد تقوية وفضل تقرير بواسطة التعبير عنه بطريقين .

- وعلى ذلك فليس التوضيح أو التخصيص من وظائف أسلوب البدل ، بل يُؤتى به لإفادة المبالغة في المدح أو الذم أو التعظيم ، أو التهديد ، أو التعريض ، إلى غير ذلك من الوظائف البيانية التي يُؤدِّيها كلٌّ من النعت والحال والإضافة .

- كما أنَّ من وظائف البدل التوكيد . والتوكيد به يكون على وجوه مثله مثل التوكيد بالنعت والحال ، وتلك الوجوه هي : توكيد العموم ، والتقرير، والاستدلال . والبدلُ المؤكِّدُ يكون اسماً ظاهراً وفعلاً ، ولا يكون ضميراً .

أمَّا فيما يتعلق بوظائف عطف البيان :

- فقد أثبتنا أنَّ له وظيفتين فقط ، وهما التخصيص والتوضيح . وإنما اقتصرت وظائفه على هاتين الوظيفتين لأنَّه باب مكمِّلٌ لباب النعت من جهة أنه يمكن أن يُؤدَّى به - جامداً - ما لا يمكن تأديته بواسطة النعت لكون الاشتقاق شرطاً فيه . وأكثر استخدامه في المعارف في ردِّ بعض أقسام العلم على بعض ، وفي توضيح المراد بأسماء الإشارة . ومن مواضعه في النكرات رفع العموم - الناشيء عن التواضع أو التعارف - في المتبوع

بالنَّصِّ على الوجه المراد من بين الوجوه المحتملة .

- تبنَّينا مذهب الذاهبين إلى أنَّ من مواضع الاحتياج لعطف البيان باب المبهمات (أسماء الإشارة) : لأن فيه توحيداً للوجه الذي يُخرَّج عليه مُبيِّنُ اسم الإشارة ، إذ ذلك المبيِّنُ كما يَجيءُ اسمَ جنس مقروناً بأل يجيء علماً ومضافاً . فالأخذ بمذهب الذين يجعلون مبين اسم الإشارة نعتاً -بشرطه الذي اشترطوه - يُؤدِّي إلى تعدد الأبواب التي يدخُلُ تحتها ذلك المبين ، بمعنى أنَّه يعرب نعتاً إذا كان اسم جنس مقروناً بأل ، وإذا لم يكن كذلك أُعْرِبَ عطفَ بيان أوْ بدلا .

- صِرْنا بالتأكيد على الاستناد إلى قاعدة : يُغتفرُ في الثواني ما لا يُغتفرُ في الأوائل ، إلى أثبات خطأ تصوُّر أنَّ مِنْ مواضع الاحتياج إلى عطف البيان المواضع التي يُؤدِّي فيها إحلال التابع محلَّ المتبوع إلى مخالفة أصول الصناعة، وهما كما قالوا موضعان : باب اسم الفاعل وباب النداء ، وذلك لأنَّ الإشكال المتصور محلول بتلك القاعدة ، كما أنه محلول - في رأينا - بعدم قبول القول بحلول البدل محلَّ المبدل منه . وإنما اعتبرنا ذلك التصور خطأً لأنَّ الركونَ إليه يَنتُجُ عنه صورٌ أخرى من صور الخلط بين البابين .

الفصل الرابع

- الإضافـــــة
- التمييـــــز

أولاً : الإضافـــــة

القسم الأوّل
الوظائـــف

تقدمة :[١]

أوضَحَ البلاغيُّون الحالة التي يُصار فيها إلى التبيين بالإضافة دون غيرها من أساليب البيان ، كالنَّعت وغيره . قال السكَّاكيُّ : « وأمَّا الحالة التي تقتضي التعريف بالإضافة فهي متى لمْ يكُنْ للمتكلِّم إلى إحضاره في ذِهْنِ السَّامع طريقٌ سواها أصْلاً ، كقولك : غلامُ زيدٍ ، إنْ لم يكُنْ عندك منه شيءٌ سواه ، أوْ عند سامعِكَ ، أوْ طريقٌ سواها أخصرُ ، والمقام مقامُ اختصار ... أوْ لأنَّ في إضافته حصول مطلوبٍ آخَرَ ، مثل أنْ تُغني عن التَّفصيل المتعذَّر ، أوِ الأولى تركُهُ بجهةٍ من الجهات ... أوْ مثل أنْ تتضمَّنَ اعتباراً لطيفاً مجازيّاً ... ، أوْ مثل أنْ تتضمَّنَ نوعَ تعظيم باعتبارٍ ، كما تقولُ : عبدي حَضَرَ ، فتُعَظِّمَ شأنَكَ أنَّ لك عَبْداً ، أوْ كما تقول : عبدُ الخليفة حَضَرَ فَتُعَظِّم شأنَ العبد ، أو كما تقول : عبدُ الخليفة عند فُلانٍ ، فتُعظِّم شأن فلان . أو نوع تحقير ، كما تقولُ : ولدُ الحجَّام عنده . أوْ غرضاً من الأغراض ممكنَ التَّعلُّقِ بالإضافة »[١]. ونُقِلَ عن الكرخي قوله : « الإضافة قد تكون للتبيين ، وقد تكونُ لبيان صفات الكمال »[٢] .

وذهابُ السكاكيُّ وغيرهُ إلى أنَّ للإضافة وظائف أُخَرَ غيرالتخصيص والتعريف، وهما الوظيفتان اللَّتان قَصَرَ جمهور النحاة وظائف الإضافة عليهما ، يُؤيِّدهُ مجيؤُها لذلك في أسلوب القرآن الكريم . حيث يتبينُ مِنْ تأمله أنه عندما يصار إلى الإضافة مع كون التخصيص أو التعريف ممكناً بغيرها من الأساليب ، أو الألفاظ ، فإن هدف ذلك تحقيق أمر آخر غير ما ذُكِرَ وَحُدِّدَ للإضافة ، وهو ما أشار السكاكي إليه آنفاً ، وغيره من مفسري القرآن الكريم . وتلك هي الأغراض البلاغية التي يُعْدَلُ لأجل تحقيقها عن استخدام كلمةٍ – لا يحتاج معها إلى الإضافة – إلى غيرها يحتاج معها إلى الإضافة لتحقيق

---

(١) سأبدأ هذا الفصل بذكر كلام البلاغيين في موضوع الإضافة ، لشهرته واتساعه وفائدته ، ثُمَّ أرجع إلى كلام النحاة حولها .

(٢) مفتاح العلوم : ١٨٦ – ١٨٧ .

(٣) الفتوحات الإلهية : ٢٤٨/٣ .

الغرض الذي من أجله عدل عن الأصل[١] .

وعلى ذلك فإن الفيصل في تحديد غرض الإضافة (وظيفتها) هو : إنْ كانت نسبتها غير معلومة فهي للتعريف أو التخصيص ونحوهما من الوظائف الأساسيّة،كما أنَّها قد تُؤدِّي بالإضافة إليهما الوظائف الأخرى ، كما هو الحال في النعت ، حيث رأينا أنَّ النعت المُخصِّص أو الموضِّح يُفيد أحياناً بالإضافة إلى الوظيفة الأساسيَّة غيرها من الوظائف كالمدح والذم ، إلى غير ذلك [٢]. وإن كانت النسبة معلومة فللإضافة – حينئذٍ – وظائف أخر غير الوظائف الأساسية . والوظائف الأساسية للإضافة محصورة – كما ذُكِرَ – عند جمهور النحاة في التخصيص والتعريف ، وذكر بعضهم وظيفة ثالثة ، وهي إفادة العموم والاستغراق ، كما أني هديت إلى أنها تؤدي وظيفة رابعة ، وهي التوضيح ، وتلك كما نعلم من وظائف نعت المعرفة .

---

(١) انظر في صور من العدول عن الأصل ومقتضيه : البرهان في علوم القرآن : ٢/٤٨٤ – ٤٨٥ ، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٥٥ ، ومن أسرار البلاغة في القرآن : ١٠٥ – ١٠٦ .

(٢) انظر : ١/٤٢-٤٦ من هذه الدراسة .

التخصيص :

ذكر النحاة أنّ الإضافة تكون للتخصيص حينما يكون المضاف إليه نكرة ، كما في : غلام رجل.وحينما يكون المضاف من الأسماء المتوغّلة في الإبهام ، وهي مثل ، غير ، شبه . ونضيف إلى ذلك أنّ الإضافة تكون للتخصيص مع كون المضاف إليه معرفة ، وذلك في حالات ، منها :

أ - أن يكون المضاف إليه مقروناً بأل الجنسيَّة - سواءً كان جمعاً ، أو اسمَ جمع ، أو اسمَ جنس ، أوْ مُفرداً - ، والمضاف قد يكون اسم جنس - للمعنى أو الذات - ، أو اسمَ تفضيل ، أو جمعاً ، أو اسمَ جمع . .

ب - أن يكون المضاف جمعاً مضافاً إلى ضمير ، وذلك الجمع يَصْدُقُ على فِئاتٍ ، فتصيِّرُهُ الإضافة مُختصاً بإحداها .

ومن شواهد الأول والمضاف مصدر ما في قوله تعالى :

(ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴿٥٥﴾ (١)

فالإضافة في (شربِ الهِيمِ) وظيفتها التخصيص ببيان نوع شربهم ، وذلك أنّ الهِيم : جمع أهْيَم ، وهو الذي لا يروى من رملٍ كان أو بَعِير(٢) . « والهُيام داءٌ يأخذ الإبل من العطش ، ويُضربُ به المثل فيمن اشتدَّ به العشق. والهِيم : الإبل العطاش وكذلك الرمال تبتلع الماء ، والهِيامُ من الرمل اليابسُ، كأنَّ به عَطَشاً »(٣) . و (شُرْبَ الْهِيمِ) « قُرِيء بالحركات الثلاث ، فالفتح والضم مصدران . وعن جعفر الصادق - رضي الله عنه - : أيام أكلٍ وشَرْبٍ ، بفتح الشين ، وأما المكسور فبمعنى المشروب ، أي ما يشربه الهِيم وهي الإبل التي

---

(١) الواقعة : ٥١ - ٥٥ .

(٢) مجاز القرآن : ٢٥١/٢ .

(٣) المفردات : ٥٤٧ .

بها الهيام ، وهو داء تشرب منه فلا تروى »[١] .

ومن شواهده والمضاف اسم تفضيل ، قوله تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾[٢]

إذ الإضافة في (أكثر الناس) أفادت التخصيص .

ومن شواهده والمضاف جَمْعٌ (شياطين الإنس) في قوله تعالى :

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾[٣] .

قال النَّحاس : « ومعنى شيطان : مُتَمَرِّدٌ في معاصي الله تعالى ، لاحقٌ ضررَهُ بغيره ، فإذا كان هكذا فهو شيطان ، كان من الإنس أو من الجن ، ومعناه : مُمْتَدٌّ في الشر ، مشتق من الشَّطَنِ وهو الحبل ... »[٤] . وقال المبرِّد : « وزعَمَ أهلُ اللُّغة أنَّ كُلَّ مُتمرِّدٍ من جِنٍّ أوْ إنْسٍ ، أو سَبُعٍ شيطان »[٥] .

وقال الطاهر عاشور : « والشيطانُ أصله نوعٌ من الموجودات المجرَّدة الخفيَّة ، وهو نوعٌ من جنس الجن ... ويطلق الشيطان على المضلِّل الذي يفعل الخبائث من الناس ، على وجه المجاز . ومنه (شياطين العرب) لجماعة من خبثائهم ... وشاع ذلك في كلامهم ... و(شياطين الإنس) استعارة للناس الذين يفعلون فعل الشياطين : من مكر وخديعة . وإضافة شياطين إلى الإنس إضافة مجازية على تقدير (من) التبعيضية مجازاً ، بناءً على الاستعارة التي تقتضي كون هؤلاء الإنس شياطين ، فهم شياطين ، وهم بعض الإنس ، أي أن الإنس : لهم أفراد متعارفة وأفراد غير متعارفة يطلق عليهم اسم الشيطان ، فهي بهذا الاعتبار من إضافة الأخصّ بوجهٍ إلى الأعمِّ من وجهٍ . وشياطين الجن حقيقة ،

---

(١) الكشاف : ٤٦٣/٤ ، وانظر : المحتسب : ١٦١/٢ .

(٢) غافر : ٦١ .

(٣) الأنعام : ١١٢ .

(٤) إعراب القرآن : ٩١/٢ .

(٥) الكامل : ٩٦/٣ .

والإضافة حقيقية : لأن الجنّ منهم شياطين ومنهم غير شياطين ، ومنهم صالحون ... »[١] . « وعن مالك بن دينار : إنّ شيطان الإنس أشدُّ عليّ من شيطان الجنّ ... »[٢] . والإضافة بالنظر إلى المعطوف : (والجن) وظيفتها التعميم . وقد أفادت الإضافة التخصيص أيضاً في (زخرف القول): إذ الزخرف عام في القول وغيره ، فالقول نوع من أنواعه ، وقد استفاد التخصيص بإضافته إليه .

ومن شواهده والمضاف اسم جمع إضافة(غنم) إلى (القوم) في قوله تعالى :

﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ ﴾[٣]

فمعنى (نفشت فيه) : « دخلته ليلاً ، قالوا : والنَّفْشُ الانفلات للرعي ليلاً[٤]. وأضيف الغنم إلى القوم لأنها كانت لجماعة من الناس كما يُؤخذ من قوله تعالى (غنم القوم) . وكذلك كان الحرث شركةً بين أُناسٍ ، كما يؤخذ مِمَّا أخرجه ابن جرير في تفسيره من كلام مجاهد ومُرَّة وقتادة ، وما أخرجه ابن كثير في تفسيره عن مسروق من رواية ابن أبي حاتم . وهو ظاهر تقرير الكشاف[٥] . وأمّا ما ورد في الروايات الأخرى من ذكر رجلين ، فإنما يُحمل على أن اللذين حضرا للخصومة هما راعي الغنم وعامل الحرث »[٦] . ومنه

---

(١) التحرير والتنوير : ٩/٨ وانظر : البحر ٢٠٧/٤ ، والدر المصون : ١١٥/٥-١١٦ ، وروح المعاني : ٥/٨ .

(٢) الكشاف ٥٩/٢ ، وانظر : البحر : ٢٠٧/٤ .

(٣) الأنبياء : ٧٨ .

(٤) انظر : مجاز القرآن : ٤٢/١ ، والمفردات : ٥٠٢ .

(٥) ١٢٨/٣ - ١٢٩ .

(٦) التحرير والتنوير : ١١٦/١٧ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٠٧/١١-٣٠٩، وروح المعاني : ٧٤/١٧ .

والمضاف إليه مُفرد الإضافة في (مال اليتيم) في قوله تعالى :

(وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ)[١] .

ومن شواهد الثاني ما في قوله تعالى :

﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ۚ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿٥٤﴾ [٢]

فكلمة (عباد) أضيفت إلى ضمير الجلالة ، ولم تكتسب من الإضافة إلى المعرفة إلا التخصيص ، وذلك أن في التركيب عدولاً عن أسلوب بياني وهو النعت إلى آخر وهو الإضافة ، إذ الأصل : قُل للعباد المؤمنين ثم : قل للمؤمنين ، والنعت هنا مُخَصِّصٌ ، لا مُوضِّح ؛ إذ المراد عموم فئة المؤمنين . ومَقْصَدُ العدول إلى الإضافة عن : قل للمؤمنين ، تعليم المأمورين بقول التي هي أحسنُ التَّأسِّيَ في هذا المقام بمخاطبته تعالى لهم في مخاطبة بعضهم بعضاً أو في مخاطبة المشركين ، وذلك بحسب المراد من مُتعلق (يقول) المحذوف ، حيث ذكر المفسرون في ذلك وجهين ، قال ابن عطية : « ... وقال الجمهور : (التي هي أحسن) : هي المحاورة الحسنى بحسب معنى . قال الحسن : يقول : يغفرُ اللَّهُ لك ، يرحمك الله . وقوله (لعبادي) خاص بالمؤمنين ، فكأن الآية بمعنى قوله عليه السلام : (وكونوا عباد الله إخوانا)[٣] ، ثم

---

(١) الإسراء : ٣٤ .

(٢) الإسراء : ٥٣ ، ٥٤ .

(٣)

اختلفوا ، فقالت فرقة : أمر الله المؤمنين فيما بينهم بحسن الأدب ، وخفض الجناح ، وإلانة القول ، واطّراح نزغات الشيطان . وقالت فرقة : إنما أمر الله في هذه الآية المؤمنين بإلانة القول للمشركين بمكة ، أيام المهادنة ، وسبب الآية : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه شتمه بعض الكفرة ، فسبّه عمر وهمّ بقتله ، فكاد أن يثير فتنةً ، فنزلت الآية وهي منسوخة بآية السيف »[1] .

والذي أراه أن قصد العموم هو الذي استدعى حذف ذلك المتعلق – والله أعلم – . والوظيفة نفسها أدتها الإضافة إلى الضمير في (عبادي) في قوله تعالى :

﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ
مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ
فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا
غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ
بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴿٦٥﴾ (٢)

ومن شواهد ذلك أيضاً ما في قوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ
مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ
مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ
إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ (٣)

فقوله (من رجالكم) أفادت الإضافة فيه التخصيص ، لأن المراد : من رجال المؤمنين . قال أبو حيان : « أي : اطلبوا للإشهاد شهيدين ، فيكون استفعل

---

(١) المحرر الوجيز : ١٠/٣٠٨ ، وانظر : الكشاف : ٢/٦٧٨ ، والفتوحات : ٢/٦٣٥ ، عن الجلالين .

(٢) الإسراء : ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) البقرة : ٢٨٢ .

للطلب ، ويحتمل أن يكون مُوافِقاً (أفْعَلَ) ، أي وأشْهِدُوا ، نحو : استيقن موافق أيْقَنَ ، واسْتَعْجَلَهُ بمعنى أعْجَلَهُ . ولفظ (شهيد) للمبالغة وكأنَّهم أُمروا بأنْ يَستشهِدُوا مَنْ كثرت منه الشهادة : فهو عالمٌ بمواقع الشهادة وما يَشْهَدُ فيه لتكرّرِ ذلك منه ، فأُمروا بطلب الأكمل ، وكان في ذلك إشارة إلى العدالة ، لأنّه لا يتكرر ذلك من الشخص عند الحكام إلاّ وهو مقبول عندهم . (من رجالكم) : الخطاب للمؤمنين وهم المصدَّرُ بهم الآية . ففي قوله (من رجالكم) دلالة على أنه لا يُستشهدُ الكافر ... وفي ذلك دلالة على اشتراط البلوغ واشتراط الذكورة في الشاهدين ...»[1] . ومثل ذلك أفادته الإضافة في (إحداهما) .

وآخر ما نورده من ذلك قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾[2]

فالإضافة في (أفئدة الذين لا يؤمنون) أفادت التخصيص ، لأن المراد بالموصول ليس معهوداً ، بل هو عامٌّ في كل من هو غير مؤمن . قال الزمخشري :« (وَلِتَصْغَى) جوابه محذوف تقديره : وليكون ذلك جعلنا لكل نبي عدواً ، على أنّ اللام لام الصيرورة وتحقيقها ما ذُكِرَ . والضمير في (إليه) يرجع إلى ما رجع إليه الضمير في (فعلوه) ، أي : ولتميل إلى ما ذُكِرَ من عداوة الأنبياء ووسوسة الشياطين أفئدة الكفار »[3] .

---

(١) البحر : ٣٤٥/٢ ، وانظر : الكشاف : ٣٢٦/١ ، وروح المعاني :٥٧/٣ .

(٢) الأنعام : ١١٢ ، ١١٣ .

(٣) الكشاف : ٥٩/٢ ، وانظر : المحتسب : ٢٢٧/١ – ٢٢٨ .

ونختم هذا المبحث بالقول بأن عدم التفريق بين معاني التعريف يؤدّي إلى جعل وظيفة الإضافة فيما استشهدنا به ، التعريف . والصحيح ما صرنا إليه ، لأنّ فيه مراعاة جانب الدلالة ، وليست الإضافة بِدعاً فيّ ذلك ، بل حكمها حكم النعت والحال .

التعريـــــف :

ذكر النحاة أن تعرُّف المضاف يتحقق بتحقق شرطين ، أحدهما في المضاف إليه ، وهو كونه معرفةً ، والثاني في المضاف ، وهو كونه من الأسماء غير المتوغلة في الإبهام ،نحو : مثل ، وشبه ، وغير ... الخ .

ومُدارسة أسلوب القرآن وأساليب كلام العرب كشفت أن ذينك الشرطين غالبان لا لازمان : إذ قد جاء كثير من الأسماء غير المتوغلة في الإبهام مُضافة إلى معارفَ فلم تتعرف ، بل تخصصت فقط ، ولذلك شواهده ، وقد مرَّ بعضٌ منها في مبحث التخصيص .

وتعليل ما ذهب إليه النحاة هو أنهم لم يشيروا عند حديثهم عن التعريف بواسطة الإضافة إلى أنه أنواع ، كالأنواع التي يكون فيها حالة كونه بأل : إذ كان متجهُ نظرهم أنواعاً أخرى ، وهي كون الإضافة بمعنى أحد حروف الجرِّ وهي اللام و (من) و (في) ، وإن كان الزجاجي قد نصَّ على أن كونها بمعنى حرف الجر ينافي كونها للعهد ، قال : « والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة هي أن الألف واللام يُعرِّفان الاسم بالعهد ، والإضافة تعرِّف الاسم بالملك والاستحقاق ، ومحالٌ جمعُ تعريفين مختلفين على اسم واحد »[١] والحقيقةُ أنه لا تنافي بينهما : ذلك أنّ الإضافة لا تصحّ في بعض المواضع إذا لم تكن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه – سواء كانت اختصاصا ، أو استحقاقاً ، أو ملكاً – معلومة للمخاطب ، وعلمه أو عدمه هو محدد استخدام أحد التركيبين التاليين : قابلت أخا زيدٍ ، أو : قابلت أخاً لزيدٍ[٢] .

ونبين هنا أن التعريف بالإضافة قد يكون عهدياً وقد يكون جنسياً مثله مثل التعريف بأل . وهذا يقتضي مقدمة عن تناوب (أل) والإضافة حيث تؤثر

---

(١) كتاب اللأمات : ٥١ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢/٢٠٨-٢٠٩، والبحر : ٥/٣٢١ .

(أل) على الإضافة في سياق ، والعكس في سياق آخر .

والقول بهذا التناوب هو مذهب الكوفيين وتبعهم فيه جمعٌ من العلماء ، منهم الأخفش وأبو علي الفارسي ، والزمخشري – في تفسيره في بعض المواضع – وابن خروف ، وصدر الأفاضل الخوارزمي وابن مالك وغيرهم . قال الأخفش : « وقال : (فَإِذا جَاءَ وَعْدُ أُوْلاهُمَا)[1] ، لأنَّ (الأُولى) مثلُ (الكبرى) يُتكلمُ بها بالألف واللام ، ولا يقال : هذه أولى . والإضافة تُعاقب الألف واللام ، فلذلك قال (أُولاهما) ، كما تقول : هذه كبراهما ، وكبراهنَّ وكبراهم عنده »[2] . وقال أبو عليٍّ الفارسي : « أمَا وجه تشبيهه (حسنةُ وجْهِها) بـ (حسنةِ الوجهِ) في ضرورة الشِّعْر : فلأن (الحسن) في قولك : الحسن الوجه ، هو (الوجه) في المعنى ، وهو مُضاف إليه وفيه حرفُ التعريف الذي هو بدل من علامة الضمير ، فكما جاز أنْ يُضاف (الحسن) إلى (الوجه) وهو هو في المعنى وفيه ما هو بدلٌ من الضمير العائد إلى الموصوف وهو لام التعريف ، كذلك جاز أن يُضاف (حسن) إلى (الوجه) وهو مضاف إلى الضمير ، إذا جاز إضافته إليه وفيه ما هو بدل منه . والدليل على أن حرف التعريف بدل من علامة الضمير في : حسن الوجه ، أنّ (الوجه) لا يُخْرِجُ (حسناً) من التنكير والإشاعة إلى التخصيص والإبانة ، كما لم يكن يخرجه متضايفاً هو منه . فَحَسَنُ الوجه مثل : حسنٌ وجهُهُ ، في أنَّه غير متعرف بالإضافة إلى (الوجه) كما لم يكن متعرفاً بارتفاع (وجهه) به . فمن ثمَّ ألحقْتَ حسناً – إذا أردت إجراءه على المعرفة ووصفهُ به – الألف واللام فقلت : هذا زيدٌ الحسنُ الوجه ، ولولا كون لام التعريف بدلاً مِنْ الضمير ، لم يصلح إلحاقها المضاف إلى ما فيه ألف ولام ، لكنْ جاز : الحسن الوجهُ ، من حيث أُريد به : الحسن وجهه . فجهة شبه (حسنةُ وجهها) بحسن الوجه من

---

(١) الإسراء : ١٧ .

(٢) معاني القرآن : ٢/٦٠٩-٦١٠ .

حيثُ ذكرنا ... »[١]. وقال الخوارزمي – وهو يشرح كلام الزمخشري حول الأسماء الملازمة للإضافة ، ومنها (كلٌ) – : « ... فإن سألتَ : كل : ليس من قبيل الإضافات[٢] بدليل قولك : جاء ني الكلُّ ، ورأيتُ الكلَّ ، ومررتُ بالكلِّ[٣] ؟ ، أجبتُ : اللام فيه تنوب عن الإضافة ، وإن أردت أن تعرف نيابة اللام عن الإضافة فتأمل بيت العراقيَّات :

هُمُ في الرِّضى كالماءِ يُسْتَرُ في الظِّبي

وكالنَّارِ فيها حينَ يسلُبها السُّخْطُ

فاللام في (السُّخْط) لو لم تكُنْ نائبةً عن الإضافة ، لَفَسَدَ بِرُمَّتِه معنى البيت »[٤] . وقال ابنُ هشام : « أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه ، وخرّجوا على ذلك : (فإنَّ الجنَّة هي المأوى)[٥] ، و : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، و : ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، إذا رفع الوجه والظهر والبطن . والمانعون يُقدِّرونَ : هي المأوى له ، والوجه منه ، والظهر والبطن منه ، في الأمثلة.وقيَّدَ ابن مالك الجواز بغير الصلة . وقال الزمخشري[٦] في :

---

(١) المسائل البغداديات : ١٣٦ – ١٣٧ .

(٢) يعني بذلك أن استخدام (كل) مقرونة بأل ، قد يُوهم أنها ليس من قبيل الأسماء الملازمة للإضافة .

(٣) سبق – في فصل الحال – نقل نص ابن الشجري ، الذي ذهب فيه إلى أنه يجوز في قياس سيبويه وأبي علي الفارسي لحاق (أل) لـ(كل) و(بعض) ، انظر : أمالي ابن الشجري : ١/٢٣٣-٢٣٥ ، والبسيط : ١/٤٠١

(٤) التخمير : ٢/٢٠ .

(٥) النازعات : ٤١ .

(٦) انظر : الكشاف : ١/١٠٧ ، ١٢٥ – ١٢٦ ، ٢/٣٠٧ ، ٢/١٠٦ ، ٣/١١٢ ، وانظر : التحرير والتنوير : ١/٣٥٤-٣٥٥ ، حيث ذهب الظاهر إلى أن مراد الزمخشري من القول بمجيء أل عوضا من المضاف إليه ، مخالف لمراد=

﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[١] : إن الأصل : أسماء المسميات . وقال أبو شامة في قوله :

بدأتُ بِـ (باسمِ اللَّهِ في النَّظمِ أوَّلا .....

إنَّ الأصل : في نظمي ، فجوَّزَ نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر . والمعروف من كلامهم إنَّما هو التمثيل بضمير الغائب »[٢] .

والاحتجاج للمجيزين وردُّ تأويل المانعين نجده عند ابن مالك الذي قال – بعد أن ذكر أن (أل) تقوم في غير الصلة مقام الضمير – : « وأشرتُ بقولي : (وقد تقوم في غير صلةٍ مقام الضمير) إلى نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، بتنوين (حسنٍ) ورفع (الوجه) ، على معنى : حَسَنٍ وجهُهُ ، فالألفُ واللامُ عِوَضٌ من الضمير ، وبهذا التعويض قال الكوفيُّون وبعض البصريين ، وإن كان بعض المتأخرين[٣] قدْ عدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف ، وقال : لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف : لأن سيبويه[٤] قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل : ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وهو يريد ظهره وبطنه ، ولم يَقُلْ : الظهرُ منه ولا البطنُ منه قُلتُ : لَمَّا كان حرفُ التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو : مررتُ

=الكوفيين ، في أنه لا يرى تلك الإنابة صالحة في كل موضع ، وذلك تعليقاً على توجيه الزمخشري – الكشاف :١٠٧/١ – لتعريف الأنهار مع تنكير الجنات ، في الآية الخامسة والعشرين من سورة البقرة .

(١) البقرة : ٣١ .

(٢) مغني اللبيب : ٧٧ – ٧٨ .

(٣) انظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٢٠ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لسراج الدين أبي عبدالله الشرجي الزبيدي : ١٥٧ ، والبحر : ١٤٦/١ .

(٤) انظر: الكتاب : ١٥٨/١ ، والأصول في النحو : ١٩٦/١ – ١٩٧ .

برجلٍ فأكرمتُ الرجلَ ، جاز أن يُغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول . ولذلك لم يُختلف في جواز : مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه ، واختلف في جواز نحو : مررت برجلٍ حسنٍ وجهُ أبٍ ، إذ ليس فيه ضميرٌ ولا حرفُ تعريف ، والمنعُ به أولى ، وهو مذهب سيبويه . ومن ورود الألف واللام عوضاً من الضمير قوله تعالى (فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ * وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ * وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ)[١] ، ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف وعزاهُ إلى جماعة من أئمة النحو . وعلى ذلك يحمل قوله تعالى (جَنَّاتُ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ)[٢]، وزعم أبو علي[٣] والزمخشري[٤] أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمُفتَّحة ، وهذا تكلف يوجب أن يكون (الأبواب) مرتفعاً بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل في البدل والمُبدل منه واحد ، أوْ بمثله مقدراً ، على القول بأنَّ العامل في البدل غيرُ العامل في المبدل منه . وعلى كل حالٍ قد صحَّ أن (مفتحة) صالحٌ للعمل في (الأبواب) فلا حاجة إلى تكلُّف ابدال . وأيضاً فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه ، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير ، على كل تقدير . قال ابن خروف : (وحمل أبو علي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير الصفة ، ولا يَطَّرِدُ لهم ذلك في مثل : مررت برجلٍ كريمٍ الأبُ ، وحسنٍ وجهُ الأخِ ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله ، فإذا امتنع البدلُ فالبابُ كُلُّه على ما ذهب إليه الأئمة) . فقد تضمن كلام ابن خروف -رحمه الله- أنَّ الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة ، وكفى بنقله شاهدا . وقد منع التعويضَ بعضُ المتأخرين ، وقال : لو كان

---

(١) النازعات : ٣٧-٤١ .

(٢) ص : ٥٠ .

(٣) المسائل البغداديات : ١٤١ - ١٤٥ .

(٤) الكشاف : ٤/١٠٠ .

حرفُ التعريف عوضاً من الضمير ، لم يجتمعا : إذ اجتماع العوض والمعوض عنه ممتنع ، وقد اجتمعا في قول طرفة :

رحيبٌ قِطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ بجسِّ الندامى بضَّةُ المتجرَّدِ

والجواب من وجهين ، أحدهما : أن نقول : لا نُسلِّم أن حرف التعريف الذي في البيت عِوض ، بل جيء به لمجرد التعريف ، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك . ونظير هذا أن التاء في (جِهة) عوض من الواو التي هي فاء ، وقد قالوا : (وِجْهَة) ، ولم يُجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه ، بل حُمِلَ ذلك على أن التاء في (وجهة) لمجرد التأنيث ، بخلاف تاء (جهة) . الثاني : أنّ نقول : سلَّمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً ، إلاّ إنّه جُمع بينه وبين ما عُوِّضَ منه اضطراراً ، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوَّض منها في قوله :

إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألمَّا أقولُ يا اللَّهمَّ يا اللَّهُمَّا

ومما يقوي كون التعريف عوضاً قول الشاعر في صفة صقر :

يأوِي إلى قُنَّةٍ خَلْقاءَ راسيةٍ حُجْنِ المخالبِ لا يغْتالُهُ الشَّبَعُ

أرادَ : حُجْنٍ مخالبُه ، ولولا ذلك لقال : أحجنُ المخالب ، كما يُقال : رجلٌ أحمرُ الثياب . وأنشد الكوفيونَ :

أيَا ليلَةً خُرْسَ الدَّجاجِ سَهِرْتُها ببغدادَ ما كانتْ عن الصُّبْحِ تنجلي

أرادَ : خُرساً دجاجها ، ولولا ذلك لقال : خرْساءَ الدجاج ، كما يقال : امرأة حمراء الثياب .

وإذا صحَّ التعويضُ فلا يُقاس عليه إلاَّ ما سُمعَ له نظير ، ولا يقدح في عدم صحته عدمُ استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاطراد ، كما لا يقدح في كون تنوين (حينئذٍ) عوضاً من الإضافة ، امتناع ذلك في (إذا) وغيرها من الملازمات للإضافة . لكن شرط التعويض المشار إليه أنْ يكون فيما يُستقبَحُ خلوه من الضمير والألف واللام معاً ، فلا يجعل من ذلك نحو: البُرُّ الكُرُّبِستين:

لأنـك لو قلت : كُرَّ بستين ، فأخليته من الضمير والألف واللام معاً ، لم يستقبح ، بخلاف ما تقدم »[١] . ونضيفُ إلى حجج ابن مالك حجةً أخرى تتعلق بالمعنى في أحدِ الشواهد التي أوّلتْ ، وهي آية النازعات ،فإن معنى الآية مع التقدير غيرُ معناها بدونه ، وذلك أنّ تركيب الآية يفيد حصر مأوى الفئة الأولى في الجحيم ، وحصر مأوى الفئة الثانية في الجنة ، ومع التقدير يصير المعنى : أن الجحيم هي مأوى الفئة الأولى دون من عداها ، والجنة مأوى الفئة الثانية دون من عداها ، وبين المعنيين فرقٌ كبير ولا شك [٢]. والحكم نفسه نحكم به على تأويل الفخر الرازي لمعنى الآية ، قال : « تقدير الآية : فإن الجحيم هي المأوى له ، ثم حذفت الصلة لوضوح المعنى ، كقولك للرجل : غُضَّ الطرف ، أي : طرفك . وعندي وجه آخر ، وهو أن يكون التقدير : فإن الجنة هي المأوى اللائق بمن كان موصوفا بهذه الصفات والأخلاق »[٣] . وقوله : (ثم حذفت الصلة لوضوح المعنى .... الخ) أخذه من كلامٍ للزجاج مُبَدِّلاً مراده : إذ جعل سبب حذف الجار – وهو ما سمّاهُ صلةً – وضوح المعنى ، ومراد الزجاج – وهو يشرح مذهب مجيزي النيابة – أن النيابة إنما صحت لوضوح المعنى ، لا أنّ الصلة حذفت له ، قال : « ومعنى (هي المأوى): أي:هي المأوى له . وقال قوم : الألف واللام بدل من الهاء ، المعنى : فهي مأواه : لأن الألف واللام بدل من الهاء ، وهذا كما تقول للإنسان : غُض الطرف يا هذا ، فلابَسَ الألف واللام بدلاً من الكاف ، وإن كان المعنى : غض طرفك ، لأن المخاطب يعلم أنك لا تأمره بغض طرف غيره . قال الشاعر :

فغُضَّ الطَّرفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كعْباً بلغتَ ولا كِلابا »[٤] .

---

(١) شرح التسهيل : ٢٦١/١-٢٦٤ .

(٢) ذهب الطاهر بن عاشور إلى أن المعنى في الحالتين واحد : التحرير والتنوير : ٩٣/٣٠ .

(٣) التفسير الكبير : ٥٢/٣١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨١/٥ .

والقول بنيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه لا محيد عنه في كلمتي (النفس) و (الهوى) – في الآية – (ونهى النفس عن الهوى) ، وهو ما لم يتطرق للحديث عنه المانعون ، وقد يكون سبب عدم تطرقهم أن موقع الكلمتين لا يقتضي عائداً منهما على ما قبلهما ، لكن ذلك لا يمنع عدّهما شاهداً للمجيزين ؛ إذ التقدير فيهما غير مستقيم .

وما ذهب إليه ابن خروف – من أنه لا ينبغي أن تعد مسألة جواز النيابة هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين – يؤيده ما قاله الرضي أيضاً ، إذ حديثه عن تلك المسألة يشير إلى أن الفريقين يجيزانها ، والخلاف بينهما كائن في الإطلاق والتقييد ، قال : « ويكون اللام عند الكوفيين عوضاً من الضمير ، نحو : برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، أي : وَجهه ، وعند البصريين ، لا يعوض اللام من الضمير في كلِّ موضع شُرِطَ فيه الضمير ، كالصِّلة والصِّفة إذا كانت جُملةً والخبر المشتقَّ ، ويجوز في غيره ، كقوله :

لِحَافي لِحَافُ الضَّيْفِ والبُردُ بُردُه ولَمْ يُلْهِني عنه غزالٌ مُقَنَّع »[١].

ويمكن عدُّ ابن السراج ممَّنْ ذهب مذهب الكوفيين من البصريين للسبب الذي جعل ابن خروف يَعُدُّ سيبويه منهم ، إذ هو قد تعرض لشرح مثال الكتاب (ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ)، ولم يقدر ضميرا محذوفا أيضا[٢]. وممن ذهب ذلك المذهب من المتأخرين ابن القواس[٣] ، والسيوطي الذي قال : « والمختار وِفَاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير »[٤] . وقال عند تفسير آية النازعات : « (فإن الجحيم هي المأوى) : مأواه »[٥] . ويُفْهَمُ من عدّ ابن

---

(١) شرح الكافية : ٢٤٢/٣ ، وانظر : ٢٢٧/٢ -٢٢٨ ، حيث كلامه عن المسألة يُفيد اعتناقه مذهب البصريين .

(٢) الأصول في النحو : ٥٣/٢-٥٤.

(٣) شرح ألفية ابن معطي : ٧٢٨/١ .

(٤) همع الهوامع : ٢٧٦/١، وانظر : الإتقان ١٥٢/١ .

(٥) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الالهية : ٤٨٥/٤، وانظر: ١٦٦/٣.

هشام (أَلْ) من روابط الخبر بالمبتدأ أنه يميل إلى ذلك أيضاً ، قال : « والتاسع[١] : (أل) النائبة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ... »[٢] .

وفيما قدمنا كفاية لاثبات صحة إنابة (أل) مناب المضاف إليه سواءً كان ضميراً – بأقسامه – ، أو اسماً ظاهراً . لكن لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن تلك الإنابة حيث وقعت فهي مخالفة لمقتضى الظاهر ، وذلك يعني أنه لا بد لها من فائدة من جهة اللفظ أو المعنى وذلك ما نحاول أن نتبينه من خلال بعض الآيات الكريمة . قال تعالى :

﴿ وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ ﴾[٣]

فالمراد من (الأرض) على ما ذكره المفسرون : « أرض مكة ... وقيل : من أرض العرب . وقيل : من أرض المدينة : وذلك أنه – صلى الله عليه وسلم – لما هاجر حسدته اليهود وكرهوا قربه منهم ، فاجتمعوا إليه ، وقالوا : يا أبا القاسم إنَّ الأنبياء إنما بُعثوا بالشام وهي بلاد مُقدَّسة ، وكانت مُهَاجَرَ إبراهيم فلو خرجتَ إلى الشام لآمنا بك واتبعناك ... »[٤] .

فعلة إيثار (أل) وهي عهدية على الإضافة في الآية إرادة الشمول مع الاختصار ، إذ بواسطتها توجه التهديد والوعيد إلى كل من يفكر في محاولة

---

(١) يعني من روابط الخبر بالمبتدأ ، انظر : ص ٦٤٧ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٥٢ .

(٣) الإسراء : ٧٦ .

(٤) الكشاف : ٦٨٥/٢ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج :٢٥٤/٣، وإعراب القرآن ، للنحاس : ٤٣٦/٢ ، والبحر المحيط : ٦٥/٦-٦٦ ، والفتوحات الالهية : ٦٤٠/٢ ، وروح المعاني : ١٣٠/١٥-١٣١ .

إخراجه – عليه الصلاة والسلام – ، أو قتله . وقد نابت (أل) عن الاضافة وهي عهدية أيضاً في قوله تعالى :

﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾[1] .

« فـ (أل) فـي (الدين) للعـهد ، وقيـل : عـوض من الإضافة ، أي : في دين اللـه ». [2] وفائدة الإيثار هنا الإشارة إلى أن ما عدا الإسلام مِمَّا يُنتحل لا ينبغي أن يُسَمَّىٰ دينًا .

وفي قوله تعالى :

﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾

حيث اختير « الماء دون : ماء طوفان السماء ، وكذا : (الأمر) ، دون : أمرُ نوح – وهو إنجاز ما وُعِدَ – لِقصدِ الاختصار ، والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك ، لأنه إمّا بدل من المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية ، وإما لأنه يُغني غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود »[4] .

ومِمَّا جاء ت (أل) فيه عوضا) من المضاف إليه ، وهي تفيد الاستغراق ، قوله تعالى :

---

(١) البقرة : ٢٥٦ .

(٢) الدر المصون : ٥٤٦/٢ ، وانظر : المحرر الوجيز : ٢٨٠/٢-٢٨٢، وروح المعاني : ١٣/٣ .

(٣) هود: ٤٤ .

(٤) روح المعاني : ٦٦/١٢ ، وانظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، للجرجاني: ص ٢٥١ .

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ (١)

فأصل : بالقول : لا يَسْبِقُ قولُهُم قولَهُ ، وذلك تقرير المفسرين ، قال السيوطي : « لا يأتون بقولهم إلا بعد قوله »(٢) . وقال الآلوسي : « أيْ : لا يقولون شيئاً حتى يقوله – تعالى – أو يأمرهم به ، كما هو ديدنُ العبيد المؤدَّبينَ ، ففيه تنبيه على كمال طاعتهم وانقيادهم لأمره – عزَّ وجلَّ – وتأدُّبهم معه تعالى . والأصل : لا يسبق قولُهم قولَه – تعالى – ، فأسند السبق إليهم منسوباً إليه تعالى : تنزيلاً لسبق قولِهم قولَه – سبحانه – منزلة سَبْقِهِمْ إيّاه – عزَّ وجلَّ – لمزيد تنزيههم عن ذلك ، وللتنبيه على غاية استهجان السَّبق المعرَّض به للذين يقولون ما لم يقله – تعالى – وجُعل القول محل السبق وآلته التي يسبق بها »(٣) .

وقال الزمخشري : « ولا يَسْبُقونه – بالضم – منْ : سابقته فسبقته أَسْبُقُه . والمعنى أنهم يتَّبعونَ قوله ولا يقولون شيئاً حتى يقوله ، فلا يسبق قولهم قوله . والمراد : بقولهم ، فأنيب اللام مناب الإضافة ، أي لا يتقدمون قوله بقولهم ، كما تقول : سبقتُ بفرسي فرسَه ...»(٤) . وقال أبو حيان : « ... و (أل) في (بالقول) نابت مناب الضمير على مذهب الكوفيين ، أي : بقولهم ... أو الضمير محذوف ، أي : بالقول منهم ، وذلك على مذهب البصريين »(٥).

---

(١) الأنبياء : ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الإلهية : ١٢٥/٣ .

(٣) روح المعاني : ٣٢/١٧ .

(٤) الكشاف : ١١٢/٣ ، ومثله في التفسير الكبير : ١٥٩/٢٢ ، إلا أنه لم ينص على إغناء (أل) عن الإضافة : إذ أنه لا يقول به ، وانظر أيضاً : ٥٢/٣١.

(٥) البحر المحيط : ٣٠٧/٦ .

وفائدة إيثار (أل) – في الآية – بيَّنها الآلوسي ، قال : « وأنيبت اللام عن الإضافة إلى الضمير على ما ذهب إليه الكوفيون : للاختصاص والتجافي عن التكرار »[١] .

وهي جنسية أيضاً في (وهن العظم مني) في قوله تعالى – على لسان زكريا عليه السلام – :

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ ﴾[٢]

« أي : ضَعُفَ ، ... وأُفردَ – على ما قاله العلامة الزمخشري[٣] وارتضاه كثير من المحققين – : لأن المفرد هو الدال على معنى الجنسية ، والقصد إلى أن هذا الجنس الذي هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جُمِعَ لكان القصد إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يَهِنْ منه بعض عظامه ولكن كلها حتى كأنَّه وقع من سامع شك في الشمول والإحاطة ، لأنَّ القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله ، وهذا غير مناسب للمقام ، وقال السكاكي[٤] : إنه ترك جمع (العظم) إلى الإفراد لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً ، ولو جمع لم يتعين ، لِصِحَّةِ : وهَنَتِ العظامُ عند حصول الوهن لبعضٍ منها دون كل فرد . وهو مسلكٌ آخر مرجوح عند الكثير . و (مني) متعلق بمحذوف هو حال من العظم ، ولم يقل (عظمي) مع أنه أخصر لما في ذلك من التفصيل بعدالإجمال[٥]، ولأنه أصرح في الدلالة

---

(١) روح المعاني : ٣٢/١٧.

(٢) مريم: ٤ .

(٣) انظر : الكشاف : ٤/٣ ، وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٥١/٣.

(٤) انظر: مفتاح العلوم : ٢٨٥ – ٢٨٧ .

(٥) الأوفق أنْ يُقال : لما في ذلك من التخصيص بعد التعميم ، لأن وظيفة تلك الحال التخصيص .

على الجنسية المقصودة هنا ... »[١] . واكتفي باللام عن الإضافة في قوله (واشتعل الرأس شيباً) : « لأن تعريف العهد المقصود هنا يفيد ما تفيده ، ولمّا كان تعريف (العظم) السابق للجنس، لم يكتف به وزاد قوله (مني) »[٢]. ويثبوت كون النائب عن المضاف إليه يُفيد تعريفَ العهد أو الجنس ، يثبت أن المنُوبَ عنه يفيدهُ أيضاً ، أي إن تعريف الإضافة التي بمعنى اللام مثله مثل التعريف بأل ، يكون للعهد ويكون للجنس .

وممن أشار إلى أنَّ التعريف الاضافي قد يكون للعهد الزمخشري ، والرضي ، وأبو حيان ، والطاهر ابن عاشور . قال الرضي : « ... التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف بلام العهد ، سواء : فلا يُقال : غلام زيد ، إلاّ لأليق غلمانه بهذا الاسم ، بكونه أعظمَهم أو أخصَّهم به ، وبالجملة : لأشهرهم بغلاميته حتى كأنَّ غيره ليس غلاماً له بالنسبة إليه » [٣]. وقال أبوحيّان – عند تفسير قوله تعالى (ولمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُم مِّنْ أَبِيكُمْ)[٤] : « ونكَّر (أخ) ولمْ يَقُلْ بأخيكم وإن كان قد عرفه وعرفهم ، مبالغةً في كونه لا يريد أن يتعرف لهم ولا أنّه يدري من هو . ألا ترى فرقاً بين : مررت بغلامك ، و : مررت بغلامٍ لك ، أنك في التعريف تكون عارفاً بالغلام ، وفي التنكير أنت جاهلٌ به . فالتعريف يفيد نوع عهد في الغلام بينك وبين المخاطب ، والتنكير لا عهد فيه . وجائز أن تُخبر عمن تعرفه إخبار النكرة فتقول : قال رجل لنا ، وأنت تعرفه ، لصدق إطلاق النكرة على المعرفة »[٥] . ووافقه فيما ذهب إليه السمين[٦] والآلوسي[٧] . وقال الطاهر بن عاشور – عند

---

(١) روح المعاني : ١٦/٥٩ – ٦٠ .

(٢) السابق : ١٦/٦٠ ، وأرى – واللّهُ أعلم – أنَّ (أل) في (الرأس) جنسيَّة أيضاً إذ الأصل : واشتعل شعرُ رأسي ، ثُمَّ حذف المضاف (شعر)، وعُوِّضَتْ (أل) من الياء ، ولم يُؤتَ بالحال (مِني) للدلالة عليها بما سبق .

(٣) شرح الكافية : ٣/٢٥٦ .

(٤) يوسف : ٥٩ .

(٥) البحر : ٥/٣٢١ .

(٦) انظر : الدر المصون : ٦/٥١٦ .

(٧) انظر : روح المعاني ١٣/٨ ، والتحرير والتنوير ١٣/١٣ .

تفسير قوله تعالى (أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ)[١] : « وشجرة الزقوم ذُكِرَتْ هنا ذكر ما هو معهود مِنْ قبلُ لورودها معرفةً بالاضافة ولوقوعها في مقام التفاوت بين حالي خيرٍ و شرٍّ ، فيناسب أن تكون الحوالة على مثلين معروفين، فإمّا أن يكون اسماً جعله القرآن لشجرة في جهنم ويكون سبق ذكرها في (ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ)[٢] في سورة الواقعة وكان نزولها قبل نزول سورة الصافات ... وإمّا أن يكون اسماً لشجر معروف هو مذموم ، قيل : هو شجر من أخبث الشجر يكون بتهامة وبالبلاد المجدبة المجاورة للصحراء ، كريهة الرائحة صغيرة الورق مسمومة ذات لبن إذا أصاب جلدَ الإنسان تورّمَ ومات منه في الغالب ، قاله قطرب وأبو حنيفة . وتصدّي القرآن لوصفها المفصل هنا يقتضي أنها ليست معروفة عندهم ، فذكرَها مجملةً في سورة الواقعة فلمّا قالوا ما قالوا فَصَّلَ أوصافها هنا بهذه الآية وفي سورة الدخان بقوله : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الْأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ تَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلْيِ الْحَمِيمِ)[٣] ... »[٤].

ونأتي إلى الاستشهاد لتعريف الإضافة تعريف العهد بقسميه الذكري والذهني ولتعريفها تعريف الاستغراق.

أولاً - شواهد تعريف العهد :

أ - العهد الذكري :

وقد أدت الإضافة تلك الوظيفة في قوله تعالى :

---

(١) الصافات : ٦٢ .

(٢) الواقعة : ٥٢ .

(٣) الدخان : ٤٣ - ٤٦ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٣/١٢٢-١٢٣ ، وانظر : ١٦/٢٤٢ .

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۖ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٢٤٦﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا)[1]

فالتعريف الإضافي في (نبيهم) للعهد الذكري : إذ المراد بـ (نبيهم) النبيُّ الذي سبق ذكره فى الآية السابقة عليها : (إذ قالوا لنبيٍّ لهم) .

وهو كذلك في قوله تعالى :

﴿ وَجَعَلْنَا الَّيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ الَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً)[2] .

فالتعريف في (آية الليل) و (آية النهار) للعهد الذكري ، إذ هما عائدان على (آيتين) السابق ذكرها . وفي قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ)[3] .

يحتمل أن تكون إضافة الآيات إلى ضمير العظمة للعهد ويحتمل أن تكون للاستغراق ، ذلك ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال : « وفي قوله تعالى (آيَاتِنَا كُلَّهَا): وجهان ، أحدهما : أن يُحذىٰ بهذا التعريف الإضافي حذوَ التعريف باللام ، لو قيل : الآيات كلها ، أعني أنها كانت لا تعطي إلا تعريف العهد والإشارة إلى الآيات المعلومة التي هي تِسْعُ الآيات المختصّة بموسى

---

(١) البقرة ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢) الإسراء : ١٢ .

(٣) طـه : ٥٦ .

عليه السلام : العصا ، واليد ، وفَلْق البحر ، والحجر ، والجراد ، والقُمَّل ، والضفادع والدم ، ونتق الجبل .

والثاني : أن يكون موسى – عليه السلام – قد أراه آياته وعدد عليه ما أوتيه غيره من الأنبياء من آيات ومعجزاتهم ، وهو نبي صادق لا فرق بين ما يُخبِرُ عنه وبين ما يُشَاهَدُ به ، فَكَذَّبَ بها جميعاً »[1] . وجعل أبو حيان الوجه هو الأول ، قال : « و (أريناه آياتنا) : هي المنقولة من (رأى) البصرية ولذلك تعدت إلى اثنين بهمزة النقل . و (آياتنا) ليس عاماً : إذ لم يُرِدِ تعالى جميع الآيات وإنما المعنى : آياتنا التي رآها ، فكانت الإضافة تفيد ما تفيده الألف واللام من العهد ، وإنما رأى العصا واليد والطَّمْسَةَ وغير ذلك مما رآه فجاء التوكيد بالنسبة لهذه الايات المعهودة . وقيل : آياتٍ بكمالها ، وأضاف الآيات إليه على حسب التشريف ، كأنه قال : آياتٍ لنا . وقيل : يكون موسى قد أراه آياته وعَدَّدَ عليه ما أوتيه غيره من الأنبياء ... قاله الزمخشري ، وفيه بُعْدٌ : لأن الإخبار بالشيء لا يُسمَّى رؤية إلَّا بمجاز بعيد .. »[2] . وكذلك فعل السمين ، واعترض أبو السعود جعلَ المراد بالآيات آيات موسى التسع ، وردَّ اعتراضه الجمل ، قال : « والإضافة هنا قائمة مقام التعريف العهدي ، أي الآية المعروفة كالعصا واليد ونحوهما . أهـ سمين ... واعترض هذا أبو السعود فقال بعد أن قرَّر أن المراد بالآيات العصا واليد وجمعهما باعتبار ما في كلٍّ من الآيات ، ما نصُّه : ولا مساغ لعدِّ بقية الآيات التسع منها ، لِمَا أنها قد ظهرت بعدما غُلِبَ السَّحرةُ على مهل في نحوٍ من عشرين سنة كما مرَّ في تفسير سورة الأعراف ، وسياق ما هنا أن قوله (قال أجئتنا) إلى آخر القصة ، من جملة المترتِّب على قوله (فكذب وأبى) فيقتضي أن التكذيب

---

(١) الكشاف : ٦٩/٣ ، واختار الوجه الأول الجلالان : تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٩٧/٣ .

(٢) البحر : ٢٥١/٦ – ٢٥٢ .

بالتسع وقع قبل المناظرة الآتية ، مع أنه لم يقع قبلها إلا اليد والعصا . ويُمكنُ أن يُجابَ : بأن هذا ، أي قوله (ولقد أريناه) الخ ، إخبار عن جملة ما وقع لموسى في مدة دعائه له ، وهي العشرون سنة وتقدم أن هذا من جملة الكلام المعتَرَضِ به في أثناء القصة ، واعتراض أبي السعود مبنيٌّ على أن هذا إخبار عمّا وقع له مع فرعون في أول دعائه ، وليس كذلك كما عرفت »[1] .

ب - العهد الذهني :

ومنه ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾[2]

فالإضافة في (عنقه) ، و (يوم القيامة) أفادت العهد الذهني ، إذ لم يسبق ذكر هاتين الكلمتين منكورة ثم أعيدت معرفة ، في هذا السياق . أمّا الإضافة في (كتابك) فهي للعهد الذكري .

---

(١) الفتوحات : ٣/٩٧ ، وانظر : روح المعاني : ١٦/٢١٥ - ٢١٦ ، والتحرير والتنوير : ٦/٢٤٢-٢٤٣ .

(٢) الإسراء : ١٣ ، ١٤ .

التعميم :

مرَّ في فصل النعت ما قاله جمع من النحاة والمفسرين[١] ، منهم أبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري وزبو حيان والسمين ، وهو أن الإضافة تأتي مفيدة العموم والاستغراق دالة عليه كدلالة (أل) ، سواء كان المضاف مفرداً أو جمعاً .

ونعرض هنا مزيداً من النصوص التي تُبيِّنُ أن معنى العموم والجنسية من المعاني التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه . قال ابن جني : « واعلم أن المضاف قد يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه ، نحو التعريف ، والاستفهام ، ومعنى الجزاء ، ومعنى العموم »[٢] . وقال أيضاً : « ومن التدريج في اللغة أن يكتسي المضاف من المضاف إليه كثيراً مِنْ أحكامه من التعريف والتنكير ، والاستفهام ، والشياع ، وغيره . ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء في الواجب ، إذا أضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه . وذلك قولك ما قرعت حلقة باب دار أحدٍ قطّ ، فسرى ما في (أحد) من العموم والشياع إلى (الحلقة) ، ولو قلت : قرعت حلقة باب أحدٍ ، أو نحو ذلك ، لم يجز »[٣] . وقال المحلي : « وهي : إمَّا محضة لا يُنوىٰ بها الانفصال ، فيكتسي المضاف من المضاف إليه التعريف ، ... أو الجنسية ، كنعم صاحب الرجل زيد ، أو الجمع كقوله :

* وما حُبُّ الدِّيار شَغَفْنَ قلبي * »[٤] .

---

(١) انظر : الحجة في علل القراءات السبع : ٣٣٤/٢ – ٣٣٥ ، والمحتسب : ٢٧٨/٢ ، ٨٨ ، ١١٦ ، ٢٠٢/١ ، ٢١٣ ، والبحر : ٣٦٤/٢ – ٣٦٥ ، والدر المصون : ٦٩٢/٢ – ٦٩٣ ، والمحرر الوجيز : ٣٨٧/٢ .

(٢) اللمع في العربية : ١٣٧ ، وانظر : شرح اللمع لابن برهان : ١٩٥/١ .

(٣) الخصائص : ٣٥٣/١ ، وانظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٧٣٩/١ .

(٤) مفتاح الإعراب : ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

ومِمَّا يُستدلُّ به لكون الإضافة تفيد العموم في غير ما نصُّوا عليه – وهو كون المضاف إليه يفيد العموم والجنسية ، فيكتسب المضاف ذلك المعنى منه ، ظاهرة تركيبية يصار إليها حيث يُرادُ تجنبُ معنى العموم الذي تفيده الإضافة ، وذلك بأن يعدل عن الإضافة إلى التنكير ، مع التخصيص بالنعت أو الحال ، وهما جارٌ ومجرور ، أو أن يسبق الاسم المضاف بمن التبعيضية جارةً له ، رافعةً لمعنى العموم .

ومن شواهد العدول عن الإضافة مع التخصيص بالنعت ، قوله تعالى – على لسان موسى عليه السلام – :

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ (١)

قال الزمخشري – معللاً تنكير (عقدة) – : « وفي تنكير العقدة –وأن لم يقل : عقدة لساني– : أنه طلب حل بعضها إرادة أن يُفْهَمَ عنه فهماً جيداً ، ولم يطلب الفصاحة الكاملة . و (من لساني) : صفة للعقدة [٢]، كأنه قيل : عقدة من عقد لساني »[٣] . وجاء في الفتوحات : « لم يسأل حل جميعها ، بل حلَّ بعضها الذي يمنع الإفهام ، بدليل قوله (يفقهوا قولي) ، وبدليل أنه نكَّرها فقال : (واحلل عقدة من لساني) ، أي : عقدة كائنة من عقده . أ.هـ أبو السعود . وعبارة البيضاوي : واختلف في زوال العقدة بكمالها ، فمن قال به تمسك بقوله (قد أوتيت سؤلك يا موسى)[٤] ، ومن لم يقل إحتج بقوله (هو

---

(١) طه : ٢٥ – ٢٨ .

(٢) انظر : التبيان : ٨٨٩/٢ ، والفريد : ٤٣٤/٣ ، حيث جوَّزا أن يتعلق الجار والمجرور بـ (احلل) وأن يكون وصفاً لعقدة .

(٣) الكشاف : ٦١/٣ ، وانظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣٨/٣ ، والبحر : ٢٣٩/٦ .

(٤) طه : ٣٦ .

أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً)[١] ، وقوله (وَلَا يَكَادُ يُبِينُ)[٢] . وأجاب عن الأول بأنه لم يسأل حلَّ عقدة لسانه مطلقاً ، بل عقدة تمنع الإفهام ، ولذلك نكَّرها »[٣] .

ومن شواهد العدول عن الإضافة ، احترازاً من معنى العموم ، مع التخصيص بالحال ، قوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[٤] .

فالإضافة في (أولي الأمر)[٥] أفادت العموم ، ودليل ذلك العدول عن : أولي أمركم : لأنه يُفْضِي إلى طاعة المسلم المحكوم من قِبَلِ غيرِ المسلم – كما هو، حالُ مسلمي البلاد المحكومة بحكومة غير مسلمة – فاحترازاً من ذلك عُرِّفَ المضاف إليه بأل ، مع المجيء بالحال ، (منكم) مُخَصِّصةً أولي الأمر الواجبة طاعتهم بكونهم من المسلمين .

ومن شواهد جرِّ المضاف الذي تفيد إضافته العموم بـ (من) التبعيضية ، ما في قوله تعالى :

﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ﴾[٦]

---

(١) القصص : ٣٤ .

(٢) الزخرف : ٥٢ .

(٣) ٣/٨٨-٨٩ ، وانظر : روح المعاني : ١٦/١٨٣ ، والتحرير والتنوير : ١٦/٢١٢ .

(٤) النساء : ٥٩ .

(٥) انظر حول المراد بأولي الأمر ، وحول ما تجب طاعتهم فيه : معاني القرآن للنحاس : ٢/١٢١ – ١٢٣ ، والكشاف : ١/٥٢٤ ، وروح المعاني : ٥/٦٥-٦٧ .

(٦) البقرة : ٢٧١ ، وانظر : آية النساء : ٣١ ، حيث لم تسبق (سيئاتكم) بـ (من) إشارة إلى أنه إذا اجتنبت الكبائر ، كُفِّرَ ماعداها – والله أعلم – .

فـ (مِنْ) في قوله (من سيئاتكم) تبعيضية ، على الصحيح : قال السمين : « في (مِنْ) ثلاثة أقوال ، أحدها : أنها للتبعيض ، أي بعض سيئاتكم ، لأن الصدقات لا تكفر جميع السيئات ، وعلى هذا فالمفعول في الحقيقة محذوف ، أي : شيئاً من سيئاتكم ، كذا قدره أبو البقاء[١] . والثاني : أنها زائدة ، وهو جارٍ على مذهب الأخفش ، وحكاه ابن عطية[٢] عن الطبري عن جماعة ، وجعله خطأ ، يعني من حيث المعنى . والثالث : أنها للسببية ، أي : من أجل ذنوبكم وهذا ضعيف »[٣] . وما قيل عن وظيفة الإضافة ، و (مِنْ) في الآية السابقة ، يقال عنهما في (من طيبات ما كسبتم) في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ
ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا
لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[٤]

إذ لو لم يؤت بـ (مِنْ) لانصرف الأمر إلى وجوب إنفاق جميع طيبات المكسوب والمُخْرَج من الأرض .

وقد تفيد الإضافة العموم ، والمضاف إليه نكرة ، ويستفاد العموم من وقوع تلك النكرة في حيز النفي أو الاستفهام[٥] ، فإن أُريد التخصيص ، صير إليه بواسطة النعت ، وذلك كما في قوله تعالى :

﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ
إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى
لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾[٦]

---

(١) التبيان : ٢٢٢/١ ، وقد نسب أبو البقاء ذلك التقدير إلى سيبويه ، وذهب إلى ذلك التقدير أيضاً ، النحاس والجلالان ، انظر : إعراب القرآن : ٣٣٩/١ ،وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٢٢٥/١ .

(٢) المحرر الوجيز : ٣٣٥/٢ .

(٣) الدر المصون : ٦١٤/٢ ، وانظر : البحر : ٣٢٦/٢ ، وروح المعاني : ٤٤/٣.

(٤) البقرة : ٢٦٧ .

(٥) انظر : الأمالي النحوية : ٧٧/٣ ، وشرح الكافية ٢٧٩/٣ ، وأساليب الاستغراق والشمول : السيد رزق الطويل :٨٣/٨٢ .

(٦) آل عمران : ١٩٤ ، ١٩٥ .

يُفْهَمُ من قوله (لا أضيع عمل عاملٍ) انصراف الوعد بالإثابة إلى كل عامل ، ولذا رُفِعَ هذا العموم بقوله بَعْدُ : (منكم) ، وهو نعت[١] وظيفته التخصيص ، إذ بواسطته صُرف ذلك الوعد إلى مؤمني أمة محمد – صلى الله عليه وسلم– خاصةً . أمَّا وظيفة (من ذكر أو أنثى) – و (من) فيه زائدة – فهي تأكيد العموم من جهة أخرى – على ما سبق بيانه [٢]– : إذ أنّه قد يذهب الوهم إلى أن الموعودين رجال المؤمنين دون نسائهم ، فَرُفِعَ ذلك الاحتمال بالنَّصّ على النوعين ، ووجه الحاجة إلى هذا النص هنا « أن الأعمال التي أتوا بها أكبرها الإيمان ، ثم الهجرة ، ثم الجهاد ، ولمَّا كان الجهاد أكثر تكرراً ، خيفَ أن يُتوهَّمَ أن النساء لا حظ لهُنَّ في تحقيق الوعد الذي وعده الله على ألسنة رسله ، فَدُفِعَ هذا بأنَّ للنساء حَظَّهُنَّ في ذلك ، فَهُنَّ في الإيمان والهجرة يساوينَ الرجال ، وهُنَّ لهُنَّ حَظُّهُنَّ في ثواب الجهاد : لأنهن يقمنَ على المرضى ، ويداوينَ الكلمى ، ويسقينَ الجيش ، وذلك عملٌ عظيم به استبقاء نفوس المسلمين ، فهو لا يقصر عن القتال الذي به إتلاف نفوس عدوّ المؤمنين »[٣] .

قال الألوسي – مفسراً الآية – : « وفي التعرُّضِ لوعد العاملين على العموم مع الرمز إلى وعيد المعرضين غاية اللطف بحال هؤلاء الداعين ، لا سيَّما وقد عبر هناك عن ترك الإثابة بالإضاعة ، مع أنه ليس بإضاعة حقيقةً : إذ الأعمال غير موجبةٍ للثواب حتى يلزم من تخلفه عنها إضاعتها ، ولكن عبر بذلك تأكيداً لأمر الإثابة ، حتى كأنها واجبة عليه تعالى – كذا قيل – والمشهور أنّ الإضاعة في الأصل : الاهلاك ، ومثلها التضييع ، ويقال : ضاع يضيع ضيعةً وضياعاً – بالفتح – إذا هلك[٤] . واستعملت هنا بمعنى الإبطال ، أي : لا أُبْطِلُ عمل عامل كائن منكم . (من ذكر أو أنثى) : بيانٌ لـ (عامل) وتأكيد

---

(١) انظر التبيان : ٣٢٢/١ ، والفريد : ٦٧٨/١ .

(٢) انظر : مبحث توكيد الحال لصاحبها ، من فصل الحال .

(٣) التحرير والتنوير : ٢٠٣/٣ ، وانظر في سبب نزول الآية : البحر : ١٤٣/٣-١٤٤.

(٤) انظر : المفردات : ٣٠٠ .

لعمومه ، إمّا على معنى : شخصٍ عامل ، أو على التغليب . وجوز أن يكون بدلاً من (منكم) بدل الشيء من الشيء ، إذ هما لعين واحدة[١] ، وأن يكون حالاً من الضمير المستكنّ فيه »[٢] . كما جوز أن تكون « زائدة[٣]، لتقدم النفي في الكلام ، وعلى هذا فيكون (من ذكر) بدلاً من نفس (عامل) ، كأنه قيل : عاملٍ ذكر أو أنثى ، ولكن فيه نظر ، من حيث إنّ البدل لا يزاد فيه (مِنْ) ... »[٤] .

وقد أفادت الإضافة العموم أيضاً في :(حبطت أعمالهم) من قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ ﴾[٥]

فالكفرة المتصفون بما في حيّزِ صلة الموصول من صفات يخالف حكمهم حكم غيرهم من الكفرة – لجمعهم مع الكفر قتلَ النبيين والآمرين بالقسط – في عدم انتفاعهم بأعمالهم الحسنة في الدنيا[٦] ، وذلك ما يشير

---

(١) جوز ذلك أبو البقاء والمنتخب ، انظر : التبيان : ٣٢٢/١ ، والفريد : ٦٧٨/١ ، كما جوزا أن يكون نعتاً موضحاً .

(٢) روح المعاني : ١٦٨/٤ ، وانظر : الدر المصون : ٥٣٩/٣ ، ٥٤١ .

(٣) ذهب إلى ذلك الأخفش ، انظر : معاني القرآن : ٤٢٩/١ ، والمحرر الوجيز : ٣٢٩/٣ ، والتفسير الكبير : ١٥٥/٩ .

(٤) الدر المصون : ٥٣٩/٣ ، وانظر : البحر : ١٤٤/٣ .

(٥) آل عمران : ٢١ ، ٢٢ .

(٦) أشار القرآن في غير موضع إلى انتفاع الكفرة – غير المذكورين في الآية – بأعمالهم الحسنة في الدنيا ، وينظر على سبيل المثال : هود : ١٥ ، ١٦ .

إليه صنيع المفسرين . قال الجلالان : « (أعمالهم) : ما عملوه من خير ، كصدقة وصلة رحمٍ . (في الدنيا والآخرة) : فلا اعتداد بها لعدم شرطها »[١] . وقال الجمل - معلقاً على قولهما (لعدم شرطها) - : « قوله (كصدقة ، الخ) فيه أن مثل هذا العمل الغير متوقف على النية ، لا يتوقف على الاسلام فينتفع به الكافر في الآخرة ، هذا هو المعتمد في الفروع ، فلا يظهر قول الشارح : لانتفاء شرطه ، يعني الذي هو الاسلام ، فلعل هذا الحكم وهو بطلان صدقاتهم في الدنيا والآخرة مخصوص بطائفة من الكفار ، وهم من شافه النبي - صلى الله عليه وسلم - بالأذى والمخالفة »[٢] . وقال الآلوسي : « أي : أولئك المتصفون بتلك الصفات الشنيعة الذين بطلت أعمالهم وسقطت عن حيز الاعتبار وخلت عن الثمرة في الدنيا حيث لم تحقن دماؤهم وأموالهم ، ولم يستحقوا بها مدحاً ولا ثناء ، وفي الآخرة حيث لم تدفع عنهم العذاب ولم ينالوا بسببها الثواب . وهذا شامل للأعمال المتوقفة على النية وغيرها . ومن الناس من ذهب إلى أن العمل الغير متوقف على النية كالصدقة وصلة الرحم ينتفع به الكافر في الآخرة ولا يحبط بالكفر ، فالمراد بالأعمال هُنا ما كان من القسم الأول ، وإن أُريد ما يشمل القسمين التزم كون هذا الحكم مخصوصاً بطائفة من الكفار ، وهم الموصوفون بما تقدم من الصفات ، وفيه تأمل »[٣] . والجار والمجرور : (في الدنيا والآخرة) متعلق بمحذوف حال من (أعمالهم) ، وهي حال مؤكدة برفع احتمال أن يراد حبوط أعمالهم في الآخرة فقط قياساً على حكم أعمال من لم يكن على صفة هؤلاء من الكفرة غيرِهم .

---

(١) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٢٥٤/١ .

(٢) الفتوحات : ٢٥٤/١ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤٦/٤ - ٤٧ ، والمحرر الوجيز : ٤٦/٣ .

(٣) روح المعاني : ١٠٩/٣-١١٠ ، وانظر : التحرير : ٢٠٥/٣ - ٢٠٨ .

التوضيـــح :

والإضافة تؤدي تلك الوظيفة في حالة واحدة ، وهي عندما يكون المضاف علماً . والمضاف إليه في هذه الحالة إمّا أن يكون لقباً ، كما في : سعيدُ كرزٍ . وإمّا أن يكون ضمير وصفٍ مُضافٍ حُذِفَ فأضيف العلم إلى ضميره ، كما في : زيدنا ، والمراد كما ذكر النحاة : زيدٌ صاحبنا ، أو يكون اسماً ظاهراً .

وقد أطلق النحاة على إضافة العلم إلى ضمير الوصف : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف ، قال ابن مالك : « ومنها[1] إضافة الموصوف إلى مضاف إليه ، كقول الشاعر :

عَلاَ زيْدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضي الشَّفرتين يمانِ

أي : علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم ، فحذف الصِّفتين المضافتين إلى ضميري المتكلِّم والمخاطب وجُعِلَ الموصوفَ خلفاً عن الصِّفة في الإضافة . ومثله :

فإنَّ قُريشَ الحقِّ لا تَتْبعُ الهوى ولنْ يقبلوا في اللهِ لومةَ لائمِ

أراد : فإنَّ قُريشاً أصحابَ الحقِّ ، ثُمَّ فَعَلَ كفِعْلِ الأوَّل . ومثله :

لَعَمْري لَئِنْ كانتْ بَجيلَةَ زانهـــا جَريرٌ فقدْ أَخْزى كُليباً جريرُها

ومثلُهُ قولُ الأسد الطائيُّ :

قتلتُ مُجاشـــعاً وأســـرتُ عَمْراً وعنترةُ الفـــوارسِ قـــدْ قتلتُ

ومثله قولُ الحطيئـة :

إليكَ سعيدَ الخيـــرِ جُبْتُ مَهامِهاً يُقابلنـــيُ آلٌ بهـــا وتُنـــوفُ

---

(١) يقصد : من أنواع الإضافة التي سمّاها شبيهةً بالمحضة ، وهو أول من جعل الإضافة ثلاثة أقسام ، انظر : ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٥ ، والهمع : ٤/٢٧٧ .

ومثله قولُ رؤبــة :

يا قاسمَ الخيراتِ وابنَ الأخْيَرِ ما سَــاسَنَـا مِثْلَكَ مِــنْ مُؤمَّرِ

ومثله :

* يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ *

وكذا قـولهم في زيد الذي سـمَّاه رسـولُ اللَّـه – صلى الله عليـه وسلم –، زيدَ الخير : زيد الخيل ، لأنَّـه كان صاحبَ خيْلٍ كريمة . وعلى هذه الأمثلة وشبهها ، نبهَّتُ بقولي : (والموصـوف إلى القائم مقام الوصف) »[1] . أمَّا إضافة العَلَم إلى اللَّقب فقد عدُّوها من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، قال ابنُ مالك : « ومِنْ إضافة المســمَّى إلى الاسم قولهم : سـعيدُ كُرْزٍ ، فإنَّ (سـعيد) علمٌ، و (كُرز) لقبٌ ، والشَّخص المدلول عليه بهما واحد . لكنَّ الاسم قبلَ اللَّقب في الموضع ، فقُدِّم عليه في اللفظ وقُصِدَ بالمقدَّم المُسمَّى لتعرُّضه إلى ما يليق بمجرد اللفظ من نداءٍ وإسناد ، فلزمَ أنْ يُقصد بالثاني مجرد اللفظ لتثبتَ بذلك مُغايرةٌ ما ، حتى كأنَّ قائلَ : جاءَ سعيدُ كُرزٍ ، قد قال : جاء مُسمى كُرز »[2] . وإطلاقهم على المضاف إلى ضمير الوصف المحذوف : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف مـقبولٌ مرضيٌّ : لأنَّ الأصل – على ما ذهبوا إليـه – النَّعت ، وإنما صير إلى الإضـافة لفـائدتين : معنوية ولفظية . أمَّا المعنوية فهي بيان شدَّةِ الالتصاق والتلاحم بين المحدِّثين والمحدَّثِ عنه ، كما في إضافة العلم إلى ضمير المتكلمين : إذ زيدُنا أدلُّ على الالتحام من : زيدٌ صاحبنا، وبينَ المحدَّثِ عنه وما هو صفةٌ له ، كما في نحو : قُريش الحق : إذ إضافتها إليه أبلغ من نعتها بـ : قريش صاحبة الحق ؛ لأنَّها مع الإضافة تصيرُ كأنها بعضه .

وأمَّا الفائدة اللفظية فهي الاختصار بحذف النعت وجعلُ ما كان كلمتين كلمةً واحدة .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٢٣١-٢٣٢ .

(٢) شـرح التـسـهيل : ٣/٢٣١ ، وانظر : الهمع : ٤/٢٧٦، والمُوفي في النحو الكوفي : ٥٢ .

وعدُّهم إضافة العلم إلى اللقب من إضافة المسمَّى إلى الاسم غير مقبول[١] ، وذلك أنَّ كليهما اسم للذَّاتِ المسمَّاة بهما ، وإنَّما احتاج العلمُ (سعيد) إلى ما يوضحه ، لأن الاستعمال صيَّرهُ مشتركاً ، فجيء بلقبه لتوضيحه ، وهو مُشترك أيضاً ؛ لأنه وإن كان في أول إطلاقه مُختصاً بذاتٍ واحدة ، فإنَّ الاستعمال صَيَّرهُ مُشتَرَكاً ، حيث صار يُشارك سعيداً فيه المنتسبون إليه . فإذاً كلاهما مشترك ، غير أن الثاني أقلُّ اشتراكاً ، وبإضافة الاسم إليه تتعين الذات المرادة . وإلى ذلك أشار ابن السراج وهو يعلل لإضافة الاسم إلى اللقب ، قال : « اللقب مما يشتهر به الاسم حتى يكون هو الأعرف ، ويكون اسمه لو ذُكر على إفراده مجهولاً ، فصار اللقب علماً ، والاسم مجروراً إليه كالمقطوع عن المسمَّى ، لأنّ الملقَّب إنما يُرادُ بلقبه طرح اسمه . وكان اللقب أولى بأن يُضاف الاسم إليه ، لأنه صار أعرف من الاسم ، وأصل الإضافة تعريف ... »[٢] .

وفائدة إضافة الاسم إلى اللقب لفظية[٣] ، لا غير وهي الاختصار ، قال ابن الحاجب مُعللاً لتلك الإضافة : « ... أنهم يختصرون في الأعلام لكثرتها في الكلام ، فجوزوا إضافته إلى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظاً أو تقديراً ، كما جوزوا حذف التنوين منه عند وصفه بابن ، وغير ذلك من التخفيفات »[٤] . وإلى ذلك ذهب ابن مالك الذى يرى – وهو مُحِقٌّ – أن اتباع الثاني للأول بجعله عطف بيان أو بدلاً[٥] هو الأصل . وجَعَلَ عِلَّة كونِ

---

(١) سيأتي بسط الحديث عن ذلك في مبحث الخصائص .

(٢) الأصول : ٢/٩ – ١٠ ، وانظر : شرح الكافية : ٢/٢٤٠ ، ٣/٢٦٥ .

(٣) هذا التقرير ليس ملاحظاً فيه ما يطلق اللقب – عند أول اطلاقه – له من مدحٍ أو ذم ، انظر : شرح الكافية : ٢/٢٤٠ ، ٣/٢٦٤ – ٢٦٥ .

(٤) الأمالي النحوية : ٣/٤٥ .

(٥) على ما بين من خصائص البدل ووظائفه ، يتضح أنه لا يصح عدّ الموضح هنا بدلاً .

الإضافة على خلاف الأصل لكونها تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وهي علّةٌ غيرُ لازمة ، لأنا قد بيّنا أن إضافة أحدهما إلى الآخر من إضافة المشترك إلى الأقل اشتراكاً ، وهي جائزة حملاً على جواز إضافة العام إلى الخاص . والعلة التي أراها العلة الصحيحة هي أن التوضيح وظيفة أحد بابين : النعت أو عطف البيان ، حيث ينعت الاسم بـ (ابن) وهاشمي ونحوهما لبيان نسبه ، وينعت بكوفي وبصري ونحوهما لبيان انتسابه . وإنما أدتِ الإضافةُ وظيفة النعت هذه ، لاشتراكها معه في أداء وظيفة التخصيص ، فكان ذلك مُسوّغاً لأن تؤدي وظيفة أخرى من وظائفه الأصلية وهي التوضيح . وتلك الإضافة واجبة عند سيبويه وغيره من البصريين ، لعلة ذكرها ، ونورد نصّه بعد نصّ ابن مالك الذي قال : « ص : ومن العلم اللقب ، ويتلو غالباً اسم ما لُقّبَ به بإتباعٍ ، أو قطعٍ مطلقا ، وبإضافةٍ أيضاً إن كانا مفردين . ش : إذا كان للشخص اسم ولقب وجُمِعَ بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر ، قُدّمَ الاسم ، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلاً ، أو قُطِعَ بنصبٍ على إضمار أعني ، أو برفعٍ على إضمار مُبتدأ . فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيها على كل حالٍ ، مُركبين كانا كعبدالله أنف الناقة ، أو مركباً ومفرداً كعبدالله قُفّةَ ، وزيدٌ عائذُ الكلب ، أو مفردين كسعيد كرز . وهذا معنى قولي (بإتباعٍ أو قطعٍ مطلقاً ، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين) ، فالمفردان يُشاركان في الإتباع والقطع ، وينفردان بالإضافة كسعيد كُرز ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة ، لأنها على خلاف الأصل ، فبيّنَ استعمال العرب لها ، إذ لا مستندَ لها إلاّ السماع ، بخلاف الإتباع والقطع فإنّهما على الأصل . وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل ، لأنَّ الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزمُ من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، فيحتاجُ إلى تأويل الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم ، ليكون تقدير قول القائل : جاء سعيدُ كُرز ، جاء مُسمَّى هذا اللقب ، فَيَخْلُصُ من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأول ، ولا يوقعان في مخالفة أصل ، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما . وإنما يُؤول الأول بالمسمَّى لأنه المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه

في الحقيقة إنما هو المسمَّى . وهذا أيضاً موجب لتقديم الاسم على اللقب ، لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غيرِ إنسان كبطَّة وقُفَّة وكُرْز ، فلو قُدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخيره ، فلم يُعدل عنه إلاّ فيما ندر من الكلام »[1] .

أما العلة التي من أجلها أوجب سيبويه ومتابعوه في المفردين الإضافة ، فهي جَعْلُ بناء الاسم في تلك الحالة على منهاج بناء ما كان من ذلك ، عند القوم ، قال : « إذا لقبتَ مفرداً بمفردٍ أضفته إلى الألقاب ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيدُ كُرْزٍ ، وهذا قَيْسُ قُفَّةَ قد جاء ، وهذا زيدُ بَطَّةَ ... فإذا لقبت المفرد بمضافٍ والمضاف بمفردٍ ، جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل . وكذلك إن لقبت المضاف بالمضاف وإنما جاء هذا مفترقاً هو والأول ، لأن أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماء ، أن يكون للرجل اسمان أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفاً للآخر ، وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيدٌ أبو عمرو ، وأبو عمرو زيد ، فهذا أصل التسمية وحدُّها . وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فإنما أجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ولا يجاوزوا ذلك الحد »[2] .

وتجويز ابن مالك للإتباع هو متابع فيه للكوفيين وتابعهم فيه جماعة غيره : إذ رأوه الوجه القياسي . قال ابن عقيل – شارحاً بيت الألفية :

وإنْ يكونا مُفردينِ فأضِفْ حتماً ، وإلاّ أتْبِعِ الذي رَدِفْ – :

---

(١) شرح التسهيل : ١/١٧٣-١٧٤، وانظر : ٣/٢٣١ ، وشرح الكافية : ٢/٢٣٩-٢٤٠ .

(٢) الكتاب : ٣/٢٩٤ – ٢٩٦ ، وانظر : شرح السيرافي : ٤/١٢٧-١٢٨، والمقتضب : ٤/١٦-١٧ ، والأصول في النحو : ٢/٩-١٠ ، والمقرب :٢٧٣ .

« إذا اجتمع الاسم واللقب : فإمَّا أن يكونا مُفردين ، أو مُركبين أو الاسم مركّباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مُفرداً واللقب مركباً . فإنْ كانا مفردين وجبَ عند البصريين الإضافة[١] ، ... وأجاز الكوفيون الإتباع ، ... ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب »[٢] . وقال ابن الحاجب – شارحاً قول الزمخشري : « وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ، ولقب ، أُضيف اسمه إلى لقبه »[٣] ، قال : « وقوله : (أضيف) ظاهرٌ في وجوب الإضافة ، كما إذا قيل : الفاعل مرفوع . وهذا ظاهر كلام البصريين . وقد أجاز الزجاج الإتباع . وروى الفراء : قيسُ قُفَّةُ ويحيى عينان ، بالاتباع .. وقد جاء : ابن قيسٍ الرُّقيَّاتُ ، منوناً ، عطف بيان أو بدلا »[٤] . وقال أيضاً : « قوله (وإن كان مضافاً أو كنية ، أُجري اللقب على الاسم فقيل : هذا عبدالله بَطَّةُ ، وهذا أبو زيد قُفَّةُ) قال الشيخ[٥] : يتعَيَّنُ الوجهُ القياسي : إما عطف بيان وإما البدل ، وتتعذر الإضافة »[٦] .

وعلى ذلك نقول : لولا اقتضاء المقام التخفيف مع إمكانه لكان الإتباع أولى ، طرداً للقاعدة ، وذلك يعني أنَّ الإضافة أدَّت وظيفة عطف البيان – وهي التوضيح – في : سعيد كرز ، إذ دلالته مع الإضافة دلالته مع الإتباع ، وأدت وظيفة النعت – وهي التوضيح هنا – في : زيدُنا ، إذ دلالته – من جهة الوظيفة الأساسية – مع الإضافة دلالته مع الاتباع : زيدٌ صاحبنا . ومِمَّا يُقوِّي ذلك النظرُ في المثلين التاليين : جاء زيدُنا ، و : جاء رجلُنا ، حيث نجد

---

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع ، كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، انظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين عبد الحميد : هامش شرح ابن عقيل : ١٢٣/١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١٢٢/١ – ١٢٣ .

(٣) شرح المفصل : ٣٣/١ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل : ٧٩/١ – ٨٠ ، وانظر : شرح الكافية ٢٦٥/٣ .

(٥) المعني به الشارح وهو ابن الحاجب .

(٦) الإيضاح : ٨١/١ .

وظيفة الإضافة في المثال الأول مختلفة عنها في المثال الثاني : إذ إن في المثال الأول نصّاً على أنّ الجائي رجلٌ هذا اسمه ، على حين ليس في المثال الثاني ما يُفيد ذلك ، فالرجل وإنْ كان معلوماً للمتكلم والمخاطب ، لا يتعين أن يكون اسمه زيداً ، إذاً وظيفة الإضافة في المثال الأول التوضيح ، ووظيفتها في المثال الثاني التعريف . وممّا يستدل به على ذلك عدولهم عن توضيح العلم بالغلبة كالنابغة الذبياني ، عن توضيحه بالنعت إلى تحقيق ذلك له بواسطة الإضافة بعد تجريده من (أل) لعدم اجتماعها والإضافة . قال ابن مالك : « ذُو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تاماً ، وهو على ضربين : مضاف ، كابن عمر وابن رَأْلان ، وذو أداةٍ كالأعشى والنابغة ... كذلك الأعشى والنابغة حقهما إذا أُطلقا أن تصلحا لكل ذي عشى ونبوغ ، إلاّ أنّ الاستعمال صرفهما عن الشياع وجعلهما مختصين . وإن عَرَضَ لشيء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يُغتفر في الأعلام المعلَّقة ، إمّا ردّاً للتنكير لحاجة تعرض ، كقول الشاعر :

* لا هَيْثَمَ الليلةَ للمطيِّ *

... وإمّا اتكالاً على تكميل الوضوح بنعتٍ أو ما يقومُ مُقامه ، كزيد القرشي والأعشى الهمداني . وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصاً ، كقولهم : أعشى تغلب ، وأعشى قيس ، ونابغة بني ذبيان ، ونابغة بني جعدة ، ومثله قول الشاعر :

ألا بَلِّغْ بنـي خَلَفٍ رسـولا أحقّاً أنّ أخْطَلَكُمْ هـجانـي

وكقول الآخر :

فَلَوْ بَلَغَتْ عَوَّا السَّماكِ قبيلةٌ لزادتْ عليها نَهْشَلٌ وتَعَلَّتِ »[1] .

وممّا يُستدل به أيضاً على أن وظيفة الإضافة في (زيدنا) التوضيح وليس

---

(١) شرح التسهيل : ١/١٧٤ – ١٧٥ .

التعريف ، منعهم دخول (أل) على العلم لأداء تلك الوظيفة ، قال ابن أبي الربيع – بعد أنْ ذكر أنَّ الأعلام لا تضاف حتى تتنكر – : « فإنْ قلتَ : فالأعلام إذا نُكرتْ أيجوز دخول الألف واللام عليها ، فتقول :جاء الزيد والعمرو ؟ قُلتُ : لا يُقال ذلك إلا في الشعر للضرورة ؛ وكأنهم كرهوا قبحَ اللفظ في دخول الألف واللام ، ولم يكرهوا قبح اللفظ في الإضافة ؛ لأن الإضافة قد توجد في بعض الصفات غير مُعرِّفة ، وتوجد على معناها منفصلة عن الاضافة ، وتلك الصفات : اسم الفاعل ... فلمّا كانت الإضافة توجد غير مُعرِّفة وعلى معناها منفصلة ، جاء ت في الأعلام إذا نُكِّرت ، ولمّا كانت الألف واللام لا تكون إلا معرفة ومتى جاء ت زائدة لتوكيد التعريف ، كرهوا دخولها على ما أصله التعريف والتنكير فيه عارض »[١] .

وبإثبات التوضيح وظيفةً للإضافة يُجترأ على رفض مقولة : الأعلام لا تُضاف حتى تتنكر . وذلك لزوال ما استدعاها ، وهو كون العلم معرفة والإضافة إمَّا أن تكون للتخصيص أو التعريف ، وفي إضافة العلم – باقياً على علميّته – تحصيل حاصل ، فوجب اعتقادُ تنكيره ، كيلا تصير الإضافة نوعاً من العبث . قال عبد القاهر – وهو يشرحُ قولَ أبيِّ الفارسي : « ولا تُضاف المعارف وإنما تُضافُ النكرات »[٢] – : « وأمَّا الأعلام فإنما تضاف بعد أن تُنكر ، فلا تقولُ : جاء ني زيدكم حتى تقول : زيدٌ من الزيدين ، كما تقول : رجلٌ من الرجال ، ثُمَّ تُعرِّفهُ بالإضافة : لأنه إذا كان باقياً على تعريفه لم يكن مفتقراً إلى الإضافة ، فكأن طلب تعريفه كالكتابة على السواد ، ولهذا يتنكر بالإضافة إلى النكرة ، كقوله : زيدُ رجلٍ ، وذلك أنك لما نكرته وجعلته شائعاً في أُمَّته بمنزلة قولك : غُلامٌ ، فكما أنك إذا قُلت : غُلامُ رجلٍ كانت الإضافة مُنشئةً اختصاصاً ، لا تعريفاً ، كذلك قولك :زيدُ رَجُلٍ ولو قدَّرتَ أنك أضفت زيداً

---

(١) البسيط : ٢/٨٨٤ – ٨٨٥ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٨٧٢ .

وهو معرفة حتى كأنه لا يكون هذا الاسم لغير الواحد المعيَّنِ ، كنتَ مُتعرضاً للإحالة : إذ التعريف والتنكير ضِدَّانِ فاجتماعهما ظاهر الفساد »[١] . ويُقوي مذهبنا في رفض مقولة تنكير الأعلام المضافة ، قول الرضيِّ : «وعندي أنه يجوزُ إضافة العلم مع بقاء تعريفه : إذ لا مانع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا ، كما ذكرنا في باب النداء ، وذلك إذا أُضيف العلمُ إلى ما هُو مُتصفٌ به معنى ، نحو : زيدُ الصدق . يجوزُ ذلك وإنْ لم يكن في الدُّنيا إلاَّ زيدٌ واحد ، ومثله قولهم : مُضرُ الحمراءِ ، وأنمارُ الشَّاءِ ، وزيد الخيل ، فإنَّ الإضافة فيها ليستْ للاشتراك المتَّفَقِ »[٢] .

تلك هي الوظائف الأساسية للإضافة ، ونعني بكونها كذلك – على ما سبق في فصل النعت – أنَّ الغالب في الإضافة مجيئها لأداء إحداها . وإنما حكمنا للتعميم والتوضيح بحكم التخصيص والتعريف ، بناءً على كثرة الاستخدام ، فالمتأمل للنَّصوص وعلى رأسها القرآن الكريم ، يَجدُ أن مجيء الإضافة للتعميم لا يقلُّ عن مجيئها للتخصيص ، وذلك الحكم ينسحبُ على التوضيح أيضاً ، إذْ حكم كلِّ اسم ولقبٍ مُفردين الإضافة على الوجوب – بالنسبة للبصريين – وعلى الجواز ، بالنسبة للكوفيين .

وننتقل للاستشهاد لبعض ما تجيء الإضافة له من الوظائف غير الأساسية ، والتي أشار إلى بعضها السَّكاكي في نصه الذي أثبتناه في مقدمة الحديث عن الوظائف .

---

(١) السابق : ٨٧٣/٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٨٠/١ ، والكافية : ١٢٣ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد:٧٨.

(٢) شرح الكافية : ٢٠٩/٢ ، وانظر : ٢٥٧/٣ .

المبالغة في المدح والذمّ :

لم ينصَّ أحدٌ من النحاة – بحسب علمي – على أنّه قد يصار إلى الإضافة لغرض المدح أو الذم أو المبالغة فيهما ، لكن في كلام العرب كثيراً من الأمثلة التي تفيد فيها الإضافة المبالغة في ذينك المعنيين ، منها قولهم : فلانٌ أخو الحرب ، أيْ ملازم لها ، والغرض من إضافته إليها بيان شجاعته البالغة ، وكذلك قولهم فلان أخو الكرم ، إذ في إضافته إليه إشارة إلى ثبوت تلك الخصلة فيه ، وهو أبلغ من قولنا : فلان كريم ، ومنها أيضاً قولهم : فلان ثبتُ الغَدَر ، « أي : ثابت القدم في الحرب والكلام ، يُقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزَّلل والخصومة . قال ابن السكيت : يُقال : ما أثبتَ غَدَرَهُ ، يعني الفرس ، أي ما أثبته في الغَدَر ، وهي الحجارة واللخاقيق ، أي خروق الأرض »[١] . ومن ذلك قولهم : نسيج وحده ، وجُحيش وحده ، قال ابن مالك وهو يتحدث عن خصائص (وَحْد) : « ... وقد يُجرُّ بعلى ، وبإضافة (نسيج) في المدح ، وفي الذَّمّ بإضافة جُحيش وعُيير ، فيقال : هُو نسيج وحده ، إذا قُصدَ قلة نظيره في الخير ، وهذا جحيش وحده وعُيير وحده ، إذا قُصدَ قلَّةُ نظيره في الشَّرِّ »[٢] . وقال الرضيُّ – وهو يتحدث عن استعمالات (أَحَد) – : « وقدْ يُقالُ في المدح ونفي المثل : هو أحدُ الأحدين ، وهو إحدى الإحَدِ ، جمعوا (إحدى) على (إحَد) تشبيهاً بسدرة وسدر ، فمعنى هو إحدى الإحد : داهية هي إحدى الإحد ، قال :

* استثاروا بيَ إحدى الإحد * »[٣] .

---

(١) شرح المفصل :٢/١١٩، وانظر : ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٢٤٠ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٢/٣٤٢، والكتاب : ١/٣٧٧، وشرح السيرافي :٢/١١٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٨٧٨ ، شرح الكافية : ٢/٢١٤ ، ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٣ ، والخزانة : ٤/٢١٠ – ٢١١ .

(٣) شرح الكافية : ٣/٢٨٥ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢/٤٠٥ ، والتقاء قولي :« لم يَنُصَّ أحدٌ من النحاة ... الخ » مع نصِّ الرضي وابن مالك وغيرهم من النحاة على ذلك ، من جهة أن تلك النصوص لم تأت عند حديثهم عن وظائف الإضافة ، بل عند حديثهم عن استعمال كلمة (وَحد) وما تختصُّ به ، فالتقطت أنا ذلك الكلام من ذلك المقام والسِّياق للاستناد إليه في إثبات ما ذهبتُ إليه من أنَّ الإضافة تأتي مُؤدِّية وظائف غير التي نصوا على أنَّها تُؤدِّيها ، واللّه أعلم .

وفي تمثيل النحاة – وإن لم يَنُصُّوا – ما يُفيدُ أنَّ الإضافة يُصار إليها لإفادة المبالغة في هذين المعنيين . ولذلك صورٌ ثلاثة :

الأولى : أن يضاف الاسم إلى مصدر الصفة .

الثانية : أن يضاف الموصوف إلى صفته .

الثالثة : أن تضاف الصفة إلى موصوفها .

الصورة الأولى : إضافة الاسم إلى مصدر الصفة .

والإضافة في هذه الصورة بمعنى (مِنْ) ، لأنَّ المضاف إليه يُنزَّلُ منزلة الجنس للمضاف إذ هو مصدر . وأوَّلُ من أتى بأمثلة لها سيبويه ، حيث قال : « ومنه[١] : مررت برجلٍ ذي مالٍ . ومنه : مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ، منسوب إلى الصلاح . كأنك قلت : مررت برجل صالح . وكذلك : مررت برجلٍ رجُلِ سوءٍ ، كأنك قلت : مررتُ برجل فاسد : لأن الصدق صلاح والسوء فساد . وليس الصدق هنا بصدق اللسان ، ولو كان كذلك ، لم يَجُز لك أنْ تقول : هذا ثوب صِدْقٍ وحمارُ صِدْقٍ ، وكذلك السَّوء ليس في معنى سُوْتُه »[٢] . ففي إضافة الرجل إلى الصدق والسوء مبالغة : إذ صار المضاف بعضاً من المضاف إليه والمضاف إليه جنساً له تنزيلاً ، وذلك أبلغ في المدح من أن يُقالَ : مررتُ برجل صالح لأن الإضافة – كما قال صاحب التحرير – : « أدَلُّ على الاختصاص بالجنس المُضاف إليه لاقتضاء الإضافة ملابسة المضاف إليه ، وتلك الملابسة هنا تَؤُولُ إلى التوصيف، وإلى هذا[مَالَ][٣] التفتازاني في شرح الكشاف ،

---

(١) جاء قوله ذاك في (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه) ، وعطف قوله (ومنه) على قوله في موضع سابق : والضمير المجرور عائد على النعت .

(٢) الكتاب : ١/٤٣٠ ، وانظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ١/٥٥١ .

(٣) وردتْ في النص : قالَ .

وأنكر أن يكون المضاف إليه في مثله صفةً حقيقيةً ، حتى يكون من الوصف بالمصدر »[١] . وما يؤكِّدُ ما ذهب إليه التفتازاني قولُ السيرافي – شارحاً نص سيبويه السابق – : « أما قوله (وكذلك السوء ليس بمعنيٍ سؤته) : فأراد أن يعلمك أنه ليس بفعلٍ فعله الرجل فيكون نعتاً له »[٢] . وإلى ذلك يشير صنيعُ الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى (يَظُنُّونَ بِاللَّـهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ)[٣] ، حيث قال : « وظنُّ الجاهلية كقولك : حاتمُ الجودِ ، ورجل صِدْقٍ ، يُريدُ : الظنَّ المختصَّ بالملةِ الجاهليَّة »[٤] . وقول التفتازاني : « وفي إضافة (ظن) إلى الجاهليَّة ... وجهان ، أحدهما : أن يكون من إضافةِ الموصوف إلى مصدر الصفة ، ومعناها الاختصاص بالجاهلية ، كما في حاتم الجود ، ورجل صدق ، على معنى حاتم المختصُّ بوصف الجود ، ورجل مختصٌ بوصف الصِّدق . والثاني : أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل على حذف المضاف ، أيْ ظنَّ أهلِ الجاهليَّة »[٥] . ولِجَعْلِ المضاف إليه هنا جنساً للمضاف نظير في كلامهم ، حيث يجعلون مَنْ اتصفَ بصفةٍ ما والتصقت به تلك الصفة ، كأنه مخلوق منها . قال ابن جني مُخرِّجاً ما جاء من ذلك في قول الشاعر :

ألا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جاذِمَةَ الحبْلِ وضَنَّتْ علينا والضَّنينُ من البُخْلِ

قال : « فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومَطِينٌ من الخير ، وهي مخلوقة من البخل . وهذا أوفق معنىً من أن تحمله على القلب وأنَّه يريد به : والبُخلُ من الضنين ، لأنَّ فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب . ومنه ما أنشدناه أيضاً من قوله : * وهُنَّ مِنَ الإخلافِ قَبْلِكَ والمَطْلِ *

---

(١) التحرير والتنوير : ٥٩٦/١ .

(٢) شرح السيرافي : ١٤٦/٢ .

(٣) آل عمران : ١٥٤ .

(٤) الكشاف : ٤٢٨/١ .

(٥) الفتوحات الإلهية : ٣٢٦/١ .

وقوله : * وهُنَّ من الإخلافِ والولَعَانِ *

ويكفيك من ذلك كله قول الله عز وجل : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ). وذلك لكثرة فعله إيَّاد واعتياده له . وهذا أقوى معنىً من أن يكون أرادَ : خُلِقَ العجل من الإنسان : لأنه أمر قد اطرد واتسع فَحَمْلُهُ على القلب يَبْعُدُ في الصنعة ، ويُصغِّرُ المعنى . وكأنَّ هذا الموضع لمَّا خفي على بعضهم قال في تأويله : إنَّ العجل هنا الطين . ولعمري إنَّه في اللغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة »[١] .

ومن شواهد تلك الإضافة – مُراداً بها المبالغة في المدح – قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ
مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾
وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴿٥٠﴾ ﴾[٢]

قال الراغب : « الصدق والكذب أصلهما في القول ، ... ويستعملان في أفعال الجوارح ، فيقال : صَدَقَ في القتال إذا وفَّى حقه وفعل ما يجب وكما يجب ، وكَذبَ في القتال ، إذا كان بخلاف ذلك . ويُعبَّرُ عن كل فعلٍ فاضلٍ ظاهراً وباطناً بالصدق فيضاف إليه ذلك الفعل الذي يوصف به ، نحو ... وقوله (وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ)[٣] ، فإنَّ ذلك سؤال أن يجعله الله صالحاً بحيث إذا أثنى عليه من بعده لم يكن ذلك الثناء كَذِباً ، بلْ يكون كما قال الشاعر :

إذا نحنُ أثنينا عليكَ بصالحٍ فأنت الذي نُثْني وفوقَ الذي نُثْني »[٤].

---

(١) الخصائص : ٢/٢٠٣ – ٢٠٤ .

(٢) مريم : ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الشعراء : ٨٤ .

(٤) المفردات : ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

والمراد باللسان هنا هو « الثناء الحسن ، أي السيرة الحسنة . ففي اللسان مجازٌ مُرسل من إطلاق اسم الآلة وإرادة ما ينشأُ عنها . فالمعنى : وجعلنا لهم ثناءً صادقاً يذكرهم الأُممُ كُلُّها إلى يوم القيامة ، بما لهم منَ الخصال المرضية »[١] . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[٢] .

فالقدم « اسم لما تَقَدَّمَ وسَلَفَ فيكون في الخير والفضل وفي ضده . قال ذو الرمة :

لكم قَدَمٌ لا ينكرُ الناسُ فَضْلَها مع الحسب العاديِّ طَمَّتْ على البحر

وذكر المازري في المعلم عن ابن الأعرابي : أن القدم لا يعبر به إلا عن معنى المقدم ، لكن في الشرف والجلالة . وهو (فَعَلٌ) بمعنى فاعل مثل : سَلَف وثَقَل ...»[٣] . قال السمين : « لما كان السَّعي والسَّبقُ بالقدم ، سُمِّيَ السعي المحمود قدماً ، كما سُمِّيتِ اليد نعمةً لمَّا كانت صادرة عنها . وأضيف إلى الصدق دلالة على فضله ، وهو من باب : رجل صدق ، ورجل سوء »[٤] .

الصورة الثانية – إضافة الموصوف إلى صفته :

معلوم أنَ هذه الإضافة ممنوعة عند البصريين ، بناءً على قاعدتهم لا يُضاف الشيءُ إلى نفسه[٥]، والصفة هي الموصوف في المعنى . وذلك ما دعاهم

---

(١) الفتوحات الإلهية : ٦٦/٣ وانظر : الكشاف : ٢٢/٣ ، والتحرير والتنوير :١٢٥/١٦ .

(٢) يونس : ٢ .

(٣) التحرير والتنوير : ٨٥/١١ ، وانظر : المفردات : ٣٩٧ .

(٤) الدر المصون :١٤٦/٦، وانظر: الكشاف :٣٢٨/٢، وروح المعاني :٦٢/١١.

(٥) ممن تابع البصريين في ذلك ابن هشام ، انظر : مغني اللبيب : ٦٧٤ .

إلى تقدير موصوف محذوف فيما جاء من ذلك هرباً من ذلك المحذور عندهم[١] ، ودعاهم أيضاً إلى عدّها سماعية لا يصحُّ القياسُ على أمثلتها . أمّا الكوفيون فمعتمدُ جوازها عند بعضهم إجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك مذهب الفراء ، قال – عند تفسير قوله تعالى : (فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ)[٢] – : « يقول : رِزْقَ كلِّ شيء ، يريد : ما يَنْبُتُ ويَصْلُحُ غذاءً لكل شيء . وكذا جاء في التفسير وهو وجه الكلام . وقد يجوز في العربية أن تضيف النبات إلى كلِّ شيء ، وأنت تريد بكل شيء النبات أيضاً ، فيكون مثل قوله (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)[٣] ، واليقين هو الحقُ »[٤] . وأما عند البعض الآخر منهم فحجتها : « أن الصفة لما كانت دالةً على معنى زائد على الذات وهو الحدث ، كانت مغايرة للموصوف بهذا الاعتبار ، ولا تمتنع الإضافة لحصول التغاير ، ولأنَّ الأصل عدمُ التقدير ، وعلى قولهم لا حذف »[٥] . وتلك الحجة نقضها ابن الحاجب حيث قال : « إنّما امتنع ذلك لأنه لم يَخْلُ إمّا أنْ تضيف باعتبار (الذات) أو باعتبار المعنى ، أو باعتبارهما جميعاً . فإنْ أضفتَ باعتبار الذات ، كان باطلاً لأنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه . وإن أضفت باعتبار المعنى فهو أيضاً باطل ، إذ ليس (عالم) موضوعاً لمجرد المعنى ، بل للذات والمعنى ، والمعنى هو المقصود ، ولذلك لو قلتَ : رجلَ علْمٍ ، جاز . وباعتبارهما جميعاً أيضاً باطل لأنهما جميعاً ليس اللفظ موضوعاً لها على السواء . وهذا الوجه يجري في منع إضافة

---

(١) انظر : همع الهوامع : ٤/٢٧٥ – ٢٧٦ .

(٢) الأنعام : ٩٩ .

(٣) الواقعة : ٩٥ .

(٤) معاني القرآن : ١/٣٤٧ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي : ١/٧٣٨ ، وانظر : نتائج الفكر : ٣٧ .

الصفة إلى موصوفها أيضاً »[١] . وردَّ احتجاجَ ابن الحاجب الرضيُّ وهو يتحدث عن ذلك الخلاف بين الفريقين ، قال : « والمختلف في جواز إضافة أحدهما إلى الآخر : الموصوف وصفته . فالكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس ، استشهاداً للأول بنحو مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وللثاني بنحو : جرد قطيفة وأخلاق ثياب ، وقالوا إنَّ الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما في جرد قطيفة ، أو بحذف اللام ، كمسجد الجامع : إذ أصلهما : قطيفةٌ جَرْدٌ ، والمسجد الجامع . وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم ، إذ تلك لا تخصص ولا تعرف ، بخلاف هذه ، فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى ، لأنهما موصوف وصفته ، فتخصُّصُ الثاني وتعرُّفه يخصص الأول ويعرفه . وأما نحو : الحسن الوجه فالحسن وإن كان هو الوجه معنىً ، إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره ،فبعَّدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد ، فعلى هذا نقول : هذا مسجدُ الجامعِ الطيِّبُ برفع الصفة . والبصريون قالوا : لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس ، ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أُريد الاضافة إليه[٢] ، في نحو : حسنٍ الوجه ، كما مرَّ ، وذلك لأنَّ الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد ، فهو إضافة الشيء إلى نفسه . ولا يتمُّ لهم هذا مع الكوفيين لأنهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه ، مع اختلاف اللفظين ، كما يجيء من مذهب الفراء ، ولو لم يجوزوه أيضاً ، لجاز هذا ، لأن في أحدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد . وقال المصنف : لا يجوز ذلك ، لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب ، وليس بشيء ، لأن ذلك إنّما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأمّا مع طلب التخفيف بالإضافة ، فلا نُسلِّمُ له ، وهو

---

(١) الأمالي النحوية : ٣/٦٥ .

(٢) انظر همع الهوامع : ٤/٢٧٣ – ٢٧٥ .

موضع النزاع ... »[١] . ومِمَّا نخرج به من نصِّ الرضي ، تجويزُه تلك الإضافة. وقد سبقَ إلى ذلك التجويز ابنُ الطراوة ، حيث قال ، وهو ينقد الفارسي في منع هذه الإضافة : « وذَكَرَ إضافة الاسم إلى الصفة وضعَّفَهُ ، ووجَّهَ ما جاء في القرآن منه إلى غير وجهه ، حتى أدَّاه سوءُ النظر إلى قوله[٢] : دار الساعة الآخرة ، فإن أراد بقوله (الساعة) القيامة ، فلا تأقيت لها ، وإن أراد الواحدة من الساعات ، فلا نهاية فيها ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات وطيِّ السموات . وقد بيَّنتُ هذا الفصل في المقدمات ، وهو إضافة التخصيص، ومنه : باسم الله ، ومكرَ الشيِّء ، وقوله – صلى الله عليه وسلم – يا نساءُ المؤمناتِ[٣] ، وقول الشاعر :

* إذا حَاصَ عينيه كَرَى النَّوم لمْ يَزَلْ *

وحبُّ الحصيد ، وحبلُ الوريد ، وحقُّ اليقين ، ونحوه مما لا يُحصىٰ ، وهو إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ، تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه . ومثله في النعت : (غَرَابِيْبُ سُودٌ)[٤] ، وفي العطف : أقوى وأقفر ، وفي التأكيد : أجمعون أكتعون »[٥] . « ويبدو أنَّ السُّهيليَّ قد اعتمد كثيراً على شيخه في حديثه هذه الإضافة ، فقد سمّاها أيضا إضافة التخصيص [٦]، .. وقد قاس هذه الإضافة مشترطاً شرطاً عاماً ، هو أن يكون المضاف إليه

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٤٣ – ٢٤٤ .

(٢) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٨٩٣ – ٨٩٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : ١/٣٣٦ – ٣٣٧ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري:٢٤٢.

(٣) انظر : أمالي السهيلي : ٦٩–٧٠ .

(٤) فاطر : ٢٧ .

(٥) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٩١٠ ، نقلاً عن الإفصاح ، ورقة:٢٦.

(٦) نتائج الفكر : ٣٧ .

معرفة ، ويخصُّ إضافة الموصوف إلى صفته بأن تكون هذه الصفة لازمة له »[١] .

وما نذهبُ إليه بشأن هذا الخلاف ، هو أن هذه الإضافة – ولا شك – على خلاف الأصل من جهة الصناعة ، لكنها تحقق من جهة المعنى ما لا يحققه الإتباع على النعت ، وتلك الفائدة هي المبالغة ، والتي لأجل تحقيقها يُعدل دائماً عن الأصول التي تقتضيها الصناعة وفاءً بحق المعنى . وعلى ذلك نقول : إن إطلاق جوازها غير مقبول ، ومنعها – مع الصيرورة إلى تأويل الوارد منها – غير مقبول أيضاً ، بل جوازها مرهونٌ بالمقام ، فإنْ كان مقام مبالغة جازت فيه قياساً ، وإنْ لم يكن – كما في بعض المسموع – اقْتُصِرَ على ما وردَ منها ، مع بيان عِلّته ، لأنه لم يجيءْ على أصله .

وإنما فرَّقنا بين هذه الصورة والتي قبلها – إضافة الاسم إلى مصدر الصفة – بناءً على ثلاثة أمور : الأول : ما فعله السيرافي وهو يشرح قول سيبويه حول معنى الإضافة في رجلِ سوءٍ ، حيث قال إن ذلك ليس بفعلٍ فعله الرجل فيكون نعتاً له[٢] . والثاني : اشتراط السهيلي لإضافة الموصوف إلى الصفة كون الصفة معرفة ، وذلك أحد شرطين لا تصح تلك الإضافة عنده بدونهما ، قال : « ... وفي الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال ، لا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه ، ولكنَّ الصفةَ أفادت معنىً ليس في الموصوف ، فصرت كأنك تضيف إلى ذلك المعنى ... فإن قيل : فهَلا جاز ذلك في جميع النعوت حتى يقال : زيدُ القائمِ ، كما تقول : مسجدُ الجامعِ ؟ قلنا : إنما فعلت العرب هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام ، وأما الوصف

---

(١) أبو الحسين ابن الطراوة : ٩٢ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٤٦/٢ ، والكتاب : ٤٣٠/١ .

الذي لا يثبت ، كالقائم والقاعد ونحوه ، فلا يُضاف الموصوف إليه : لعدم الفائدة التي قدمنا ذكرها[١] ... : فإن كان غير لازمٍ ، لم تُفد اضافته إليه شيئاً ، نحو : زيد الضاحك ، وكذلك إن كان لازماً ولم يكن معرفة ، نحو : رجلٌ قرشيٌّ . فإن قلت : زيدُ القرشيّ ، كان مثل (جانب الغربي) : لأنه لازم ومعرفة ، وكذلك : عمرُو قُفَّةَ »[٢] . وقد نصَّ ابن عقيل على أنّ تلك الإضافة لم ترد بتنكير المضاف إليه ، حيث قال : « ... ولم يُحْفَظْ هذا إلا بصورة التعريف كما مُثِّلَ ، ولم تجيء نكرة ، نحو : مسجدُ جامعٍ »[٣] . والأمر الثالث : صنيع ابن الحاجب في نصه السابق،حيث منع نحو:رجل عالم،وأجازنحو:رجل علم[٤].

وتتفق الإضافة في هذه الصورة مع الصورة السابقة في أن المضاف إليه في كلتيهما يُنَزَّلُ منزلة الجنس للمضاف ، وملاحظة هذه الخصيصة في إضافة الصفة إلى الموصوف ، هي ما دعا السهيلي إلى اشتراط كون الصفة لازمة للموصوف ، حتى يصح ذلك التقدير فيها . ويلزم من ذلك أن يكون هذا الشرط شرطاً في الصورة السابقة أيضاً ، ويفهم ذلك من صنيع سيبويه ، إذ جعل مثاليها تاليين لمثال النعت بـ (ذو) ، وتفسيره لرجل صدق بـ : منسوب إلى الصلاح[٥] . وذلك ما فهمه ابن أبي الربيع ولذلك قال : « ويجري مجرى ذي مالٍ، قول العرب : مررت برجل رجل صدق ، ومررت برجل رجل سوء»[٦]. وذلك أنه لا يقال – في الأغلب – : ذو كذا إلا في الثابت[٧] . ونجد في أقوال بعض

---

(١) يقصد بتلك الفائدة تصيير الاضافة المنعوت مختصا بالنعت .

(٢) نتائج الفكر : ٣٧ – ٣٨ ، وانظر : أبو الحسين بن الطراوة : ٩١ .

(٣) المساعد : ٣٣٢/٢ ، ونص على ذلك أيضاً السيوطي ، انظر : الهمع : ٢٧٧/٤.

(٤) الأمالي النحوية :٦٥/٣ .

(٥) الكتاب : ٤٣٠/١ .

(٦) الملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٥١/١ .

(٧) روح المعاني : ٤٥/٢ .

النحاة إشارات إلى أنَّ غاية إضافة الصفة إلى الموصوف تنزيلُ الصفة منزلة الجنس للموصوف ، فمن ذلك ما قاله الكوفيون ونقله عنهم أبو حيان حيث قال : ناقلاً تفسيرهم للمراد من قول العرب : حَبَّةُ الخضراءِ « ولما كانتِ الإضافة من هذا الأصل لا يسوغ : لأن الصفة هي الموصوف وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ، اختلفوا ، فذهب الكوفيون إلى أن الصِّفة ذُهِبَ بها مذهب الجنس ، فَجُعِلَتِ الخضراء جنساً لكل أنثى موصوفة بالخضرة ، وكذلك باقيها »[١] . ونَهْجُ بعضِ النحاة المتابعين للبصريين في منع تلك الإضافة وتأويل المسموع منها ، في كتب تفسيرهم ، مخالفٌ لنهجهم في كتبهم النحوية : إذ نجدهم يُخرِّجون ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على الوجه المراد منها ، ومن هؤلاء الزمخشري[٢] وأبو حيان[٣] ، ويأتي بيان ذلك من خلال الحديث عن الشواهد .

ومِمَّنْ يشير صنيعه إلى أنه يرى أن لتلك الإضافة غاية معنوية – وإن لم يحددها – مغايرةً لغاية ما جاء منها على الأصل في الإضافة ، ابن مالك ، إذ جعل لكل ما جاء مخالفاً للأصل في الإضافة قسماً برأسه ، فالنحاة قبله جعلوا الإضافة قسمين : محضة وغير محضة ، وجعلها هو ثلاثة أقسام بإيجادِقسم الشبيهة بالمحضة ، قال : « وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة ، لا محضة ، وكذا إضافة المسمَّى إلى الاسم ، والصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد ، والملغي إلى المعتبر ، والمعتبر إلى الملغي[٤] » .

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٥ – ٥٠٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٣/١٠ ، وارتشاف الضرب : ٢/٥٠٦ .

(٣) انظر : البحر : ٨/٢١٦

(٤) شرح التسهيل : ٣/٢٢٥-٢٢٦ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٢/٣٣٢-٣٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٢/٥٠٥ ، والهمع : ٤/٢٧٧ .

ونصل إلى الاستشهاد ، فنعرض بعض ما جاء في القرآن الكريم من الموصوفات التي أضيفت إلى صفاتها قصداً للمبالغة ، وهي لذلك لا تحتمل التأويل . أمّا ما جاء كذلك وهو يحتمله ، فنُرجيءُ الحديثَ عنه إلى قسم الخصائص .

فمن ذلك إضافة (حق) إلى (اليقين) في قوله تعالى :

﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾[1]

وأيضاً في قوله تعالى :

﴿ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾ وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ ﴿٤٩﴾ وَإِنَّهُۥ لَحَسْرَةٌ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٥٠﴾ وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٥١﴾ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٥٢﴾ ﴾[2]

وقد انقسم المعربون حيال تخريج هذه الإضافة إلى قائلين بالحذف ، ومبقين للتركيب على ما هو عليه ، مع بيان ما اقتضاه . ومن الذين عدّوه من باب حذف المنعوت وقيام النعت مقامه مجاهد[3] ، ومكي بن أبي طالب وأبو البقاء

---

(١) الواقعة : ٨٨-٩٦ .

(٢) الحاقة : ٤٤-٥٢ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٨/٤ .

والمنتجب الهمذاني[١] . قال مكي : « اليقين : نعت قام مقام المنعوت ، تقديره : حق الخبر اليقين »[٢] . وقال أبو البقاء : « حقُّ اليقين : أي : حقُّ الخبر اليقين . وقيل : المعنى : حقيقة اليقين »[٣] . ومن الفريق الثاني : الفراء ، والنحاس ، والزجاج وابن جني و الزمخشري ، وأبو حيان .

فقد جعل الفراء تلك الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه[٤] . وقال الزجاج – عند تفسير معنى الإضافة في سورة الواقعة – : « أي إنّ هذا الذي قصصنا عليك في هذه السورة من الأقاصيص وما أعدَّ الله لأوليائه وأعدائه وما ذُكِرَ مِمَّا يدلُّ على وحدانيته ليقينٌ حقَّ اليقين ، كما تقول : إن زيداً لعالمٌ حقَّ عالمٍ ، وإنه للعالم حق العالم ، إذا بالغت في التوكيد »[٥] . وقال النحاس : « (حق اليقين) : أي محضه وخالصه . والكوفيون يقولون : هذا إضافة الشيء إلى نفسه »[٦] . وقال ابن جني : « الحقُّ هنا غير اليقين ، وإنما هو خالصه وواضحه ؛ فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل ، نحو : هذا ثوبُ خَزٍّ . ونحوه قولهم : الواحد بعض العشرة ، ولا يلزم من حيث كان الواحد بعض العشرة أن يكون بعض نفسه : لأنه لم يضف إلى نفسه وإنما أضيف إلى جماعة هو بعضها ..»[٧] . وقال الزمخشري – عند تفسير آية الواقعة – : « (لحقُّ اليقين) : أي : الحق الثابت من اليقين »[٨] وقال – عند

---

(١) انظر : الفريد : ٤/٤٢٤ – ٤٢٥ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٢/٣٥٥ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢/١٢٠٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن : ٢/٥٥ – ٥٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٥/١١٨ ، وانظر : ٢١٨ .

(٦) إعراب القرآن : ٥/٢٦ .

(٧) الخصائص : ٣/٣٣٤ ، وجاء ذلك في : (بابٌ في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول) .

(٨) الكشاف : ٤/٤٧٠ .

تفسير آية الحاقة ـ « وأن القرآن اليقينُ حقُّ اليقين ، كقولك : هو العالمُ حقُّ العالم ، وجِدُّ العالم ، والمعنى : لعينُ اليقين ومحض اليقين »[١] . وقال أبو حيان : « ولما انقضى الإخبار بتقسيم أحوالهم وما آلَ إليه كلُّ قسمٍ منهم أكَّدَ ذلك بقوله : إن هذا الخبر المذكور في هذه السورة هو حق اليقين . فقيل : هو من إضافة المترادفين على سبيل المبالغة ، كما تقول : هذا يقينُ اليقينِ ، وصوابُ الصوابِ ، بمعنى أنها نهاية في ذلك ، فهما بمعنى واحد ، أضيف على سبيل المبالغة وقيل : هو من إضافة الموصوف إلى صفته ، جُعِلَ الحق مبايناً لليقين ، أي الثابت المتيقن »[٢] . وجاء في تفسير الجلالين – عند تفسير آية الواقعة – : « (حق اليقين) : من إضافة الموصوف إلى صفته »[٣] . وقد جعلاها عند تفسير آية الحاقة من إضافة الصفة للموصوف ، قال الجمل : « قوله : (أي لليقين الحقُّ) : أي فهو من إضافة الصفة للموصوف . وحق اليقين فوق علم اليقين . وقال ابن عباس : هو كقولك : عينُ اليقين ومحض اليقين »[٤] .

وإنَّما قلتُ أن الإضافة في هذا الشاهد لا تقبل التأويل بالحذف : لأن المقام مقامُ إخبارٍ بعظيمٍ وتشديدٍ في التهديد ، وذلك يقتضي مبالغةً في التأكيد ردّاً وزجراً ، وتلك المبالغة اقتضت الخروج عن مقتضى الأصل في الصناعة . وممَّا أُضيفَ فيه الموصوف إلى صفته ولا تقبل تلك الإضافة التأويلَ قولُه تعالى :

﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾[٥] .

---

(١) الكشاف : ٦٠٧/٤ .

(٢) البحر : ٢١٦/٨ .

(٣) هامش الفتوحات : ٢٨٣/٤ .

(٤) الفتوحات : ٤٠٣/٤ ، عن الخطيب .

(٥) البينة : ٥ .

قال الفراء : « في قراءة عبدالله (ذلك الدِّينُ القَيِّمَةَ) . وفي قراءتنا : (وذلك دِينُ الْقَيِّمَةِ) ، وهو مِمَّا يُضافُ إلى نفسه لاختلاف لفظيه . وقد فُسِّرَ في غير موضع »[١] . وقال الزجاج : « أي وذلك دينُ الأُمَّة القَيِّمةِ بالحق ، فيكون ذلك دين الملة المستقيمة »[٢] . . وقال النحاس : « وفي حرف ابن مسعود : (الدين القيمة) وزعم أنه إضافة الشيء إلى نفسه وذلك مُحالٌ عند البصريين : لأنك إنَّما تضيف الشيء إلى ما تُبَيِّنه به فتضمه إليه ، فمحال أن تبينه بنفسه أو تضمه إلى نفسه : فالتقدير عندهم : دين الجماعة القيِّمة[٣] ، وقيل : دين الملة القيمة ، ولهذا وقع التأنيث »[٤] . وقال الزمخشري : « (وذلك دين القيمة) ، أي : دين الملة القيمة . وقرىء (وذلك الدِّينُ القَيِّمَةُ) ، على تأويل الدين بالملة »[٥]. وقال أبو حيان : « قال محمد بن الأشعث الطالقاني : القيِّمة هنا : الكتب التي جرى ذكرها ، كأنه لما تقدم لفظ (قيمة) نكرة ، كانت الألف واللام في (القيمة) للعهد ... وقرأ عبدالله (وذلك الدين القيمة) ، فالهاء في هذه القراءة للمبالغة ، أو أَنَّثَ على أن عنى بالدين الملة ، كقوله : ما هذه الصوت ؟ يريد ما هده الصيحة ؟ »[٦] . وقال ابن مالك : «..بعضُ هذا النوع[٧] لا يحسن فيه تقدير موصوف ، نحو (دين القيمة) ، فإن أصله : الدين القيمة ، والتاء للمبالغة ، فإذا قُدِّرَ محذوف ، لزم أن يقال : دين الملة أو الشريعة ، والملة هي الدين وكذا الشريعة ، فيلزم تقدير ما لا يُغني تقديره ؛ لأن المهروب منه

---

(١) معاني القرآن : ٣/٢٨٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/٣٥ ، وانظر : أمالي ابن الشجري :١/٢٧٥.

(٣) انظر : المفردات : ٤١٧ ، حيث ذهب الراغب إلى أن (القيمة) هنا اسم للأمة القائمة بالقسط .

(٤) إعراب القرآن : ٥/٢٧٣ .

(٥) الكشاف : ٤/٧٨٢ .

(٦) البحر : ٨/٤٩٩ ، وانظر : الجامع : ٢٠/١٤٤ .

(٧) يعني بعض ما جاء فيه الموصوف مضافاً إلى صفته .

كان إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو لازم بتقدير الملة والشريعة »[١] . وذهب الآلوسي رَدّاً على ما قرّره ابنُ مالك إلى أن التغاير الاعتباري بين (الدين) و (الملة) يُصحّح الإضافة[٢] .

ومما يُعدّ من إضافة الموصوف للصفة ، لا من إضافة الاسم إلى مصدر الصفة : روح القدس : وذلك لأنّ شرط هذه الإضافة وهو كون الصفة المضاف إليها معرفة متحقق فيها وإن كان المضاف إليه مصدراً ، والأصل : الروح القدس ، حيث نُعِتَ بالمصدر مبالغةً ، ثم صِيرَ إلى مبالغة أخرى بإضافته إلى صفته . ومن المواضع التي جاء فيها ذلك قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا
مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ
بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ [٣]

قال الزمخشري : « أضيف إلى القدس ، وهو الطهر ، كما يقال : حاتم الجود، وزيد الخير ، والمراد : الروح المقدس ، وحاتم الجواد، وزيد الخير »[٤] . والمراد به : « جبريل عليه السلام ، لقول حسان :

وجبريلٌ رسولُ اللهِ فينا ... وروحُ القُدْسِ ليس له كِفاءُ

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٢٣٠ ،وانظر : أمالي ابن الشجري :١/٢٧٥ ، حيث قدر المحذوف : دين الأُمّة القيِّمة .

(٢) روح المعاني : ٣٠/٢٠٥ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٣٠/٤٨١ ، ٤٧١ – ٤٧٨ .

(٣) البقرة : ٨٧ ، وقد أضيف الروح إلى القدس في أربعة مواضع هي : البقرة : ٢٥٣ ، المائدة ١١٠ ، النحل : ١٠٢ .

(٤) الكشاف : ٢/٦٣٤ ، وانظر : ١/١٦٢ ، والفريد : ١/٣٣٢ .

سُمي بذلك لأن بسببه حياة القلوب »[١] . وخُص عيسى بذكر جبريل عليهما السلام معه : لأن اختصاصه به من آكد وجوه الاختصاص : إذ لم يكن لأحد من الأنبياء مثل ذلك : فهو الذي بشَّرَ مريم بولادته ، وتولَّدَ بنفخه وربَّاه في جميع الأحوال ، وكان يسيرُ معه حيث سار ، وكان معه حيث صعد إلى السماء[٢] . ولم يتعرض للحديث عن تلك الإضافة في جميع المواضع التي وردت فيها كثير من المعربين منهم النحاس ومكي وابن الأنباري وأبو البقاء وأبو حيان والسمين ، وقد رأينا صنيع الزمخشري يشير – وإنْ لم يَنُصَّ – على أن تلك الإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وقد نص على ذلك الآلوسي حيث قال : « و (القدس) : الطهارة والبركة ، أو التقديس ومعناه التطهير . والإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة للمبالغة في الاختصاص وهي معنوية بمعنى اللام ، فإذا أضيف العلم كذلك يكون مؤولاً بواحدٍ من المسمَّيَيْنِ »[٣] .

---

(١) الدر المصون : ٤٩٨/١ ، وانظر البحر :٥٣٥/٥ ، والجامع : ٢٤/٢ .

(٢) البحر المحيط : ٣٠٠/١ ، وتفسير النهر الماد بهامش البحر :٢٩٩١ ، وانظر : روح المعاني : ٣١٧/١ .

(٣) روح المعاني : ٣١٧/١ .

الصورة الثالثة – إضافة الصفة إلى الموصوف :

وهي صورة أخرى من صور العدول عن الأصل في بناء التركيب لإفادة المبالغة . وفيها عدولان : تقديم التابع ، وإضافته للمتبوع . وذلك يفيد أن الصفة هي محور الاهتمام من ثلاثة طرق ، أولها : التقديم ووظيفته معلومة . ثانيها : جعلها مطلوب العامل بدون وساطة المتبوع . ثالثها : جعل المتبوع جنسا للتابع . وفي ذلك كله إشارة إلى كمال العناية والاهتمام . والخلاف الذي جرى حول إضافة الموصوف ، جرى حولها أيضاً – وقد جمع النحاة بين الصورتين عند الحديث عنهما – ، قال أبو حيان : « وذهب بعض النحاة إلى جواز إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو : كريم زيد ، أي : زيد الكريم. وأنكر ذلك أبو علي ، وقال : العرب لا تقول : قائمُ زيدٍ ، ولا قاعدُ عمرٍو ، ويريدون : زيد القائم ، وعمرو القاعد ، قال ابن هشام : وقد جاء الذي منعه أبو علي ، قال :

وكأنَّ عافيةَ النُّسورِ عَلَيْهِمُ حِجٌّ بأسْفَلِ ذي المجاز نُزُولُ

وإنما أراد : النُّسور العافية »[1] . وإنكارُ أبي علي على النحاة الذين أجازوا نحو : كريمَ زيدٍ ، غيرُ مُنكَرٍ ، لأنَه – كما قرَّر السهيلي بالنسبة لإضافة الموصوف إلى الصفة – لا يجوز ذلك مع كل موصوف وصفته ، وكذلك هو هنا لا يجوز مع كل صفة وموصوفها بل ، يجوز متى أدَّى التقديم مع الإضافة من التصعُّدِ بالمعنى ما لا يُؤديه إبقاء التركيب على أصله . وقد أورد ابن مالك شاهداً شعرياً آخر ، حيث قال – وهو يتحدث عن أنواع الإضافة الشبيهة بالمحضة – : « ومنها إضافة الصفة إلى الاسم ، كقول الشاعر :

---

(١) ارتشاف الضرب : ٥٠٧/٢ – ٥٠٨ ، وانظر : اللسان : ٢٢٦/٢-٢٢٧، حيث ذكر أن المراد بـ (عافية النسور) : هي الغاشية التي تغشى لحومهم .

إنَّا مُحيُّوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّينَا وإن سَقَيتِ كِرامَ الناسِ فاسقينا

والأصل : وإن سقيتِ الناسَ الكرامَ ، ثم قَدَّمَ الصفة وجعلها نوعاً مضافاً إلى الجنس . ومن هذا القبيل قولهم : سَحْقٌ عمامة وجَرْدٌ قطيفة وسَمْلٌ سربال ، والأصل : عمامةٌ سَحْقٌ ، وقطيفةٌ جرداءُ ، وسربالٌ سَمْلٌ ، ثم فُعِلَ بها ما فُعِلَ بكرام الناس »[١] . وقد رأينا ابن مالك منعَ تلك الإضافة وما يُشبهها في ألفيّته[٢] ، ورجع عن ذلك هنا حيث جعلها شبيهة بالمحضة ، وتلك نظرة صائبة، إذ حصر المحضة فيما تفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، وإضافة هذه الأنواع تفيد أمراً معنوياً وتؤدي وظيفة من تلك الجهة ، غير أنها ليست الوظيفة الأساسية المتفق عليها للإضافة .

وللنحاة في أصل تركيب هذه الإضافة رأيان : أحدهما – وهو رأي المانعين لتلك الإضافة – أنها من باب الحذف ، فأصلُ التركيب – عند أصحاب هذا الرأي – في جرد قطيفة ، وسحق عمامة : شيءٌ جَرْدٌ ، وشيءٌ سَحْقٌ ، ثم حُذِفَ الموصوف فأطبقَ الإبهامُ ، فاحتيج أن يضاف الاسم إلى ما يُبيِّنُه وهو جنسه ، ويُعدُّ في مقدمة أصحاب هذا الرأي ، الزمخشري ، وقد أوضح رأيه ذاك بقوله : « وقالوا : عليه سحق عمامة وجرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومُغْرِبَةٌ خبر ، على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب خاتم وسوار وباب ومائة : لكونها محتملة مثلها ليَخْلُصَ أمْرُها بالإضافة ، كفعل النابغة في إجراء (الطير) على (العائذات) بياناً وتلخيصاً ، لا تقديماً للصفة على الموصوف حيث قال :

* والمؤمنُ العائذاتِ الطَّيرَ * »[٣] .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٢٣١ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل : ٣/٤٨ .

(٣) شرح المفصل : ٣/١٠ .

وقد تابعه جماعة منهم ابنُ الحاجب الذي بَيَّنَ العلة التي حملت الزمخشري على ذلك التأويل ، قال : « ... وأمّا امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها فلأنه أيضاً يخرجهاعن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعاً . وأجاب عنه بأن هذه صفات في الأصل حُذفَ موصوفها ، فصارت موضوعةً للذات ، ثم رأوها مبهمة كإبهام خاتم حديد وشبهه ، فأضافوها إلى ما بينها ، فصارت في الصورة كأنها مضافةٌ إلى موصوفها ، وليس الأمر كذلك . وشَبَهُهُ بـ : * المؤمن العائذاتِ الطيرِ * ، لا من جهة الإضافة ، لكن من جهة أنك أجريت (الطير) على (العائذات) عطف بيان[1] ، بعد أن أردتَ بالعائذات نفس الذات بحذف موصوفها ، فلمّا صارتْ مبهمة ، جاز بيانها بموصوفها . فوجهُ تشبيهه بها بالأول ، حذفُ الموصوف ، فصارَ مبهماً فَقَصَدْتَ إلى تبيينه ، إلاّ أنك بينته في الأول بالإضافة ، وههنا بعطف البيان ، والجميع تأويل : لأنه ههنا أيضاً لو لم تتأوله لكان تقديماً للصفة على الموصوف ، وكما يمتنع إضافة الصفة إلى الموصوف ، فههنا يمتنع تقديم الصفة على موصوفها . فهذا وجه الجمع بينهما »[2] . وشَرْحُ ابن يعيش لكلام الزمخشري يفيد اعتناقه فكرته ، ونحا ذلك النحو المحلي[3] ، وابنُ هشام والأشموني في شرحهما للألفية[4] ولم يَقُلْ بذلك أحد من المفسرين الذين رجعت إلى تفاسيرهم . وأظنُّ الذي دعا أصحاب هذا الرأي إلى القول بالحذف ، إرادتُهُمْ الفِرار من القول بتقديم الصفة على

---

(١) سبق في فصل البدل وعطف البيان بيان أن رافع الإبهام – إن كان التركيب مبنياً على خلاف الأصل فيه – يُعربُ بدلاً لا عطف بيان .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٤١٥/١-٤١٦ ، وانظر : الأمالي النحوية : ٤٤/٣ .

(٣) انظر : مفتاح الإعراب : ١١٢ .

(٤) انظر : أوضح المسالك : ١١٠/٣ ، وشرح الأشموني : ٥٠٢/١ .

الموصوف ، كما يتضح من كلام ابن الحاجب . وقد سبق في فصل البدل بيان مذاهب النحاة حيال ذلك ، وأن جماعةً منهم الفراءُ والنحاسُ وابنُ السراج وأبو علي الفارسي ، وابنُ جني ، عدُّوا تقديمه مع تغيُّر حكمه الإعرابي – سواءً كان معرفة أو نكرة – قياسياً[١].

والرأى الآخر أقرّ تلك الإضافة على صورتها ، أي هي عند أصحابه من باب التقديم والتأخير . وذهب إليه من النحاة ابنُ مالك كما يتبين من نصه السابق[٢] ، وابنُ عقيل[٣] . وأبو حيان ، حيث ذكر عدَّ ابن مالك لها في قسم الإضافة الشبيهة بالمحضة ، وأورد الشاهد الذي أورده ابن مالك ، ثم قال :« ...أي : الناس الكرام ، وسحق عمامة وجرد قطيفة وسمل سربال ، أصله : عمامة سحق ، وسربال سمل ، ومنه (وَأَنَّه تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا)[٤] ، في قراءة من ضم الجيم ، أي : ربنا الجد ، أي العظيم »[٥] . وذهب إلى ذلك في تفسيره ، حيث قال : « وقرأ حميد بن قيس (جُدُّ) بضمِّ الجيم مضافاً ، ومعناه العظيم ، حكاه سيبويه ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والمعنى : تعالى ربنا العظيم »[٦] . وذلك معنى التركيب لو جيء به على الأصل ، أمّا مع التقديم والإضافة فيصير المعنى : وأنّه تعالى عظمة ربنا . وذهب إلى ذلك أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ)[٧] ، حيث قال : « وانتصب (حَقَّ قَدْرِهِ) على المصدر ، وهو في

---

(١) انظر فصل البدل : قسم الخصائص : الخصيصة الثالثة: التقديم والتأخير.

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣/٢٣١ .

(٣)

(٤) الجن : ٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٧

(٦) البحر : ٨/٣٤٧ ، وانظر : غريب القرآن لابن عباس : ٦٠ .

(٧) الأنعام : ٩١ .

الأصل وَصْفٌ ، أي قَدْرُهُ الْحَقّ . ووصف المصدر إذا أُضِيفَ إليه انتصب نصبَ المصدر »[١] . ووجّهَ الإضافة في الآية بمثل توجيه أبي حيان أبو السعود[٢] . وذهبَ إلى أن المسألة من باب التقديم لا الحذف ، الزمخشريُّ في تفسيره ، عند بيانه لحقيقة الإضافة في عدة مواضع ، منها ، عند تفسير قوله تعالى : (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ)[٣] ، قال : « يُقالُ : هو حقٌّ عالمٍ ، وجِدُّ عالمٍ ، أي : عالماً حقاً وجداً ، ومنه (حق جهاده) »[٤] . وهذا تراجع منه عما ذهب إليه في مفصله .

وهذا المصطلح شأنه شأن مصطلح الصورة السابقة – إضافة الموصوف إلى الصفة – ليس له في كتب المتقدمين من النحاة والمفسرين ظهور : وذلك لأنّ حدَّ الحدود ووضع المصطلحات الخاصة بكل ظاهرة من ظواهر العلم يأتي دائماً في مرحلة متأخرة .

وما نخرج به من بسط الرأيين في المسألة هو أنه وإن اتفقا في النهاية على أن المضاف اليه جنس للمضاف ، فالمعنى ليس واحداً مع التقديرين : ذلك أن وظيفة الإضافة مع تقدير الحذف : إزالة الإبهام ببيان جنس المضاف ، أي : التخصيص . ووظيفتها مع القول بالتقديم : إفادة المبالغة بجعل المنعوت جنساً – وذلك فيما جاء فيه اسم جنس كالناس ، في كرام الناس – والنعتِ صفوتَهُ : حيث لا إبهام أصلاً . ونوضّحُ ذلك بالتوقف عند المعنى المستفاد في الحالتين ، ففي : كرام الناس ، المعنى مع بقاء التركيب على الأصل فيه : الناس الكرام ، وصفٌ لهم بالكرم ، ومع التحويل : إفادة أنّ هؤلاء جعلوا

---

(١) البحر : ٤/١٧٧ .

(٢) انظر : الفتوحات : ٢/٦٠ ، ١١٢ .

(٣) الحج : ٧٨ .

(٤) الكشاف : ٣/١٧٣ .

وحدهم الكرام من بين أفراد هذا الجنس . وفي : سحق عمامه وأخلاق ثياب، المستفاد من تحويل التركيب ، أنَ الشيء المتحدَّثَ عنه كان عمامة وكان ثياباً ، ثم صار شيئاً آخر : بقايا عمامة وبقايا ثياب ، وذلك ما لا يفيدّه بالدرجة نفسها : عمامة سحق ، وثياب أخلاق . ونعرض بعض المواضع التي جاء ت فيها الصفة مضافةً للموصوف لمزيد الاستدلال لما بيّناه ، من ذلك ما جاء في قوله تعالى :

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾(١)

قال السمين ، مُبيّناً أصلُ التركيب في (حق تلاوته) : « ... وأصله : تلاوةً حقاً ، ثم قُدِّمَ الوصف وأضيف إلى المصدر ، وصار نظير : ضربت شديدَ الضربِ ،أي : ضرباً شديداً، فلما قدم وصف المصدر، نُصِبَ نصبه »(٢)، وذهب إلى أن المسألة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أيضاًالجمل(٣) والآلوسي(٤) . ونأتي إلى بيان دلالة التركيب فنقول : إن الاهتمام مع التقديم ليس بالتلاوة بالدرجة الأولى ، ولكن بكيفيتها ، أي بكونها (حقة) : إذ إنَّ وصفهم بالإيمان متوقف على ذلك ، فمنْ عدا المتحدَّثِ عنهم من اليهود يتلون كتابهم أيضاً ، ومع ذلك لم يَسْتَحِقُّوا أن يُمْنَحُوا صفة الإيمان به ، فالمعوَّلُ عليه إذاً ، صفةُ التلاوة ، ولذا قُدِّمَتْ وأضيفتْ إلى الموصوف مع إضافتها إلى ضمير الكتاب (تلاوته) . وفي ذلك تنبيه للأذهان إلى التلاوة المخصوصة

---

(١) البقرة : ١٢١ .

(٢) الدر المصون : ٩٥/٢ ، وانظر : ٣٤/٥ ، ١١٥ ، ٤٣٠/٦ ، وانظر : التبيان : ١١١/١ .

(٣) انظر : الفتوحات : ١٨٢/٣ ، ٣٤٣ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٣٧٢/١ ، ٢١٨/٧ ، ٦٢/٨ ، ١٧٥/١٢ ، ١٣٣/١٣ .

التي تستحقها الكتب المنزلة . قال الزمخشري : « (الذين آتيناهم الكتاب) : هم مؤمنو أهل الكتاب . (يتلونه حقَّ تلاوته) : لا يُحرِّفونه ولا يُغيِّرون ما فيه من نعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (أولئك يؤمنون به) : بكتابهم دون المحرفين »[١] . ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾ ﴾[٢]

فـفي قوله (سُوءَ العذابِ) أضيفتِ الصفة إلى الموصوف ، والمقام يقتضي ذلك : فما لاقاه بنو إسرائيل من آل فرعون لا يكفي وصفه بأنه عذابٌ سَيِّيء ولا عذابٌ سُوءٌ ، لكن الوصف اللائقَ به أفاده نظم الآية ، حيث أفاد أن المراد صرف الأذهان إلى درجة العذاب التي بلغت الغاية والنهاية ، فهل هناك عذاب أشد وأصعب من الصرف في الأعمال القذرة ، ومن تذبيح الأبناء واستحياء البنات[٣] لتسخيرهنَّ فيما لم تُخلقِ المرأةُ له مع المداومة عليه ، وهو ما تفيده صيغة الفعل (يسومونكم) ومادته ، إذ السَّوم الدوام ، ومنه : سائمة الغنم ، لمداومتها الرعي[٤]. قال الزمخشري : « ومعنى (سوء العذاب) ، والعذاب كله سيء : أشدُّه وأفظعه ، كأنه قَبَّحَهُ بالإضافة إلى سائره »[٥] . وقال الزجاج : « ومعنى سوء العذاب : شديد العذاب ، وإنْ كان العذاب كله سوءاً ، فإنَّما نُكِّرَ في هذا الموضع لأنه أُبلغُ ما يُعاملُ به مَرْعيٌّ ، فلذلك قيل : سوءَ العذاب ، أي ما يَبْلُغُ في الإساءة ما لا غاية بعده »[٦] .

---

(١) الكشاف : ١/١٨٣ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/٢٠٣، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٢٥٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢/٩٥ – ٩٦.

(٢) البقرة :٤٩ ، وانظر ما جاء من ذلك أيضاً : البقرة : ٨٥ ، الأنعام :١٥٧، الرعد : ١٨ ؛ ٢١، ٢٩ ، يوسف : ٣ ، النحل : ٩ ، القصص : ٢٢ ، لقمان :٧٧.

(٣) انظر : المحرر الوجيز : ١/٢٨٥ ، والجامع : ١/٣٨٤ – ٣٨٧ .

(٤) انظر : الجامع : ١/ ٣٨٤ ، والدر المصون : ١/٣٤٥ ، والمفردات :.٢٥ .

(٥) الكشاف : ١/١٣٨ ، وانظر : روح المعاني : ١/٢٥٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٣٠ .

التعظيم :

قال ابن فارس : « العين والظاء والميم أصل واحد صحيح يدل على كبر وقوة . فالعظَمُ : مصدر الشيء العظيم . تقول : عَظُمَ يَعْظُمْ عِظَماً ، وعظَّمْتَه أنا ... »[١]. وقال أبو هلال العسكري : « ... العِظَمُ قد يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ، ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وإن لم يوصف بأنه كثير . وقد يَعْظُمُ الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف »[٢]. وقد يقصد بالإضافة تعظيم المضاف وحده ، أو تعظيمه مع من له به صلة ما .

ومن شواهد الإضافة لذلك المقصد في القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى :

﴿ طسٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١ ﴾[٣] .

فـ « إضافة الآيات إلى القرآن والكتاب المبين ، على سبيل التفخيم والتعظيم ؛ لأنّ المضاف إلى العظيم يَعْظُمُ بالإضافة إليه »[٤] . ومثله إضافة الآيات إلى الكتاب في قوله تعالى :

﴿ الٓرٰ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ ﴾[٥] ،

فـ « المعنى : آيات مخصوصة منه مترجمة باسم مستقل والمقصود ببيان بعضيتها منه وصفيتها بما أشير إلى اتصافه به من النعوت الفاضلة والصفات الكاملة . والمراد بالكتاب : إمّا جميع القرآن العظيم ، وإن لم يُنَزَّل بعد ، إمّا باعتبار تعيُّنه وتحققه في القلم ، أو اللّوح ، أو باعتبار نزوله جملةً إلى بيت

---

(١) مقاييس اللغة : ٣٥٥/٤ .

(٢) الفروق في اللغة : ١٧٧ ، وانظر : المفردات : ٣٣٩ ، وقاموس القرآن : ٣٢٦-٣٢٨ .

(٣) النمل : ١ ، ٢ .

(٤) الكشاف : ٣٤٦/٣ ، ونحوه في روح المعاني : ١٥٥/١٩ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٩٧/٣ .

(٥) يونس : ١ ، ٢ .

العِزّة من السماء الدنيا . وإمّا جميع القرآن النازل وقتئذٍ المتفاهم بين الناس إذ ذاك، فإنه كما يُطلق على المجموع الشخصي يطلق على مجموع ما نزل في كلٍّ، كذا قاله شيخ الاسلام »[١] . ولأجل ذلك المقصد أُضِيفَ (الهدى) إلى ضمير الباري عز وجل في قوله :

﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ ﴾[٢]

فالإضافة في (هُدايَ) لتعظيم أمره وتشريفه والمبالغة في إيجاب اتباعه[٣] . وذلك سِرُّ وضع الظاهر موضع المضمر . ومثل الآية السابقة في وضع الظاهر موضع المضمر لتحقيق ذلك المعنى عن طريق الإضافة ، إضافة (الآيات) إلى ضمير العظمة في قوله تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ۚ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۖ وَمِنْ هَٰؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾[٤]

الجحد : « إنكار الشيء بعد معرفته[٥] . وعبَّر عن الكتاب بالآيات للتنبيه على ظهور دلالتها على معانيها وعلى كونها من عند الله تعالى ، وأضيفت إلى نون

---

(١) روح المعاني : ٥٩/١١ ، ونحوه في : ٥٨/١٩ ، عند حديثه عن اية الشعراء : ٢ .

(٢) ط : ١٢٣ ، والبقرة : ٣٨ .

(٣) روح المعاني : ٢٧٦/١٦ ، وانظر : الفتوحات : ١١٥/٣ .

(٤) العنكبوت : ٤٧ .

(٥) انظر : المفردات : ٨٨ .

العظمة لمزيد تفخيمها وغاية التشنيع على من يجحد بها »[١]. ولولا أنّ هذا المعنى مراد لأتي بضمير الكتاب كما في (يؤمنون به) ، و (من يؤمن به) ، فقيل : وما يجحد به ، لكن لأن الجحد إنكارٌ بعد معرفة وظهور ، وبما أن ما تضمنه الكتاب آيات ظاهرة الدلالة على معانيها وعلى كونها من عند الله ، وضع الظاهر موضع المضمر وأضيف للغاية التي ذكرت .

وكما يعدل عن المضمر إلى الظاهر لتحقيق ذلك المعنى وغيره يعدل عن الاسم العلم إلى اسم موضوع للذات باعتبار أبرز سمات تلك الذات مع إضافته ، قال تعالى :

﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ
مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ۝ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا
فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ [٢]

قال الزمخشري : « الروح[٣] : جبريل ، لأن الدين يحيا به وبوحيه ، أو سمّاهُ الله روحه على المجاز محبةً له وتقريباً ، كما تقول لحبيبك : أنت روحي . وقرأ أبو حيوة : (رَوْحَنا)[٤] بالفتح : لأنه سبب لما فيه رَوْحُ العباد وإصابة الرَّوْح عند الله ، الذي هو عدة المقربين »[٥] . وهكذا يلحظ في هذا التركيب

---

(١) الفتوحات الإلهية : ٣/٣٧٩ ، عن أبي السعود .

(٢) مريم : ١٦، ١٧ .

(٣) انظر في وجوه الروح ، قاموس القرآن : ٢١٢-٢١٣ .

(٤) انظر : مختصر شواذ القرآن : ٨٣ ، وقاموس القرآن : ٢١١ .

(٥) الكشاف : ٣/٩ ، وانظر الفتوحات : ٣/٥٥ .

أمران : عدول عن ذكر المرسل -وهو جبريل عليه السلام- باسمه العلم [١]، إلى ذكره باسمه الآخر الملحوظ فيه طبيعة المهمة المُرسَل بها ، مع إضافته إلى ضميره تعالى ، ومقتضي ذلك أن المقام مقام بشارة وإشارة إلى ما في إرساله - عليه السلام - إلى مريم من التكريم باصطفائها على نساء العالمين ، وجعلِها والمبشَّرِ به وهو ابنها عيسى - عليه السلام - آية. فذلك سرّ إيثار الروح على (جبريل) وإيثار الإضافة على (آل) فَعُظِّمَ المُرسَلُ لتعظيم شأن المُرسَلِ إليه والمُرسَلِ به .

ومن إيثار اسم من أسماء الشيء على غيره لمقصدٍ ما ، إيثار (أم القرى) على (مكة)وغيره من أسمائها ، وذلك في قوله تعالى :

(وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا)[٢] .

قال أبو السعود : « وإنّما ذكرت بهذا الاسم المنبيء عن كونها أعظم القرى وقبلة لأهلها : إيذاناً بأن إنذار أهلها أصلٌ مُسْتَتْبِعٌ لإنذار أهل الأرض كافـــةً »[٣] .

---

(١) قال الطاهر بن عاشور مبيناً معنى (جبريل) - التحرير والتنوير : ١/٦٢٠: « وهو اسم مركب من كلمتين : كلمة جبر وكلمة (إيل) ، فأما كلمة (جبر) فمعناها عند الجمهور نقلاً عن العبرية أنها بمعنى (عبد)، والتحقيق أنها في العبرانية بمعنى القوة . وأما كلمة (إيل) فهي عند الجمهور اسم من أسمائه تعالى . وذهب أبو علي الفارسي إلى عكس قول الجمهور فزعم أن (جبر) اسم الله تعالى و (إيل) العبد ، وهو مخالف لما في اللغة العبرانية عند العارفين بها » ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس :١/٢٥٠ ، والمفردات : ٨٥-٨٦ ، والدر المصون : ٢/١٨ .

(٢) الأنعام : ٩٢ .

(٣) الفتوحات : ٢/٦٢ .

التشـــــريف :

قال أبو هلال العسكرى : « الفرق بين العِزِّ والشَّرَفِ، أن العز يتضمن معنى الغلبة والامتناع – والشرف إنما هو في الأصل شَرَفُ المكان ومنه قولهم : أشْرَفَ فلان على الشيء ، إذا صار فوقه ، ومنه قيل : شُرْفَةُ القصر . وأشرف على التلف إذا قاربه ، ثم استُعْمِلَ في كرَمِ النَّسبِ فقيل للقرشيّ : شريف ، وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف ، ولهذا لا يقال لِلّهِ تعالى شريف ، كما يقال عزيز »[١] . وقال ابن فارس : « فالشرف العلو . والشريف الرجل العالي ... ويقال : استشرفتُ الشيء ، إذا رفعت بصرك تنظر إليه »[٢] . ومن ذلك نَخْرُجُ بأنّ الشريف بمقاييس المخلوقين ، قد يكون عظيماً وقد لا يكون . ومِمَّا يستدل به على تلك التفرقة عند المخلوقين ما جاء في قوله تعالى – حكايةً لإنكار قريش إنزالَ القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم – : (وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ* وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ)[٣] .

وذلك قولُ الوليد بن المغيرة المخزومي ، حيث كان يُرَدِّدُ دائماً « لو كان حقاً ما يقول محمد لنزل هذا القرآن عليَّ ، أو على أبى مسعود الثقفي . وأبو مسعود كنية عروة بن مسعود ... وأرادوا بِعِظَمِ الرجل : رياسته وتقدمه في الدنيا ، وعزب عن عقولهم أنَّ العظيم من كان عند الله عظيماً »[٤] . ونحو من ذلك في الدلالة على أن الشريف – عند المخلوقين – قد لا يكون عظيماً ، ما جاء في قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ

---

(١) الفروق في اللغة : ١٧٥ .

(٢) مقاييس اللغة : ٣/٢٦٣ .

(٣) الزخرف : ٣٠ ، ٣١ .

(٤) الكشاف : ٤/٢٤٨ .

أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا * قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا)[١] .

وَمِمَّا جاء ت الإضافة فيه للتشريف قوله تعالى :

(﴿٢٧﴾ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾)[٢]

فَعِلَّةُ الأمر بالسجود الإشارةُ إلى كونه يفضُلُهم ، وعِلَّةُ كونه يفضلهم أفادتها الإضافة في (روحي) ، ولذلك لم يَأتِ التركيب بـ : نفخت فيه الروح ؛ لأنها ليست كأيِّ روح أخرى ، مُجَرَّدَ محرِّكٍ وباعث للحياة فقط ، بل هي من روح الله . جاء عن الخازن قوله : « وإضافة الروح إليه سبحانه ، تشريف لآدم ، كما يقال : بيتُ اللهِ ، وناقة اللهِ ، وعبدُاللهِ »[٣] . ولذلك المقصد جاء ت الإضافة في (ربك) ، حيث لم يُقَلْ : وإذ قال الله ، والفرق بينها وبين ما قبلها أن التشريف هنا للمضاف إليه وليس للمضاف ، وفي إيثار كلمة (رب) إشارة إلى ما تفيده هذه الكلمة من العناية والرعاية والتولي . قال ابن عطية : « وإضافة (رب) إلى محمد – صلى الله عليه وسلم – ، ومخاطبته بالكاف تشريفٌ منه له وإظهارٌ لاختصاصه به »[٤] .

---

(١) الإسراء : ٦١ ، ٦٢ .

(٢) الحجر : ٢٩ .

(٣) الفتوحات : ٥٤٤/٢ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢٢٦/١ .

التعريض[١] :

ومن شواهده في القرآن الكريم ما في قوله تعالى :

﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾[٢] .

حيث الإضافة في (يا أخت هارون) ليس غرضها التعريف البتة ، لأنهم قد نادوها قبلُ بقولهم (يا مريم) ، وإنما راموا بالإتيان بكلمة (أخت) وإضافتها إلى (هارون) التعريض بها ، بأنه ما كان ينبغي لها فعل ما فعلت – بزعمهم الباطل – ، ويؤكد أن هذا غرضهم تالي قولهم : (مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) . قال الزمخشري : « كان أخاها من أبيها ومن أمثل بني إسرائيل ، وقيل : هو أخو موسى – صلوات الله عليهما – ، وعن النبي –صلى الله عليه وسلم – : إنما عَنَوا هارون النبي . وكانت من أعقابه في طبقة الأخوة ، بينها وبينه ألف سنة وأكثر . وعن السُّدِّي : كانت من أولاده . وإنما قيل : يا أخت هارون كما يقال : يا أخا هَمْدَان ، أي : يا واحداً منهم. وقيل : رجل صالح ، أو طالح في زمانها ، شبهوها به ، أيْ : كنتِ عندنا مثله في الصلاح ، أو شتموها به ، ولم تُرَدْ أُخُوَّةُ النسب »[٣] . وقد بُني نظم الآية على نحوٍ يؤكِّدُ ما كانوا يَرْمُونَ إليه من التعريض بها والطعن عليها –عليها السلام– ففيها صورٌ من المبالغات –الخروج عن الأصل– ، منها: إضافة (امْرَأ) إلى (سُوءٍ) ، وهي كقولهم : رجل صدق ورجل سوء ، حيث يُجْعَلُ

---

(١) سبق بيان حقيقته في فصل النعت ، انظر : الطراز : ٣٨٣/١–٣٨٨ ، والمثل السائر : ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٧٢ – ٧٥ .

(٢) مريم : ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) الكشاف : ١٤/٣ ، وانظر : البحر : ١٨٦/٦ ، والفتوحات :٦٠/٣ .

المضاف إليه جنساً ، والمضاف بعضه – وسَبَقَ بسط الحديث عن ذلك[١]– ومنها حذف التاء من (فعول)[٢] ونجد تفسير مثل هذا الحذف – الذي يكون لمقصد دلالي – عند الأخفش ، حيث علل لحذف الياء من (يَسْرِى) في قوله تعالى (وَاللَّيْلِ إذا يَسْرِ)[٣] بغير تعليل بقية المفسرين حيث جعلوا الحذف فيه من باب التخفيف أو رعاية الفواصل[٤] ، قال الزركشي : «ويحكى عن الأخفش أن المُؤَرِّج السَّدُوسِيَّ سأله عن ذلك فقال : لا أجيبك حتى تنام على بابي ليلة ، ففعل ، فقال له : إنّ عادة العرب إذا عَدَلَتْ بالشيء عن معناه نقصت حروفه ، والليل لمّا كان لا يسري ، وإنما يُسرى فيه ، نقص منه حرف ، كما في قوله : (ما كانت أمك بغياً) ، الأصل : (بغية) فلما حول ونقل عن (فاعل) نقص منه حرف »[٥] . ومنها جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر : (ما كان أباك امرؤ سوء) ، وذلك في قراءة عُمَرَ بنِ لَجَأٍ التيمي[٦] ، وذكر ابن هشام – في (بابٍ في ذكر أمور كليَّة يتخرَّجُ عليها ما لا ينحصر من الصور الجُزْئِيَّة)[٧] – أنَّ من فنون كلامهم : القلب ، ومن صوره جعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم ، وعدَّ من شواهده قول رؤبة :

ومَهْمَهٍ مُغبَّرةٍ أرجاؤهُ كأنَّ لونَ أرضِهِ سماؤُهُ

قال :« أي : كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مُبالغة وحذف المضاف »[٨] . ويضاف إلى كل ذلك الإتيان بـ (كان) بعد النفي، إذ أن نفي

---

(١) في مبحث المبالغة .
(٢) وذلك بناءً على ما نهب إليه ابن جني من أنَّ هذا الحذف – وإن كان يُعدُّ قياسيًّا من جهة الاستعمال – إنما صِيرَ إليه لأجل المبالغة ، انظر : ١٤٦ ، من هذا البحث .
(٣) الفجر : ٤ .
(٤) انظر : التبيان : ١٢٣٧ ، ٧١٤ ، والخصائص : ٣١٧/٢ .
(٥) البرهان : ١٠٧/٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٨٢/٣ .
(٦) انظر : مختصر شواذ القرآن : ٨٥ ، والبحر : ١٨٦/٦–١٨٧ ، والدر المصون : ٥٩٣/٧ ، وروح المعاني : ٨٨/١٦ .
(٧) مغني اللبيب : ٨٨٤ .
(٨) السابق : ٩١١–٩١٢ ، وانظر : المحتسب : ٢٧٨/١–٢٧٩ .

الكون على صفة أبلغ من نفي الصفة . وتلك المبالغات اقتضاها مقام الحدث العظيم الذي هَزَّهم هَزّاً .

ومما جاء ت الإضافة فيه للتعريض أيضاً قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ (١)

فإضافة اليهود إلى أبيهم – وعدم مخاطبتهم بنحو : يأيها الذين هادوا – غرضها التعريض بهم وتنبيههم إلى ما كان ينبغي لهم ، ولذلك نجدهم في كل موضع نُودوا فيه مضافين إلى لقبه عليه السلام (إسرائيل). وقد ذُكِرَ أنه اسم أعجميٌّ مُرَكَّبٌ من (إيل) اسم من أسمائه تعالى ، و (إسرا) ومعناه العبد ، أو الصفوة ، أو الإنسان ، أو المهاجر(٢) . « وأضاف – سبحانه هؤلاء المخاطبين إلى هذا اللقب تأكيداً لتحريكهم إلى طاعته : فإن في (إسرائيل) ما ليس في اسمه الكريم (يعقوب) ، وقولك : يا ابن الصالح أطع الله تعالى ، أحثُّ للمأمور من قولك : يا ابن زيد – مثلاً – لأن الطبائع تميل إلى اقتفاء أثر الآباء ، وإن لم يكن محموداً ، فكيف إذا كان ؟ ويستعمل مثلُ هذا في مقام الترغيب والترهيب ، بناءً على أن الحسنة في نفسها حسنة وهي من بيت النبوة أحسن ، والسيئة في نفسها سيئة وهي من بيت النبوة أسوأ »(٣). ومن الآيات الكريمة التي جيء فيها بالاضافة لغرض التعريض قوله تعالى :

---

(١) البقرة : ٨٣ .

(٢) روح المعاني : ٢٤١/١ ، وانظر : التحرير والتنوير : ٤٥٠/١-٤٥١ .

(٣) روح المعاني : ٢٤٢/١ .

(وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ
وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ
بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ
قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾
فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٨٢﴾
أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ
وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ (١)

الشاهد في قوله : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ) ، إذ المقصود بـ (دين الله) الاسلام وقد نُصَّ على ذلك في آية واردة بعدما سبق وهو قوله :

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ
دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ (٢)

فالسرُّ وراء عدم النصّ على ذلك الدين ابتداءً ، بأن يقال : أفغير الاسلام يبغون ، إرادةُ التعريض بأهل الكتاب وإنكارِ تحريفهم للكتابين المنزلين إليهم بإبطالهم للأصل الذي يقومان عليه وهو التوحيد ، وغير ذلك من صور التحريف والتبديل . وبذلك لم تَعُدِ اليهوديةُ ولا النصرانيةُ صالحتين لذلك الوصف وهو كونهما دين الله ، فإن لم تكونا كذلك فغيرهما من المعبودات بالباطل أحرى بذلك الحُكْمِ . قال الزمخشري : « (أ) يَتَوَلَّوْنَ (فَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ) : وقُدِّمَ المفعول الذى هو : غير دين الله ، على فعله ؛ لأنه أهمّ من

---

(١) آل عمران : ٨١ – ٨٣ .

(٢) آل عمران : ٨٥ .

حيث إنّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة : مُتَوَجّهٌ إلى المعبود بالباطل »[١] .

ومن ذلك أيضاً إضافة (آيات) إلى كلمة (رب) مضافة إلى ضمير المخاطبين وذلك في قوله تعالى :

(وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ)[٢] .

فـ (إضافة الآيات إلى الربّ المضاف إلى ضميرهم لتفخيم شأنها المستتبع لتهويل ما اجترؤوا عليه في حقها . والمراد بها إمّا الآيات التنزيلية ، أو الآيات التكوينية الشاملة للمعجزات وغيرها من تعاجيب المصنوعات ، والإتيانُ على الأول : بمعنى النزول، وعلى الثاني : بمعنى الظهور ، على ما قيل ، ويُفهم من كلام بعض المحققين أنه مُطْلقاً بمعنى الظهور : استعمالاً له في لازم معناه ، وهو المجيء الذي لا يوصف به إلا الأجسام ، مجازاً لا كنايةً كما قيل »[٣].

---

(١) الكشاف : ١/٣٠١ .

(٢) الأنعام : ٤ .

(٣) روح المعاني : ٧/٩١ – ٩٢ .

التوبيخ والاستهزاء :

وممَّا جاء ت الإضافة فيه لذلك قوله تعالى :

﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ ﴾(١)

فقوله تعالى : (شركائي) « بالاضافة إلى نفسه حكاية لإضافتهم ليوبخهم بها على طريق الاستهزاء بهم »(٢) . قال الآلوسي : « وإضافة الشركاء إلى نفسه – عز وجل – لأدنى ملابسة بناءً على زعمهم أنهم شركاء لِلَّهِ سبحانه عمَّا يُشركونَ ، فتكون الآية كقوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)(٣) وجُوِّزَ أن يكون ما ذُكِرَ حكايةً منه تعالى لإضافتهم ، فإنهم كانوا يضيفون ويقولون : شركاء الله تعالى ، وفي ذلك زيادةٌ في توبيخهم ليست في : أين أصنامكم ، مثلاً لو قيل ، ولا يخفى أن هذا خزيٌ وإهانة بالقول ، فإذا فُسِّرَ الإخزاءُ فيما تقدَّمَ بالتعذيب بالنار ، كانت الآية مشيرة إلى خزيين : فِعْلي وقولي ، وأشِيرَ إلى الأول أولاً لأنه أنسب بسابقه »(٤) .

---

(١) النحل : ٢٦ ، ٢٧ ، ومثله في آية الكهف : ٥٢ .

(٢) الكشاف : ٦٠٢/٢ .

(٣) الأنعام : ٢٢ .

(٤) روح المعاني ١٢٦/١٤-١٢٧ .

الاستعطاف والاستمالة :

ومن شواهد ذلك قوله تعالى :

﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩٤﴾ [1]

فالإضافة في (يَا ابْنَ أُمَّ) فائدتها الاستعطاف ، ولذلك آثرها على أن يقول : يا موسى ، أو : يا أخي : لأنها أعطفُ لقلبه على ما قال الجلالان . قال الجمل : « قوله (وَذِكْرُهَا أعطفُ لقلبه)[2] ، أي أدخل في العطف والرّقّة أي : فليس ذكرها لكونه أخاه من أمّه فقط ، كما قيل ، فإن الحق أنه كان شقيقه »[3] .

---

(١) طه: ٩١ – ٩٤ .

(٢) تفسير الجلالين بهامش الفتوحات : ٣/١٠٨ .

(٣) الفتوحات : ٣/١٠٨ ، عن شيخه .

القسم الثاني
الخصائص

١ - كون المضاف نكرة

٢ - خلوُّ المضاف من علامات انتهاء البنية

٣ - وجود علاقة تربطه بالمضاف إليه

٤ - ألاَّ يكون هو المضاف إليه في المعنى

الخصيصة الأولى – أن يكون المضاف نكرة :

وذلك في غير إضافة الأعلام ، لأنا أثبتنا أن وظيفة إضافتها هي وظيفة نعتها نَعْتَ توضيح .

وعلَّةُ اشتراط التنكير أنه لولا كون الاسم نكرة لما احتيج إلى إضافته لأن غرض الإضافة الأصلي أن يكتسب من المضاف إليه ما فيه من التعريف أو أن يوجد تخصيصٌ ما بعد تمازجهما . وعلَّلَ عبد القاهر ذلك الاكتساب بقوله : « وذاك أن قدر المعنى على قدر اللفظ ، فكما دخل المضاف إليه في المضاف وتنزَّلَ منه منزلة التنوين القوي لا يتصور فيه الانفصال ، كذلك يجب أن يمتزج معنى الثاني بالأول لتكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى »[١] . وعلَّلَ السهيلي اكتساب المضاف التعريف ونحوه من المضاف إليه دون العكس بعلتين : إحداهما : أنّه غُلِّبَ حكم المعرفة على النكرة ، كما غلَّبوه في غير الإضافة من الأساليب ، نحو : هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين على الحال ، ولا يجوز : ضاحكان[٢] . والأخرى أنّ « الاسم المضاف إليه بمنزلة آلة التعريف ، فصار كالألف واللام والصيغة الدالة على الإبهام ، ولم ينسحب تعريفه على الأول ، لأنه لم يكتسب منه العلمية ، وإنما اكتسب تعريفاً آخر كما اكتسب من الألف واللام التي هي آلة التعريف ، ألا ترى أنّه إذا أضيف إلى المضمر لم يكتسب منه إضماراً ، وإنما اكتسب تعريفاً ، وكذلك إذا أضيف إلى المبهم لم ينسحب عليه معنى الإبهام : فدل على أن الإضافة بمجردها هي الموجبة لتعريف الاسم والمضاف إليه بمنزلة آلة داخلة ، فلم يلزم أن يقتبس الثاني من تنكير الأول ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني وحاله في المعرفة ، وإنما تعرف بالإضافة إلى أي نوعٍ كان من المعارف ، والمضاف إليه كالآلة الداخلة على الاسم لمعنىً »[٣].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٧٢/٢ .

(٢) نتائج الفكر : ٢١٦ .

(٣) نتائج الفكر : ٢١٦ – ٢١٧ .

الخصيصة الثانية - خلو المضاف من علامات انتهاء البنية :

كالتنوين وما يقوم مقامه وهو نون التثنية والجمع ونون شبه الجمع[١]. وذلك لأن المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من الاسم الثاني واتصاله به وخلوه منه محلَّ التنوين فصارا بمنزلة اسم واحد فانسحب ما في المضاف إليه على جميعه[٢] . وللسهيلي مذهب في وظيفة التنوين يخالف مذهب بقية النحاة ، وهو أنه علامة للانفصال ، في حين يرونه -تنوين هذا القسم - علامة للتمكّن . وننقل نصَّه ليتضح مذهبه تمام الاتضاح ، قال - مُعلِّلاً منع الأسماء التي لا تنصرف من الصرف : « وإذا ثبت ما قدمناه فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال ، وإشعارٌ بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به . وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن ، كما ظنَّه قوم : فإنَّ العرب لا تريد أن تُشْعِرَ المخاطب بتمكن اسمٍ ولا أيضاً التمكن معنى تحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به ، ولا أيضاً قِرْطَعْبَةٌ ، وهُدْبِدٌ ، ودَرْدَاقِسٌ ، وهي كلها منصرفة بأكثر تمكناً في الكلام من :أحمرَ وأشقرَ ، وبيضاءَ وحسناءَ ، بل هو أكثر تمكناً في الكلام ، وهم له أكثر استعمالاً . ومِمَّا يدلُّ على أنَّ التنوين ليس هو علامةٌ للتمكن ، وإنَّما هو علامة للانفصال ، قولهم : حينئذٍ ، فنوَّنُوا لمَّا أرادوا فصل (إذ) عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذا زيدٌ قائمٌ ، لمَّا أضافوا الظرف إلى الجملة ، وليس في الدنيا اسمٌ أقلُّ تَمَكُّناً من (إذْ) ، ولا أشْبَهُ منها بالحرف ، نَعَمْ وقد تكون حرفاً محضاً بمعنى (أنْ) في نحو قوله تعالى :(وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)[٣]، جعلها سيبويه ههنا حرفاً ولم يجعلها

---

(١) انظر على سبيل المثال : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٣٣٠ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) الزخرف : ٣٩ .

ظرفاً ، كما فعل غيره ، ومما يدل على أنها علامةُ فصلٍ سقوطُها في الوقف إذ السكون مُغْنٍ عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها في القوافي إذا وصلتَ بيتاً ببيتٍ ، نحو إنشادهم :

* يا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ *

نبهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا يُنوِّنونَ مُضمراً ولا مبهماً ولا مافيه الألف واللام ، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثَمَّ لمْ ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل وأنه كالجزء منه ، ولا تُنوَّنُ الحروف ولا ما ضارعها من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بمعموله وغيرَ العامل لا يُتوهَّمُ إضافته فيحتاج إلى فصل . وإذا صحت هذه المقدمة فحكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين ، لأنه لا يُخشىٰ على المخاطب أن يتوهم العَلَمَ مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تنون ، فإذا نُوِّنتْ عُلِمَ أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك : فإن رأيت علماً منوناً فلعلةٍ ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

* شُلَّتْ يدا وَحْشِيِّ من قاتلِ *

والشواهد في هذا كثيرة جداً . فإن قيل : فمَا العِلَّةُ التي من أجلها تصرف بعض الأعلام ، مثل : زيد ، و عمرو ، وجعفر ، ومحمد ؟ . قلنا الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضروب ، منها المرتجل ، والأعجميُّ ، والمعدول ، وكل ذلك لا ينون ، وكذلك المنقول مِمَّا لا ينون نحو : يزيد ويشكر ، ونحو : أحمر ، وأبيض ، إذا سمَّيتَ به ، وثُلاث ، ورُبَاع إذا سمَّيتَ به . وإنما ينونون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً ، نحو : أسد ونَمِر ، وسالم وغانم ، يتركونه على أصله منوناً : لأنهم – وإن نقلوه عمّا وُضِعَ له – ففي أنفسهم التفاتاتٌ لتلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما

كان حسناً قبل التسمية ، واستقبحوا منها ما كان قبيحا »[١] .

ويَلحقُ بالتنوين في حكم الحذف- لكنّ حذفه جائز لا واجب - تاء التأنيث ، إذ هي علامة تلحق الاسم لمعنىٍ كما أنّـهُ كذلك . وهذا الوجه هو مُجَوِّزُ حذفها في المواضع التي جاء ت فيها محذوفة وهي قليلة . ومما جاء ت فيه كذلك قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾[٢] .

فـ « العامة على : عُدَّةً ، بضم العين وتاء التأنيث ... وقرأ محمد بن عبدالملك بن مروان وابنه معاوية : (عُدَّهُ) كذلك ، إلا أنه جعل مكان تاء التأنيث هاءً ضميرَ غائب تعود على الخروج . واخْتُلِفَ في تخريجها ، فقيل : أصلها كقراءة الجمهور بتاء التأنيث ولكنهم يحذفونها للإضافة كالتنوين . وجعل الفراء[٣] من ذلك قوله تعالى : (وإقَامَ الصَّلاَةِ)[٤] ومنه قول زهير :

إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البيْنَ فانْجَرَدُوا وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

يريد : عِدَةَ الأمر »[٥] . وشرطُ جواز حذف التاء أَمْنُ اللَّبْس ، فإنْ خيف التباسُ بمذكَّرٍ ، أو بجمعٍ لم تُحذف ، كما في : تمرة ، وابنة[٦] . وقال الرضي : « ولا يقاس على ذلك ، وقالوا : إن الفراء يقيس عليه »[٧] .

---

(١) أمالي السهيلي : ٢٤-٢٨، وانظر : الخصائص : ٦٢/٣ ، ٦٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٨٧/١، وشرح الكافية : ٤٥/١-٤٨ ، وشرح ألفية ابن معطي: ٧٢٩/١ ، وانظر أيضاً : أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين في العربية ، لعبدالرحمن اسماعيل : ٦٦-٦٧ ، حيث ردّ مؤلفه على السهيلي ما اعترض به على النحاة بخصوص وظيفة التنوين .

(٢) التوبة : ٤٦ .

(٣) معاني القرآن : ٢٥٤/٢ ، حيث قال : « وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله(وإقام الصلاة) لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافض وما خُفِضَ بمنزلة الحرف الواحد فلذلك أسقطوها في الإضافة » ، ثم ذكر بيت زهير .

(٤) الأنبياء : ٧٣ .

(٥) الدر المصون : ٥٧/٦ - ٥٨ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٢٤/٣ - ٢٢٥ ، والمساعد على التسهيل : ٣٣٠/٢-٣٣١.

(٧) شرح الكافية : ٢٠٥/٢ .

الخصيصة الثالثة - أن يكون المضاف ذا علاقة بالمضاف إليه :

وهو ما يُعَبَّرُ عنه بجهات الإضافة (أو علاقاتها) . وقد اهتم النحاة ببيان معاني الإضافة ، وهي اللام و (مِنْ) و(في). لكن اهتمامهم ببيان جهاتها كان أقلّ . وهي بنفس أهمية المسألة الأولى : وذلك أنّ إضافة اسم إلى آخر لا تجوز بصورةٍ مطلقة ، بل لا بُدَّ مِنْ تحقّقِ شرطٍ يكون هو المجوِّز للإضافة . فلكي تصحَّ إضافةُ اسم إلى آخر وتصييرهما كلمةً واحدة ، ينبغي وجودُ علاقة جامعةٍ بينهما في الواقع أو في تصوّرِ المستخْدِمِ، وذلك تبعاً للغرض الذي يهدف إلى تحقيقه . وتلك العلاقة الفعلية أو المتصورة تكون بين مسميي الاسمين : فإن لم توجد بطلت الإضافة . ومع أن وجود تلك العلاقة شرط للإضافة ، ينبغي ألا يكون هناك ترادف -على ما ذهب إليه بعضهم[١]- ، أو اتفاق كامل بين دلالة المتضايفين : لأن وجوده يفقد الإضافة وظيفتها الأساسية[٢] .

والعلاقات المسوِّغة للإضافة كثيرة جداً تمتدُّ إلى أن تكون لأدنى ملابسة ، ولذا فلا يمكن حصرها هنا ، إنّما يُبَيَّنُ بعضُها ، تحت ثلاثة أقسام استناداً إلى معانيها التي بينها النحويون . فهي إمّا أن تكون بمعنى اللام[٣]

---

(١) منع الترادف الذي لا يصل درجة التطابق ، مذهب لبعض النحويين سيأتي الحديث عنه في قسم الخصائص ، مبحث إضافة الإسم إلى مرادفه.

(٢) ذلك مذهب النحويين ، وسيتضح من مدارسة أسلوب القرآن الكريم جواز ذلك ، تحقيقاً لوظائف غير الوظائف التي نص عليها النحويون ، وهي التخصيص والتعريف .

(٣) هناك من أنكر أن تكون بمعنى حرفٍ أصلاً ، وهو ابن درستويه ، انظر : ارتشاف الضرب ٥٠٢/٢ ، المساعد على التسهيل : ٣٣٠/٢ ، وهمع الهوامع : ٢٦٨/٤ .

وهو ما اتفق عليه جمهور النحاة ، أو بمعنى (مِنْ)[١] ، وإن كان أنكره بعضهم، أو بمعنى (في) ، « وأغفل هذا أكثر النحويين »[٢] ، وأثبته جماعة منهم ابن الحاجب[٣] وابن مالك[٤] وغيرهما[٥] . وذكر الزمخشري في مُفصَّلِهِ أنها « لا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ »[٦] . وشَرَحَ ابنُ يعيش مراده بقوله : « يريد أن الغالب في الإضافة الحقيقية ما قدمناه ، وربَّما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين ، قالوا : فلانٌ ثَبْتُ الغَدْرِ ، أي : ثابت القدم في الحرب »[٧] . ومع أن الزمخشري لم يمثل للتي بمعنى (في) ، وجدناه يردُّ كثيراً من إضافات القرآن إليها[٨] .

---

(١) انظر : الأصول في النحو : ٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٩٥/١-٢٩٦ ، شرح ملحة الإعراب : ٩٦-٩٨ ، أمالي ابن الشجري :٢٥٦/١ ، الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب :١١٨ ، تذكرة النحاة : ٣٠٣-٣٠٤ ، ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، لباب الإعراب : ٣٦٦ ، وجاء في الهمع : ٢٦٧/٤ : « وأنكر قومٌ الإضافة بمعنى (مِنْ) أصلاً ، وقالوا : الإضافة بمعنى اللام : لأنَّ الخز مستحق للثوب ، كما أنه أصله » ، ونسب ذلك إلى ابن الضائع تلميذه أبو حيان : ارتشاف الضرب : ٥٠٢/٢ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٩/٢ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢٢١/٣-٢٢٣.

(٣) انظر الكافية في النحو : ١٢١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٢٢١/٣ ، شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢-٩٠٩ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل : ٤٢/٣ ، ٤٣ ، شرح قطر الندى : ٣٥٦ ، أوضح المسالك : ٨٥/٣ ، شرح اللمحة البدرية : ٢٧٠/٢ .

(٦) شرح المفصل : ١١٨/٢ .

(٧) السابق : ١١٩/٢ وانظر : أمالي ابن الشجري : ٩٧/٣.

(٨) من ذلك ما جاء في الكشاف : ٥٣/٢ ، ٥٨ ، ١٢٧ ، ٤٧١ ، ٧٤٠ ، ٣٧٧/٣ ، ٢٥١/١.

وللنحاة كلام كثير حول المراد بكون الإضافة على معنى حرفٍ من الحروف المذكورة . فمنهم من يرى جواز إظهار الحرف الذي هي بمعناه ، قال ابن عصفور : « فإن كانت الإضافة بمعنى اللام ، جاز أن تأتي باللام وتنون الأول فتقول : غلامٌ لزيد . وإن كانت بمعنى (مِنْ) ، جاز أن تُدْخِلَ (مِنْ) على المخفوض وتنون الأول ، فتقول : ثوبٌ من خز »[١] . وليس في كلام ابن عصفور هذا إشارة إلى اختلاف المعنى مع إظهار الحرف عنه مع عدم إظهاره ، لكنَّ المبردَ ذكر – وهو مُحِقٌّ – وجود اختلاف بين الحالتين ، حيث قال : « المال لزيدٍ ، كقولك : مال زيد ، وكما تقول : هذا أخٌ لزيدٍ ، وجارٌ له وصاحبٌ له . فهذه بمنزلة : جاره وصاحبه . فلا فصل بينهما ، إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني ؛ من أجل الحائل . فإن أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف ، كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعده »[٢] . ومراد المبرد يظهر بوضوح في نصين أحدهما لعبد القاهر والآخر للشلوبين قال الشلوبين : « وليس تقدير النحويين الإضافة باللام وبمن بمعنى أن الاسم إذا كان مضافاً بنفسه أو بحرف الجر ، بمعنى واحد : فإنه إذا كان بحرف الجر كان الأول نكرة ولا بد ، كان المضاف إليه معرفة أو نكرة ، وإذا كان مضافاً بنفسه كان بحسب المضاف إليه من معرفته أو نكرته ، إن كان معرفة فمعرفة أو نكرة فنكرة ، وأمّا المراد بقوله[٣] : إن الإضافة بمعنى (مِنْ) هو اللام ، أنها بمعناهما فيما ترد به اللام أو (من) من المعنى الذي وضعا له كما أدَّتْهُ ، لا فيما يكون معها من غير ذلك مِنْ ما لم يوضعا له »[٤] . وقال عبد القاهر : « اعلم أن الإضافة الحقيقية إذا كانت بمعنى اللام فهي كقولك : دارُ زيد وثوب

---

(١) المقرب : ٢٣١ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي : ٢/٧٥ .

(٢) المقتضب : ٤/١٤٣ .

(٣) يقصد قول الجزولي : المقدمة الجزولية : ١٣١ : « وهي إما مقدرة باللام ، وإما مقدرة بمن » .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/٨٤٢ – ٨٤٣ ، وانظر البسيط :٢/٨٨٦ .

عمرو ، لأجل أنك لا تقصد الانفصال في ذلك ، إذ لا تقدر أن تقول : دارٌ زيداً ... ولا أن تقول : دارٌ لزيد وغُلام لعمرو ، وإن كان الأصل ذلك لأجل أنك تريد بقولك : دار زيدٍ وغلام بكرٍ ، داراً بعينها وغلاماً بعينه ، وإذا قلت : دارٌ لزيد ، وغلامٌ لعمرو ، لم يكن في الكلام دليلٌ على التعريف ، ألا ترى أنك لا تقول : أعجبني غلامٌ لزيد الحسنُ وَجْهُهُ ، فتصفه بالمعرفة ، كما تقول : أعجبني غلامُ زيد الحسنُ وَجْهُهُ ، فإنّما يقول النحويون : إن المعنى : غلامٌ لزيد ، إيضاحاً لمعنى الجرّ ، لا أنّ اللام مقدرة : كيف والمضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه ، فكما لا يجوز أن يفصل بين التنوين والمنون ، شيء ، كذلك لا يجوز أن يكون اللام فاصلاً بين المضاف إليه والمضاف ، وأيضاً فلو كان اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ألا يحذف التنوين ، فيقال : غلامٌ زيدٍ ، كما يكون ذلك إذا ظهر ، نحو : غلامٌ لزيد ، وذلك لا يقوله أحد . وإنما قلنا : إن الجر بمعنى اللام ، قصداً إلى أن الاسم إنما عمل الجر حيث كان في الكلام معنى حرف الجر ، لأن الأسماء المحضة لا أصْلَ لها في العمل ، وإنّما العمل للأفعال والحروف ، ألا ترى أن شيئاً من هذه الأسماء لا يعمل رفعاً ولا نصباً »[1] .

وإنّما أنْكَرَ كونَها بمعنى حرف الجر مَنْ أنكره تَخَلُّصاً من ذلك الإشكال ، قال ابن عقيل : « وأبطل ابنُ درستويه كونها على معنى حرفٍ : للزوم كونِ كلِّ مضافٍ نكرة ، والأصل على هذا : ثوبٌ من خَزٍّ ، وغلامٌ لزيد . وردَّ بأنه إنّما يلزم لو قلنا إن الحرف مقدر ، وإنما قلنا : هي على معنى كذا . على أن منهم من ذكر التقدير ، وعليه جرى الجزولي ، وهو مقتضى كلام المصنف في بعض كتبه »[2] . وذهب إلى ما ذهب إليه ابن درستويه أيضاً ،

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٨٧٠-٨٧١ ، وانظر : البحر ٥/٣٢١ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الثالث : ٣/٣٢٧ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/٣٣٠ .

أبو حيان في واحد من مصنفاته حيث قال : « والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص ، وأنها ليست على تقدير حرفٍ مِمَّا ذكروه ولا على نيَّتِهِ ، وأن جهات الاختصاص متعددة يبين كُلّاً منها الاستعمال ..»[١] . ولابن الحاجب كلام جيد حول الفرق بين التقدير والتضمن، يحدد المراد ويحسم الخلاف حول هذه المسألة ، قال : « الفرق بين التضمن وبين التقدير في قولنا : بُني (أين) لتضمنه معنى حروف الاستفهام ، و : ضربته تأديباً ، منصوب بتقدير اللام ، وغلام زيد، مجرور بتقدير اللام ، وخرجتُ يوم الجمعة ، منصوب بتقدير (في) ، أن التضمن يراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه . والتقدير : أن يكون على وجه يصح إظهاره معه ، سواء اتفق الإعراب أو اختلف . فإنه يختلف في مثل قولك : ضربته يومَ الجمعة ، وضربته في يوم الجمعة . وقد لا يختلف ، في مثل قولك : أَللَّهِ لأفعلنَّ وباللَّهِ لأفْعَلَنَّ . والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده فكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده . فيصل الفعل إلى متعلقه فينصبه »[٢] .

أولاً - علاقات الإضافة المتضمنة معنى اللام :

رَجَعَ بعض النحاة العلاقات المنضوية تحتها إلى الملك والاختصاص فقط[٣] وأضاف بعضهم إليها عدداً آخر من العلاقات ، وهو ما أذهب إليه استناداً إلى أسلوب القرآن الكريم . قال الفيروزآبادي : « قيل : الإضافة في كلام العرب على عشرة أنواع : الأول : إضافة البعض إلى الكل ، كماء النهر وماء البحر . الثاني : إضافة السبب ، كآلة الخياط ، وأداة الحياكة . الثالث : إضافة الملك ، كدار زيد ، وعبد عمرو . الرابع : إضافة النسب ، كابن جعفر وابن بكر . الخامس : إضافة الشركة : كزوجة زيد ، وقرين عمرو . السادس:

---

(١) ارتشاف الضرب : ٥٠٢/٢ .

(٢) الأمالي النحوية : ١١٠/٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل : ١١٩/٢ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٣٨٥/٢-٣٨٦.

إضافة الجزء ، نحو يده ورجله . السابع : إضافة الصفة ، نحو علمه وقدرته . الثامن : إضافة العمل إلى العامل ، نحو صلاته وصيامه . التاسع : إضافة المُكْنَة والقُدرة : (عِبَادًا لَنَا أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ)[١] . العاشر : إضافة التخصيص : (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ)[٢] »[٣] . وقال أبو حيان : « قَسَّمَ بعضهم الإضافة المعنوية إلى عشرة أقسام : إضافة الملك ، نحو : غلام زيد ، وإضافة استحقاق ، نحو باب الدار ، وإضافة الجنس ، نحو ثوب خز ، والتخصيص : بسم الله ، والتشريف : بيت الله ، والإشارة ، كقول الملك : كاتبي ووزيري ، والكل إلى بعضه ، نحو عبد بطنه وأسير شهوته – وإنَّما الباب أن يضاف البعض إلى الكل – ، والتبعيض ، نحو نصف المال ، ويد زيد ، ورأس عمرو ، الموصوف إلى الصفة ... وإضافة الصفة إلى الموصوف ... وهذه العشرة ترجع إلى معنى اللام ومن »[٤] .

ويُؤْخَذُ على التقسيم الأول عَدُّ مسوغ الإضافة في (عباد الرحمن) التخصيص – وهو ما ذهب إليه الزمخشري[٥]–، وأرى أن مُسوغها الاستحقاق[٦] ، وذلك أنّ صفاتهم التي عددتها الايات التالية تنبيء عن استحقاقهم غاية الرحمة – بفضله تعالى – ، ولذلك أضيفوا إلى (الرحمن) من بين أسمائه جل وعلا، كما جاء الإخبار عنهم بـ(أُوْلَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا)[٧] . أمَّا التقسيم الثاني فيؤخذ عليه : عدمُ

---

(١) الإسراء : ٥ .

(٢) الفرقان : ٦٣ .

(٣) بصائر ذوي التمييز : ٢/٣٦-٣٧ .

(٤) تذكرة النحاة : ٤٨٨-٤٨٩ .

(٥) انظر : الكشاف : ٣/٢٩١ .

(٦) سيأتي بيان الفرق بينهما .

(٧) الفرقان : ٧٥ ، وانظر : التفريق بين علاقة الاختصاص وعلاقة الاستحقاق ، في العلاقة الثانية : علاقة الاستحقاق .

التفرقة بين معنى الإضافة وعلاقة المضاف بالمضاف إليه من ناحية ، وبين وظيفة الإضافة من ناحية أخرى ، وذلك في قوله : والتشريف : بيت الله . والتفريق يَتِمُّ على النَّحو التالي : معنى الإضافة اللام ، مُيَسوغها : الاختصاص ، أمّا التشريف فهو غرضها ، أي الوظيفة التى أدتها الإضافة – إلى جانب الوظيفة الأساسية – حيث اكتسب تلك الخصيصة من المضاف إليه . كما يُؤخذُ عليه جَعْلُ العلاقة بين (الباب) و (الدار) في : باب الدار ، علاقة استحقاق ، وهي من علاقات الاختصاص، ومأخذنا الأخير : الإضافة في (وزيري و كاتبى) تفيد الاختصاص ، لا الإشارة كما ذكر .

العلاقة الأولى : علاقة الاختصاص :

وهذه التسمية منشؤها صيرورة أحد المتضايفين معروفاً باختصاصه بالآخر ، إمَّا حقيقةً وإمَّا تنزيلاً . وقد تُسمَّى هذه العلاقة علاقة الملابسة والمصاحبة[١] أو علاقة التلازم ، وإرادة الإشارة إلى ذلك المعنى وجدنا العرب تقول لكل من هو ملازمٌ سُنَّةَ قوم هو أخوهم ، ويُسمُّونَ الملازم للشيء أخاً له، فيقال : فلان أخو الكرم ، وأخو الجود ، وأخو الشعر ، إذا كان مواظباً على هذه الأفعال[٢] ، وعلى ذلك المعنى جاء ت الإضافة في قول زياد الأعجم يرثي المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة :

وإذا مررتَ بقبره فانْحَرْ لـه كُومَ الهِجان وكلَّ طِرْفٍ سابِحِ
وانْضَحْ جوانبَ قبره بدمائها فَلَقَدْ يكونُ أخَا دَمٍ وذبائـــح[٣]

---

(١) انظر : نتائج الفكر : ٣٧ ، حيث اطلق السهيلي على علاقة السرج بالدابة في : سرج الدابة ، علاقة الملابسة والمصاحبة . وجاء في الصاحبي في فقه اللغة : ٤٠٧ : « باب إضافة الشيء إلى من ليس له ، لكن أضيف إليه لاتصاله به . وذلك قولك : سرج الفرس ، وثمرة الشجرة ، وغنم الراعي».

(٢) انظر : الفتوحات الالهية : ٦٢٣/٢ ، نقلاً عن الخازن والبيضاوي والكرخي.

(٣) انظر : خزانة الأدب : ٤/١٠-٧ ، والبيان في إعراب غريب القرآن:٧٤/٢.

ومما أُضِيفَ فيه الاسم إلى ما اختصَّ به حقيقةً ، ما في قوله تعالى:

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾(١)

فقد « أضيف الرَّبُّ إلى العِزَّةِ لاختصاصه بها ، كأنه قيل : ذو العزة ، كما تقول : صاحب الصدق ، لاختصاصه بالصدق . ويجوز أن يراد : ما مِنْ عزةٍ لأحدٍ من الملوك وغيرهم إلاّ وهو ربها ومالكها ، كقوله تعالى (تُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ)(٢) »(٣). « والتعريف في (العزة) كالتعريف في (الحمد) هو تعريف الجنس فيقتضي انفراده تعالى به لأنَّ ما يثبتُ لغيره من ذلك الجنس كالعدم »(٤) . ومن ذلك أيضاً ما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ)(٥) .

فـ « إضافة الجنة إلى الخلد ... للتمييز عن جنات الدنيا »(٦) ومُيِّزَتْ بما تختص به . قال الآلوسي : « وإضافة الجَنَّة ، إنْ كانت نسبة الإضافة معلومة ، للمدح ، فإنَّ المدح يكون بما هو معلوم وإن لم تكن معلومة فلإفادة خلود الجنة ، ولا يَخْدُشُهُ قوله تعالى (خالدين) ، بعدُ لأنه للدلالة على خلود أهلها لا خلودها في نفسها وإن تلازما ، أو أنَّ ذلك للتمييز عن جَنَّاتِ الدنيا . وقيل أن جَنَّةَ الْخُلْدِ عَلَمٌ كجَنَّة عَدْن »(٧) . ومن ذلك أيضاً :

---

(١) الصافات : ١٨٠ -١٨٢ .

(٢) آل عمران :

(٣) الكشاف : ٦٩/٤ ، وانظر : روح المعاني : ١٥٧/٢٣-١٥٨.

(٤) التحرير والتنوير : ١٩٩/٢٣ .

(٥) الفرقان : ١٥ .

(٦) روح المعاني : ٢٤٥/١٨ ، وانظر : الفتوحات : ٢٤٨/٣ .

(٧) روح المعاني : ٢٤٥/١٨، وانظر : التحرير والتنوير : ٣٣٥/١٨-٣٣٦.

﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[١] .

فمسوّغُ الإضافة في : (حِزْبُ الشَّيْطَانِ) تبعيتهم المطلقة له ويدل عليها (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) وقوله بعد (أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشيطانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ). فَجَعْلُهم الخاسرين دون من عداهم يدلُّ على عدم انفكاكهم عن الشيطان أو انفكاكه عنهم[٢] . ومن الثاني ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴿٥٢﴾ [٣] .

فإنَّما أضاف جل وعلا الشركاء إلى نفسه حكاية لإضافتهم ، ليوبخهم بها على طريق الاستهزاء بهم[٤] . « واليوم الذي يقع فيه هذا القول هو يوم الحشر ، والمعنى : يقول للمشركين ، كما دلّ عليه قوله (الذين زعمتم) ، أي : زعمتموهم شركائي . وقدم وصفهم بوصف الشركاء قبل فعل الزعم تهكماً بالمخاطبين وتوبيخاً لهم ، ثم أردف بما يدلّ على كذبهم فيما ادَّعوا بفعل الزعم الدال على اعتقاد باطل »[٥] . فهذه الإضافة أفادت الاختصاص ، لا بحسب الحقيقة والواقع ولكن بحسب تنزيل المشركين للأصنام وغيرهم كالجن تلك المنزلة ادعاءً ، والغرض تحسيرهم بتذكيرهم بذاك الادعاء والزعم الشنيع.

وجهات علاقة الاختصاص كثيرة ، منها :

---

(١) المجادلة : ١٩ .

(٢) انظر في أسباب نزولها والآيات قبلها: الكشاف : ٤٩٥-٤٩٦ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٤٢/٣ .

(٣) الكهف : ٥٢ .

(٤) الكشاف : ٦٠٢/٢ ، وانظر : ٧٢٩ .

(٥) التحرير والتنوير : ٣٤٥/١٥ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤٦١/٢.

أ - علاقة النسب الحقيقي أو المنزّل منزلته : ومنها علاقة الأصل بالفرع والعكس ، أو ما يجري مجراهما . من الأول قوله تعالى :

(ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا)(١) .

ففي (آباؤكم) أضيف الأصل إلى ضمير فرعه . وفي (أبناؤكم) أضيف الفرع إلى ضمير الأصل . ومما أجري مجرى ذلك إضافة (أمّ) إلى (القرى) في قوله تعالى :

(وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا)(٢) .

وذلك أن « العرب تُسَمّي كلَّ ما يجري مجرى الأصل للشيء أُماً له »(٣) . وأمُّ الشيء « استعارة شائعة في الأمر الذي يُرجَعُ إليه ويُلتَفُّ حوله . وحقيقة الأم الأنثى التي تلد الطفل ، فيرجع الولد إليها ويلازمها ، وشاعت استعارة الأم للأصل والمرجع حتى صارت حقيقة ، ومنه سُمّيتِ الراية أُمّاً ، وسُمّيَ أعلى الرأس أمّ الرأس ، والفاتحة أمّ القرآن .وإنّما سُمّيتْ مكة أم القرى لأنها أقدم القرى وأشهرها وما تَقَرّتِ القرى في بلاد العرب إلا بعدها ، فسمّاها العرب أم القرى ، وكان عَرَبُ الحجاز قبلها سُكّانَ خيام »(٤) . وقيل سُمّيتْ بذلك لأنها « مكان أول بيت وضع للناس ، ولأنها قبلة أهل القرى كلهم ومَحَجّهُمْ »(٥) . ومما نُزّلَ تلك المنزلة أيضاً ما جاء في قوله تعالى :

---

(١) النساء : ١١ .

(٢) الأنعام : ٩٢ .

(٣) الفتوحات : ٥١١/٢ .

(٤) التحرير والتنوير : ٣٧٢/٧ ، وانظر : ١٣٣/١ - ١٣٤ ، ومعجم غريب القرآن ، محمد فؤاد عبد الباقي : ٧ .

(٥) الكشاف : ٤٥/٢ ، وانظر : الفتوحات : ٦٢/٢ .

(إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)[١] .

فَكُلُّ مؤمن نُزل منزلة الأخ لكلّ مؤمن ، ولذلك صحّت الإضافة في (أخويكم) . وفي ظل تلك العلاقة يُضافُ الفرع إلى نظيره لاشتراكهما في أصل واحد إلى نهاية سلسلة القرابات ، كما في قوله تعالى :

(لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِىٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ وَلَآ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ)[٢] .

ب - علاقة الاشتمال : وفيها يكون المضاف مشتملاً على المضاف إليه أو العكس ، سواءٌ كان ذلك معنىً أو عيناً . وسواء كان زماناً أو مكاناً ، أو غيرهما .

ومن الأول والمشتمل مكان :

(إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ)[٣] .

فـ « إضافة الجنّات إلى النّعيم باعتبار اشتمالها عليه ، نظير قولك : كُتُبُ الفقه »[٤]. وفي ذلك إشارة « إلى أنّ لهم نعيمها بطريق برهانيّ ، فهو أبلغُ من : لهم نعيم الجنات ؛ إذ لا يستدعي ذلك أن تكون نفسُ الجنات ملكاً لهم ، فقد يَنْعَمُ بالشيء غيرُ مالكه . وقيل في وجه الأبلغيّة : أنه لجعل النعيم فيه أصلاً مُيّزت به الجنات[٥] فيفيد كثرة النعيم وشهرته »[٦] . قال الفخر

---

(١) الحجرات : ١٠.

(٢) الأحزاب : ٥٥ .

(٣) لقمان : ٨ .

(٤) روح المعاني : ٢١/٨٠ .

(٥) وعليه تكون الإضافة بيانيّة ، لأنها من إضافة الشيء إلى ما جُعِلَ جنساً له مبالغةً .

(٦) روح المعاني : ٢١/٨٠ .

الرازي : «..إضافة الجنة إلى النعيم من أيّ الأنواع ؟ نقول: إضافة المكان إلى ما يقع في المكان ، يقال : دار الضيافة ، ودار الدعوة ، ودار العدل ، فكذلك : جنة النعيم . وفائدتها أن الجنة في الدنيا قد تكون للنعيم ،وقد تكون للاشتغال والتعيّش بأثمان ثمارها ، بخلاف الجنة في الآخرة فإنها للنعيم لا غير »[١] .

ومنه أيضاً:

(حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ)[٢] .

حيث أضيف اسم المكان (وادي) إلى ما كَثُرَ حُلولُه فيه . وقيل عنه : « هو وادٍ بالشام كثير النمل »[٣] . أمّا في قوله تعالى :

(وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَاۚ سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ)[٤] ،

فقد أضيف اسم المكان (دار) – الواقع مفعولاً به – إلى مَنْ كان حالّاً به .

ومنه والمشتمل زمان والمشتمل عليه معنى ما جاء في قوله تعالى :

۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ)[٥].

حيث أضيف اسم الزمان (يوم) – وهو واقع ظرفاً – إلى ما وقع فيه من الفصل بين الحق والباطل ، ذلك أنّ المراد به يوم بدر[٦] .

---

(١) التفسير الكبير : ١٤٨/٢٩ .

(٢) النمل : ١٨ .

(٣) الكشاف : ٣٥٥/٣ .

(٤) الأعراف : ١٤٥ .

(٥) الأنفال : ٤١ .

(٦) انظر : الدر المصون : ٦٠٨/٥ .

ومن الثاني حيث أضيف المشتَمَلُ عليه إلى المشتَمِل :

(إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ)[١] .

ومنه : (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا)[٢] .

ومنه والمضاف عين (وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا)[٣] .

ففي (أثقالها) أضيف المشتَمَلُ عليه وهو الأثقال إلى ضمير الأرض وهي المشتمِل . والمراد بإخراج الأثقال « إخراج الأموات ، وقيل : المراد إخراج الكنوز والأول بعد النفخة الثانية ، والثاني في زمن عيسى وما بعده »[٤] .

جـ - علاقة الحدث (المصدر) بمُوقِعِهِ أو مَنْ وَقَعَ عليه :

قال المبرد مُعَلِّلاً مسوغ تلك الإضافة : « ... وذلك أنك كنت تقول في المصادر : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ، فتضيف إلى زيد المصدر لأنه فعله ، فتشغل الإضافة بالفاعل فتنصب عمراً : لأنه مفعول . لولا أنك أضفت إلى (زيد) لكان (عمرو) مخفوضاً بوقوع المضاف عليه ، كما أنك لو لم تنون في قولك : ضاربون زيداً، لحل (زيد) محل التنوين وانخفض بالإضافة»[٥] .قال تعالى :

إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ
وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ
مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا
مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ
بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ [٦]

---

(١) آل عمران : ١١٩ .

(٢) الشمس : ٨ .

(٣) الزلزلة : ٢ .

(٤) الفتوحات : ٥٧٢/٤ .

(٥) المقتضب : ٣٣/٣ .

(٦) البقرة : ١٦٤ .

فالمصادر في الآية الكريمة - ، وهي : خَلْق ، اخْتِلاَف ، تَصْرِيف ، منها ما يتعين إضافته للمفعول ، وهو (خَلْق) ، ومنها ما يحتمله ويحتمل الاضافة إلى الفاعل وهو (تصريف) قال السمين : « تصريف : مصدر صَرَّفَ وهو الرَّدُّ والتقليب ، ويجوز أن يكون مضافاً للفاعل ، والمفعول محذوف تقديره : وتصريف الرياح السحابَ ، فإنها تسوق السحاب ، وأن يكون مضافاً للمفعول والفاعل محذوف ، أي : وتصريف اللهِ الريحَ »[١] . أمَّا (اختلاف) فهو مضاف لفاعله لأن فعله لازم . تلك المصادر تخصصت بتلك الإضافة من الجهة التي أُرِيدَ صرفُ الاهتمام إليها . وذلك سِرّ العدول - في مواضعه - عن استخدام الفعل إلى استخدام المصدر : حيث الغاية أن يكون الحدث مُجَرَّداً هو محورَ الإخبار ، ويُؤتى بما يُخَصِّصُهُ من معمولاته المرادة ويُطرحُ ما عداها ، استغناءً بظهور الدلالة عليها ، وبما يراد صرف الأذهان إليه[٢]. ومثل إضافة المصادر في ذلك إضافة المشتقات - حالة كون إضافتها معنوية- إلى أحد معموليها .

د - علاقة مُحَدَّدٍ بالمحَدِّدِ في حقِّه :

ومن شواهد تلك العلاقة ما في قوله تعالى :

(فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ)[٣] ،

حيث أضيف الأجل إلى ضمير المحدَّثِ عنهُنَّ لأنه محدودٌ مضروب في أمْرِهِنَّ[٤] .

---

(١) الدر المصون : ٢٠٦/٢ .

(٢) انظر في مقتضى حذف الفعل والاستغناء عنه بمصدره : شرح الكافية : ٣٠٦/١-٣٠٧ .

(٣) البقرة : ٢٣٤ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢٠٣/٢ .

العلاقة الثانية : علاقة الاستحقاق :

والفرق بين الاستحقاق والاختصاص فرق في العموم والخصوص ، فكل مُسْتَحَقٍّ مُخْتَصٌّ ، وليس كل مختص مستحقا ، كما أن الاستحقاق فيه ترتُّبُ أمرٍ على أمرٍ يستدعيه . وقد مرَّ بنا كيف أنَّ من النحاة من لا يفرق بين الاختصاص والاستحقاق ، ومن هؤلاء ابن يعيش حيث قال : « فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام ، كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك : مال زيدٍ وأرضه ، أي : مالٌ له وأرضٌ له ، أي : يملكها . وأبوه وابنه وسيده، والمراد : أب له ، وابن له ، وسيد له ، أي : كل واحد مستحق مختص بذلك ، والغالب الاختصاص : لأن كل ملك اختصاص »[١] . على أنه قد توجد إشارات لبعض النحاة إلى إفادة الإضافة لذلك المعنى ، من ذلك قول الرضي : « وأمَّا قولهم : حَرَدْتُ حَرْدَهُ ، وحَمِدْتُ حَمْدَه ، وقَصَدْتُ قصده ونَحَوْتُ نَحْوَهُ ، ونحو ذلك فليس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر ، بل هو مفعولٌ به ، على جعل المصدر بمعنى المفعول ... والمعنى : قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه ، ويجوز أن يكون المعنى : حردته حرده الذي يليق به، وحمدته حمد ه الذي ينبغي ، فيكون مضافاً لبيان النوع ، كما في قوله : ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾[٢] ، و ﴿فَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾[٣] وقوله تعالى ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾[٤] »[٥] .

---

(١) شرح المفصل : ١١٩/٢ ، وانظر : الكتاب : ٢١٧/٤ ، وشرح السيرافي : ١٨٥/٥ ، والنكت : ١١٢٥/٢ ، والأصول في النحو : ٤١٣/١ ، وتذكرة النحاة ٣٠٣ ، وممن وردت عنده المصطلحات الثلاثة عبد القاهر في شرحه على الإيضاح : ٨٨١/٢ ، حيث جعلها تقييد الملك في : غلام زيد ، والاستحقاق في : جل الفرس ، والاختصاص في : ابن زيد .

(٢) إبراهيم : ٤٩ .

(٣) الشعراء : ١٩ .

(٤) الإسراء : ١٩ .

(٥) شرح الكافية : ٣٠٧/١ .

ومن شواهد الإضافة لتلك العلاقة إضافة السيئات إلى الأعمال في قوله تعالى :

﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٤﴾ [١] .

حيث أضيفت السيئات لأنها مترتبة على الأعمال ومستحقة بها ، والمراد بها «أجزية أعمالهم السيئة ، على طريقة إطلاق السبب على المسبب إيذاناً بفظاعته »[٢] . قال الطاهر بن عاشور : « وإصابة السيئات إمّا بتقدير مضاف ، أي أصابهم جزاؤها ، أو جُعلتْ أعمالهم السّيئة كأنّها هي التي أصابتهم لأنها سببُ ما أصابهم ، فهو مجاز عقلي »[٣] . ومن شواهد ذلك أيضاً :

﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[٤] ،

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾[٥] ، و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾[٦] . فالأجر صار مستحقاً – وفق مشيئة الله تعالى – بأعمالهم ، والشدة الشديدة في تزلزل الأرض مترتبة على عِظم جِرْمِها وكثرة أثقالها ، قال الزمخشري مشيراً إلى هذا المعنى : « فإنْ قلتَ : ما معنى زلزالها بالإضافة ؟ قلت : معناه : زلزالها الذي تستوجبه في الحكمة ومشيئة الله ، وهو الزلزال الشديد الذي ليس بعده . ونحوه : أكرِمِ التقي إكرامه ، وأهن الفاسق إهانته ، تريد : ما يستوجبانه من الإكرام والإهانة. أو زلزالها كله وجميع ماهو ممكن منه »[٧] .

---

(١) النحل : ٣٤ .

(٢) روح المعاني : ١٣٤/١٤ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٤٦/١٤ ، وانظر: ٢٧٣ ، والكشاف :٦٠٤/٢.

(٤) النحل : ٩٧ .

(٥) القصص : ٥٤ .

(٦) الزلزلة : ١ .

(٧) الكشاف : ٧٨٣/٤ ، وانظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٩٦/٢-٣٩٧ .

وعلى المعنى الأخير تكون وظيفة الإضافة إفادة الاستغراق ، وهو استغراق عُرفيّ قُصِدَ به المبالغة[١] وقد حام حول المعنى الأول الفراء ، وهو يبين أن (زلزالها) مفعول مطلق مؤكد لعامله ، قال : « ... حدثني محمد بن مروان قال : قلتُ للكلبي : أرأيتَ قوله : (إذا زلزلت الأرض زلزالها) فقال : هذا بمنزلة قوله (وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا)[٢] . قال الفراء : فأضيف المصدر إلى صاحبه ، وأنت قائل في الكلام : لأعطينك عطيَّتَك ، وأنت تريد : عطيةً ، ولكن قرَّبه من الجواز موافقة رؤوس الآيات التي جاءت بعدها »[٣] . ويدخل الاعتراض كلامه من جهتين : جعله دلالة (عطيتَك) مساوية لدلالة (عطيةً) ، والبون بينهما شاسع . جَعْلُ مُصحِّح الإضافة في (زلزالها) – بدل زلزالاً – غرضاً لفظياً وهو موافقة رؤوس الآي ، وذلك ما لا ينبغي أن تحمل عليه تراكيب القرآن وألفاظه طالما وُجِدَ لتخريجها مُصحِّحٌ معنوي .

ومن شواهد ذلك أيضاً :

(وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ)[٤] .

فالمقصود بإضافة الرشد إلى ضميره –عليه السلام – وإيثار الإضافة على أن يقال : ولقد آتينا إبراهيم رشداً – « الرشد اللائق به وبمثله من الرسل الكبار ، وهو الاهتداء الكامل المستند إلى الهداية الخاصة الخالصة بالوحي والإقدار على إصلاح الأُمَّة باستعمال النواميس الالهية »[٥] .

---

(١) روح المعاني : ٢٠٨/٣٠ .

(٢) نوح : ١٨ .

(٣) معاني القرآن : ٢٨٣/٣ ، وانظر التحرير : ٤٩٠/٣٠-٤٩١ .

(٤) الأنبياء : ٥١ .

(٥) الفتوحات : ١٣٢/٣ ، عن أبي السعود ، وانظر : روح المعاني : ٥٨/١٧ .

العلاقة الثالثة – علاقة المِلْك :

والفرق بين الملك والاختصاص – أيضاً – في العموم والخصوص إذ كل ملك اختصاص[١] . وفي هذه العلاقة يُضافُ المملوك إلى مالكه أو العكس . ومن الأول قوله تعالى :

﴿فَاذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾[٢] .

أضيفت النِّعمُ إلى خالقها ومالكها . ومنه أيضاً :

﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾[٣] .

حيث أفادت الإضافة الاستغراق ، إذ المقصود بالعباد عموم المكلفين ، وإضافتهم إليه تعالى لأنه مالكهم . ومن الثاني ما في قوله تعالى :

﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾﴾[٤] .

فالإضافة في : (ربِّهم) إضافة مالك إلى ضمير مملوكيه . والإضافة للملك أيضاً في (أموالهم) إلا أنه أضيف المملوك إل ضمير المالك . ومنه أيضاً إضافة (رب) إلى اسم الإشارة في قوله تعالى :

﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾﴾[٥]

---

(١) انظر : شرح المفصل : ١١٩/٢.

(٢) الأعراف : ٦٩ .

(٣) النساء : ١١٨ .

(٤) البقرة : ٢٧٤ .

(٥) قريش : ٣ ، ٤ ، وانظر المحرر الوجيز : ١٢٠/٧ .

ثانياً – علاقات الإضافة المتضمنة معنى (مِنْ) :

وضعَ النحاةُ ضابطاً للإضافة التى بمعنى (من) ، ولم يضبطوا التي بمعنى اللام لأن معنى اللام هو الأصل ، فكلُّ ما لا ينطبق عليه ضابط (مِنْ) أو (في) فهو راجع لمعناها وإن لم يصحَّ تقديرها[١] .

وضابط الإضافة التي بمعنى (من) عند بعضهم : أن يكون الأول بعض الثاني ويصح الإخبار به عنه،ولم يشترط آخرون منهم السيرافي وابن كيسان إلاّ كون الأول بعض الثاني . وعدَّ قومٌ إضافة العام إلى الخاص من هذا القسم . قال أبو حيان : « والإضافة تكون على معنى اللام ... وعلى معنى (من) وهي إضافة الشيء إلى كله ، نحو ثوب خز . ويقال فيه إضافة الشيء إلى جنسه وشرطها أن يصح الاخبار بالثاني عن الأول : احترازاً من : يد زيد ، فإنه إضافة بعض إلى كل ، لكنه لا يصح الإخبار فيه ، لا تقول : اليد زيد ، وتقول : الثوب خز . وذهب قوم منهم ابن كيسان والسيرافي إلى أنه وإن لم يصح فيه الإخبار ، فإنَّه إضافة بمعنى (مِنْ) . ومذهب ابن السراج[٢] والفارسي[٣] وأكثر المتأخرين أنها إضافة بمعنى اللام »[٤] . ولم يشترط أبوحيان في مصنَّفٍ آخَرَ ما اشترطه في النصّ السابق ، من صحة الأخبار بالثاني عن الأول ، وبذلك يكون مذهبه في ذاك مذهب ابن كيسان والسيرافي ، ويدل عليه قوله : « الإضافة المحضة . المحضة تقدر باللام ملكاً واستحقاقاً ، أو بـ (من) ، وينطبق الثاني على الأول ، لا الأول على الثاني ، نحو : هذا ثوب

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ٩٠٣/٢ .

(٢) انظر : الأصول : ٥/٢ .

(٣) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٨٠/٢ – ٨٨١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، وانظر : المساعد : ٣٢٩/٢ ، وأوضح المسالك : ٨٦/٣ ، والهمع : ٢٦٦/٤ .

خَزٌّ ... ، أوْ لا ينطبق لا ذا على ذا ولا ذا على ذا ، نحو: يدُ زيد، تقديره : من زيد ولا يجوز فيه إلا الخفض على الإضافة »[١] . وظاهر كلام ابن جني في اللُّمع وفي الخصائص ، يُفهَمُ منه أنه يذهب مذهب ابن كَيسان والسيرافي ، حيث جعل ضمَّ اسمٍ إلى اسم هو غيره بمعنى اللام ، وضمَّ اسمٍ إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) ، فجعل ضابط التي بمعنى اللام المغايرة ، أي إن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه خارجية قال : « ... الإضافة في الكلام على ضربين : أحدهما ضم الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام ، نحو : غلام زيد وصاحب بكر . والآخر ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) ، نحو : هذا ثوب خز ، وهذه جبة صوف : وكلاهما ليس الثاني فيه بالأول : ألا ترى أن الغلام ليس بزيد ، وأن الثوب ليس بجميع الخز ، واستمرار هذا عندهم وفشوه في استعمالهم وعلى أيديهم يدلُ على أن المضاف ليس بالمضاف إليه البتة »[٢] . ونُقِلتْ عن الأندلسي في شرحه على المفصل ، الفروق بينهما ، حيث جعل أولها ما ذهب إليه ابن جني ، قال « أحدها : أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام ، سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه فإنه يتفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحدا ، فالمغايرة حاصلة وإن اتحد اللفظ ، وأما التي بمعنى (من) ، فالأول فيه بعض الثاني »[٣] . وإلى مذهب هؤلاء أميل ، وذلك أن جعل معنى الإضافة في نحو : يد زيد وذيل الحصان ، مثله في نحو : سرج الدابة وباب الدار وحصير المسجد ،

---

(١) تذكرة النحاة : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) الخصائص : ٢٦/٣ ، وانظر : اللمع : ١٦٤ - ١٦٥ ، والتبصرة : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، وشرح اللمع : ١٩٥/١ ، حيث أضاف ابن برهان القيد الثاني وهو صحة جعل الثاني خبراً عن الأول ، وذلك ما لا يذهب إليه ابن جني - في ظني - ، وانظر أيضاً : شرح التسهيل : ٢٢٣/٣ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١٩٢/٢ .

بعيد ، لأن يد زيد جزء منه ، وعليه فالعلاقة بينهما داخلية ، وليس كذلك سرج الدابة ونحوه .

واستناداً إلى ما سبق نقول : كلُّ ما كان المضاف فيه بعضاً ، أوَ جزءاً ، أو فرداً ، أو مُنزَّلاً منزلةَ ذلك من المضاف إليه ، فإضافته بمعنى (من) . إذاً علاقات هذه الإضافة تنقسم في حقيقتها إلى أربعة أنواع :

- المضاف جزء من المضاف إليه .
- المضاف فردٌ من أفراد المضاف إليه ، وذلك في إضافة افعل التفضيل وبعض الأسماء الغالبة .
- المضاف إليه جنس والمضاف بعض منه ، حقيقةً أو تنزيلاً .
- المضاف إليه نوع من أنواع المضاف ، والمضاف جنس[1] .

ومستندي في هذا التقسيم ما فعله بعض النحاة ، حيث فرقوا بين الأنواع الثلاثة . قال عبد القاهر مشيراً إلى ما جعلناه النوع الثاني : « .. لو قلت : جاء ني رئيس القوم ، جاز أن تكون الإضافة بمعنى (من) ، كأنك قلت : الرئيسُ من القوم ، وذلك أنه من جملتهم ، كما أن الباب من الساج . ولو قلت : جاء ني القومُ ، كان داخلاً تحته ، كما أنك إذا قلت : أعجبني الساج ، اشتمل على الباب وغيره . وكذلك قولك : مررت بظرفاء القوم لأن المعنى : بالظرفاء من القوم . فإن أضفت الرئيس إلى القوم إضافة السيِّد إلى العبد ،

---

(١) قال ابن بابشاذ : - المقدمة المحسبة : ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١ - وهو يتحدث عن علاقات الجر مشيراً إلى أن المجرور بالإضافة يكون نوعاً : « وجملة المجرورات ستة ... مجرورات ملك وملابسة ، ومجرورات نوع وجنس ، ومجرورات لفظ وتخفيف ، ومجرورات تشبيه ومجرورات وصف وحذف ومجرورات تعدية ... » ، وانظر: الحجة لابن خالويه : ٢٩٢

كان بمعنى اللام ، نحو : رئيسٌ للقومِ وسيّدٌ للقومِ ، كما تقول : هو سيد هذا العبد ، تريد سيّدٌ له ، وذلك أن السيّد يستحقه العبد من جهة اختصاصه به من بين المالكين ، كما يستحق السيّدُ العبدَ لاختصاصهِ به من بين المملوكين »[١] . وعلى ما ذهب إليه عبد القاهر نجد الثاني في نحو (رئيس القوم) يصح الإخبار به عن الأول لكن ذلك الإخبار يفترق عن الإخبار في نحو (باب ساج) من جهة أن الخبر في (باب ساج) يكون مفرداً وجاراً ومجروراً : الباب ساجٌ ، أو الباب من الساج ، والخبر عن (رئيس القوم) لا يكون إلا جارّاً ومجروراً : الرئيس من القوم على أن هناك فرقاً بين (مِنْ) في الموضعين ، حيث هي في : بابٌ مِنْ ساج بيانية وفي رئيس القوم ، ويد زيد تبعيضية ، قال الآلوسي : « ... بعض النحاة كابن كيسان والسيرافي قالوا : إضافة ما هو جزء من المضاف إليه بمعنى (من) التبعيضية كما يدل عليه وقوع الفصل بها في كلامهم ، والذي عليه أكثر المتأخرين وذهب إليه ابن السراج والفارسي – وهو الأصح – أنها على معنى اللام .. »[٢] . ووافقهما الزمخشري في ذلك في أحد إعراباته[٣] . ومما يستدل به لذلك أفعل التفضيل ، حيث لا يضاف إلاّ إذا كان واحداً من جملة ما يضاف إليه ، فإن لم يكن لم تصح الإضافة ، وذلك ما يشير إليه نص ابن السراج التالي : « فقولك : زيدٌ أفضلُ منك ، وزيدٌ أفضلكما في المعنى سواء ، إلا أنك إذا أتيت بـ (منك) فزيد منفصل ممن فضلته عليه ، وإذا أضفت فزيدٌ بعضٌ مِمَّنْ فضلته عليه »[٤] . وقال السيوطي – مُفرِّقاً بين ما جعلته النوع الأول وما جعلته النوع الثالث – : « ... وكذا تجب الإضافة فيما مُيِّزَ بجزءٍ منه ، نحو : غُصْنٌ رَيْحان ،

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢/٨٨١-٨٨٢ .

(٢) روح المعاني : ٢١/٦٧ ، وانظر : شرح الكافية : ٢/٢٠٧ ، والكليات : ٤/٢٣٤.

(٣) انظر الكشاف : ٣/٤٩١ ، وضمير التثنية يعود على ابن كيسان والسيرافي

(٤) الأصول في النحو : ٢/٧-٨ ، وانظر : شرح السيرافي : ٢/٢٠

وثمرة نخلة و حبّ رمان ، وسعفُ مُقل . هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض بأن بقي على اسمه الأول . فإن تغيرت ، كجبة خز ، وخاتم فضة ، وسوار ذهب : فإنها أسماء حادثة بعد التبعيض والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها ، فلك في هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز، أو الحال »[١] . فما كان من المضاف جزءاً من المضاف إليه ، فالإضافة فيه واجبة ومثله ما كان فرداً . أما ما كان غير ذلك وهو النوع الثالث ، فلا تجب فيه الإضافة . بل هي راجحة على الوجهين الآخرين . وذلك الرجحان سِرّ قولهم عن المنصوب في نحو : عندي ملء القدح بُراً – وهو كلمة (بُر) – إنه منصوب بعد تمام الاسم . ففي ذلك القول إشارة إلى أن حقه أن يضاف إليه ، لولا وجود ما يمنع الإضافة[٢] .

ونأتي إلى بسط الحديث عما يحتاج البسط من الأنواع الأربعة ، مع الاستئناس لكل نوع بشيء مِمّا جاء في القرآن

– ما كان فيه المضاف جزءاً من المضاف إليه .

من ذلك قوله تعالى : (الر . تلك آيات الكتاب الحكيم)[٣] ، وقوله : (طسم . تلك آيات الكتاب المبين)[٤] ، وقوله (طس . تلك آيات القرآن وكتاب مبين)[٥] فإضافة الآيات إلى الكتاب ، والقرآن « بمعنى (من) ، لأن هذه السورة بعض القرآن »[٦] والإشارة « إلى الحاضر في الأذهان من آيات

---

(١) همع الهوامع : ٦٥/٤ ، وانظر : الكتاب : ٥٦٩/٣ .

(٢) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٤١١/١ – ٤١٢ ، وشرح المقدمة المحسبة :٣١٦/٢ ، ٣١٩ .

(٣) يونس : ١ ، ٢ .

(٤) الشعراء : ١ ، ٢ .

(٥) النمل : ١ ، ٢ .

(٦) الفتوحات الاسلامية : ٣٣٢/٢ ، ٢٧١/٣ ، عن الجلالين .

القرآن المنَزَّلِ من قبلُ ، وبيَّنه الإخبار عن اسم الإشارة بأنها آيات الكتاب . ومعنى الإشارة إلى آيات القرآن قَصْدُ التحدي بأجزائه تفصيلاً ، كما قُصِدَ التحدّي إجمالاً ... والكاف المتصلة باسم الإشارة للخطاب ، وهو خطاب لغير مُعيَّنٍ من كل مُتأهِّلٍ لهذا التحدي من بلغائهم »[١]. والكتاب : القرآن « فالتعريف فيه للعهد ، ويجوز جعل التعريف دالاً على معنى الكمال في الجنس ، كما تقول : أنت الرجل »[٢] . وعلى ذلك فالمراد « ببيان كونها بعضاً منه ، وصفها بما اشتهرَ به الكلُّ من النعوت الجليلة »[٣] . وخالفت آية النمل آيتي يونس والشعراء « بثلاثة أشياء : بذكر اسم القرآن الكريم ، وبعطف (وكتابٍ) على(القرآن) وبتنكير (كتاب) . فأمّا ذِكْرُ القرآن فَلِأَنَّهُ علمٌ للكتاب الذي أُنْزِلَ على محمد – صلى الله عليه وسلم – للإعجاز والهُدىٰ . وهذا العَلَمُ يرادف (الكتاب) المعرَّف بلام العهد المجعول علماً بالغلبة على القرآن ، إلاّ أن اسم القرآن أدْخلُ في التعريف لأنه علمٌ منقول ... فالمراد بقوله (وكتابٍ مبينٍ) القرآن أيضاً ولا وجه لتفسيره باللوح المحفوظ للتفصِّي من إشكال عطف الشيء على نفسه : لأن التَّفصِّي من ذلك حاصل بأن عطف إحدى صفتين على أخرى كثير في الكلام ، ولمّا كان في كل من (القرآن) و (كتاب مبين) شائبة الوصف ، فالأول باشتقاقه من القراءة والثاني بوصفه بـ (مبين) ، كان عطف أحدهما على الآخر راجعاً إلى عطف الصفات بعضها على بعض »[٤] . ونحوٌ من ذلك – والمضاف إليه زمان والمضاف جزءٌ منه – ما جاء في قوله تعالى :

---

(١) التحرير والتنوير : ٩٢/١٩ ، والنظر : ٨٠/١١-٨٢ ، وقد جعل إضافة (آيات) إلى الكتاب شبيهة بالبيانية .

(٢) السابق : ٨٢/١١ .

(٣) روح المعاني : ٥٨/١٩ ، ونحوه في ٥٩/١١ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢١٧/١٩ .

﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾[١] .

فـ « طَرَفُ الشيء : مُنتهاهُ من أوّله أو من آخره[٢] ، فالتثنية صريحة في أن المراد أول النهار وآخره . والنهار ما بين الفجر إلى غروب الشمس ، سُمّيَ نهاراً لأن الضياء يَنْهَرُ فيه ، أي يبرز كما يبرز النهر »[٣] .وعلى ذلك يكون المراد بطرفي النهار ، الغدوة والعشيّة ، وصلاة الغدوة صلاة الفجر وصلاة العشية صلاة العصر [٤].

ومن ذلك – والمضاف إليه مكان والمضافُ جزءٌ منه أيضاً – ما في قوله تعالى :

﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾[٥] .

فإضافة (سواء) إلى (السبيل) إضافة بمعنى (مِنْ) التبعيضية : إذ السواء « الوَسَطُ من كل شيء ، قال بلعاء بن قيس :

غَشَّيْتُهُ وهو في جَأْواءَ باسلةٍ عَضْباً أصابَ سواءَ الرأس فانفلقا

ووسط الطريق هو الطريق الجادة الواضحة لأنه يكون بين بنيّات الطريق التي لا تنتهي إلى الغاية »[٦] . ومن إضافة الجزء إلى الكل بمعنى (من) التبعيضية أيضاً ، إضافة الخُمُس إلى ضمير الكُلّ في قوله تعالى : * ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[٧]

---

(١) هود : ١١٤

(٢) انظر : المفردات : ٣٠٢ ، وقاموس القرآن : ٢٩٤ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٧٩/١٢ .

(٤) الكشاف : ٤٣٤/٢ ، وانظر : السابق : الجزء والصفحة نفسهما .

(٥) البقرة : ١٠٨ .

(٦) التحرير والتنوير : ٦٦٨/١ ، وانظر المفردات : ٢٥٢ ، ٥٢٢ ، ونزهة الأعين النواظر : ٣٥٢ ، وقاموس القرآن : ٢٥٢ ، والدر المصون : ٦٦/٢.

(٧) الأنفال : ٤١ .

- ما كان فيه المضاف فرداً من أفراد المضاف إليه :

وتلك إضافة (أفعل) التفضيل إلى جماعة هو واحد منهم ، فـ « إذا قلت : زيدٌ أفضل القوم ، فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم ، تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة . تقول : عبدالله أفضل العشيرة ، فهو أحد العشيرة وهم شركاء في الفضل ، والمفضل من بينهم يزيد فضله على فضلهم . ويدلك على أنه لا بد أن يكون أحدَ ما أضيف إليه ، أنك لو قلت : زيدٌ أفضل الحجارة ، لم يجز . فإن قلت : الياقوت أفضل الحجارة ، صلح »[١] ، « و على ذلك لم يجيزوا : زيدٌ أفضل إخوته : لأنه ليس واحداً من إخوته ، وإنما هو واحد من بني أبيه ، ألا ترى أنه لو كان له أخوة بالبصرة وهو ببغداد ، وكان بعضهم وهم بالبصرة لوجب من هذا أن يكون مَنْ ببغداد البتة في حال كونه بها مقيماً بالبصرة البتة في تلك الحال »[٢] .

وتصنيف إضافة (أفعل) هذه هنا تَمَّ بناءً على اعتقاد محضيتها : مُتابَعَةً لمن جعلها كذلك من النحويين ، « فهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى (من) نكرة ، وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف على معنى اللام معرفة . وفي قول البصريين هو معرفة بالإضافة على كل حال ، إلا أن يضاف إلى نكرة »[٣] . وقد جعل ابن السراج[٤] إضافته ضمن أضرب الإضافة غير المحضة ، وحذا حذوه أبو علي الفارسي[٥] . وجعل عبد القاهر[٦] إضافته

---

(١) الأصول في النحو : ٦/٢ ، وانظر : الخصائص : ٣٣٣/٣ ، والمقتصد : ٨٩٢/٢ – ٨٩٣ .

(٢) الخصائص : ٣٣٣/٣ ، وانظر : شرح السيرافي : ٩١/٢

(٣) الأصول في النحو : ٨/٢ .

(٤) السابق : ٦/٢ ، وانظر : شرح السيرافي : ١٨/٢

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٨٤/٢ .

(٦) السابق : ٨٨٦/٢ – ٨٨٧ .

تحتمل الأمرين . وقد ردَّ ابن جني القول بلفظيتها ، محتجاً مُبْطِلاً رأي من ذهب إلى أن نحو قولهم : هو خيرُ الناسِ ، مساوٍ في المعنى لـ : هو حسنُ الوجهِ فقال : « قال سيبويه[1] : قالوا : خيرُ الناس ، فأدخلوا فيه الألف واللام : لأن الأول يصير به معرفةً . وهذا صحيح : وإنما كان كذلك من قِبَلِ أنه مخالف لـ : حسن الوجه : ألا ترى أن أصل هذا : مررت برجلٍ حسنٍ وجْهُهُ وليس كذلك : هذا خيرُ الناس ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد خير الناس ، فليس أصله : زيد خَيْرٌ ناسِهِ ، ثم نقل الضمير إلى خير فصار : خير الناس ، هذا محال هنا ، وصحيح في حسن الوجه . ألا ترى أن أصله : حسنٌ وجْهُهُ ، ثم نُقِلَ الضمير إلى حسن وأضيف إلى الوجه ، فلم يتعرف به الأول كما لا يتعرف في قولك : حسنٌ وَجْهَهُ : لأن التنوين مقدر مع الألف واللام كما هو ملفوظ به مع الإضافة في الوجه ، إذا قلت : حسن وجهه . والفرق بينهما أن الوجه في قولك : هو حسن الوجه ، هو الفاعل في المعنى ، وليس (الناس) في قولك : هو خيرُ الناس فاعلاً في المعنى ، بل الناس مفعولون في المعنى : ألا ترى أنه هو الذي خار الناس ؛ فلذلك لا يقدر في خير الناس الانفصال الذي يقدر في حسن الوجه . وإذا لم يكن فيه تقدير انفصال ، عَرَّفَتِ الإضافة فيه . فهذا شرح قول سيبويه . وقد كان أبو بكر بن السراج يجيز فيه أن يكون نكرة ... »[2] . وذهب مذهب سيبويه وابن جني ، ابنُ مالك وابنُ عقيل ، حيث استدل ابن مالك لمحضيَّة إضافته بأمور وهي : « أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا يُنعتُ إلا بمعرفة، ولا يُنعتُ به إلا معرفة ، ولا تدخل عليه (رُبَّ) ، ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولا يُنصَبُ على الحال إلاّ في نادرٍ من القول . ولو كانت إضافته غير محضة ، لكان

---

(١) الكتاب : ٢٠٤/١ .

(٢) الخاطريات : ١٠٣ ، وممن تابع الكوفيين وابن السراج والفارسي بشأن لفظية إضافة أفعل ، الجزولي : المقدمة الجزولية في النحو : ١٣١ ، وانظر : شرح المقدمة : ٨٤٤/٢ ، وابن عصفور : المقرب : ٢٣٠ .

نكرةً ولم يمتنع وقوعه نعتاً لنكرة ولا منعوتاً بهال ولا مجروراً بِرُبَّ ولا مجموعاً فيه بين الألف واللام والإضافة ، ولا منصوباً على الحال دون استندار . واحترزت بقولي (دون استندار) من قول المرأة الصحابية لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (ومَا لَنَا أَكْثَرُ أهلِ النَّار) ، وهو معرفة مؤول بنكرة[١] كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً »[٢] .

ومما جاء فيه (أفعل) مضافاً إلى جماعة هو واحد منهم ، قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾[٣] .

فـ (الألدّ) : « الشديد الخصومة ، الصعب الشكيمة الذي يلوي الحجج في كل جانب ، فَيُشْبِهُ انحرافه المشيَ في لديديْ الوادي ... وهو ذم . ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم (أبغض الرجال إلى الله الألدُّ الخَصِمُ)... والخصام في الآية مصدر خَاصَمَ ، وقيل : جمع (خَصْم) ككلب وكلاب ، فكأن الكلام : هو أشد الخصماء وألدُّهم »[٤] . وأميلُ إلى الوجه الأخير : لأنه يتماشى مع المعنى المراد الذي بَيَّنتهُ أسبابُ نزول[٥] الآية ، حيث نزلت في

---

(١) بما أن (النار) اسم جنس ، تكون (أل) فيها جنسية ، والمقرون بأل الجنسية معرفة لفظاً نكرة معنى ، هذا هو التأويل ، لا عدُّ (أل) زائدة .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٩/٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٣٣٢/٢ .

(٣) البقرة : ٢٠٤ .

(٤) المحرر الوجيز : ١٨٨/٢ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٢٣/١ ، ومجاز القرآن : ٧١/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٧٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٩٩/١ .

(٥) انظر : الكشاف : ٢٥٠/١ – ٢٥١ ، والجامع : ١٤/٣-١٦ ، والبحر : ١١٣/٢-١١٤ .

أشد خصوم النبي - صلى الله عليه وسلم - خصومةً . ومِمَّنْ جعلَ (الخصام) في الآية مصدراً فقط - فتكون الإضافة بمعنى (في) - ابنُ مالك[١]، أمَّا الزمخشري فقد جوَّز فيه وجهي ابن عطية مع وجهٍ ثالثٍ ، قال : «وإضافة الألدّ بمعنى (في) ، كقولهم : ثَبْتُ الغَدْر . أو جُعِلَ الخصام ألدَّ على المبالغة . وقيل الخصام جمع خصم ، كصعب وصعاب ، بمعنىً وهو أشد الخصوم خصومة »[٢] . وكما يضعف عدُّ (الخصام) - في الآية - مصدراً من جهة المعنى ، يضعف من جهة الصناعة : إذ يُحْوِجُ إلى تقدير مضاف محذوف ليتصادق الخبر والمبتدأ ، وبَسْطَ ذلك أبو حيان حيث قال : « وهو ألدُّ الخصام) : أي أشد المخاصمين ، فالخصام جمع خصم ، قاله الزجاج[٣] . وإن أريد بالخصام المصدر - كما قاله الخليل - فلا بُدَّ من حذف مُصَحِّح لجريان الخبر على المبتدأ ، إمَّا من المبتدأ ، أي وخصامه ألدّ الخصام ، وإما من متعلق الخبر ، أي وهو ألد ذوي الخصام . وجُوِّز أن يراد هنا بالخصام المصدر ، على معنى اسم الفاعل ، كما يوصف بالمصدر في رجلٍ خصمٍ . وأن يكون (أفعل) لا للمفاضلة ، كأنه قيل : وهو شديد الخصومة . وأن يكون (هو) ضمير الخصومة ، يفسره سياق الكلام ، أي وخصامه أشد الخصام »[٤] .

فإن لم يكن (أفعل) فرداً من المضاف إليه ، فلا يُضافُ ، بل يُنصبُ ما بعده على التمييز وجوباً ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ﴾[٥]

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٢٢١ .

(٢) الكشاف : ١/٢٥١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/٢٧٧ .

(٤) البحر : ٢/١١٤ ، وانظر : الدر المصون : ٢/٣٥٠ - ٣٥١ .

(٥) يونس : ٢١ .

فـ (مكراً) « نصبٌ على التمييز ، وهو واجب النصب : لأنك لو صغت من (أفعل) فعلاً وأسندته إلى تمييزه فاعلاً ، لصح أن يقال : سَرُعَ مكره ، وأيضاً فإنَّ شرط جواز الخفض : صدقُ التمييز على موصوف أفعل التفضيل ، نحو : زيدٌ أحسنُ فقيه »[١] ، أي : إذا كان التمييز من جنس ما قبله وجب جَرُّه بإضافته إلى (أفعل) ، كالمثال ، فإنَّ الفقيه من جنس زيد فكلاهما من الرجال[٢] .

- ما كان فيه المضاف بعضاً والمضاف إليه جنسه :

وهو قسمان : ما كان المضاف إليه جنسَ المضاف حقيقةً وما كان جنساً مجازاً .

أ - المضاف إليه جنس للمضاف حقيقةً :

ويدخل تحت هذا كلُّ ما كان مُبْهَمَ الجنس ، أو النوع ، ويمكن أن تَصْدُقَ عليه جميع الأجناس أو الأنواع الخاصة بمثله ، ووظيفة الإضافة تحديد ذلك . والبعضية هنا غير محددة ببداية ونهاية كما كان ذلك في النوع الأول .

وكأنَّ الأصل في بيان الجنس الإضافة - وذلك مِنْ جهة الاستخدام ، لا مِنْ جهة القياس - ، وُيعدَلُ عنها إلى الجر بـ (من) إذا أريد التفخيم ونحوه[٣] ، حيث يتم ذلك بوسيلتين ، إحداهما : التنكير ودوره في إفادة ذلك المعنى معلوم . والثانية : تحويل التركيب من تركيب إضافي إلى تركيبٍ وصفي .

« ومن هذا النوع إضافةُ الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات »[٤] ،

---

(١) الدر المصون : ١٦٧/٦، وانظر : البحر : ١٣٦/٥ ، وشرح السيرافي:٢٠/٢.

(٢) هامش الدر المصون : ١٦٧/٦.

(٣) انظر : الكشاف : ٧٢٠/٢ ، والاشارات والتنبيهات في علم البلاغة : ٤١ -٤٣ ، والأصول : ٣٠٨/١، ٣١١ ،، وشرح الكافية : ٣٠٥/٣ ، وبذلك يُرجعُ إلى الأصل القياسيِّ الذي عُدِل عنه لقصد التخفيف .

(٤) شرح التسهيل : ٢٢٣/٣ ، وانظر : الكتاب : ٥٦٩/٣ - ٥٧٠ ، ٦٢٤ ، =

والممسوحات ، ونحوها : وذلك لأن الجنس في هذه الأشياء مجهول ، فإذا قيل : عندي ثلاثة ، فقد بُيِّنَ العدد الذي يصدق على كل الأجناس والأنواع وبقي بيان الجنس ، فيضاف لذلك الغرض[١] . وإنّما مُنِعتْ إضافة أسماء العقود ، إذا أريد بيان جنس العدد ، لأنها تلتبس عندئذٍ بأمر آخر ، وهو القصد إلى بيان المختصّ بالعدد ، قال المبرد : « فإنْ قلتَ : هل يجوز : عندي عِشْرُو رجُلٍ ؟ فإن ذلك غير جائز : لأن الإضافة تكون على جهة الملك ، إذا قلت : عِشرو زيدٍ . فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف ، لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إيّاه صاحب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيل : لأنه في باب الإضافة كقولك : ثوبُ زيدٍ ودرهمُ عبدِالله . والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون ، فامتنع إدخاله في غير بابه مخافة اللّبس »[٢] . ولأنه لا يوجد في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ما يمنع الإضافة من جهة اللفظ أو المعنى – وذلك حالة كون المعدود جمعاً ، لا اسم جمع أو اسم جنس جمعي – ، عُدَّ العدول عنها إلى النصب في نحو : ثلاثةٌ كتباً ، ضعيفاً أو من باب الضرورة الشعرية (٣) . حيث الأصل في بيان الجنس أو النوع الإضافة[٤] ، أو الجر بـ (مِنْ) إذا منع من الأضافة مانعٌ

== والمقتضب : ١٥٦/٢–١٥٨ ، والنكت : ٩٩٤/٢ – ٩٩٥ ، حيث جعل سيبويه – ووافقه هؤلاء – إضافة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إلى جموع الكثرة على معنى (من) البيانية ، حيث تقدير : ثلاثة كلاب : ثلاثة من هذا الجنس ، وهي كذلك إذا أضيفت إلى جمع قلة أيضاً ، انظر : الملخص : ٤٢٤/١–٤٢٥ .

(١) انظر : الكتاب : ١٧٢/٢ ، والمقتضب : ٣٢/٣ ، ٣٤ ، ومفتاح الإعراب : ٦٧، والمساعد على التسهيل : ٥٦/٢ ، وهمع الهوامع : ٦٢/٤ ، ٦٣ ، وقال السيرافي :-٢٩/٢– « وأدنى العدد يُضافُ إلى أدنى الجموع ، وإنّما أُضيفَ من قبَل أنّ أدنى العدد بعضُ الجمع لأن الجمعَ أكثرُ منه ، وأضيفَ إليه كما يُضافُ البعضُ إلى الكُلِّ كقولك خاتم حديد وثوب خز ، لأنَّ الحديد والخز جنسان والثوب والخاتم بعضهما » .

(٢) المقتضب : ٣٣/٣ – ٣٤ ، وانظر : الهمع : ٧٨/٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٠٦/١–٢٠٧ ، شرح السيرافي : ٢٩/٢ ، ٣٠ والملخص : ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية : ٢٨٧/٣ .

(٤) انظر المصادر الواردة في هامش (٤) من الصفحة السابقة

لفظيٌّ ، أو دَعَى داعٍ معنويٌّ إلى العدول عنها إلى إظهار الحرف الذي تتضمنه . أما العدول عنها إلى النصب في (ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ) في قوله تعالى:

(وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)[١] . .

فتفسيره كما « قال الضحّاك : لَمَّا نزلت (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةٍ) ، قالوا : سنينَ أمْ شهوراً أمْ أياماً ؟ فأنزل الله سبحانه (سنين) »[٢] ويقويه قراءة الضحّاك : بالواو على إضمار : هي سنون ، وعلى ذلك تكون (سنين) بالنصب بدلاً ، أوْ منصوبةً بإضمار أعني ، قال أبو حيان : « قرأ الجمهور: مائةٍ بالتنوين . قال ابن عطية[٣] : على البدل أو عطف البيان . وقيل : على التفسير والتمييز . وقال الزمخشري[٤] : عطف بيان لـ (ثلاثمائة). وحكى أبو البقاء [٥] أن قوماً أجازوا أن يكون بدلاً من (مائة) لأن مائة في معنى مئات . فأما عطف البيان فلا يجوز على مذهب البصريين . وأما نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب المشهور أن (مائة) لا يُفَسَّرُ إلَّا بمفرد مجرور ، وإنّ قوله :

* إذا عاشَ الفتى مائتين عاماً *

من الضرورات ، ولا سيَّما وقد انضاف إلى ذلك كون (سنين) جمعا . وقرأ حمزة والكسائيُّ وطلحة ويحي والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكيّ مائةٍ بغير تنوين مضافاً

---

(١) الكهف : ٢٥ .

(٢) الفتوحات : ١٩/٣ وانظر : روح المعاني : ١٥ /٢٥٣ ، حيث نسب ذلك إلى ابن أبي المنذر وأبي حاتم عن الضحاك .

(٣) المحرر الوجيز : ٣٨٩/١٠-٣٩٠ .

(٤) الكشاف : ٧٢٢/٢ .

(٥) التبيان : ٨٤٤/٢ .

إلى سنين ، أُوْقِعَ الجمعُ موقعَ المفرد ، وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ، ولا يجوز له ذلك . وقال أبو عليٍّ : هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع . وقرأ أُبيٌّ : (سنة) وكذا في مصحف عبدالله . وقرأ الضحاك (سنون) بالواو ، على إضمار : هي سنون »[١] . وخَرَّجَ أبو البقاء قراءة الإضافة مع جمع سنين - وعليها تكون (سنين) تمييزاً - بقوله : « ويُقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال : لأن (مائة) تضاف إلى المفرد ، ولكنه حمله على الأصل ، إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ، ويُقوّي ذلك أن علامة الجمع هنا جُبِرَ لما دخل السَّنَةَ من الحذف فكأنها تتمة الواحد »[٢] . وخُرِّجتْ قراءةالتنوين مع الجمع على أن التركيب مبني على التقديم والتأخير ، أي : سنين ثلثمائة ، فقدم الصفة على الموصوف فتكون (سنين) على هذا بدلاً[٣] .

ب - المضاف إليه جنس للمضاف مجازاً بأن ينزل تلك المنزلة . وسبق بسط الحديث عن ذلك فليراجع[٤] .

- ما كان فيه المضاف إليه نوعاً من أنواع المضاف .

وهي ما تُسَمَّى بإضافة العامّ إلى الخاصّ . قال الكفوي : « وإضافة العامّ إلى الخاصّ إضافة إلى الجنس[٥] . كإضافة البهيمة المفسرة بكل

---

(١) البحر : ١١٧/٦ ، وانظر : الدر المصون : ٤٧٠/٧-٤٧١ ، وشرح التسهيل: ٣٩٤/٢ ، وشرح الكافية : ٣٠٥/٣ - ٣٠٦ .

(٢) التبيان : ٨٤٤/٢ ، وانظر : مفتاح العلوم : ١٣١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء : ١٣٨/٢ ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ - ٢٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٥٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٨٧/١٠ .

(٤) مبحث المبالغة من قسم الوظائف .

(٥) الصحيح أن يقال إلى نوع من أنواع الجنس .

ذات قوائم أربع إلى الأنعام المفسرة بالأزواج الثمانية ، ذكره صاحب الكشاف ، والأنوار . قال ابن الكمال : والذي تقرَّرَ عليه رأيي أن شرط الإضافة بمعنى (مِنْ) البيانية عموم المضاف للمضاف إليه ولغيره ، سواء كان مع عموم المضاف إليه أيضاً ، أم لا »[١]. وقد ذكر تلك الإضافة ، من النحاة ابن إبي الربيع ، حيث قال : - وهو يردُّ اعتراض بعضهم على الزجاجي إضافته (علامات) إلى (الاعراب) - : « بابُ معرفة علامات الإعراب . اعترض بعض الناس على هذه الترجمة ، بأن قال : العلامات هي الإعراب ، فكيف أضافها إلى الإعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه ؟ والانفصال من هذا من وجهين : أحدهما : أن يكون مثل : عرق النسا ، لأن العِرق عامّ ، والنسا خاص ، فأضاف العام إلى الخاص ، وكذلك العلامات عامة ، والإعراب علامات خاصة .. »[٢] .

وقال الرضيُّ مُبيِّناً مسوغ تلك الإضافة : « وإنَّما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ، ولا ينعكس الأمر ، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم ، لتحصيل الإبهام ، فلا يقال مثلاً : « زيد عين ، لأن المعلوم المتعيِّنَ بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام »[٣] .

واسما الجنس في هذا النوع يكونان اسمي ذات واسمي معنى ، ويكونان متحدي النوع ، كما في (بهيمة الأنعام) . حيث كلاهما اسم عين ، أو مختلفيه ، بأن يكون أحدهما اسم معنىً ، والآخر اسم عين ، أو يكون أحدهما اسم زمان والآخر اسم معنى ، ونحو ذلك . ونأتي هنا بشاهد لكل ما ذكرنا .

فمن شواهد اسمي الذات (بهيمة الأنعام) ، وقد وردت في عدة مواضع في القرآن الكريم ، منها قوله تعالى :

---

(١) الكليات : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ .

(٢) البسيط : ١٨٧/١ ، وانظر : الحجة لابن خالويه : ٩٢ ، حيث ذكر ذلك الترجمة بإضافة

(٣) شرح الكافية ٢٣٩/٢ ، وانظر : ٢٥٣ ، والتخمير : ٣٤/٢ .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ ﴾(١)

قال الراغب : « البهيمة : ما لا نُطْقَ له ، وذلك لما في صوته من الإبهام ، لكن خُصَّ في التعارف بما عدا السِّباع والطير »(٢) . وقال الآلوسي : « قال غير واحد : البهيمة اسم لكل ذي أربع من دواب البر والبحر . وإضافتها إلى الأنعام للبيان ، كثوب خز ، أي أحل لكم أكل البهيمة من الأنعام . وهي الأزواج الثمانية المذكورة في سورتها(٣) . واعتُرِضَ بأن البهيمة اسم جنس ، والأنعام نوع منه ، فإضافتها إليه كإضافة حيوان إنسان ، وهي مستقبحة . وأجيب بأن إضافة العام إلى الخاص إذا صدرت من بليغ وقصد بذكره فائدة ، فحسنةٌ ، كمدينة بغداد : فإن لفظ (بغداد) لَمَّا كان غير عربي ، لم يُعهدْ معناه ، أضيف إليه مدينة لبيان مُسَمَّاهُ وتوضيحه ، وكشجر الأراك ، فإنَّه لَمَّا كان الأراك يطلق على قضبانه ، أضيف لبيان المراد . وهكذا،وإلا فَلَغْوٌ زائدٌ مستهجن . وهنا لما كان الأنعام قد يختصُّ بالإبل إذ هو أصل معناه على ما قيل ، ولذا لا يقال : النَّعم إلا لها ، أضيف إليه (بهيمة) إشارة إلى ما قُصِدَ به . وذِكْرُ البهيمة وإفرادها لإرادة الجنس ، وجُمِعَ الأنعام ليشمل أنواعها وأُلْحِقَ بها الظباء وبقر الوحش . وقيل : هما المراد بالبهيمة،ونحوهما مِمَّا يماثل الأنعام في الاجترار وعدم الأنياب ، ورُوِي ذلك عن الكلبي والفراء(٤) . وإضافتها إلى الأنعام حينئذٍ لملابسة المشابهة بينهما . وجوَّزَ بعضُ المحققين

---

(١) المائدة : ١ .

(٢) المفردات : ٦٤ .

(٣) سورة الأنعام :

(٤) معاني القرآن : ٢٩٨/١ .

في إضافة المشبَّه للمشبَّه به ، كونها بمعنى اللام ، على جعل ملابسة المشبَّه اختصاصاً بينهما ، أو بمعنى (مِنْ) البيانية ، على جعل المشبَّه نفس المشبَّه به . وفائدة هذه الإضافة هنا الإشعار بعلّة الحكم المشتركة بين المتضايفين ، كأنه قيل : أحلت لكم البهيمة المشبَّهة بالأنعام التي بُيِّنَ إحلالها فيما سبق لكم ، المماثلةُ لها في مناط الحكم ... »[1] .

ومن شواهد ذلك والمضاف والمضاف إليه اسما معنىً ، ما جاء في قول النابغة[2] :

أتاني أبيْتَ اللَّعنَ أنَّكَ لَمتني ... وتلكَ التي تَسْتَكُّ منها المسامعُ

مَقالةَ أنْ قدْ قُلتَ : سوف أنالُهُ ... وذلك مِنْ تلقاء مثلِكَ رائعُ

قال ابن هشام متحدثاً عن موضع استدلالنا بالبيت : « وفي البيت إشكالٌ... وهو إضافة (مقالة) إلى (أنْ قدْ قُلتَ) : فإنه في التقدير : مقالةُ قولكَ ، ولا يضافُ الشيءُ إلى نفسه . وجوابه أنَّ الأصل : (مقالةٌ) فحذف التنوين للضرورة ، لا للإضافة ، وأنْ وصلتها بدل من مقالة ، أو من (أنَّكَ لُمتني) ، أو خبرٌ لمحذوف ، وقد يكون الشاعر إنما قال (مقالةٌ أنْ) بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة ، فأنشدهُ الناس بتحقيقها ، فاضطرُّوا إلى حذف التنوين .

---

(١) روح المعاني : ٤٩/٦ ، وانظر : الكشاف : ٦٠١/١ ، ١٥٣/٣ ، والجامع : ٣٤/٦-٣٥، والبحر : ٤١٢/٣ ، والفتوحات : ٤٥٦/١-٤٥٧ ، ١٦٧/٣ ، والتحرير: ٧٨/٦ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٧٣ ، والخزانة : ٤٥٩/٢، حيث قال البغدادي : « رواه الأصمعي برفع (مقالة) على أنه بدل من : أنَّك لُمتني ، وروي بفتح التاء أيضاً » وانظر أيضاً : ٤٦١ ، حيث ضَعَّفَ الفتح على أنه مبني ، وخرَّجه على أنه إما أن يكون منصوباً على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعني ، أو على المصدرية .

ويروى (ملامة) وهو مصدر لـ (لُمْتَنِي) المذكورة أو لأخرى محذوفة »[١] . وردَّ كلَّ تلك الوجوه البغداديُّ وخرَّجها على الوجه الذي نحن بصدده ، قال : « ولا يخفى أنَّ هذا كله تعسُّف : وإنَّما هو من إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ ، لأن (مقالة) أعم من (قولك) . وهي من الإضافة البيانية كشجر الأراك ، أي مقالة هي هذا القول »[٢] .

وممَّا جاء من ذلك والمضاف اسمُ عين والمضافُ إليه اسم معنىً ، فيكون العام مضافاً لا إلى الخاص بل إلى ما هو فعله ، إضافة دابة إلى الأرض في قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾[٣] .

فقد خُرِّجتْ تلك الإضافة على عِدَّة وجوه منها الوجه الذي ارتأيناه ، وهو أن يكون (الأرض) مصدرَ « أَرِضَتِ الأبوابُ والخشبُ أكلتها الْأَرْضَةُ ، فكأنه قال : دابة الأكل الذي هو بتلك الصورة »[٤] . جاء في اللسان : « والْأَرَضَةُ – بالتحريك – دودة بيضاء شبه النملة تظهر في أيام الربيع قال أبو حنيفة : الأَرَضَةُ ضربان : ضربٌ صغارٌ مثلُ كبارِ الذرِّ ، وهي آفة الخشب خاصة ، وضربٌ مثل كبار النمل ذواتُ أجنحة ، وهي آفةٌ كلِّ شيء من خشب ونبات غير أنها لا تَعْرِضُ للرَّطب ، وهي ذات قوائم ، والجمع أَرَضٌ ، والأَرَضُ اسمٌ للجمع . والأَرْضُ مصدر أُرِضَتِ الخشبة تُؤْرَضُ أَرْضاً فهي مأروضة ، إذا وقعت فيها الأَرَضَةُ وأكلتها . وأُرِضَتِ الخشبة أَرْضاً وأَرِضَتْ أَرْضاً ، كلاهما:

---

(١) مغني اللبيب : ٦٧٤ .

(٢) خزانة الأدب : ٤٦١/٢ .

(٣) سبأ : **١٤** .

(٤) البحر : ٢٦٦/٧ .

أكلتها الأرضة »[١] ونأتي إلى بيان الوجوه التي خُرِّجتِ عليها الإضافة في (دابة الأرض) والتي ذكرها الآلوسي ، حيث قال : « والمراد بدابة الأرض الأَرَضَة ... والأَرْضُ على ما ذهب إليه أبو حاتم وجماعةٌ مصدرُ أَرَضَتِ الدَّابةُ الخشب تأْرِضُه ، إذا أكلته – من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ – فإضافة (دابة) إليه من إضافة الشيء إلى فعله ، ويؤيد ذلك قراءة ابن عباس ، والعباس بن الفضل (الأَرَض) بفتح الراء لأنه مصدر أَرِضَ – من باب عَلِمَ – المطاوع لأَرَضَ – من باب ضربَ – ، يُقال : أَرَضَتِ الدابة الخشب – بالفتح – فأَرِضَ – بالكسر... فالأَرْضُ بالسكون الأكل ، والأَرَضُ بالفتح التأثر من ذلك الفعل . وقد يفسر الأول بالتأثر الذي هو الحاصل بالمصدر : لتتوافق القراءتان . وقيل : الأَرَضُ –بالفتح– جمع أَرَضَةٍ ، وإضافة دابة إليه من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ . وقيل : إنَّ (الأَرْضَ) بالسكون بمعناها المعروف ، وإضافة (دابة) إليها ، قيل : لأن فعلها في الأكثر فيها ، وقيل : لأنها تؤثر في الخشب ونحوه كما تؤثر الأرضُ فيه إذا دُفِنَ فيها . وقيل غيرُ ذلك . والأولى التفسير الأول وإن لم تجيء الأرضُ في القرآن بذلك المعنى في غير ذلك الموضع »[٢] .

ومما جاء من ذلك والمضاف معنىً والمضاف إليه عين إضافة (كفارة) إلى طعام في قراءة الإضافة لقوله تعالى :

(أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا)[٣] .

فقد عدها الزمخشري إضافة بيانية – وهو محق – غير أنه جعلها من النوع الثالث ، أي من إضافة البعض إلى الكل وهو جنس للبعض كخاتم فضة،

---

(١) ١١٣/٧ ، وانظر : المفردات : ١٦ .

(٢) روح المعاني : ١٢١/٢٢ ، وانظر : الكشاف : ٥٧٣/٣ ، والفريد : ٦١/٤ ، والبحر : ٢٦٦/٧ ، والفتوحات : ٤٦٦/٣ ، والتحرير : ١٦٤/٢٢ .

(٣) المائدة : ٩٥ .

ولذلك ردَّ تخريجه أبو حيان . ونقل رأييهما السمين مبيناً أنها من النوع الذي نحن بصدده ، قال : « وقرأ نافع وابن عامر بإضافة (كفارة) لما بعدها ، والباقون بتنوينها ورفع ما بعدها . فأمّا قراءة الجماعة فواضحة ، ورفع (طعام) على أحد ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه بدل من كفارة : إذ هي من جنسه . الثاني : أنه بيان لها ، قاله الفارسيُّ وردَّهُ الشيخ[١] بأن مذهب البصريين اختصاص عطف البيان بالمعارف دون النكرات[٢] . الثالث : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي طعام ، أي : تلك الكفارة . وأمّا قراءة نافع وابن عامر فوجهها أن الكفارة لمَّا تَنَوَّعَتْ إلى تكفير بالطعام وتكفير بالجزاء المماثل ، وتكفير بالصيام حَسُنَ إضافتها لأحد أنواعها تبييناً لذلك والاضافة تكون بأدنى مناسبة ... ووجَّهها الزمخشري[٣] فقال : (وهذه الإضافة مُبيِّنة ، كأنَّه قيل : أوْ كفارةٌ من طعام مساكين ، كقولك : خاتمُ فضةٍ ، بمعنى من فضة) . قال الشيخ[٤] : (أمَّا ما زعمه فليس من هذا الباب : لأن خاتم فضة من باب إضافة الشيء إلى جنسه ، والطعام ليس جنساً للكفارة إلا بتجوّزٍ بعيدٍ جداً) . قلتُ : كان من حقِّه أن يقول : والكفارة ليست جنساً للطعام لأن الكفارة في التركيب نظير (خاتم) في أنَّ كلاً منهما هو المضاف إلى ما بعده، فكما أنَّ (خاتماً) هو المضاف إلى جنسه ، ينبغي أنْ يقال : الكفارة ليست جنساً للطعام ، لأجل المقابلة ، لكن لا يمكن أن يقال ذلك فإنَّ الكفارة – كما

---

(١) البحر : ٤/٢١ ، وانظر : إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لسراج الدين أبي عبدالله السرجي الزبيدي : ١٠١ .

(٢) بُين في فصل البدل أن شرط عدَّ المبين بدلاً ، كون الكلام مبنياً على غير الأصل في بنائه ، وهو ليس كذلك هنا ، ولذا فلا يصح عدُّ (إطعام) بدلاً ، بل هو عطف بيان ، لأن الإبهام ناشيء عن الوضع ، لا عن تحويل بناء الكلام .

(٣) الكشاف : ١/٢٧٩ ، وانظر : الدر المصون : ٢/٢٧٤ .

(٤) البحر : ٤/٢١ .

تقدَّمَ – جنسُ الطعام والجزاءِ والصومِ ، فالطريق في الردِّ على أبي القاسم أنْ يقال : شرطُ الإضافة بمعنى (مِنْ) أن يُضافَ جزءٌ إلى كلٍّ بشرط صِدْقِ اسم الكل على الجزء نحو خاتم فضة ، و (كفارة طعام) ليس كذلك ، بل هي إضافة (كل) إلى جزء . وقد استشكل جماعةٌ هذه القراءة من حيث إن الكفارة ليست للطعام إنَّما هي لقتل الصيد ، كذا قاله أبو عليٍّ الفارسيُّ وغيره ، وجوابه ما تقدَّم »[1] .

---

(١) الدر المصون : ٤/٤٢٤ – ٤٢٦ ، وانظر الحجَّة في القراءات السبع لابن خالويه : ١٣٤–١٣٥ ، والتحرير والتنوير : ٧/٤٩ .

ثالثاً - علاقات الإضافة المتضمنة معنى (في) :

وهذا المعنى أقلُّ من معنيي اللام ومِنْ . وقِلَّةُ وقوعه - بالمقارنة بالمعنيين الآخرين - لا تُسوِّغُ إنكاره ، وهو الأمر الذي صار إليه بعضهم كما سيتضح من نصٍّ لأبي حيَّان . قال ابن مالك « وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتةٌ في الكلام الفصيح بالنَّقل الصحيح ... »[١] . وقال أبو حيَّان : « ولا يجيز جِلَّةُ النحويين الإضافة إلى الظرف : لأنَّ الظرف على تقدير (في) ، والإضافة عندهم على تقدير اللام أوْ (مِنْ) . فإن اتُّسِعَ في العامل جاز أن ينصب الظرف نصب المفعول ، ويجوز إذ ذاك أن يضاف مصدره إلى ذلك الظرف المتسع في عامله . وأجاز بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير (في) - كما يفهمه ظاهر كلام الزمخشري - وهو مذهب مردود في علم النحو»[٢] . وما جاء في هذا النص يجعلنا نتوقف عند قضيتين ، الأولى : منعهم الإضافة إلى الظرف بحجة أنها على معنى (في) ، على حين كون معاني الإضافة عندهم محصورة في اللام و(من) . ورده أنَّ ذلك المنع غيرُ مسلَّمٍ به : إذ الإضافة قد جاءت على ذلك المعنى مع غير المصدر من الأسماء ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ
خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ
فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾[٣]

فالإضافة في (خلائف الأرض) بمعنى (في) وخلائف جمع (خليفة) ، قال

---

(١) . شرح التسهيل : ٣/٢٢١ ، وانظر : الموفي في النحو الكوفي : ٤٨-٤٩، وقد جاء فيه : « فالمضاف إليه ما ذكر بعد كلمة لبيان أنها له ، أو منه ، أو فيه ، فهو ثلاثة أقسام : لاميَّة وبيانية ، ومحلية ، وهو قليل » .

(٢) البحر : ٤/٣٩١ ، وانظر : الدر المصون : ٥/٤٥٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١/٩٣ .

(٣) الأنعام : ١٦٥ .

تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[١] . والخليفة من يَخْلفُ غيره وينوب عنه ، « إمَّا لِغيبة المنوب عنه ، وإمَّا لموته ، وإمَّا لتشريف المستَخْلف . وعلى هذا الوجه الأخير استخلف الله أولياءه في الأرض . والخلائف جمع خليفة والخلفاء جمع خليف »[٢] . والهاء في خليفة للمبالغة ولذا يُطلَقُ على المذكَّر . والمشهور أنَّ المراد به - في آية البقرة - آدم عليه السلام ، وهو الموافق للرواية ولإفراد اللفظ ، ولما في السِّياق[٣] . ويجوز أنْ يكون بمعنى فاعل أو مفعول ، وقد يكون مِمَّا جرى مجرى الجوامد ، كالنَّطِيحة والذَّبِيحة[٤] . وقد وَرَدَ (خُلفاء) مُضافاً على معنى (في) أيضا ، في قوله تعالى :

﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾[٥] .

قال الزمخشري - مُفَسِّراً المراد بـ (خُلَفَاءَ الْأَرْضِ) - : « خلفاء فيها ، وذلك توارثهم سكناها والتصرُّف فيها قرناً بعد قرن ، أو أراد بالخلافة المُلْكَ والتسلُّطَ »[٦] . والمراد بـ (خلائف الأرض) - في آية الأنعام - أمَّةُ محمد صلى الله عليه وسلم ، على الخُصوص . أمَّا المراد بخلفاء الأرض ، فهم بنو آدم على العموم ، ولذلك لم يظهر الحرف الذي عليه المعنى ، وقد ظهر في مواضع أخرى ، منها قوله تعالى :

﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[٧] .

---

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) بصائر ذوي التمييز : ٥٦٢/٢ ، وانظر : الكشاف : ٦١٧/٣ ، حيث سَبَقَ الزمخشريُّ إلى ذكر الفرق بين الجمعين .

(٣) روح المعاني : ٢٢٠/١ .

(٤) الدر المصون : ٢٥٣/١ .

(٥) النمل : ٦٢ .

(٦) الكشاف : ٣٧٧/٣ .

(٧) يونس : ١٤ .

فالمراد بـ (خلائف) في هذا الموضع ، قومه – عليه السلام – باعتبار ما كانوا عليه قبلَ مَبْعثِهِ ، فهُمْ وغيرهم قد خَلَفُوا مَنْ حقَّ عليهم عذابُ الاستئصال إلى حين مبعثه . وهكذا نجدُ المعنى مع الإضافة على تضمُّن معنى (في) وإن كان مُختلفاً عنه مع ظهورها . وفي ذلك دليل على صحة مجيئها على ذلك المعنى وإن لم يكنِ المضاف مصدراً . وتضمنها إيَّاهُ أسوغُ والمضافُ مصدرٌ والمضافُ إليه ظرفه : وذلك أن علاقة المصدر – الذي يعملُ عملَ فعله – بالظرف تلازميَّة تُسوِّغ إضافته إليه كما يُضَافُ إلى فاعله أو مفعوله قال ابن مالك : « ويضاف المصدر إلى الظرف كثيراً ، نحو (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ)[١] و (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)[٢] ، (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[٣]. ويجوز أن يُجاءَ معه بعد الإضافة بالفاعل والمفعول مُعْطَيَيْنِ الرفعَ والنصبَ ، نحو : عرفت انْتِظَارَ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرا . ذكر ذلك سيبويه غير مستشهد بشيء »[٤] .

أمَّا القضيَّة الثانية : فهي القول بالاتساع في العامل حتى يَنْصِبَ الظرفَ نصبَ المفعول . فمِمَّا هو معلوم « أن جميع الأفعال يتعدى إلى كلِّ ضربٍ من ضروب الأزمنة مبهماً كان أو مُختصاً ، كما يتعدى إلى كل ضربٍ من ضروب المصادر : لأن دلالته عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ، ودلالته على كل واحدٍ منهما تضمن لأنَّ الأفعال صيغتْ من المصادر بأقسام الزمان ، فلمَّا استويا في دلالة الفعل عليهما ، استويا في تعدِّيه إليهما »[٥] . وتعدِّيه إلى الظرف وإن كان بمعنى (في) ، إلا أنَّ ظهور هذا الحرف ليس شرطاً – مع أسماء الزمان

---

(١) البقرة : ٢٢٦ .

(٢) النساء : ٩٢ ،والمجادلة : ٤ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

(٤) شرح التسهيل : ١١٩/٣ ، وانظر : شرح ابن عقيل: ١٠٣/٣ ، والدر المصون : ٤٥٨/٥ .

(٥) شرح المفصل : ٤٣/٢ .

وقد يكون كذلك مع بعض أسماء المكان ، كما هو معلوم – ، بل ذلك تبعٌ لغرض المستخدم الذي قد يُسقطه إيجازاً واختصاراً ، وقد يسقطه لأن المعنى مع ظهوره مختلفٌ عنه مع عدم الظهور : إذ ظهوره يفيد وقوع الحدث في بعض أجزاء الظرف ، وعدمه قد يفيد استغراق الحدث أجزاء الظرف . وعلى إرادة معنى الاستغراق جاء تعدّي الفعل إلى ضمير الظرف في قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)[١] حيث نُصِبَ الضمير المتصل في (يَصُمْهُ) على الاتساع ، والمعنى : فمن حضر الشهر ولم يكن مُسافِراً فليَصُمْ فيه[٢] . وهكذا نرى أن التعدّي إلى الظرف مباشرة ليس من باب الاتساع دائماً ، بل يكون كذلك في ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : مع ظرف المكان المختص ، ظاهراً وضميراً [٣].

الحالة الثانية : مع ظرف الزمان ضميراً متصلاً .

الحالة الثالثة : مع المشتق العامل عمل الفعل عند إضافته للظرف .

قال الزمخشري : « وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى (في)، إتساعاً فيجري لذلك مجرى المفعول به ، فيقال : الذي سرته يوم الجمعة ، وقال :

* ويومٍ شهِدْناهُ سُليماً وعامراً *

ويُضافُ إليه كقوله :

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدّار *

وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[٤] ، ولولا الاتساع لقيل : سرتُ فيه ،

---

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) انظر : روح المعاني : ٢/٦١ ، الخصائص : ٢/٢٧٢ ، ٢٧٨

(٣) انظر على سبيل المثال : شرح المفصل : ٢/٤٣ – ٤٤ .

(٤) سبأ : ٣٣ .

وشهدنا فيه »[١] . وعلى ذلك فالقول بالاتساع له ما يستدعيه من جهة الصناعة عند تعدّي الفعل إلى ضمير الظرف ونصبه إيّاه ، والظرف في ذلك محمولٌ على المفعول به الذي ينصبه الفعل ظاهراً وضميراً متصلاً أوْ منفصلاً ، وليس كذلك الظرف . وكذلك عند إضافة اسم الفاعل إليه ، وحقُّهُ أنْ يُضاف إلى مفعوله ، لكنهم أضافوه إليه ، لأنَّه محمولٌ في العمل على الفعل ، والفعل لا يعملُ في الظرف ضميراً متصلاً إلاّ على جهة الاتساع فما كان محمولاً عليه يصير أولى بذلك – لفرعيته – ، ولذا قيل عن قوله :

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار *

إنَّه مضاف على الاتساع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول[٢] . أمّا إجراؤهم إضافة المصدر إلى الظرف مجرى إضافة اسم الفاعل إليه ، في (مكر الليل والنهار) فليس هناك ما يستدعيه من جهة الصناعة ، بل مقتضيه المعنى حيث تفيد الإضافة استغراقُ الحدثِ (المكر) أجزاءَ الظرف المضاف إليه[٣] .

والخلاصة أن القول بالاتساع عند إضافة المصدر إلى ظرفه ، لا حاجة إليه من جهة الصناعة – في الشواهد السابقة ونحوها – . والمصدر مختلف في ذلك عن اسم الفاعل وغيره من المشتقات العاملة عمل الفعل ، حيث العلاقة بينهما وبينَ الظرف لا تسوغ إضافتها إليه إلاّ على سبيل الاتساع . وما ذهبنا إليه بشأن إضافة المصدر إلى ظرفه هو مذهب الكوفيين كما ذكر السمين عند تفسيره لقوله تعالى :

(لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ)[٤] .

---

(١) شرح المفصل : ٢/٤٥ ، وانظر الكتاب : ١/١٧٥-١٧٦ .

(٢) انظر : الكتاب : ١/١٧٥ – ١٧٦ .

(٣) انظر في وجوه تخريج الإضافة : معاني القرآن للفراء : ٢/٣٦٣ ، والمحتسب : ٢/١٩٤ ، وروح المعاني : ٢٢/١٤٥ .

(٤) البقرة : ٢٢٦ .

حيث قال : « وإضافة التربص إلى الأشهر فيها قولان ، أحدهما : أنَّه من باب إضافة المصدر لمفعوله على الاتِّساع في الظرف حتى صار مفعولاً به ، فأُضيفَ إليه والحالة هذه . الثاني : أنَّه أُضيف الحدث إلى الظرف من غير اتساع ، فتكون الإضافة بمعنى (في) وهو مذهب كوفيٌّ »[١] . وقياسُ المصدر على الفعل في هذه المسألة ، له موضعه ، وذلك حيثُ يأتي المصدر مضافاً إلى ضمير ظرفه كما في قوله تعالى :(وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)[٢] فإضافة المصدر (إصلاح) إلى ضمير الظرف (الأرض) ، جُوِّزَ أنْ تكون بمعنى (في) فتكون من إضافة المصدر إلى ضمير الظرف ، وجوز أنْ تكون من إضافة المصدر إلى فاعله على حذف المضاف أي : بعد إصلاح أهلها فيها[٣] ، وأنْ تكون من إضافة المصدر إلى مفعوله على حذف المضاف أيضاً ، أي : بعد إصلاح أمرها وأهلها بالشرائع ، وجُوِّزَ ألاَ يُقدَّرَ مضاف ويُعتبر التجوّز في النسبة الإيقاعيَّة : لأنَّ إصلاح مَنْ في الأرض إصلاحٌ لها . ويُقوِّي الوجهَ الأول قوله قبلها (ولا تفسدوا في الأرض) : ولأنَّ الإصلاح يتعلق بالأرض نفسها ، كتعميرها وإصلاح طرقها[٤] . وعليه فإنّ في إضافة المصدر إلى ضمير ظرفه تَجَوُّزاً ، لأن نصب الفعل للظاهر الذي يعود عليه:(الأرض) مُتَجَوَّزٌ فيه أيضاً ، حيث هو على التشبيه بالمفعول به[٥] . وإنَّما لمْ يُؤْتَ بالحرف بأنْ يُقال : بعد إصلاحٍ فيها ، لأن المعنى مع ظهور الحرف لا يفيد إصلاحها الإصلاح الكامل – بجعلها صالحةً لحياة الإنسان عليها – بل يفيد الإصلاح الجزئيّ ، والأوّلُ هو المراد .

ومِمَّا أُضيفَ فيه المصدر إلى ظرفه لا على جهة الاتساع ، والمعنى مع

---

(١) الدُّر المصون : ٢/٤٣٥ .

(٢) الأعراف : ٥٦ ، ٥٨ .

(٣) انظر : الكشاف : ٢/١٢٧ – ١٢٨ .

(٤) انظر : روح المعاني : ٨/١٧٧ .

(٥) لأنَّ اسم المكان هذا ليس مبهماً ، بل هو مختص حيث له أقطارٌ تحويه.

الإضافة يفيد استغراق الحدث كل الظرف ، قوله تعالى : (قَالَ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ)[١] ، فالمعنى مع الإضافة على أن لهم الشّرب في اليوم كاملاً ، ولو قيل : ولكم شِرْبٌ في يوم معلوم لأفادَ أنَّ شربهم إنّما يكون في بعض اليوم المحدَّدِ لهم . ومثل ذلك المعنى افادته الإضافة في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ ﴾ (٢)

فـ (عذاب) بمعنى تعذيب[٣] ، ولو قيل : من عذابٍ في يوم القيامة ، لما أفادَ استمرارية العذاب وديمومته ، وهوواقعُ مايلقاه الكفرة ، حيث لا ينقطع عنهم ولا يَفْترْ .

وأتوقف هنا عند بعض الآيات الكريمة التي حُملتْ فيها الإضافة على غير معنىً ، منها (في) وذلك لترجيح أحدها ، حيث يستدعي المقام الترجيح . قال تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ (٤)

فالإضافة في (لقاء الآخرة) يجوز أن تكون « من إضافة المصدر إلى المفعول به . أي : ولقائهم الآخرة ومشاهدتهم أحوالها ، ومن إضافة المصدر إلى الظرف ، بمعنى ولقاء ما وعد الله في الآخرة »[٥] . والترجيح مستنده السياق

---

(١)

(٢) المائدة : ٣٦ .

(٣) الدر المصون : ٤/٢٥٣ .

(٤) الأعراف : ١٤٧ .

(٥) الكشاف : ٢/١٥٩ ، وانظر : الدر المصون : ٥/٣٣٦ ، ٤٥٨ .

الذي جاء ت فيه الاية ، حيث وقعتْ بَعْدَ آياتٍ وقَبْلَ أُخَرَ تحكي قصة بني إسرائيل مع فرعون وموسى والنبي – صلى الله عليه وسلم – ، وادعاءاتهم الباطلة : فإنْ كانوا المقصودين بالآية فَجَعْلُ الإضافة بمعنى (في) أنسبُ بالمقام : وذلك أنَّ ضِمْنَ ادعاءاتهم اعتقادُهم أنهم أبناء الله وأحباؤه ، فهم يؤمنون باليوم الآخر ، لكنهم يزعمون أنَّ الله لا يعذبهم بكفرهم وسيئاتهم ، كما روى ذلك عنهم القرآن :

﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾ (١)

وإنْ أُريدَ بالآية كلُّ كافرٍ مُكذِّبٍ بالبعث واليوم الآخر ، فَجَعْلُ المصدر مضافاً للمفعول أنسبُ للمعنى . والوجه الثاني مُتعيِّنٌ في قوله تعالى :

﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٥٠﴾ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (٢)

وذلك بأن سياق الآيتين والآياتِ السابقة عليهما يَصِفُ أحوالَ أهل الآخرة من الفريقين ومحاوراتهم ، فالمقصود بمن نسي لقاء الآخرة الكافرين قاطبةً ، ويدخل ضمنهم من أنكروا البعث واليوم الآخر إنكاراً مطلقاً . ومما جاء فيه التركيب محتملاً غيرَ وَجْهٍ وعدمُ الترجيح أبلغُ قوله تعالى :

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾ (٣)

---

(١) الأعراف : ١٦٩ .

(٢) الأعراف : ٥١ .

(٣) الأنعام : ١٠١ .

فالإضافة في (بديع السموات) من إضافة « الصفة المشبهة إلى فاعلها ، كقولك : فلان بديعُ الشِّعْرِ ، أي بديعٌ شعرُهُ ، أو : هو بديع في السموات والأرض ، كقولك : فلان ثَبْتٌ الغدر ، أي : ثابتٌ فيه ، والمعنى : أنَّه عديم النظير والمِثْل فيهما . وقيل : البديع بمعنى المُبْدِع »(١) . وذَكَرَ الآلوسي(٢) أنَّ غيرَ واحدٍ اختار التفسير الأخير ، أي جعل بديع بمعنى مُبْدِع . وإنَّما كان عدمُ الاختيار والترجيح أبلغَ لأن من أساليب القرآن الإتيان بصيغة – كما هنا– أو مادة ، أو تركيب يُوحي بعددٍ من المعاني ، ويكون سرُّ إيثاره على ما يُعطي معنىً مُحدَّداً ، إرادة تلك المعاني جميعها ، فهو سبحانه عديم المثل والنظير وهو سبحانه مُبدعهما وموجدهما على هذا النحو الفريد فهما بديعتان .

---

(١) الكشاف : ٥٣/٢ ، وانظر : الدر المصون : ٨٨/٥ ، والمفردات : ٣٨-٣٩.

(٢) روح المعاني : ٢٤٢/٨ .

الخصيصة الرابعة - ألا يكون المضافُ هو المضافَ إليه في المعنى :

بأن يقعا على حقيقة واحدة . وذلك في غير مقام إرادة المبالغة ، إذ قد علمنا أن ذلك المقامَ مقامُ خروج عن مقتضيات الصناعة تحقيقاً لمقتضيات المعنى ، ونَعْرِضُ هنا جميعَ ما عدَّهُ النحويون من باب إضافة الاسم لمرادفه ، لبيان ما هو كذلك حقيقةً ، وبيان مُسوِّغه ، وما هو ليس كذلك . قال ابن عقيل - شارحاً بيت الألفية :

ولا يُضافُ اسمٌ لما به اتَّحدْ معنىً وأوِّلْ مُوهِماً إذا ورد

: « المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه ، أو يتعرَّفُ به ، فلا بُدَّ من كونه غيرَه : إذ لا يتخصَّصُ الشيء أو يتعرف بنفسه ، ولا يضاف اسمٌ لما به اتَّحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته ، فلا يقال : قَمْحُ بُرٍّ ، ولا : رَجُلُ قائمٍ . وما وردَ مُوهِماً لذلك مُؤوَّلٌ ، كقولهم : سعيد كُرْزٍ ، فظاهر هذا أنَّه من إضافة الشيء إلى نفسه : لأنَّ المراد بسعيد و (كُرز) فيه واحد ، فَيُؤوَّلُ الأول بالمُسمَّى والثاني بالاسم ، فكأنه قال : جاءني مُسَمَّى كُرْزٍ ، أي مُسمَّى هذا الاسم ، وعلى ذلك يُؤوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المترادفين ، كـ (يوم الخميس) وأمّا ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته ، فَمُؤوَّلٌ على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة ، كقولهم : حبَّةُ الحمقاء ، وصلاة الأولى ، والأصل : حبَّةُ البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، فالحمقاء صفة للبقلة ، لا للحبَّة ، والأولى صفة للساعة ، لا للصلاة ، ثُمَّ حُذف المضاف إليه - وهو البقلة والساعة - وأقيمت صفته مقامه ، فصار : حبَّة الحمقاء ، وصلاة الأولى ، فلم يُضفِ الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره »[1] . ونتوقف عند أمثلة وشواهد النَّصِّ لتخريجها . أمَّا : قَمحُ بُرٍّ ورجلُ فاضلٍ ، فغيرُ مقبولان ؛ لأنَّه ليس للإضافة في المثال الأول فائدة ، ولم يتحقق في المثال الثاني شرطا

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/٤٨-٤٩ .

إضافة الموضوف إلى صفته وهما : لزوم الوصف للموصوف ، وكونه معرفة . وأمّا : سعيد كرز ، ويوم الخميس فالإضافة فيهما صحيحة دون تأويل الأوّل بالمسمَّى والثاني بالاسم ، إذِ الإضافة في أولهما من إضافة المشترك إلى الأقلّ اشتراكاً ، ووظيفتها – كما سبق بيانه – التوضيح وهي نفس وظيفة التابع –عطف البيان – لو لم يُضف الاسم إلى اللقب . والإضافة في : يوم الخميس من إضافة العام إلى الخاص ، ووظيفتها التخصيص ، لأن (أل) في المضاف إليه جنسية ، وقد نصَّ الرضيُّ على جواز تلك الإضافة دون حاجة إلى تأويل الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم ، قال : « والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر إمَّا أنْ يحتاج ذلك إلى التأويل ، أو لا يحتاج . فالذي لا يحتاج إلى التأويل العامُّ – غير لفظيْ الحي والاسم – إذا أُضيفَ إلى الخاصِّ ، نحو : كل الدراهم ، وعين زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، وكتاب المفصل ، وبلد بغداد ، ونحو ذلك . وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العامِّ من ذلك الخاصِّ »[١] . وقال الكفويَ : « وقدْ أطبقوا أنَّ العلم في ثلاثة أشهر مجموع المضاف والمضاف إليه : شهر رمضان وشهري ربيع ، وإلاَّ لَم يحسُنْ إضافة الشهر إليه كما لا يحْسُنُ : إنسانُ زيدٍ ، ولهذا لمْ يُسمع : شهر رجب ، وشهر شعبان ، وعللوا بأنَّ هذه الثلاثة من الشهور ليستْ بأسماءَ للشهر ولا صفاتٍ له ، فلا بُدَّ من إضافة الشهر إليها بخلاف سائر الشُّهور . وفيه أنَّ العامَّ قد يُضافُ إلى الخاصِّ من غير نكير ، كمدينة مصر ، ومدينة بغداد وغيرهما »[٢] . والعِلَّةُ التي حملتهم على الحكم بكون العلم في الشهور الثلاثة هو مجموع المضاف والمضاف إليه ، هي كون (رمضان) ليس اسمَ جنسٍ عند البعض ، وإضافةُ العامِّ إلى الخاصِّ مشروطةٌ عند بعضهم بكون المضاف والمضاف إليه اسمي جنس والأول أعمُّ من الثاني ، وذلك ما قرَّره الطاهر بن عاشور حيث قال : « وإضافة (سورة) إلى (فاتحة الكتاب) في قولهم :

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٢) الكليَّات : ٥/١٨٢ .

سورةُ فاتحةِ الكتابِ ، من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ ، باعتبار (فاتحة الكتاب) علماً على المقدار المخصوص من الآيات من الحمدُ لله إلى الضالين ، بخلاف إضافة سورة إلى ما أضيفت إليه في بقيَّة سور القرآن ، فإنَّها على حذف مضاف ، أي : سورة ذكر كذا . وإضافة العام إلى الخاص وردت في كلام العرب ، مثل قولهم : شجر الأراك ، ويوم الأحد ، وعلم الفقه ، ونراها قبيحة لو قال قائلٌ : إنسان زيدٍ ، وذلك بادٍ لِمَنْ له أدنى ذوق . إلاَّ أنَّ علماء العربية لم يُفْصِحوا عن وجه الفرق بين ما هو مقبول من هذه الإضافة وبين ما هو قبيح ، فكان حقاً أنْ أبين وجهه : وذلك أن إضافة العام إلى الخاص تحسن إذا كان المضاف والمضاف إليه اسمي جنس وأولهما أعم من الثاني ، فهنالك يجوز التوسع بإضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ إضافةً مقصودٌ منها الاختصارُ ثم تُكْسِبُها غلبةُ الاستعمال قبولاً ، نحو قولهم : شجر الأراك ، عوضاً عن أن يقولوا : الشجر الذي هو الأراك ، ويوم الأحد ، عوضاً عن أن يقولوا : يومٌ هو الأحد . وقد يكون ذلك جائزاً غير مقبول ، لأنه لم يَشِعْ في الاستعمال كما لو قلت : حيوان الإنسان . فأمَّا إذا كان أحد المتضايفين غير اسم جنس فالإضافة في مثله ممتنعة ، فلا يقال : إنسان زيد . ولهذا جُعِلَ قولُ الناس (شهر رمضان) عَلَماً على الشهر المعروف ، بناءً على أن لفظ رمضان خاص بالشهر المعروف ، لا يحتمل معنىً آخرَ ، فتعيَّن أن يكون ذكر كلمة (شهر) معه قبيحاً لعدم الفائدة منه لولا أنَّه شاع حتى صار مجموع المركب الإضافيِّ علماً على ذلك الشهر »[1] . وما شرطه ابن عاشور من وجوب كون العامِّ والخاصِّ

---

(١) التحرير والتنوير : ١/١٣٢ ، وانظر : الكشاف : ١/٢٢٦-٢٢٧ حيث عدّ (رمضان) في الأصل مصدراً ، فأضيف الشهر إليه وجعل علماً ، واعترض أبو حيان - البحر : ٢/٢٦ - عدّ (رمضان) مصدراً ، وأيَّدَ ما ذهب إليه الزمخشري الألوسيُّ - روح المعاني :٢/٦٠ - بما نقله عن شمس العلوم ، حيث ذكر أن (فَعَلان) من المصادر التي تشترك فيها الأفعال ، وانظر أيضاً : الدر المصون : ٢/٢٧٨-٢٨٠ حيث ذهب موافقاً أبي حيان - إلى أن (رمضان) وحده هو العلم على هذا الشهر ، وكذلك فعل الآلوسي وابن سعيد الحميري اليمني ، انظر : شمس العلوم : ٢/٢٧٥ .

اسمي جنس حتى تصحَّ إضافة أحدهما إلى الآخر ، لا يتحقق في : سورة فاتحة الكتاب ، لأن (فاتحة الكتاب) – كما نصَّ هو – صار علماً بالغلبة على تلك السُّور . والذي يبدو أنَّه الصحيح ما سَبَقَ نقله عن ابن الكمال ، وهو أن شرطَ صحة هذه الإضافة عمومُ المضاف للمضاف إليه ولغيره ، سواءٌ كان مع عموم المضاف إليه أيضاً ، أمْ لا[١] . ويُقوِّي ذلك الأمثلةُ التي مثل بها الرضي لتلك الإضافة ، حيث المضاف إليه في بعضها اسم جنس وفي بعضها الآخر ليس كذلك[٢] . هذا وقدْ ردَّ الآلوسي ما نقله الكفويُّ من أنه لم يُسْمَعْ : شهر رجب وشهر شعبان ، بقوله : « .. وعلى هذا فنحو : (من صام رمضان)[٣] من حذف جُزْءِ العلم لعدم الإلباس ، كذا قيل ، وفيه بحث ، أمَّا أوَّلاً : فلأنَّ إضافة العام إلى الخاص مرجعها إلى الذوق ، ولهذا تحسن تارة ، كشجر الأراك ، وتقبح أخرى ، كإنسان زيد ، وقبحها : في (شهر رمضان) لا يعرفه إلا من تغيَّرَ ذوقُهُ من أثر الصوم . وأمَّا ثانيا: فإنَّ قولهم : لم يُسمع : شهر رجب الخ ، مِمَّا سُمِعَ بين المتأخرين ، ولا أصلَ له ، ففي شرح التسهيل : جواز إضافة (شهر) إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول أكثر النحويين ، فادِّعاء الإطباق غيرُ مُطْبَقٍ عليه ، ومنشأُ غلط المتأخرين ما في أدب الكاتب ، من أنه اصطلاح الكتَّاب ، قال : لأنَّهم وضعوا التاريخ في زمن عمر ابن الخطاب – رضي الله تعالى عنه – وجعلو أول السنة المحرم ، فكانوا لا يكتبون في تواريخهم شهراً إلاَّ مع رمضان والرَّبيعين ، فهو أمرٌ اصطلاحيٌّ – لا وضعيٌّ لُغويٌّ – ووجهه في رمضان موافقة القرآن ، وفي ربيع ، الفصل عن الفصل . ولذا صحَّحَ سيبويه جواز إضافة الشهر إلى جميع أسماء الشهور ، وفَرَّق بين ذكره وعدمه بأنَّه حيث ذُكِرَ لم يُفِدْ العموم ، وحيث حُذف أفاده ، وعليه يظهر الفرق بين : إنسان زيد ، و : (شهر رمضان) ، ولا يغُمُّ هلالَ ذلك »[٤] . وبعد أن تقرَّرَ أن إضافة (يوم) و (شهر) – وهما عامَّان –

---

(١) انظر : الكليات : ٢٠٩/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٣٨/٢-٢٣٩ .

(٣) انظر : صحيح البخاري : ٦٥/٣ ، كتاب الصوم .

(٤) روح المعاني : ٦٠/٢ .

إلى ما يخصصهما ، ليس من إضافة المُسَمَّى إلى الاسم ، ننتقل إلى تأكيد إثبات أنّ إضافة الاسم إلى اللقب ليست كذلك أيضاً . وقد صار إلى إثبات ذلك السهيليّ وهو يُبين حقيقة الإضافة في قولنا (بِسم اللَّهِ) ، قالَ : « الاسم الذي هو (السِّين) و (الميم) عبارةٌ عن اللفظ الذي وُضِعَ دلالة على المعنى ، والمعنى هو الموجود في العيان – إنْ كان من المحسوسات – كزيد وعمرو – وفي الأذهان – إن كان من المعقولات – كالعلم والإرادة . فذلك الموجود في العيان ، أو الموجود في الأذهان وُضِعتْ له عبارةٌ في اللسان بها يُترْجَمُ عنه ، ويُتوصَّلُ إلى فهمه والكشف عن حقيقته . ثم ذلك الشيء المعبَّر عنه – وهو الشخص مثلاً – كما استحق أن يكون له عبارة بين المخاطبين يُترجمون بها عنه ، وهي (الزاي) و (الياء) و (الدال) من قولك (زيد) مثلاً ، فكذلك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يُعبر عنه بعبارة أُخرى يُعبر بها عنه : لأنَّه شيء موجود في اللسان ، مسموعٌ في الآذان . فاللفظ المؤلف من (ألف) الوصل ، و (السين) و (الميم) عبارة عن اللفظ المؤلف من (الزاي) و (الياء) و (الدَّال) مثلاً ، واللفظ المؤلف من (الزاي) و (الياء) و (الدَّال) عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان ، وهو المسمَّى ، واللفظ الدال عليه الذي هو (الزاي) و (الياء) و (الدال) هو الاسم ، وقد صار أيضاً ذلك اللفظ مُسمًّى من حديث كان اللفظ الذي هو (السين) و (الميم) عبارةً عنه . فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمَّى ، وذلك أنَّكَ تقولُ : سمَّيتُ هذا الشخص بهذا الاسم ، كما تقول : حَلَّيْتُه بهذه الحِلْية ، والحلية لا محالة غَيْرُ المحَلَّى ، فكذلك الاسم أيضاً غير المسمَّى . وقد صرح بذلك سيبويه ، وقد أخطأ من ادَّعى غير هذا عليه ، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمَّى إليه ، وإن كانوا قد احتجوا بقوله : (فأما الأفعال فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء)[1] ، فقوله ههنا مُحتَمِل ، والمحتَمِلاتُ لا تُعارَضُ بها

---

(١) الكتاب : ١٢/١ ، وعبارته : « وأمَّا الفعل فأمثلةٌ ... » ، وانظر : شرح السيرافي : ٥٤/١ ، مطبوع .

النصوص . وقد نصّ - رحمه الله - قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمّى لو تأمّلوه ، ولكنهم تَعَامَوْا عنه وأغفلوه ، فقال رحمه الله : (الكلم : اسم وفعل وحرف) ، فقد صرّحَ أن الاسم كلمة ، فكيف تكون الكلمة هي المسمّى ، والمسمّى إنما هو شخص ، فهذا بيانٌ ونصٌّ ، لا سيما مع قوله فيما بعدُ : (تقول : سميت زيداً بهذا الاسم كما تقولُ : علمته بهذه العلامة)[1] . وكذلك نصّ في أكثر من ألف موضع في كتابه على أنّ الاسم هو اللفظ الدال على المُسمّى ، لأنه متى ذُكِرَ الخفض أو النصب أو التنوين أو الألف واللام ، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف ، حتى يكون بعضُها ثُلاثياً وبعضها رباعياً ، و بعضها خماسياً إلى غير ذلك مما يَذْكُرُ سيبويه وجميع النحويين أنه يعتري الاسم ويختص به ، فلا تَعلُّقَ لشيء من ذلك بالمسمّى الذي هو الشخص ... وإذا ثبت حقيقة الاسم وحقيقة المسمى ، فلم يبق إلا حقيقة التسمية التي بها مَوَّهَ كثيرٌ من الناس ، وبها يقع الغلط والالتباس ، فنقول : التسمية عبارة عن فعل المسمّي ، ووضعه الاسم عبارة عن الشيء المسمّى به ، كما أن التحلية عبارة عن فعل المُحَلّي ، وهو وضع الحَلْي على المُحَلَّى به . فهذه ثلاثة ألفاظ : اسم ، ومسمّى ، وتسمية ، ولكل لفظ معناه ، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل ، ولا دليل هنا : فثبت أنه لكل لفظ من هذه الألفاظ معنًى غير الذي للآخر ، وإذا جعلتَ الاسم هو المسمّى بَطَلَ أحدُ المعاني الثلاثة التي قدّمنا بيان وجودها واستحالةَ بُطلانها »[2] . هذا ولا يَرِدُ على ما أُثْبِتَ في نصّ السهيلي ،

---

(١) الكتاب : ١/٣٨ ، وعبارته : « وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها » .

(٢) نتائج الفكر : ٣٩-٤١ ، وانظر : ٣٨ - ٥٠ ، ٦٣ ، وأمالي السهيلي : ٦٦ - ٦٩ ، والجامع : ١/١٠١ - ١٠٢ ، ومما يدعو إلى الاستغراب أنّ السهيلي ، وقد استمات في إثبات كون الاسم غير المسمى - فيما أثبتناه وهو مقتطف من كلام طويل استغرق ما يقارب ثلاث عشرة صفحة - وافق النحويين الذين قالوا إن الإضافة في نحو : سعيد كُرْز ، من إضافة المسمى إلى =

الاعتراض من جهة ، أن غرض القائلين بذلك هو أنهم قصدوا تسمية الأول بالثاني ، أي : أنهم سَمَّوْا كلمة (سعيد) – مثلاً – بـ : كُرز ، فتصيرُ بناءً على ذلك مُسمًّى ، والأخرى (كرز) اسم ، وعند إضافتهما نكون قد أضفنا المسمَّى إلى الاسم ؛ وذلك لأن التسمية في الحقيقة ليست لكلمة (سعيد) بل للذات صاحبة الاسم الأول ، بحيث صار لها بذلك اسمان أحدهما أشهر وأعرف ، فصحَّ أن يُضاف إليه الاسم الأول ليتعين بهما معاً المراد ، دون الحاجة إلى تأويل . وإنما يصحُّ ذلك التأويل في موضع غير هذا ، وهو قولهم : ذو زيد ، وذو آل النبي ، ونحو ذلك ، وتلك الإضافة هي التي خصها ابن جني ببابٍ من أبواب كتابه ، قال : « باب في إضافة الاسم إلى المسمى ، والمسمى إلى الاسم . هذا موضع كان يعتاده أبو علي – رحمه الله – كثيراً ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله . وفيه دليلٌ نحويٌّ غير مدفوع يدلُّ على فساد قول من ذهب إلى أنَّ الاسم هو المسمى . ولو كان إياه لم تجزْ إضافة واحدٍ منهما إلى صاحبه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ... فمِمَّا جاء من إضافة المسمَّى إلى الاسم قول الأعشى :

فكذَّبوها بما قالت، فصبَّحَهُمْ ذو آلِ حسَّانَ يُزجي الموتَ والشَّرعا

فقوله : ذو آل حسَّان معناه : الجمع المسمَّى بهذا الاسم الذي هو آل حسَّان . ومثله قول كُثيِّر :

بُثينةُ من آلِ النِّساء وإنَّمـــا يكُنَّ للادنى لا وِصَالَ لغائـــبِ

أي : بثينةُ من هذا القبيل المسمى بالنساء ، هذا الاسم . وقال الكميت :

إليكُمْ ذوي آلِ النبيِّ تطلَّعَتْ نوازعُ من قلبـــي ظِماءٌ وأَلْبُـــبُ

أي : إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا : آل النبي . وحدَّثنا أبو عليٍّ

=الاسم ، وكان المتوقع منه أن يجعل ذلك منهجاً ينسحب على تلك المسألة وما يشبهها ، انظر : نتائج الفكر : ٣٧، وأمالي السهيلي : ٧٠ .

أنَّ أحمد بن إبراهيم استاذ ثعلب روى عنهم : ذو زيدٍ ، ومعناهُ : هذا زيد ، أي : هذا صاحبُ هذا الاسم الذي هو زيد . وأنْشَدَ :

* وحيَّ بكْرٍ طَعَنَّا طعنةً فجرى *

أي وبكْراً طعنًا ، وتلخيصُهُ : والشخص الحيَّ المسمى بكراً طعنًا ، فحي ههنا مُذكر حيَّة ، أي وشخص بكرٍ الحي طعنا . وليس الحيُّ هُنا هو الذي يُراد به القبيلة كقولك : حي تميم وقبيلة بكر ، إنَّما هو كقولك : هذا رجل حي وامرأةٌ حيَّة . فهذا من باب إضافة المسمّى إلى اسمه ، وهو ما نحن عليه ... وقد دعا خَفَاءُ هذا الموضع أقواماً إلى أن ذهبوا إلى زيادة (ذي) و (ذات) في هذه المواضع ... وإنَّما ذلك بُعْدُ عن إدراك هذا الموضع . وكذلك قال أبو عبيدة[1] في قول لبيد :

إلى الحوْلِ ثُمَّ اسم السَّلامِ عليكُما ومَنْ يَبْكِ حولاً كاملاً فقدِ اعتذر

كأنَّه قال : ثُمَّ السلام عليكما ، وكذلك قال في قولنا : بسم اللَّهِ : إنما هو باللَّهِ ، واعتقد زيادة (اسم) . وعلى هذا عندهم قول غَيْلان :

لا ينْعَشُ الطَّرفَ إلاَّ ما تخوَّنه داعٍ يُناديه باسم الماءِ مَبْغُومُ

أي : بالماء ، كما أنشدنا أيضاً :

* يدعونني بالماء ماءً أسودا *

والماء : صوت الشاء ، أي يدعونني - يعني الغنم - بالماء ، أي يقلن لي : أصبت ماءً أسودا ، فأبو عبيدة يدعي زيادة (ذي) و (اسم) ، ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفاً . قال أبو علي : وإنما هو على حدّ حذف المضاف

---

(١) مجاز القرآن : ١٦/١ ، وانظر : الجامع : ٩٨/١-٩٩ ، وشرح التسهيل : ٢٣٣/٣-٢٣٤ ، حيث عدَّ ابن مالك (اسم السلام) و (حي زيد) من إضافة الملغي إلى المعتبر ، وقال ابن عقيل - المساعد : ٣٣٦/٢-: « ومعنى كونه ملغي أنه لا يعتد به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد المؤكدّ » .

، أيْ : ثُمَّ اسمُ معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام ، فكأنَّه قال : ثم السلام عليكما . فالمعنى – لعمري – ما قاله أبو عبيدة ، ولكنَّهُ من غير الطريق التي أتاها هو منها : ألا تراه اعتقد زيادة شيء واعتقدنا نحن نقصانه ... فقوله إذاً : باسم الماء واسم السلام ، إنَّما هو من باب إضافة الاسم إلى المسمَّى ، بعكس الفصل الأوَّل . ونقول على هذا : ما هِجَاءُ سَيْف ؟ فيقول في الجواب : س ي ف . فَسَيْفٌ هنا اسم لا مُسمَّى ، أي ما هِجَاء هذه الأصوات المقطَّعة ؟ . ونقول : ضَرَبْتُ بالسَّيف ، فالسَّيف هنا جوهر الحديد هذا الذي يضرب به ، فقد يكون الشيء الواحد على وجهٍ اسماً ، وعلى آخر مُسمَّىً . وإنَّما يُخَلِّص هذا من هذا موقعُه ، والغرضُ المراد به .. »[1] . ويمكن أن يُعدَّ المضاف فيما أضيف فيه المسمَّى إلى الاسم نحو : ذوي آل النبي ، مُقْحَماً لفائدة ، وهي تفخيم المتحَدَّث عنه أوْ إليه ، بِعَدَمِ ذكر اسمه دون واسطة ، أو تحقيره ، كما أنَّ فيه إشارةً إلى تمكُّنه في استحقاق تلك التسمية . وما قلناه عكس ما ذهب إليه أبو عبيدة حيث عَدَّ المضاف فيما أضيف فيه الاسم إلى المسمى زائداً – مقحما – . قال الخوارزمي – وهو يبين وظيفة المضاف فيما سَبَقَ من شواهد ابن جني والتي نقلها الزمخشري في مفصَّله[1] – : « اعلمْ أنَّ المضاف إلى هذه الأمثلة وإنْ كان يُرى مُقحماً من حيث الظاهر ، فهو غير مقحم من حيث الباطن . أمّا في قول ذي الرُّمَّة فظاهرُ فيه عَنْيُ الاسم ، لأنَّه يريد أنَّ الظَّبْيةَ تخاطب خشفها بماءٍ ماءٍ ، ... وأمَّا في قولهم : هذا حيُّ زيدٍ ، فهو وإنْ كان مزيداً من حيث الظاهر ، فهو غيرُ مزيد من حيث المعنى : لأنَّ زيادته تُفيدُ نوعاً من تحقير ما أُضيف إليه الحي ، وحطَّ منزلته ، كأنَّه يقولُ : هذا جسم ليس له سوى أنَّه حيٌّ ، وشَبَحٌ ما فيه سوى أنَّه حساس

---

(١) الخصائص : ٣/٢٤-٣١ ، وانظر : شرح المفصل : ٣/١٢-١٥ ، وارتشاف الضرب : ٢/٥٠٨ – ٥٠٩ ، وشرح الكافية : ٢/٢٤٠ – ٢٤٣ ، وشرح التسهيل : ٣/٢٣٠ – ٢٣١ .

(٢) انظر : المفصل : ١١٥ – ١١٩ .

متحـرك ...»[١] . وقال ابـن يعـيش ، مُبيـناً فائـدة إضافة (ذوي) إلـى (آل النبي) : « المراد : إليكم يا آل النبيِّ ، أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو (آل النبيِّ) . ولو قال : يا آل النبيِّ ، لم يكن فيه ما في قوله : يا ذوي آلِ النبيِّ من المدح والتعظيم . وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة ، لأنَّه لمَّا قال : يا ذوي آل النبي ، فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم ، وهو (آل النبي) ، ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً لا محالة »[٢] . ورأى الرضي أنَّ لإقحام كلمة (حي) فيما جاء من ذلك وظيفة غير الوظيفة التى رآها الخوارزمي ، قال : « وأمَّا (حيٌّ) في نحو قولهم : هذا حيُّ زيد، فتأويله : شخصه الحي ، فكأنَّكَ قُلت : شخص زيد ، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاصِّ ، وإنَّما ذكروا لفظ الحيِّ ، مبالغةً وتأكيداً ، فمعنى : هذا حيُّ زيدٍ ، أيْ : المشار إليه عينه وذاتُه ، لا غيره ، وإنَّما ذكروا الذاتَ بلفظ الحيِّ ، توغُّلاً في باب المبالغة ، فإذا قلت : فعله حيُّ زيد ، فكأنك قُلتَ : فعله هو بنفسه ، وهو حيٌّ موجودٌ ، لا أنَّهُ نُسِبَ إليه الفعل وهو معدوم ، وهذا حيُّ زيد : أي : هو هو بعينه حيّاً قائماً لا ريبَ فيه ، ثُمَّ صار يُستعمل في التأكيد بمعنى : ذاته وعينه ، وإن كان المشار إليه ميتاً ، قال :

ألا قَبَحَ الإلهُ بني زيادٍ وحيَّ أبيهُمُ قُبْحَ الحمار »[٣] .

ومما يُؤكد الدور البياني التفخيمي للألفاظ المقحمة – فيما أضيف فيه المسمى إلى الاسم – ما سُمِعَ من سبق (ذو) لبعض أسماء ملوك اليمن[٤] ، قال ابن

---

(١) التخمير : ٢/٤٠ ، ٤١ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٩ ، وشرح التسهيل : ٣/٢٣٣ – ٢٣٤ ، والمساعد : ٢/٣٣٦ .

(٢) شرح المفصل : ٣/١٢ ، وانظر : الكشاف : ١/٢٩٤ ، حيث جوز أن يكون (آل) – في قوله تعالى – البقرة : ٢٤٨ – (وبقية مما ترك آل موسى وآل هارون) – مقحماً لتفخيم شأنهما عليهما السلام ، وانظر : البحر : ٢/٢٦٢-٢٦٣ .

(٣) شرح الكافية : ٢/٢٢٣ ، وانظر : المساعد على التسهيل : ٢/٣٤٥ .

(٤) انظر : أمالي السهيلي : ٧٠ ، حيث قال : « وفي أقيال حمير : ذوعمرو، وذو جدن » ، وانظر أيضاً : الروض الأنف : ٤/٢٧٩ ، حيث نقل عن السهيلي بيانه لوظيفة (ذو) التفخيمية ، وهي مما تفرد به دلالة (صاحب) .

عقيل – وهو يتحدث عن أحكام (ذو) وأخواتها : « (ولا يُضَفْنَ إلاَّ إلى اسم جنسٍ ظاهر) نحو : ذو مالٍ ، أوْ علْمٍ وكذا الباقي ، والمعروف منع إضافتها إلى المضمر إلاّ في الشعر : وقال صاحب رؤوس المسائل : مَنَعَ الكسائي إضافة ذي إلى مضمر ، وتبعه النحاس والزبيدي وغيرهما وأجازه غيرهم ، وفي البسيط : أكثر النحويين على منع إضافة ذي لمضمر أوْ علَم ، وأجاز ابن بريٍّ إضافتها إلى ما يُضاف إليه صاحب لأنَّها بمعناه : وإنما منعه النحويون إذا كانت وصلة للوصف ، فإنْ لم يكن كذلك لم يمتنع ، نحو : رأيتُ الأمير وذويه ، ورأيت ذا زيد ... (وقد يُضاف ذو إلى علمٍ وجوباً ، إن قُرِنَا وضعاً) ، كقولهم : ذو الكلاع ، وذو سُلَيْم ، وذو يَزَن . (وإلاَّ فجوازاً) ، كقولهم في قطري وعمرو وتبوك : ذو قطريّ ، وذو عمرو ، وذو تبوك .(وكلاهما مسموع) ، فلا يقال إلاّ ما سُمِعَ من الواجب والجائز . وكلام الفراء يقتضي القياس ، قال ، وقد ذكر الإضافة في زيد بطة : كأنك قلت : زيد ذو بطة ، وأنت لو قلت : ذو زيد لجاز ، وقال أيضاً : سمعت من الفصحاء : قد وضعتِ المرأة ذا بطنها . (والغالب في ذي الجواز الإلغاء) . فلا ينظر إلى معنى ذي ، أي بلْ تكون مثلها في قولهم : ذو صباح ، واحترز بالغالب مِمَّا وُجِدَ مكتوباً في حجر من أحجار الكعبة : أنا ذو مكَّة ، أي صاحبها »[1] .

ونرى أنّ الذاهبين إلى عدِّ إضافة سعيد كُرْز من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، إنَّما حملوا تلك الإضافة على الإضافة في نحو : ذوي آل النبي ، وفي : اسم السلام ، وذلك ما يشير إليه صنيع الرضي – وإن كان فعله معكوساً – فهو بعد أن ذكر ذلك التأويل في سعيد كرز ، ذكر ذو كذا ، وقال بأن تأويلها قريب من تأويل سعيد كرز[2] . وقد نصّ على ذلك ابنُ الحاجب ، حيث قال: «قوله : (سعيدُ كُرْزٍ) : يَرِدُ اعتراضاً ، فإن مدلول سعيد وكرز واحد ، فيجبُ

---

(١) المساعد على التسهيل : ٢/٣٤٤ – ٣٤٥ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢٤٢-٢٤٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٣٩-٢٤١ .

امتناعه كليثِ أسَدٍ ، وحَبْسُ مَنْعٍ . وجوابه من أوجهٍ ، أحدها أن سعيداً يرادُ به الذات وكُرز يُراد به اللفظ ، فصارَ كقولك : ذاتُ زيدٍ ، أي : مُسمَّى هذا اللفظ ... »[١] .

وننتقل لبيان حقيقة ما جاء من الموصوفات مضافاً إلى صفاته ، وليس المراد من إضافته تلك المبالغة ، نحو حبَّة الحمقاء ومسجد الجامع وصلاة الأولى وجانب الغربيِّ ، ودار الآخرة ، و (حبُّ الحصيد)[٢] ، و (حبل الوريد)[٣] حيث خرَّجها النحاة على أنّها من باب حذف المضاف إليه -الموصوف- وإقامة الصفة مقامه[٤] . وقد مرَّ بنا رفض ابن الطراوة لتأويلهم ذاك[٥]. وفي رأينا أنَّ هذه الشواهد على ثلاثة أقسام وبعض هذه الأقسام يصحُّ فيه تأويل البصريين ، والآخر لا يصحُّ فيه ذلك .

القسم الأول : ما حُذف منه الموصوف وهو مضاف إليه وأُقيمت صفته مُقامه ومنه (جانب الغربيِّ) و (حبُّ الحصيد) . وقد رفض السهيلي ، عدّه كذلك ، حيث قال – وهو يخرج الإضافة في (يا نساءَ المؤمناتِ) :« وأمّا : (يا نساءُ المؤمناتُ) ، بالرفع ، فنعت على اللفظ : لأنه معرفة بالنداء ، وبالنصب نعتٌ على الموضع ، وأما نصب النساء فبالإضافة إلى المؤمنات ، كما تقول : جانب الغربي ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه من الحذف ، أي : جانب المكان الغربي ، فإن هذا تأويل مُحال : لأنَّ المكان الغربي ليس غير الجانب ، ولا تقدر أنْ تجعله غيراً إلاّ بفساد المعنى ... »[٦] . والذي أراه أنَّ ذلك التقدير يصحُّ

---

(١) الأمالي النحوية : ٣/٤٤ – ٤٥ .

(٢) ق : ٩ .

(٣) ق : ١٦ .

(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/٤٣٦-٤٣٨ وشرح المقدمة المحسبة : ٢/٣٣٥ – ٣٣٦، وشرح الكافية : ٢/٢٤٤ – ٢٤٥ .

(٥) انظر : أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو : ٩١ ، ووظيفة المبالغة ، مبحث إضافة الموصوف إلى الصفة .

(٦) أمالي السُّهيلي : ٦٩-٧٠ ، وانظر : والتحرير : ٢٠/١٣٠ .

فيه بدليل قوله تعالى :

(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا)[١] ،

حيث نُكِّرَ « المكان إبهاماً لعدمِ تعلق الغرض بتعيين نوعه : إذ لا يفيد كَمَالاً في المقصود من القصة . وأمَّا التصدي لوصفه بأنه شرقيٌّ فللتنبيه على أصل اتخاذ النصارى الشرقَ قِبلةً لصلواتهم : إذ كان حملُ مريمَ بعيسى في مكان من جهة مشرق الشمس ، كما قال ابن عباس : إني لأعلم خلق الله لأي شيء اتخذتِ النصارى الشرقَ قبلةً لقوله تعالى (مكاناً شرقياً) ، أي إن ذلك الاستقبال ليس بأمر الله تعالى . فذكر كون المكان شرقياً نكتة بديعة من تاريخ الشرائع »[٢] . ودليلٌ آخر وهو قوله تعالى (وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ)[٣] ، فالطور : « الجبل الواقع بين بلاد الشام ومصر ، ويُقالُ له طور سيناء . وجانبه : ناحيته السُّفلى ، ووصفه بالأيمن ، لأنَّه الذي على يمين مستقبل مشرق الشمس ، لأن جهة مشرق الشَّمس هي الجهة التي يضبطُ بها البشر النواحي »[٤] . قال الآلوسي : « والأيمن صفة لجانب ، لقوله تعالى في آية أخرى (جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ)[٥] بالنصب ، أي ناديناه من ناحيته اليمنى ، من اليمين المقابل لليسار ، والمراد به يمين موسى -عليه السلام- ، أي : الناحية التي تلي يمينهُ ؛ إذ الجبل نفسه لا ميمنة له ولا ميسرة . ويجوز أن يكون الأيمن من اليُمْنِ وهو البركة ، وهو صفة لجانب أيضاً ، أي : من جانبه الميمون المبارك »[٦] . وقال الطاهر بن عاشور - عند تفسير قوله تعالى :

---

(١) مريم : ١٦ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٦/٨٠ ، وانظر : روح المعاني : ١٦/٧٤-٧٥ .

(٣) مريم : ٥٢ .

(٤) التحرير : ١٦/١٢٨ .

(٥) طه : ٨٠ ، وانظر : الكشاف : ٣/٧٩ .

(٦) روح المعاني : ١٦/١٠٣ .

﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾[١] :

« ووصفُ الشاطيء بالأيمن ، إنْ حُمِلَ الأيمنُ على أنه ضِدُّ الأيسرِ ، فهو أيمنُ باعتبار أنّه واقع على يمين المستقبل القبلة على طريقة العرب من جعل القبلة هي الجهة الأصلية لضبط المواقع ، وهم ينعتون الجهات باليمين واليسار ، يريدون هذا المعنى ، قال امرؤ القيس :

على قَطَنٍ بالشَّيْمِ أيمنُ صوبِهِ وأيْسرُهُ على السِّتَار فيذْبُلِ

وعلى ذلك جرى اصطلاح المسلمين في تحديد المواقع الجغرافية ، ومواقع الأرضين فيكون الأيمن يعني الغربي للجبل ، أي : جهة مغرب الشمس من الطور . ألا ترى أنَّهم سمَّوُا اليَمنَ يمناً لأنَّه على يمين المستقبل باب الكعبة ، وسموا الشام شاماً لأنَّه على شأم المستقبل لبابها ، أي على شماله ، فاعتبروا استقبال الكعبة ، وهذا هو الملائم لقوله الآتي (وما كنت بجانب الغربي)[٢] ...»[٣]. قال الزمخشري : « الغربي : المكان الواقع في شق الغرب ، وهو المكان الذي وقع فيه ميقاتُ موسى – عليه السلام – من الطور »[٤] . وعلى ذلك يكون الموصوف في (جانب الغربي) قد حُذِفَ لأن المراد به قد تعيَّن فيما سبق ، فيكون حذفه من باب الاستغناء عن الفضول التي يُرشِدُ إليها السياق ، وذلك سِمَة من سمات الكلام البليغ ، بَلَهَ القرآن الكريم . قال ابن جني – مبيناً أنّ سمة الإيجاز التي تتسم بها العربية وتُعدُّ من خصائصها

---

(١) القصص : ٣٠ .

(٢) القصص : ٤٤ .

(٣) التحرير والتنوير : ١١٢/٢٠ – ١١٣ ، وانظر : الكشاف : ٤٠٨/٣ .

(٤) الكشاف : ٤١٧/٣ ، وانظر : التبيان : ١٠٢٢/٢ .

الأصيلة ، تَجْعَلُ الحذف وارداً فيها بكثرة[١] : « واعلم أنَّ العرب – مع ما ذكرنا – إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد ، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مُؤذنةٌ باستكراه تلك الحال وملالها »[٢] ، وأنَّ « جميع ما مضى وما نحن بسبيله مما أحضرناه ، أو نبهنا عليه فتركناه ، شاهدٌ بإيثار القوم ، وقوةِ إيجازهم ، وحذف فضول كلامهم »[٣] .

والقول نفسه يقال في شأن (حبَّ الحصيد) في قوله تعالى :

﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ ﴾[٤] .

وذلك لأن أصل الحَصْدِ : قطعُ الزرع[٥] . قال الزمخشري : « (وحبَّ الحصيد) : وحبَّ الزرع الذي من شأنه أن يُحصد ، وهو ما يُقْتَاتُ به من نحو الحنطة والشعير وغيرهما »[٦] . وقال الآلوسي : « أيْ : حب الزرع الذي من شأنه أن يُحصد من البر والشعير وأمثالهما ، فالإضافة لما بينهما من الملابسة ، و (الحصيد) بمعنى المحصود ، صفة لموصوف مقدر كما أشرنا إليه ، فليس من قبيل مسجد الجامع ، ولا من مجاز الأول كما تُوهِّم ، وتخصيص إنبات حبِّه بالذكر ، لأنَّه المقصود بالذات »[٧] . وقال الطاهر بن

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : ٢٢ ، وانظر : ٢٣-٢٥ ، وانظر : خصائص التراكيب : ١١١ ، ١١٧-١١٨ .

(٢) الخصائص : ٨٣/١.

(٣) السابق : ٨٢/١ .

(٤) ق : ٩ .

(٥) المفردات : ١٢٠ .

(٦) الكشاف : ٣٨١/٤ ، وانظر : ٧٠٤/٤ .

(٧) روح المعاني : ١٧٦/٢٦ ، وانظر : البحر : ١٢١/٨ ، وقد جعل الفراء الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه ، لاختلاف لفظ اسميه ، انظر : معاني القرآن : ٧٦/٣ .

عاشور : « والحبُّ : هو ما ينبتُ في الزرع الذي يُخرِجُ سنابلَ تحوي حبوباً ، مثل البُرّ والشعير والذُّرة والسُّلْت والقطاني ، مِمَّا تُحْصَدُ أصوله ليُدَقَّ فيُخرَجُ ما فيه من الحبِّ . و (حبَّ الحصيد) مفعول (أنبتنا) لأن الحبَّ مما نبتَ تبعاً لنبات سنبله المدلول على إنباته بقوله (الحصيد) ، إذ لا يُحصد إلا بعد أن ينبت . والحصيد : الزرع المحصود ، أي المقطوع من جذوره لإكل حَبِّه ، فإضافة (حبٌّ) إلى (الحصيد) على أصلها ، وليست من إضافة الموصوف إلى الصفة . وفائدة ذكر هذا الوصف الإشارة إلى اختلاف أحوال استحصال ما ينفع الناس من أنواع النبات ، فإن الجنات تُستثْمَرُ وأصولُها باقيةٌ ، والحبوب تُستثمرُ بعد حصد أصولها ، على أنّ في ذلك الحصيد منافع للأنعام تأكله بعد أخذ حبِّه ، كما قال تعالى : (مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُم)[1] »[2]. ومِنْ هذا القسم أيضاً إضافة (سورة) إلى (مثله) في قوله تعالى :

﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾ (٣)

قال ابن جني : « ومن ذلك قراءة عمرو بن فائد : (بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) بالإضافة . قال أبو الفتح : هو عندي على حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه ، أي : بسورةِ كلامٍ مثله ، أو حديثٍ مثله ، أو ذِكْرٍ مثله . وقد ذكرنا حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه »[4] .

ومُرْشِدُنا إلى القول بقول البصريين في هذه الشواهد ، المقام الواردة فيه ، فهو ليس مقام مبالغة يقتضي جَعْلَ الصفة جنساً للموصوف ، لكنْ يؤخذ عليهم تقبيحُهم الحذفَ وإدخالهم فيه ماليس منه ، قال ابن السراج : « ما كان

---

(١) عبس : ٣٢ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٩٢/٢٦ .

(٣) يونس : ٣٨ .

(٤) المحتسب : ٣١٢/١ ، وانظر : مختصر شواذ القرآن : ٥٧ ، والكشاف : ٣٤٧/٢ .

حقُّهُ أن يكون صفة للأول : فإن يكُ من الصفة وأُضيفَ إلى الاسم ، وذلك نحو : صلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامع ، فَمَنْ قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته ، لأن معناه النعتُ وَحْدَهُ ، الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ ، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة : هذه صلاة الساعة الأولى ، وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ، وهو قبيح بإقامته النعت مقام المنعوت ... وهذا قول أبي العباس رحمه الله »[١] . وعِلَّةُ القبح عندهم أن النعت – فيما جاء من ذلك – ليس خاصاً بالمنعوت . قال أبو حيان – وهو يتحدث عن الإضافة في تلك الأمثلة – : « وقَبُحَ ذلك لإقامة النعت ، وليس بخاصٍّ مقامَ المنعوت ، وما جاء منه حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه »[٢] . وقد رأينا في فصل النعت أن هذا النوع من الحذف وقع كثيراً في القرآن الكريم ، مع كون النعت ليس خاصاً بالمنعوت ، بل وجود الدليل من السياق كافٍ لصحته .

القسم الثاني : ما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة لغرض التخفيف بحذف (أل) من الموصوف ، وداعيه كثرةُ الاستخدام ، أو الإجراء على عادة كلام القوم . قال سيبويه : « وما حُذِفَ في الكلام لكثرة استعمالهم كثير ...»[٣] . ويدخل فيه : حَبَّةُ الحمقاء ، ومسجدُ الجامع ، وصلاةُ الأولى ، و (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) ، و (يا نساءَ المؤمناتِ) .

فكثرةُ الاستخدام مع تَعيُّنِ المراد داعٍ للتخفيف بالحذف في الأمثلة الثلاثة الأولى، وقد نص الرضي على تعيُّنِ المراد –مع الإضافة– في مسجد الجامع ، حيث قال – وهو يتحدث عن معاني الإضافة ، جاعلاً مسجد الجامع بمعنى اللام – : « وكذا .. ومسجد الجامع ، على ما يجيء من التأويل ، لأنَّ الثاني ، أعني (الجامع) غَلَبَ وتخصَّص حتى إذا أُطْلِقَ لم يتناول إلَّا الأول ، فالجامع

---

(١) الأصول في النحو : ٨/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٥٠٦/٢ .

(٣) الكتاب : ١٣٠/٢ ، وانظر : ١٣٩ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب .

في العرف ، هو المسجد لا غير »[١] . وقد رأينا أن الكوفيين يرون أن غرض الاضافة في تلك الأمثلة التخفيف[٢] . ودليل كون (حبة الحمقاء) من هذا القسم ، وجودُ نظائرَ لها ، فقد ذكر ابن مالك أنَّ جعل الأول -(حبَّة)- من هذا النوع منعوتاً والثاني نعتاً ، مُطَّرِدٌ ، كقولهم : للحنطة : الحبة السمراء ، وللشونيز : الحبة السوداء ، وللبطيخ الحبة الخضراء[٣] . وأمّا دليل (ولدار الآخرة) فهو القراءة الأخرى قراءة الجمهور حيث الآخرة نعتٌ للدار ، قال السمين : « قوله (وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ) : قرأ الجمهور بلامين ، الأولى لام الابتداء ، والثانية للتعريف ، وقرؤوا (الآخرة) رفعاً على أنَّها صفةٌ للدار ، و (خيرٌ) خبرها . وقرأ ابن عامر : (وَلَدَارُ) بلامٍ واحدةٍ هي لام الابتداء ، والآخرة جرٌ بالإضافة . وفي هذه القراءة تأويلان ، أحدهما قول البصريين ، وهو أنَّه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : ولدار الساعة الآخرة ، أو : لدار الحياة الآخرة ، يدل عليه (وما الحياة الدنيا)[٤] ، وحَسَّنَ ذلك أيضاً في الآية كون هذه الصفة جرت مجرى الجوامد في إيلائها العوامل كثيراً ... والثاني - وهو قول الكوفيين [٥]- أنَّه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته جازت إضافته إليها ... وقراءة ابن عامر موافقة لمصحفه ، فإنَّها رُسمتْ في مصاحف الشاميين بلام واحدة ، واختارها بعضهم لموافقتها لما أُجمعَ عليه في يوسف (ولدارُ الآخرة خيرٌ)[٦] ، وفي مصاحف الناس بلامين »[٧] .

---

(١) شرح الكافية : ٢٠٧/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٤٣/٢-٢٤٤ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣١٢/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٣٠/٣ ، وانظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٢٥٦/٢ .

(٤) يونس : ٣٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء : ٥٥/٢ .

(٦) يوسف : ١٠٩ .

(٧) الدر المصون : ٦٠٠/٤ - ٦٠١ ، وانظر : البحر المحيط : ١٠٩/٤ .

والقسم الثالث : ما ليس من هذا الباب بالمرَّة ، بلْ هو من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ ، وذلك : (حبل الوريد)[١] . فـ « الحبل : هنا واحد حِبَالِ الجسم ، وهي العروق الغليظة المعروفة في الطِّبِّ بالشرايين ، واحدها : شَرْيَان – بفتح الشين ، وتكسر ، وبسكون الرَّاء – ، وتُعرفُ بالعروق الضوارب ، ومنبتها من التجويف الأيسر من تجويفي القلب ... والوريد : واحد من الشرايين ، وهو ثاني شريانين يخرجان من التجويف الأيسر من القلب . واسمه في علم الطِّبِّ (أورطِي) ... و إضافة (حبل) إلى (الوريد) بيانية[٢] ، أي الحبل الذي هو الوريد ، فإنَّ إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ إذا وقعت في الكلام ، كانت إضافة بيانية ، كقولهم : شجر الأراك »[٣] .

---

(١) ق : ١٦ .

(٢) انظر : الكشاف : ٣٨٤/٤ ، والبحر : ١٢٣/٨ ، وروح المعاني : ١٧٨/٢٦ ، وقد جعل الفراء الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اسميه ، انظر : معاني القرآن : ٧٦/٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٣٠٠/٢٦ .

نتائـــج الإضافـــــة :

- نصَّ النحاة على أن للإضافة وظيفتين هما :التخصيص والتعريف ، كما نصوا على أنَّ الإضافة تُفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة ، أو كان المضاف من الأسماء المتوغِّلة في الإبهام ، وهي مثل ، شِبْه ، غير ، الخ

- وقد تبيَّن من مدارسة النصوص أنَّ الإضافة تُفيد التخصيص في مواضع أخرى بالإضافة إلى الموضعين اللذين حدَّدوهما . ومن تلك المواضع :

أ - أنْ يكون المضاف إليه مقروناً بأَلْ الجنسيَّة - سواءً كان جمعاً ، أوِ اسمَ جمعٍ ، أوِ اسم جنس ، أوْ مُفرداً - ، والمضافُ قد يكون اسمَ جنسٍ - للمعنى أوِ الذات - ، أو اسم تفضيل ، أوْ جمعاً ، أوِ اسمَ جمع .

ب - أنْ يكون المضافُ جمعاً مُضافاً إلى ضمير، وذلك الجمع يصْدُقُ على فِئاتٍ فتُصيِّرُهُ الإضافة مُختَصاً بإحداهـا .

- وعلى ذلك لا يصحُّ القول بأنَّ الإضافة تفيدُ التعريف بالشرطين اللذين حدَّدهما النحاة ، وهما : كون المضاف إليه معرفة ، وكون المضاف من غير الأسماء المتوغِّلة في الإبهام ؛ إذ إنَّ فيما ذكرناه من الأنواع التي تُفيدُ فيها الإضافة التخصيص مع كون المضاف إليه معرفة ، نقضٌ لتلك المقولة من جهة عدم شمولها . وقد قدَّمنا تفسيراً لإفادة الإضافة التخصيص مع كون المضاف إليه معرفة ، وهو أنَّ التعريف بالإضافة أنواعٌ مثله مثل التعريف بأل ، بمعنى أنَّ تعريف الإضافة التي بمعنى اللام قد يكون عهديّاً وقد يكونُ جنسيّاً ، والعهدي يكون للعهد الذكري والذهني . وهو ما أثبتناه من خلال إثبات صحَّة ما ذهب إليه الكوفيُّون وعددٌ من البصريين وغيرهم من تناوب (أل) والإضافة .

- وفي ضوء بيان تلك العلاقة بين كلٍّ من (أل) والإضافة ، أثبتنا أنَّ من وظائف الإضافة التعميم ، أيْ إنَّ الإضافة تأتي مُفيدة العموم والاستغراق دالةً عليه كدلالة (أل) ، سواءً كان المضاف مُفرداً أو جمعاً . ولا يقتصر ذلك

على الموضع الذي نصَّ عليه بعض النحاة ، وهو كون المضاف إليه يُفيدُ العموم والجنسيَّة فيكتسبُ المضاف منه ذلك .

– أثبتنا أيضاً أنَّ من وظائف الإضافة الأساسيَّة التوضيح ، وهي تُؤدِّي تلك الوظيفة في حالة واحدة وهي التي يكون المضاف فيها عَلَماً والمضاف إليه لقبه – كما في سعيد كرز ، ونابغةبني ذبيان – أو ضميرَ وَصْفٍ . وذلك يعني اتفاق الإضافة والنعت وعطف البيان في أداء تلك الوظيفة .

– كما أثبتنا أن الإضافة تؤدي وظائف أخرى بالإضافة إلى الوظائف الأساسية الأربعة – التخصيص ، التعريف ، التعميم ، التوضيح – ، ومن تلك الوظائف : المبالغة في المدح أو الذم ، وبيَّنا أنَّ لها ثلاثةَ صور :

الأولى : أنْ يُضاف الاسم إلى مصدر الصفة

الثانية : أنْ يُضاف الموصوف إلى صفته

الثالثة : أنْ تُضاف الصِّفة إلى موصوفها

ومن تلك الوظائف أيضاً : التعظيم ، التشريف ، التعريض ، التوبيخ ، الاستعطاف . والإضافة تتفق في أدائها لتلك الوظائف مع كلٍّ من النعت والحال والبدل .

أمَّا بالنسبة للخصائص :

– فقد أكَّدنا على بيان مُراد النحويين من قولهم إنَّ الإضافة تكون بمعنى أحد حروف الجرِّ ، وهو أنَّ الاسم إنَّما عَمِلَ الجرَّ حيث كان في الكلام معنى حرف الجرِّ – لإنَّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل وإنَّما العمل للأفعال والحروف – ، وليس مُرادهم اتفاق دلالة التركيب حالة ظهور الحرف – الذي تجيء الإضافة بمعناه – مع دلالته حالة عدم ظهوره .

– أمَّا فيما يتعلَّقُ بالشروط التي تصحُّ بناءً عليها إضافة اسم إلى آخر فقد توقفنا طويلاً عند المواضع التي لم تُوَفِّها كُتبُ النحو حقَّها من البيان ، وعند المسائل التي اختُلِفَ حولها .

– ومن المواضع التي لم تُوَفَّ حقَّها بيانُ جهات العلاقات التي تربط بين الاسمين اللذين تصحُّ إضافة أحدهما إلى الآخر . وقد بيَّنا بعضاً من تلك الجهات تحت ثلاثة أقسام استناداً إلى معاني الإضافة التي بيَّنها النحويون .

– فَصَلْنَا القول في مسألة إضافة الاسم لمرادف له ، والتي أجازها الكوفيون إجازة مُطلقة ، ومنعها البصريون منعاً مُطلقا ، حتَّى أدَّاهم ذلك المنع إلى تأويل كلِّ ما جاء منها . وجاء فصلُنا ببيان أنَّ جواز تلك الإضافة –بشروطها التي بُيِّنت – مقصورٌ على مقام إرادة المبالغة ، وهو المقام الذي يجوزُ فيه مُخالفة أصول الصناعة مراعاةً لجانب المعنى أوْ مقام كثرة الاستخدام الذي يستدعي التخفيف ، ويتحقَّقُ ذلك التخفيف بحذف (أل) من الموصوف .

كما صرْنا إلى التمييز بين الشواهد التي جُعلت من ذلك الباب ، أو مِنْ باب إضافة المسمَّى إلى الاسم ، ببيان ما هو منهما بالفعل ، وما هو ليس كذلك ، بل هو إمَّا من إضافة العامِّ إلى الخاصِّ ، أوْ مِنْ إضافة المشترك إلى الأقلِّ اشتراكاً ، أوْ مِمَّا حُذفَ منه الموصوف وهو مُضافٌ إليه وأُقيمتْ صفته مقامه ، وحذفه في تلك الشواهد يُعدّ من باب الاستغناء عن الفضول التي يُرشِدُ إليها السِّياق ، وبذلك يُرَدُّ تقبيحُ البصريين له .

ثانياً : التمييز

تمييزُ المقادير مكملٌ لباب الإضافة كما أنَّ عطف البيان مُكمِّلٌ لباب النعت . وذلك أنَّ وظيفته بيانُ جنس المقدار[١] المبهم ، ليس غير[٢] .

والإضافة هي الأصل في بيان الجنس من جهة الاستخدام ، لأنَّها الطريق الأخصر. أمَّا من جهة القياس فالأصل في بيان الأجناس جرُّ المُبيِّن – وهو جمعٌ أوْ ما جرى مجراه ، مقروناً بأل الجنسيَّة – بـ(مِنْ)البيانيَّة .

وإنَّما قُلنا إنَّ الإضافة هي الأصل ، من جهة الاستخدام ، في بيان أجناس المقادير : لأنَّا وجدناهم ، بالنسبة لهذا الباب ، حريصين على التخفيف والاختصار ، ومن دلائل ذلك كثرة حذف التمييز في هذا القسم[٣] حتى إنَّ من النحاة وغيرهم مَن نَصَّ على جواز حذفه اقتصاراً[٤]، كما أنَّهم نصوا على وجوب إضافة العدد إلى مبينه إنْ لم يمنع من ذلك مانع .

---

(١) المقدار يشمل الأعداد على ما هو مذهب جماعة من النحاة .

(٢) قال السيوطي – الهمع : ٧٣/٤– رداً على من ذهب إلى أنّ التمييز يجيء مؤكِّداً : « فارق التمييز الحال في أنه لا يتعدد ، بخلافها ، وفي أنَّه لا يكون مُؤكِّداً ، والحال تكون مؤكدة . كذا قال الجمهور . وذكر ابنُ مالك أنَّ التمييز قد يكون مؤكداً ، كقوله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) . وأجيب : بأنَّ (شهراً) وإنْ أكَّد ما فُهِمَ من (إن عدة الشهور) إلا أنه بالنسبة إلى عامله وهو (اثنا عشر) مُبيِّن » . ووافق ابنَ مالك فيما ذهب إليه السمينُ حيث قال – الدر :٤٤/٦ – : « و (شهراً) نصب على التمييز وهو مؤكد ، لأنه قد فُهِمَ من الأول ، فهو كقولك : عندي من الدنانير عشرون ديناراً » .

(٣) انظر : الخصائص : ٣٦٠/٢ – ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، شرح التسهيل : ٣٩٧/٢، ارتشاف الضرب : ٣٨٦/٢ ، الهمع : ٧٣/٤، وانظر في بعض مواضع حذف التمييز في القرآن الكريم: المحرر الوجيز : ٣٠٢/٢ ، الدر المصون : ٤٧٩/٢–٤٨٠ ، ٣١٩، ٥٦١، ٣٤٨/٤ ، ٤٦٨/٧ ، الفتوحات : ١٦/٣ ، ١١١ .

(٤) انظر : مفتاح الإعراب : ٦٩ ، روح المعاني : ٥٩/٢١ .

أما قولنا بأنَّ الأصل من جهة القياس الجرُّ بـ (مِنْ) ، فمستنده أمران ، الأوَّل : أنَّ في الجرِّ بـ (مِنْ) البيانيَّة نصاً على إرادة الجنس[١] ، والإضافة وإنْ كانت تقعُ بمعنى (مِنْ) إلاَّ أنَّها على العموم ، على معنى أحد ثلاثة أحرف ، والأصل من تلك الأحرف – كما قالوا – هو اللام . والأمر الثاني : أنَّا وجدناهم يَجرُّونَ المبيَّنَ بها ، إذا منع من إضافته مانع ، كما أن النحاة قد نصُّوا على أن المبيَّن المنصوب على أنَّه تمييز أصله الجرَّ وعُدِلَ عنه لقصد الاختصار والتخفيف والعُدولُ عن الأصلِ القياسيِّ في هذا الباب – وهو الجرُّ بمن إلى الإضافة – نظيرُ العدول عن إتباع اللَّقب للاسم –وهما مُفردان– إلى إضافته. ويتضح ما قرَّرناهُ من النصوص التالية . قال سيبويه – مُبيِّناً ما يجب في مُبيَّن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، وفي ألفاظ العقود : « ... ومِمَّا أُجريَ هذا المجرى[٢] أسماء العدد : تقول فيما كان لأدنى العدَّة بالإضافة إلى ما يبنى لجمع أدنى العدد ، إلى أدنى العقود ، وتُدخِلُ في المضاف إليه الألف واللام ، لأنَّه يكون الأول به معرفة . وذلك قولك : ثلاثةُ أبوابٍ وأربعةُ أنفسٍ ، وأربعة أثواب . وكذلك تقول فيما بينك وبين العشرة ... فلا يكون هذا أبداً إلاَّ غَيْرَ مُنوَّنٍ يلزمه أمرٌ واحد[٣] ، لِمَا ذكرتُ لك . فإذا زِدْتَ على العشرة شيئاً من

---

(١) انظر : الكشاف : ٦٦٤/١ .

(٢) جاء في شرح السيرافي : ٣٠/٢ : « فإن سألَ سائلٌ فقال : ما معنى قول سيبويه : (ومما أجري هذا المجرى) ، وإلى ماذا أشار بهذا ، وكيف جَرْيُهُ مجراه ؟ فالجواب في ذلك أن الفصل الذي قبل هذا وهو قولك : زيدٌ أشجعُ رجلٍ ، وأشجعُ الناسِ رجلاً ، قد يكون فيه منصوبٌ ومخفوضٌ على معنيين مختلفين ، ومعنيين متفقين ، فجرى باب العدد مجرى أشجع الناس رجلاً وأشجع رجل في الناس في معنى اجتماع الجر والنصب فيه ، لأنك تقول : في باب العدد : ثلاثةُ أثوابٍ ، وعشرون درهماً ، ومائةُ درهمٍ ، فيكون بعضه منصوباً وبعضه مخفوضاً على ما تُوجبه العلل التي نفسِّرُها على ما كان في الفصل قبل هذا ..» .

(٣) جاء في شرح السيرافي –٣٠/٢–: « يعني أنه لا بُدَّ في الثلاثة ومابعدها إلى العشرة من الإضافة وترك التنوين . وقد أبنَّا ذلك وأنه غير مستقيم في الكلام والتقدير إلاَّ أن يُضْطَرَّ شاعر إليه » ، وانظر : المقتضب : ١٦٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٢٥/١ ، والملخص : ٤٢٥/١ .

أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً ، ويكون في موضع اسمٍ منونٍ . وذلك قولك : أحدَ عشرَ درهماً ، واثنا عشرَ درهماً ، وإحدى عشرة جارية . فعلى هذا يُجرى من الواحد إلى التسعة . فإذا ضاعفتَ أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يُثنَّى ذلك العقد . ويُجرى ذلك الاسمُ مُجرى الواحد الذي لحقته الزيادةُ للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية ، ويكون حرفُ الإعراب الواو والياء ، وبعدهما النون : وذلك قولك : عشرون درهماً ... وتكونُ النون لازمةً له ، كما كان تركُ التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة . وإنَّما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً[١] لأنها ليست كالصفة في معنى الفعل ، ولا التي شُبهتْ بها ، فلم تَقْوَ تلك القُوَّة ... »[٢].

وقال السيرافي – شارحاً ما جاء في النصِّ أعلاهُ بشأن حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة : « اعلم أنَّ أدنى العدد الذي يُضاف إلى أدنى الجموع ما كان مِنْ ثلاثةٍ إلى عشرة ... وأدنى الجموع على أربعة أمثلة وهو أَفْعُل ، وأَفْعَال، وأَفْعِلة و فِعْلة ... وأدنى العدد يُضاف إلى أدنى الجموع ، وإنَّما أُضيف من قِبَلِ أنَّ أدنى العدد بعضُ الجمع ، لأنَّ الجمع أكثر منه وأُضيفَ إليه كما يُضاف البعض إلى الكُلِّ ، كقولك : خاتمُ حديدٍ وثوبُ خَزٍّ ، لأن الحديد والخزَّ جنسان ، والثوب والخاتمُ بعضهما . فإنْ قال قائل : وكيفَ صارتْ إضافة أدنى العدد إلى أدنى الجمع أولى من إضافته إلى الجمع الكثير ؟ قيلَ له : مِنْ قِبَلِ أنَّ[٣] العددَ عددان : عددٌ قليل ، وعددٌ كثير . فالقليل ما ذكرناه من الثلاثة إلى العشرة ، والكثير ما جاوز ذلك . والجمع جمعان : قليلٌ وهو ما ذكرنا من الأبنية التي قدَّمنا وجمعٌ كثير وهو سائر أبنية الجمع . فاختاروا

---

(١) انظر : شرح السيرافي : ٢/٣٧، ٢٣ .

(٢) الكتاب : ١/٢٠٦ – ٢٠٧ ، وانظر : ٢/١٦١-١٦٢ .

(٣) في المخطوطة : « من قبل أن أدنى العدد ... » ، ويستقيم الكلام . بحذف (أدنى) .

لإضافة أدنى العدد إليه أدنى الجمع : للمشاكلة والمطابقة . وقد يُضاف إلى الجمع الكثير ، كقولهم : ثلاثة كلاب وثلاثة قروء : لأنَّ الجمع الكثير والقليل قد يُضاف إلى جنسه ، فعلى هذا إضافتهم العدد القليل إلى الجمع الكثير ، ولهذا قال الخليل [١]: إنهم قالوا : ثلاثة كلاب ، فكأنهم قالوا : ثلاثة من الكلاب . فحذفوا وأضافوا استخفافاً ... واعلمْ أنَّ الثلاثة إلى العشرة من حكمها أن تضاف إلاَّ أن يُضْطَرَّ شاعر ، فَيُنَوِّن وينصب ما بعده ، فيقول : ثلاثةٌ أثواباً [٢] ، ونحو ذلك . والوجه ما ذكرناه . وإنَّما كان ذلك الوجه لأنَّهُ بمنزلة إضافة الشيء إلى النوع الذي هو منه ، كقولنا : ثوبُ خَزٍّ وخاتمُ حديد . وكذلك أُضيفَ مائةٌ ثوب . وألفُ ثوبٍ ، ومع ذلك فإنَّ الإضافة في اللفظ أخفُّ »[٣] .

وقال – مبيناً علَّة وجوب الإفراد والتنكير في مُميز الأعداد المركبة – : « ... أمَّا جعلُنا له واحداً فلإنَّهما قد دلاَّ على مقدار العدد وبقي الدلالة على النوع فكان الواحد منه كافياً : إذ كانَ ما قبله قد دلَّ على المقدار والعدد . وأمَّا جعلُنا له مَنكُوراً فلأن النكرة شائعة في جنسها وليست ببعض الجنس أولى منه ببعض ، فكانت أشكل بالمعنى الذي أردتَ له من الدلالة على الجنس ، وأدخل فيه من غيرها ، فَبُيِّنَ بها النوع الذي احتيج إلى تبيينه ، وذلك قولك : أحد عشر رجلاً ، وخمس عشرة امرأة ... »[٤] .

---

(١) الكتاب : ٦٢٤/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٥٧/٢، حيث ذهب الرضي إلى أن نَصْبَ مُميِّز المقدار كان ينبغي أن يكون هو الأصل من جهة الاستخدام : وذلك لأن نصبَ التمييز نصٌّ على كونه مُميِّزاً ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجرِّ فإنه علم الإضافة : ولذا فهو في غير المقدار أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار . ثم قال : « مع أن الخفة مع الجرِّ أكثر ، لسقوط التنوين والنُّونَين بالإضافة » ، وانظر أيضاً : شرح المفصل : ٢٣/٦ ، حيث جعل نصب المُبيِّن شاذاً .

(٣) شرح السيرافي : ٢٩/٢-٣٠ .

(٤) السابق : ٣١/٢، وانظر : المقتضب : ١٦٢/٢-١٦٣ .

وقال – شارحاً حديث سيبويه حول صياغة ألفاظ العقود وإعرابها–: « ... إعلمْ أنَّهمُ إذا جاوزوا تسعةَ عشرَ ، صاغوا لفظاً للمؤنث والمذكر على صيغة واحدة ، وألحقوا آخرها واواً ونوناً في الرفع وياءً ونوناً في الجرِّ والنَّصبِ، وفسَّروه بواحدٍ منكورٍ من الجنس منصوب ، وذلك قولهم : عشرون درهماً ... »[١] .

وقال سيبويه – مبيناً أنَّ الجرَّ بـ (مِنْ) هو الأصلُ من جهة القياس في تمييز ألفاظ العقود : « ... فإنْ أضفت فقلت : هذا أولُ رجلٍ ، اجتمع فيه لزوم النكرة ، وأن يَلْفُظَ بواحدٍ وهو يريد الجمعَ : وذلك لأنَّه أراد أن يقول : أولُ الرجال ، فحذف استخفافاً واختصاراً ، كما قالوا : كلُّ رجلٍ ، يريدون : كل الرجال . فكما استخفُّوا بحذف الألف واللام ، استخفوا بترك بناء الجميع ، واستغنوا عن الألف واللام ، وعن قولهم : خيرُ الرجال ، وأولُ الرجال . ومِثْلُ ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع ، قولهم : عشرون درهما ، إنَّما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفُّوا . ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته ، فاستخفوا بترك ما لم يُحْتجْ إليه »[٢] . وشرح السيرافي ذلك بقوله : « يعني إذا أضفت أفضل وبابه ، فإنَّك تضيفه إلى جمع هو أحدهم ، ولا يكون إلا ذلك: ... فتضيفه إلى جماعة هو أحدهم كإضافة البعض إلى الكل والواحد إلى جنسه ... فإذا قلت : زيدٌ أفضل الرجال ، وحمارك أفْرَهُ الحمير ، جازَ أنْ تجيء بواحدٍ من هذا الجنس فتضعهُ موضعَ جماعته ، لأنَّك أردتَ بالرجال والحمير جنس الرجال وجنس الحمير ، ولم تُردْ رجالاً معهودين ولا حميراً معهودةً . ومثلُ ذلك : أهلك النَّاسَ الدينارُ والدرهمُ ، أردت جنس الدنانير والدراهم ولم تُرِدْ ديناراً بعينه معهوداً ، ولا درهماً بعينه ... فلمَّا كانَ ذلك على ما وصفنا ، جاز أن يُضافَ إلى واحدٍ منكور يدلُّ على الجنس ... فإذا قُلت : زيدٌ خيرُ الرجال ، فهذا اللفظُ على حقِّه

---

(١) شرح السيرافي : ٣٢/٢ ، وانظر : المقتضب : ١٦٣/٢ – ١٦٥ .

(٢) الكتاب : ٢٠٣/١ ، وانظر : ١٥٧/٢ – ١٥٨ .

وأصله في الكلام ، فإذا أرادوا التخفيف نزعوا الألف واللامَ وغيّروا بناءَ الجمع إلى الواحد: لأنَّ الواحد شائع دالٌّ على النوع مغنٍ عن لفظ جماعةٍ تدل على ذلك : فلم يُؤثِروا غيره في حال الاختصار والاستخفاف : لأنه أخفُّ ألفاظ الجنس وهو مغنٍ عن غيره . فإمَّا أن تدخل الألف واللام وتجمع فتعطي الكلام حقَّه وأصله ، وإمَّا أن تختصر وتُوجز فتكتفي بالواحد المنكور ... اعلم أنَّ المقادير كلها محتاجة إلى إبانتها بالأنواع لأنها تقع على الأشياء كلها ... فإذا أردتَ إبانة ذلك لم يكن بدٌّ من ذكر النوع الدال على المقدار الذي ذكرته . وقد تقدَّم القولُ أنَّ النوع حكمه أن يعرف مجموعاً بالألف واللام[1] ، فأمَّا جمعه فلأنه واقعٌ علي كُلِّ واحدٍ من ذلك الجنس ، فهو إذاً واقعٌ على جماعة ، وأمَّا دخول الألف واللام فليتعرف أنه أريد به الجنس ، فيكون مُعرَّفاً به ، فكان وجه ذلك أن تقولَ : عشرون من الدراهم ، لأن النون قدْ فَصَلَتْ وليس العشرون عاملةً في المعارف . فلو قلتَ ذلك لكنت قد أتيت بالكلام على وجهه وحقيقته ، إلاَّ أنَّهُ يجوز فيه التخفيف كما ذكرنا فيما قبله . فإذا خُفِّفَ نُزعت الألف واللام وَوُحِّدَ: لأنَّ الواحد المنكور شائعٌ في الجنس ... فلما خفَّفُوهُ بنزعِ الألف واللام والتوحيد، وكانت العشرون عاملةً في النكرات ، نزعوا (مِنْ) أيضاً تخفيفاً ، وأعملوا العشرين في (درهماً) . فإن قال قائل : ولِمَ جاز أن تعملَ العشرونَ وما جرى مجراها وليست بفعلٍ ولا جاريةٍ عليه ، وإنَّما هي اسمٌ جامدٌ ؟ فالجوابُ في ذلك أنَّ العشرين في الجمع بمنزلة (ضاربينَ) ، فلمَّا كان ضاربون زيداً قد تَدْخُلُ فيه النون فتنصبُ ما بعده ، كقولك : ضاربون زيداً، وتَنْزِعُ النُّونَ ، فتجرُّ ما بعدهُ ، كقولك : ضاربو زيدٍ ، وكان العشرون فيها النون إذا كان ما بعدها جِنْساً ، كقولك : عشرون درهماً ، وتَنْزِعُ النون منها إذا كان ما بعدها مَالِكاً وما جرى مجراه ، للإضافة ، كقولك : عِشْرُ زيدٍ ، و كان ضاربون مُقتضياً للمضروب كما كان عشرون مقتضياً للنوع ، أشبهَ

---

(١) وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٢٧/٢ ، ٧٣١ .

العشرون الضاربين فَنُصِبَ ما بعدها مع النون ، وخُفِضَ ما بعدها مع نَزْعها... فلمَّا كان دخول الألف واللام في (الدراهم) وجمعها ليس يُؤثرُ في العشرين معنىً يزولُ بتنكيرها وتوحيدها ، وكان نكرته الموحدةُ دالةً على مِثْل ما دلَّتْ عليه الجماعة ، استجازوا تخفيفها حينَ استوى المعنى بالتخفيف في قولك : عشرون درهما . والكلام على أصله في قولك : عشرون من الدراهم وذلك معنى قوله : فاستخفوا بترك ما لم يُحتجْ إليه »[١] .

وقال – مُبيِّناً علَّة إضافة المائة والألف إلى واحدٍ منكور – : « فإذا بلغت المائة، جئت بلفظٍ يكونُ للذكر والأنثى ، وهو (مائة) كما قال عشرون وما بعدها من العقود . وَبَيَّنْتَ المائة بإضافتها إلى واحدٍ منكور . فإنْ قال قائل : ما العِلَّةُ التي لها أُضيفتْ إلى واحد منكور ؟ فالجواب في ذلك أنَّها شابهت العشرة التي حكمها أن تضاف إلى جماعة ، والعشرين التي حكمها أن تُميَّزَ بواحدٍ منكور ، فأخذتْ من كل واحدٍ منهما شبهاً : فأُضيفتْ لشبه العشرة ، وَجُعِلَ ما تضاف إليه واحداً لشبه العشرين ، لأنَّ ما يضاف إليه نوعٌ يبينها كما يُبيِّنُ النوعُ المميِّزُ العشرين ... »[٢] .

ويَسْلَمُ لنا ما زعمناه من كون الإضافة هي الأصل في بيان جنس العدد ببيان العلة المانعة من ذلك الأصل فيما يتعلق بألفاظ العقود ، والأعداد المركبة ، والأعداد من ثلاثة إلى عشرة إذا مُيِّزتْ باسم جمعٍ أو اسمِ جنسٍ.قال الرضيُّ : « ... أصلُ جميع ألفاظ العدد أنْ تُضافَ إلى معدوداتها ، فإنْ لم تُضفْ كما بيْنَ : أَحَدَ عَشَرَ إلى مائة ، فلِعلَّةٍ كما يجيء »[٣].

---

(١) شرح السيرافي : ٢/٢٠-٢٢ ، وانظر : ٢٨ – ٢٩ ، ٣٤ ، والمقتضب : ٣/٣٢-٣٣، والتبصرة والتذكرة : ١/٣١٧ – ٣١٨ .

(٢) السابق : ٢/٣٤ -٣٥ ، وانظر : المقتضب : ٢/١٦٦ – ١٦٩ ، والمفصَّل : ٢٥٤ – ٢٥٦ ، شرح المفصَّل : ٦/٢٣.

(٣) شرح الكافية : ٣/٢٨٧ ،وانظر : ٣٠٠ .

أمَّا بالنسبة لامتناع إضافة ألفاظ العقود ، فهُناك علَّتانِ ، إحداهما هي الموجبة والأخرى مُرجِّحة . فالعلَّة الموجبة بيَّنها الرضي حيث قال : « ... وكذا تركوا الجرَّ في الأغلب ، في العدد الذي في آخره نونُ الجمع ، كعشرون وأخواته ، مع أنَّهُ كثيرُ الاستعمال أيضاً ؛ وذلك لأنَّ النونَ فيها ليستْ بنون الجمع حقيقةً ، بل مُشابهةٌ لها ، فلمْ تُحذف في الإضافة حَذْفَ نُون الجمع لمُباينَتِهَا إيَّاها ، ولمْ تَثْبُتْ معها لمشابهتها لنون الجمع ، فتعذَّرتِ الإضافة ، لتعذر إثبات النون معها ، وحذفها . وقد جاء نحو : عِشْر ودرهمٍ قليلاً ، وأكثرُ منه إضافته إلى صاحبه ، نحو : عِشْروكَ ، قال:

وَما أنتَ ويْكَ ورسم الدِّيار وَستُّوكَ قدْ قاربتْ تكتملْ

إجراءً له مجرى : أحَدَ عشرك »[1] . والعلَّةُ المُرجِّحة هي خوف التباس الإضافة حينئذٍ بالإضافة إلى المالك[2] . أمَّا ما علَّ به سيبويه والسيرافي ذلك الامتناع ، وهو أنَّه إنَّما امتنعتْ تلك الإضافة لأنَّ (عشرين) وأخواتها لمْ تَقْوَ قُوةَ اسم الفاعل ولاالصفة المشبَّهة به ، ولذلك أُلْزِمتْ طريقاً واحداً وهو النَّصبُ ، فغيرُ مُستقيم ؛ وذلك لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء ، ولا يحتاجُ الاسمُ كيْ تصحَّ إضافته أنْ يكون مُشْبِهاً الفعلَ أو ما يعملُ عمله من الأسماء ، وإنَّما يحتاج الاسمُ ذلك كي يعمل الرفعَ أوِ النَّصب . ولذلك حُمِلتْ هذه

---

(١) شرح الكافية : ٢/٥٨

(٢) السابق : ٢/٥٨ ، وانظر : المقتضب : ٣/٣٣ ، حيث العلَّة المانعة عنده هي خوف الالتباس بالإضافة إلى المالك ، وإنما اخترنا تعليل الرضي ، وجعلنا العلة التي ذكرها المبرِّدُ مُرَجِّحةً ، قياساً على نحو : عندي راقودٌ خلّاً ، وراقودُ خَلٍّ - على ما سيأتي بيانه - وذلك أن المميِّزَ مع الإضافة يحتمل أن يكون المراد به المقدار ، أو المقدَّر به ، ومع ذلك لم تمتنع الإضافة، بل هي مرجوحة ، والنصب راجح عند إرادة المقدار ، وانظر : أيضاً : التبصرة والتذكرة : ١/٣١٧ ، وشرح المفصل : ٦/٢٣-٢٤ ، الهمع : ٤/٧٨.

الأسماء – ألفاظ العقود – في نصبها التمييز على نحو : ضاربون زيداً . ونثبت نصَّ السيرافي ليتبَيَّنَ ما نسبناه إليه ، قال : « ... يعني[١] أنَّ النون والتمييز لازمٌ للعشرين إلى التسعين كما كان تَرْكُ التنوين والإضافةُ لازماً للثلاثة إلى العشرة ... إنَّما ألزموها النونَ ولم يُجيزوا إضافتها إلى الجنس ، فيقولوا : عِشْرودرهمٍ ، كما قالوا في الصِّفة التي في معنى الفعل – يريد اسم الفاعل – : ضاربون زيداً ، وضاربو زيدٍ ، وفي الصفة المشبهة : حسنون وجهاً ، وحسنُو وَجْوهٍ : لأنها – أعني عشرين – لم تَقْوَ قُوَّةَ اسم الفاعل والصفة المشبَّهة ، فلمْ تصرَّفْ تَصَرُّفهما وأُلزِمتْ طريقاً واحداً »[٢] . وإنَّما يصلح ما ذكراه من التعليل لتفسير وجوب عمل العشرين في النكرة دون المعرفة ، ولعدم جواز تقدُّم تلك النكرة عليها ، وقد ذكر السيرافي ذلك حيث قال : « وتنصب النوع الذي بعد العشرين إلى التسعين ، ويُوحَّدُ ويُنكَّرُ . والذي أوجبَ نصبه أنَّ عشرين جمعٌ فيه نونٌ بمنزلة ضاربين ، ونحو إسقاط نونه إذا أُضيف لمالٍ ، كقولك : عشرو زيدٍ ، يطلب ما بعده ويقتضيه كما أن (ضاربين) يطلب ما بعده ، ويقتضيه . فَتَنْصِبُ ما بعد العشرين كماتَنْصِبُ ما بعد الضاربين من المفعول ، للتشبيه الذي ذكرناه . إلاَّ أنَّ عشرين لا يعملُ إلاَّ في منكورٍ ولا يعمل فيما قبله لأنه لم يَقْوَ قُوَّةَ ضاربين في كل شيء : لأنَّه اسم جامد غيرُ مشتقٍّ من فعلٍ ، فلمْ يتقدم عليه ما عمل فيه ، لأنَّه غير مُتصرِّفٍ في نفسه ، ولم يعمل إلا في نكرة ، من قِبَلِ أنَّ المعنى في عشرين درهما : عشرون من الدراهم ، فاستخفُّوا وأرادوا الاختصار ، فحذفوا وجاءوا بواحد منكور شائعٍ

---

(١) الضمير يعود على قول سيبويه ، وهو يعلل لوجوب إثبات النون في عشرين وأخواتها : الكتاب : ٢٠٧/١ – « وإنَّما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً ، لأنَّها ليست كالصفة في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة » .

(٢) شرح السيرافي : ٣٧/٢ .

في الجنس فدلُّوا به على النوع ... ولا يجوز أن يكون التفسير إلاَّ بواحدٍ : إذ كانَ الواحد دالاً على نوعه مُستغنًى به »[١] .

وأما علة امتناع الأعداد المركبة من الإضافة ، فقد بيَّنها السيرافي حيث قال : « ... وانتصب ما بعدهما من قبل أنَّ فيهما تقدير التنوين ، ولا يَصِحُّ إلَّا كذلك. والدليل على أنَّه لا يَصِحَّ إلَّا كذلك ، أنَّ تقديره : خمسةٌ وعشرةٌ ، فالخمسة ليس بعدها شيء أُضيفَ إليه فوجب أن تكون منونة ، والعشرة محلها محل الخمسة ، وكانت منونة مثلها . وأيضاً فإنَّا لم نَرَ شيئين جُعلا اسماً واحداً وهما مضافان ، أو أحدهما مُضاف : فوجب نصبُ ما بعدهما للتنوين المقدر فيهما ...»[٢] .

أمَّا منعُ إضافة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة – إذا مُيِّزتْ باسم جمع أو اسم جنس ، فله علتان : الأولى : خوف اللَّبْس ، والثانية : افتقاد المشاكلة . أمَّا خَوْفُ اللَّبْس ، فإنَّه لو قيل – مثلاً – عندي أربعةُ طَيْرٍ[٣] ، لاحتمل ذلك أن

---

(١) شرح السيرافي : ٣٤/٢ .

(٢) السابق : ٣١/٢ ، وانظر : المقتضب : ١٦٢/٢ – ١٦٣ .

(٣) (طير) عند سيبويه اسم جمع : الكتاب : ٦٢٤/٣ ، وقال أبو البقاء – التبيان : ٢١١/١ – ٢١٢ –: « وأصل الطَّير مصدر طار يطير طيراً ، مثل : باع يبيع بيعاً ، ثم سُمِّيَ الجنس بالمصدر . ويجوز أن يكون : طيِّر ، مثل سيِّد ، ثم خُفِّفَتْ كما خُفِّفَ سيِّد . ويجوز أن يكون جمعاً مثل : تاجر وتُجْر . والطير واقع على الجنس والواحد طائر » ، وانظر : الكشاف : ٣٠٩/١ ، حيث قال الزمخشري « قيل : طاوساً وديكاً وغراباً وحمامة » وانظر أيضاً : الدر المصون : ٥٧٥/٢ ، وروح المعاني : ٢٨/٣ – ٢٩ ، والتحرير والتنوير : ٣٩/٣ ، حيث قال « اعلم أن الطير يُطلقُ على الواحد مرادفاً لطائر ، فإنه من التسمية بالمصدر وأصلها وصف فأصلها الوحْدة ، ولا شك في هذا الإطلاق ، وهو قول أبي عبيدة والأزهريّ وقطرب ، ولا وجه للتردد فيه . ويطلق على جمعه أيضاً وهو اسم جمع ، =

يكون المراد أربعة أفراد ، أوْ أربعة أنواع من ذلك الجنس ، فإذا جيء بـ(مِنْ) صارَ في الكلام نصٌّ على إرادة النوع . وأمَّا افتقاد المشاكلة فكينونته في إضافتها إلى اسم الجمع ككينونته في إضافتها إلى جمع الكثرة .ولأجل ذلك ذهب بعض النحاة إلى تجويز إضافتها إلى اسم الجمع ، إن كان مستعملاً للقِلَّة ، وذهب بعضٌ آخر إلى تجويز إضافتها إليه مطلقاً : قياساً على جواز إضافتها إلى جمع الكثرة[١] – مع كون تلك الإضافة على خلاف الأصل – ، وذلك إن لم يَرِدْ له جَمْعُ قِلَّة ، بأن استُغني بجمع كثرته عن جمع قِلَّتِه[٢] ، أوْ كان استعمال جمعِ القلة قليلاً . وينضاف إلى ذلك بالنسبة إلى اسم الجنس ،

= وذلك أن أصله المصدر والمصدر يجري على الواحد وعلى الجمع . وجيء بمن للتبعيض : للدلالة على أن الأربعة مختلفة الأنواع ... » . وانظر حول ما ذكرناه من احتمال أن يراد باسم الجمع الأفراد أو الأنواع : الكتاب : ٦٢٣/٣-٦٢٤ ، شرح التسهيل : ٣٩٣/٢ .

(١) جعل سيبويه إضافة أدنى العدد إلى جمع الكثرة على معنى (من)، قال – الكتاب : ٥٦٩/٣ – : « وقد يجيء خمسة كلاب ، يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوتُ كلاب ، أي هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : هذا حبُّ رمان » . وقال في موضع آخر – الكتاب : ٦٢٤/٣ – : « وسألت الخليل عن : ثلاثة كلاب ، فقال : يجوز في الشعر ، شبهوه بثلاثة قرود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ، ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب ، كأنك قلت : ثلاثة عَبْدِي الله . وإنْ نوَّنْتَ قُلتَ : ثلاثةٌ كلابٌ على معنًى ، كأنك قلت : ثلاثةٌ ثم قلت : كلابٌ » . وانظر : المقتضب : ١٥٦/٢-١٥٨ ، والمفصل : ٢٥٦-٢٥٧ ، وشرح المفصل : ٢٥/٦ .

(٢) انظر في الاستغناء ببعض أبنية الجمع عن بعض ، وفي تعاور الجموع المواقع : الكتاب : ٥٧٠/٣ – ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٠ ، ٦٠١ ، ٦١٢-٦١٣ ، والمقتضب : ١٥٧/٢-١٥٨ ، والمفصَّل : ٢٥٦-٢٥٧ ، وشرح المفصَّل : ٢٥/٦ ، والدّر المصون : ٥٨٠/٢-٥٨١ ، والهمع : ٧٦/٤-٧٧ ، والحديث النبوي في النحو العربي ، د.محمود فجال : ٢٩٨ – ٢٩٩ ، ٣٠١ – ٣٠٢ ، نقلا عن الشاطبي .

أنَّ اسم الجنس « وُضِعَ لما فيه الماهِيَّةُ المُعَيَّنةُ ، سواءٌ كان واحداً ، أو مثنًى أو جمعاً »[١] . قال السيوطي : « ... وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع ، نحو : ثلاثُ القوم ، أواسم الجنس نحو : ثلاثُ نَحْل ؟ أقوال : أحدها : نعَم ، ويقاس إن كان قليلاً ، وعليه الفارسي . وصحَّحَهُ صاحبُ البسيط ، لشبهه بالجمع ولوروده ، قال :

* ثَلاثَــةُ أنْــفُسٍ وَثَــلاثُ ذودٍ [٢] *

وقال تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)[٣] . والثاني : لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما . والثالث : التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقِلَّة ، فيجوز ، أو للكثرة ، فلا يجوز ، وعليه المازني . وعلى المنع طريقه أن يُبَيَّن بـ (مِنَ) ، فيقال : ثلاثةٌ من القوم ، وأربعة من الطير ، وثلاثٌ من النحل ، وهو في اسم الجنس آكدُ من اسم الجمع »[٤] . وما ذهب إليه المازني أقرب للقياس ، وذلك أن اسم الجمع إذا كان للقلة كان متفقاً مع جمع القلة في

---

(١) شرح الكافية : ٣٦٦/٣ ، وانظر : الكتاب : ٥٨٢/٣ – ٥٨٦ ، ٥٩٥ .

(٢) انظر : الكتاب : ٥٦٥/٣ ، وانظر أيضاً : ٥٦٤ ، حيث قال سيبويه : « وتقول : ثلاث ذود : لأن الذود أنثى ، وليستْ باسمٍ كُسِّرَ عليه مُذَكَّرٌ . وقال الراغب – المفردات : ١٨٣ – : « والذَّودُ من الإبل العشرة » . وانظر : الخزانة : ٣٦٨/٧ ، حيث قال : « والذود من الإبل ، قال ابن الأنباري : سمعتُ أبا العباس يقول : ما بين الثلاث إلى العشرة ذود . وقال الفارابي : وهي هنا ثلاثة ، وهي مؤنثة . وقال في (البارع) : الذود لا تكون إلا إناثاً . ويَرِدُ عليه قوله : أصاب البَكْرَ – بفتح الباء – وهو الفتيُّ من الأبل .

(٣) النمل : ٤٨ .

(٤) الهمع : ٧٥/٤ ، وممن يبدو من كلامه أنه يرى قياسية إضافة تلك الأعداد إلى اسمي الجمع والجنس ، ابن عصفور : المقرب : ٣٣٤ – ٣٣٥ .

الدلالة . وما ذهب إليه الفارسي – بشأن جواز الإضافة إلى اسم الجمع المستعمل للكثرة – يؤيِّدُه السَّماعُ . وقد اختُلِفَ في نوع ودلالة كلمة (رهط) ، فذهب البعض إلى أنها اسم جمعٍ للقِلَّة وذهب آخرون إلى أنّه للكثرة ، وذهب غيرهم إلى أنه جَمْعٌ لا واحد له من لفظه . قال الزمخشري : « وإنّما جاز تمييز التسعة بالرهط ، لأنه في معنى الجماعة ، فكأنه قيل : تسعة أنفس . والفرق بين الرهط والنَّفَر : أن الرهط من الثلاثة إلى العشرة، أو من السبعة إلى العشرة ، والنفر من الثلاثة إلى التسعة ... وهم الذين سَعَوْا في عقر الناقة، وكانوا عُتاةَ قوم صالح ، وكانوا من أبناء أشرافهم »[١]. وجاء في الفتوحات : « ... وفي المصباح : الرهط ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة ... وهو جمع لا واحد له من لفظه[٢] . وقيل الرهط من سبعة إلى عشرة وما دون السبعة إلى الثلاثة نَفَرٌ . وقال أبو زيد : الرهط والنفر ما دون العشرة من الرجال . وقال ثعلب أيضاً : الرهط والنفر والقوم والمعشر والعشيرة معناهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم وهو للرجال دون النساء . وقال ابن السِّكِّيت : الرهط والعِتْرَةُ بمعنىً ، ويُقالُ : الرهط ما فوق العشرة إلى الأربعين[٣] ، قالهُ الأصمعيُّ ، ونقله ابنُ فارس أيضاً . ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون ... ونصَّ سيبويه على امتناع ثلاثة غنم »[٤]. وقال الآلوسي : « ... واختار غيرُ واحد أنَّ إضافة تسعة إلى رهط ههنا باعتبار أن رهطاً لكونه اسم جمعٍ للقليل في حكم أشخاص ونحوه من جموع القلة ، وهي يضاف إليها العدد

---

(١) الكشاف : ٣/٣٧٢ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣/٢١٣ ، حيث قال : « اسم للجمع ، وجمعه أَرْهُط ، وجمع الجمع أَرَاهِط » .

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش ، وجعل الدَّود مثله : معاني القرآن : ٢/٦٥٠ .

(٣) انظر : المفردات : ٢٠٤ ، حيث قال الراغب : « الرهط العصابة دون العشرة ، وقيل يقال إلى الأربعين » .

(٤) ٣/٣١٩ .

كتسعة أشخاص ، وتسع أنفسٍ . وهذا معنى قولهم : إنَّ وقوع رهط تمييزاً لِتِسْعة باعتبار المعنى ، فكأنه قيل تسعة أشخاص ، وقيل : أي تسعة أنفس. وتأنيث العدد لأنَّ المذكور في النظم الكريم (رهط) وهو مُذكَّرٌ ؛ فليس ذاك من غير الفصيح كقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ، نعم تقدير ما تقدم أسلم من المناقشة ، وأمّا ما قيل : أي : تسعة رجال ففيه غفلةٌ عمَّا أشرنا إليه ، ثم إنه ليس المراد أنَّ الرهط بمعنى الشخص أو بمعنى النفس ، بل أنَّ التسعة من الأشخاص ، أوْ مِنَ الأنفس هي الرهط ، فليس المعدود بالتسعة ما دلَّ عليه الرهط من الجماعة ، ليكون هناك تسع جماعات لا تسعة أفراد . وقال الإمام : الأقرب أن يكون المراد تسعة جمع ، إذ الظاهر من الرهط الجماعة ، ثم يحتمل أنهم كانوا قبائل ،ويحتمل أنَّهم دخلوا تحت العدد لاختلاف صفاتهم وأحوالهم ، لا لاختلاف النسب . أهـ ، وقيل : كان هؤلاء التسعة رؤساء مع كل واحد منهم رهط ، ولذا قيل (تسعة رهط) ...»[1]. وما كان الأقرب عند الإمام هو الأقرب عندي ، والله أعلم .

هذا حُكْمُ تبيين أجناس الأعداد ، من بين المقادير ، من جهتي القياس والاستعمال . وحكم باقي المقادير – وهي الممسوح والمكيل والموزون – من تلكما الجهتين كحكم الأعداد إلاَّ بعض اختلافات تتعلق بالاستعمال ، والدلالة ، نبينها من خلال نصوص النحاة .

قال سيبويه – موضحاً الأصل في تفسير الممسوحات وما يشبه المقادير – : «هذا باب ما يَنْصِبُ نَصْبَ (كم) إذا كانت منوَّنةً في الاستفهام والخبر[2]. وذلك ما كان من المقادير ، وذلك قولك : ما في السماء موضعُ كفٍّ سحاباً ، ولي مثله عبداً، وما في الناس مثله فارساً ، وعليها مثلها زبداً . وذلك أنك

---

(١) روح المعاني : ٢١٢/١٩ .

(٢) انظر باب (كم) الاستفهامية والخبرية : الكتاب : ١٥٦/٢-١٧٠ .

أردت أن تقول : لي مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كفٍّ من السحاب ، فَحَذَفَ ذلك تخفيفاً كما حذَفه من عشرين حين قال : عشرون درهماً ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حُمِلتْ عليه ، فانتصب بملء كفٍ ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين : لأن (مِثْل) بمنزلة عشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد مَنَعَ الإضافة . وزعم الخليل - رحمه الله - أن المجرور بدل من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت : لي مثله ، فقد أبهمت ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت درهما ، فقد اختصصت نوعاً ، وبه يُعرَفُ من أيِّ نوعٍ ذلك العدد . فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة ، والفروسية ، والعبيد . فإذا قال عبداً فقد بَيَّنَ من أي أنواع المِثْل . والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المِثْل ، فاستخرج على المقدار نوعاً ، والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين ولا من اسمه ، ولكنه يَنْصِبُ كما تَنْصِبُ العشرون ، ويُحذفُ من النوع كما يُحْذَفُ من نوع العشرين ، والمعنى مختلف ... »[1]. وقال السيرافي ، شارحاً ذلك النصَّ : « المقادير في المكيل والموزون والعدد والمساحة وغير ذلك يجري مجرى واحداً ... وقد جعل سيبويه بعض هذه المنصوبات من الأنواع هو الأول ، وبعضه غير الأول . فأما ما كان منه هو الأول ، فهو ما كان الأول منه ، مثله وشبهه وملؤهُ ، وتعتبر ذلك بأنك لو جعلت المنصوب في موضع الأول وجعلت الأول تابعاً له لم يتغير معناه ، مرفوعاً ومنصوباً ، ألا ترى أنك تقول لي ملؤه عسلاً ، وعسل منصوب ، ولو قلت : لي عسلٌ ملؤه ، لأدى ذلك المعنى ولم يكن بينهما فصلٌ ، وكذلك : لي مثله عبداً ، ولو قلت : لي عبدٌ مثله ، لأدى ذلك المعنى ، وهذا معنى قوله (فاستخرج على المقدار نوعاً،

---

(١) الكتاب : ١٧٢/٢-١٧٣ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٢٧/٢ ، ٧٢٢-٧٢٥ .

والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه) ، يعني ليس بنعت له ، وإن كان هو هو ... وفَصَلَ سيبويه بين لي مِثْلُهُ عبداً ، وبين عشرين درهماً : لأن الدرهم ليس بالعشرين كما كان مثله هو العبد ، لأنك لا تجعل الدرهم مكانَ العشرين فتقول : لي درهمٌ عشرون ، وإن كان العشرون و (لي مثله) يشتركان في نصب ما بعدهما . ولو قلت : لي مِلْءُ الدار رجلاً ، لم يكن رجلاً هو الأول : لأن ملء الدار لجماعة ، ورجلاً هو واحد ، ولكن ملء الدار كعشرين ... »[1] . فكون المنصوب هو الأول – مع مِثْل وشِبْه ومِلْء ونحوها مِمَّا يُشبه المقادير – ممَّا تَفْتَرِقُ فيه هذه المبهامات عن العدد من جهة الدلالة ، وتَتَّفِقُ فيه مع تمييز النسبة من جهة أن الإبهام الذي احتيج معه إلى التمييز ناشيء عن تحويل التركيب[2] بالتقديم والتأخير .

والأنواع المذكورة في نصّ سيبويه – باستثناء : ما في السماء موضعُ كفٍّ سحاباً – تتفق مع عشرين من جهة وجوب نصب المميِّز ، حتى مع حذف ما به التَّمام ، بمعنى أنه لو حذف المضاف إليه في تلك الأمثلة ، لما صحَّ الإضافة إلى المميِّز : لعدم استقامة المعنى . قال ابن مالك : « مُمَيِّزُ المضاف إن لم يُغنِ عن المضاف إليه تعَيَّنَ نَصْبُه . وإن أغنى عنه جاز أن يُجرَّ بإضافة المميِّز إليه . فالأول نحو : لي ملؤه عسلاً . والثاني نحو : هو أشجعُ الناسِ

---

(١) شرح السيرافي : ٣/٢٥ – ٢٦ .

(٢) قال المحلي – مفتاح الإعراب : ٦٨ – ، مُعَرِّفاً تمييز النسبة : « هو كل اسم وُضِعَ غيره أو ضميره مكانه فَحَصَلَ في الكلام إبهام فَخَرَجَ في الكلام هو مُفَسِّراً » . وانظر الهمع : ٤/٦٨ – ٦٩ ، حيث جعل السيوطي التمييز في : امتلأ الإناء ماءً ، مُشَبَّهاً بالمنقول ، قال : « وتارةً يكون مُشَبَّهاً بالمنقول ، نحو : امتلأ الإناء ماءً ، ونعم زيدٌ رجلاً . ووجه الشبه أن (امتلأ) مطاوع (مَلأ) ، فكأنك قلت : ملأ الماءُ الإناءَ ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً. والأصل : نِعْمَ الرَّجُلُ ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزاً » .

رجلاً ، فلك في هذا أن تقول : هو أشجعُ رجلٍ . وليس لك في الأول أن تقول : لي مِلْءُ عسلٍ »[١] . وقال أيضاً :

« وانْصِبْهُ بَعْدَ ما بـ (مِثْل) جُرَّ أوْ (مِلْءِ) وما ضَاهَاهُما كَما قَضَوْا

... تقول : لي مثلُ الغنم خيلاً ، وملء الجبِّ زيتاً ، ومقدار الكثيب دقيقاً ... ومن انتصابه بعد (مثل) قول الشاعر :

فإنْ خِفْتَ يوماً أنْ يَلِجَّ بِكَ الْهَـوىٰ فإنَّ الهوى يَكْفيكَهُ مِثْلُهُ صَبْرا » [٢].

وإنَّما استثنينا : ما في السماء موضع كفٍّ سحاباً ، لأنَّ (موضع كفٍّ) مقدارٌ : (مساحةٌ) ، وليس شبيهاً بالمقدار[٣] ، وعلى ذلك فإضافته جائزة ، على ما ذكره النحاة من أنه يجوز في مُمَيِّز غير الأعداد من المقادير النصبُ والجـرّ ، إلا أنَّ النصب أولى : لِعِلَّةٍ ستتضح من نصوص النحاة . قال سيبويه : « هذا بابُ ما ينتصبُ لأنه قبيح أن يكون صفةً . وذلك قولك : هذا راقودٌ خَلاً ، وعليه نِحْيٌ سمناً . وإن شئت قلتَ : راقودُ خلٍّ ، وراقودٌ من خلٍّ »[٤] . وقال السيرافي « راقودٌ ، و نِحْيٌ مقدارٌ ينتصب ما بعدهما إذا نونتهما كما ينتصب ما بعد أحدَ عشرَ ، وعشرين ، ... وإنْ أضفتهما ، فبمنزلة مائة درهم وألف ثوب ... » [٥]. وجاء في أرجوزة ابن مالك (الكافية الشافية) :

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٧٧١/٢ ، وانظر : الهمع : ٦٥/٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٧٧١/٢ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ .

(٣) انظر شرح السيرافي : ٢٥/٣ ، حيث قال : « ... وقوله : ما في السماء موضع كفٍّ، مقدارٌ من المساحة كما أن عشرين مقدارٌ من العدد ... » ، وانظر : الملخص : ٤١١/١١ .

(٤) الكتاب : ١١٧/٢ .

(٥) شرح السيرافي : ١١٦/٢ .

« وأكثرُ استعمالِهِ بَعْدَ العَدَدْ كذا كثيراً بعد مِقْدارٍ وُرِدْ

كـ(شِبْرٍ ارْضاً و (قفيزٌ بُرًّا) و (مَنَوَيْنِ عُنْجُداً[1] وتَمْراً

واجْرُرْهُ بعدَ ذي ونحوِها إذا أضفتَها كـ (مُدَّ بُرٍّ كالَ ذا) »[2] .

وقال ابن مالك في شرحه لتلك الأبيات : « ... لمّا كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام ، وكان الإبهامُ بعدَ العدد والوزن والكيل والمساحة أكثرَ منه بعد ما سوى ذلك قوي داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها . والعدد أولى به لوجهين : أحدهما : أنَّ العدد قد يُمَيَّزُ بالكيل ، والوزن ، والمساحة ، نحو : عشرين مُدًّا ، وثلاثين رطلاً ، وأربعين شبراً . والثاني : أنَّ مِنْ مُمَيَّز العدد ما يجبُ انتصابه على التمييز ، كـ (عشرين درهماً) . وليس من مُمَيَّز الثلاثة ما يجبُ انتصابه . بل مُمَيَّزُ الثلاثة يجوز نصبه على التمييز وجرُّه بالإضافة إليه . ولذا لمّا مُثِّلَتْ بـ (شبرٍ أرضاً) و (قفيزٍ بُرًّا) ، و (منوين عُنْجُداً وتمراً) قلتُ :

واجْرُرْهُ بعد ذي ونحوها إذا أضفتها .....

وذلك قولك : لا تَحْقِرَنَّ ظُلامةً ، ولو شِبْرَ أرضٍ ، ولا بِرًّا ولو مُدَّ بُرٍّ ، أو رَطْلَ مِلْحٍ) »[3] .ونأتي إلى بيان عِلّة كون النصب – لا الإضافة – هو الأولى . قال السيوطي : « والمقادير إذا أُريدَ بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلّا إضافتها ، نحو : عندي منوا سمنٍ ، وقفيزُ بُرٍّ ، وذراعُ ثوبٍ . يريد الرطلين اللذين يُوزنُ بهما ، والمكيال الذي يُكالُ به البُرُّ ، والآلة التي يُذرَعُ بها الثوب . وإضافة هذا النوع على معنى اللام ، لا على معنى (مِنْ) »[4]. فأولويّةُ النصب آتيةٌ من جهة أن فيه نصاً على إرادة

---

(١) العنجد : الزبيب ، على ما ذكره المحقّق .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/٧٦٧ .

(٣) السابق : ٢/٧٦٨ – ٧٦٩ .

(٤) الهمع : ٤/٦٥ .

المقدار ، لا المقدَّرَ به ، والجرُّ يحتمل الأمرين . وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في بيتين من أرجوزته ، ثمَّ فصَّلَ الحديث عنه في شرحه لهما . قال :

وكالثلاثةِ اجْعَلَنْ كُلَّ وِعَا مُمَيَّزاً بالنَّصبِ والجرِّ مَعَا

والنَّصبُ إن لم يُنْوَ مقدارٌ مُنِعْ كـ (ظَرْفَ سَمْنٍ فيه مَالَهُ صُنِعْ

المراد بالثلاثة : الكيل ، والوزن ، والمساحة . وقد أجرت العرب الأوعية مجراها في الافتقار إلى مُمَيِّزٍ ، يستعمل تارةً منصوباً ، وتارةً مجروراً ، بشرط أن يراد المقدار . تقول : عندي راقودٌ خلاً ، وراقودُ خلٍّ ، وظرفٌ سمناً ، وظرفُ سمنٍ ، وحُبٌّ[1] ماءً ، وحُبُّ ماءٍ . والنصبُ أولى من الجر : لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد : أن عنده ما يملأُ الوعاء المذكور ، من الجنس المذكور . وأمَّا الجرّ : فيحتمل أن يكون مرادُ المتكلم كمراده حين نصب . ويحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور ، دون ما هو وعاءٌ له ، كقولك : اشتريت ظرفَ سمنٍ فارغاً ، وبعتُ سِقَاء لبنٍ مملوءاً عسلاً »[2].

وخلاصةُ ما نخرج به : ليس لتمييز المقادير وظيفةٌ غير رفع الإبهام الناشيء عن الوضع ، عن المقادير وما أشبهها . والأصل في رافع الإبهام من جهة القياس أن يأتي مجروراً بـ (من) البيانية ، سواءً كان جمعاً مقروناً بأل الجنسية ، أو اسم جنس جمعي ، وينبغي له أن يكون مقروناً بأل ، أو اسم جنس إفرادي ، ويجوز فيه الاقتران بأل وعدمه . وقد عدلوا عن ذلك الأصل في الاستخدام : لقصد الاختصار والتخفيف – كما عدلوا عن اتباع اللقب للاسم ، إذا كانا مفردين إلى إضافته إليه – ، والأصل المعدول إليه هو الإضافة ، وذلك إذا لم يمنع منها مانع من جهة المعنى أو الصناعة ، فإن منع ، صِيرَ إلى النصب ، والنصب كما يكون واجباً يكون جائزاً .

---

(١) قال المحقق : الحُبُّ : الجَرَّةُ الضَّخمة ، وغطاؤها : الكرامة ، ومنه قولهم (حُبّاً وكرامة) .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/٧٦٩ – ٧٧٠ .

الحمدُ لك ربِّي على ما أنعمتَ به وتفضَّلت .

والحمدُ لك على ما يسَّرتَ وأعنت فَتَمَّ بعونك ما أتممت . وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم على مَنْ بالصلاة والسلام عليه أمرت .

وبعد .

فقد وُضِعَ لهذه الدراسة هدفان رئيسان ، تحقيق الأول منهما يُحقِّقُ الثاني .

والأول : بيانُ وظائفِ الأبواب – محلِّ الدراسة – وخصائصها .

والثاني : الكشفُ عن أدوار تلك الأبواب الدَّلاليَّة في ضوء معرفةِ وظائفها ، وغيرِها مما يختصُّ به كلٌّ منها ، وما تمتازُ به كلُّ صورةٍ من صور الباب .

واستدعى تحقيق الهدف الأول التعرُّفَ على العلاقات التي تربط بين تلك الأبواب وغيرها من أبواب هذا العلم ، كما استدعى الاستعانةَ ببعضِ مُعطياتِ الفروع الأخرى – من علم اللغة – فيما يتعلق بالجوانب المدروسة .

على حين تطلَّبَ تحقيقُ الهدف الثاني النُّصُوصَ . فكان نصُّ القرآن الكريم هو الأساس ، لأسبابٍ منها :

الرغبةُ في تجنُّبِ ما يكتنفُ اعتمادَ الشعر من محاذيرَ لا يمكن معها –في الغالب– القطعُ برأي في المسائل التي ظلَّتْ محلَّ خلافٍ وأخذٍ وردٍّ بين أصحاب هذا العِلْم ، فكانت مِمَّا تركه الأوائلُ للأواخر ، ليُدلوا فيه بدلوِهم ؛ تَوصُّلاً إلى كلمةٍ فصلٍ ، والفصلُ يتمُّ بالاحتكام إلى الأسلوب الذي يعلو قولُه فيه كلَّ قول . وإنَّما جُعِلَ ذلك من أهداف البحث ، إزاحةً لبعض ما يُثقِلُ كاهلَ النحو ، وكشفاً عمَّا يختبيء وراء ما شذَّ –من الصور التي حُكِمَ عليها بذلك– من عميق المعاني ودقيقها .

والسبب الثاني : ما يمتازُ به ذلك النَّصُّ على كلِّ النصوص غيرِه ، حيثُ توافرت على خدمته علومٌ كثيرة ، كلٌّ في الجانب الذي يختصُّ به ، فلم يَبْقَ على مُريدِ الاستفادة منه على أيِّ نحوٍ من الأنحاء ولأيِّ غرضٍ من الأغراض ، إلاَّ الهروع إلى ذلك التراث ، يَنْهلُ منه ويستهديه لتحقيق ما يطمحُ إلى تحقيقه . وينضاف إلى ذلك مَيْزةٌ أخرى وهي إمكان الإحاطة بما وراء أبنية وتراكيب آياته من مقاماتٍ استدعتها –وذلك بواسطة الرجوع إلى أسبابِ النزول– ، فاقتضتْ إيثارُ احتمالٍ بنائيٍّ على آخر يشترك معه في أنَّ أصولَ الصناعة لا تأبى أيّاً منهما . وتلك الميزة وإن توافرت لبعض النصوص على بعض الوجوه إلا أن النصَّ الكريم لا يُدانيه أيُّ نصٍّ فيما حَظِيَ به في هذا الجانب . والثمرة العملية لذلك الوصول إلى قلب المعنى والكشف عن لُبِّه ،

الخاتمـــــــة

وذلك من أهمِّ عوامل الترجيح بين الوجوه المحْتَملةِ لاختيار الوجه الأوفق بالمراد، وذلك فيما يَحْسُنُ فيه الاختيار والترجيح . وختام تلك الأسباب الناحية التعبدية ، إذ المُعَايشُ للقرآن على ذلك النحو وغيرِهِ من الأنحاء المتعارفِ عليها ، مُتعرِّضٌ لأن يصدق عليه قوله -صلى الله عليه وسلم - : خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه .

وإنَّما عدنا لبسط الحديث عن أهداف الدراسة والمقامُ مقامُ حديثٍ موجزٍ عن نتائجها ، لأنَّ النتائج - وذلك أمر بدهي - هي محصلةُ العمل بمقتضى الأهداف ورؤيتُهما متجاورتين تكشِفُ عمَّا تحقق وما تخلَّف .

ونَعْرِضُ ما تحقَّقَ من أهداف الدراسة ،ليَسْهُلَ دلُّنا على المتخلِّف منها:

- أمكنَ التوصُّلَ إلى إثبات وظائفَ لم يذكرها النحاة لبعض الأبواب .

من ذلك إثباتُ أن من وظائف الحال الأساسية : التخصيصَ ، والتعميمَ ، وبيانَ زمن الحدث ، وبيانَ العلة ، ومن غير الأساسية المدح والذم ، والتهديد ، والتحسُّر وغيرها مما أشرنا إليه ولم نتحدثْ عنه - لِضيقِ الوقت - وقد قدَّمنا تفسيراً لأداء الحال لبعض تلك الوظائف ، وهو وجود أوْجهِ شبهٍ بينها وبين الأبواب التي أدَّتْ وظائفَها الأساسيَّة ، وتلك الأبواب هي : النعت والظرف والمفعول لأجله .

ومن ذلك إثباتُ أن من وظائف الإضافة الأساسية التعميمَ والتوضيح. ومُسوِّغُ أدائها لوظيفة التوضيح إتفاقُها مع النعت في أداء وظيفة التخصيص ، وذلك فيما جاء ت الإضافة فيه - وهي مُوضِّحة - مؤديةً دورَ النعت ، وهو ما عبَّرَ عنه النحاة : بإضافة الاسم إلى القائم مقام الوصف -كما في زيدِنا-.أمَّا ما جاء ت فيه مُوضِّحةً بإضافة الاسم إلى لقبه فهي مَحمولةٌ عندئذٍ على عطف البيان ، وعطفُ البيان مُكمِّلُ لباب النعت ، والتوضيحُ به أكثرُ ما يكون مع الأعلام وأسماء الإشارة ، وهي فرعٌ عليه ، فَقَصُرَ دورها عن دوره بأن اختصَّتْ بتوضيح الأعلام .

أمَّا مُسوِّغُ إفادتها للعموم ، فهو تبادلها و (أل) النيابة ، حيث تنوب عن (أل) في مواضع ، وتنوب (أل) عنها في أخرى ، فصحَّ بناءً على تلك العلاقة أداءُ الاضافةِ لتلك الوظيفة ، وذلك حيث لا يكون المضاف إليه من ألفاظ العموم أو مقروناً بما يفيده ؛ إذ أداؤها لتلك الوظيفة في تلك الحالة ، إنما هو ناتجُ سريان ما في المضاف إليه إلى المضاف . وكان من نتائج ذلك التناوب -بالإضافة إلى ما ذُكِرَ - أن يأتي تعريف الإضافة التي بمعنى اللام مُفيداً العهد الذكري والذهني .

أمْكَنَ التوصُّلُ إلى بيانِ ما تتَّفِقُ فيه تلك الأبواب وتفْتَرِقُ ، من جهة

الوظائف الأساسية وغيرها . فكلٌّ من النَّعت ، والحال ، وعطف البيان ، والإضافة ، و تمييز المقادير ، تتَّفِقُ في أنّ لكلٍّ منها وظائفَ أساسية. ويفْتَرِقُ كلٌّ من عطف البيان وتمييز المقادير عن باقيها في أنه ليس لأيٍّ منهما وظائفُ غيرُ أساسية . وتفسير ذلك يأتي من جهة كون كلِّ واحدٍ من البابين ، مُكَمِّلاً لبابٍ آخَرَ من جهة وظائفه الأساسية التي يَتعذَّرُ أداؤه لها لِتعارضِها مع خصائصه . فعطفُ البيان مُكمِّلٌ لباب النعت ، حيث يُوضَّحُ به لجموده ما لا يُمكنُ توضيحُهُ بواسطة النعت ؛ إذ الاشتقاق شرطٌ فيه . والشيء نفسه يقال بالنسبة للتخصيص . وتمييز المقادير وما يشبهها مُكمِّلٌ لبابي النعت والإضافة، حيث تُخَصَّصُ بواسطته النكرات في المواضع التي يتعذَّرُ فيها ذلك التخصيص بالنعت أو الإضافة . وذلك بناءً على ما تمَّ إثباتُه من أنّ الأصلَ في بيان أجناسِ المقاديرِ ، – من جهة الاستعمالِ ، لا القياس – هو الإضافةُ . وإنَّما انفردتِ الإضافةُ بتلك الوظيفة في تلك المواضع ، لأنه يتعذَّرُ إيقاعُ أسماء الأجناسِ ، فيما عدا الأعداد ، نعوتاً ، ويَلْحَقُ بالأعداد بعضُ المقادير حيث يُصِحُّ النَّعتُ بها في مقام إرادة المبالغة ، خاصةً .

ويفْتَرِقُ البدلُ عن تلك الأبواب من جهة الوظائف الأساسية ؛ إذ لا يُؤتَى به للتخصيص أو التعريف أو التوضيح ، وذلك لأن مَبْنَى الباب على العدول عن الأصول المقررة لبناء التراكيب والتي ينشأ عن مخالفتها تَوَلُّدُ ما يقتضي التفسير ، أو التخصيص، أو التوضيح أو التفصيل . والبدلُ يتَّفِقُ في ذلك الأساس البنائيِّ وتمييز النسبة ، وإن اختلفا في بعض الصور والتفصيلات ، ولذلك اجتزأنا ببيان محْورِ باب البدل وخصائصه عن الحديث عن تمييز النسبة . ويتَّفِقُ البدلُ وتمييزُ النِّسبة مع النعت والحال والإضافة في أنه يؤتى به لإفادة المبالغة في المدح أو الذم ، وغيرهما ، إلى آخر ما هنالك من الوظائف التي تُعَدُّ بالنسبة لتلك الأبواب وظائفَ غيرَ أساسيَّة .

أمّا بالنسبة للخصائص فقدِ اتضَّحَ أن تأثير أوجه المشابهة بين الأبواب ، لا يقتصر على وظائفها ، بل يمتدُّ إلى خصائصها أيضاً . من ذلك –على سبيل المثال– وقوعَ الحال لازمةً كثيراً ، على حين أن الانتقال من خصائصها . وإنَّما صحَّ ذلك فيها لمشابهتها النعت.وما يُفَرَّقُ به بينهما في تلك الحالة ، هو الدلالة على كيفية التباس الحدث بالمتحدث عنه أو عدمُ ذلك، ومن صور تأثير أوجه المشابهة بين الأبواب على خصائصها ، صِحَّةُ وقوع الحال جامدةً – مع ملاحظة أنها تكون عندئذٍ دالةً على إحدى الكيفيات المحتملة لالتباس الحدث بصاحبها – . ومُسوِّغ وقوعها كذلك مشابهتُها للخبر ، وغيره من الأبواب وهي المفعول فيه والمفعول به والتمييز ، والجمود من خصائص

الأبواب الثلاثة الأخيرة ، أمَّا الخبر وتمييز النسبة فيقعان جامدين كما يقعان مشتقين.

- ومِمَّا تُوصِّلَ إليه : أنَّ لمراعاة دلالات التعريف دوراً مُهِمّاً جداً ، من جهة وظائف الأبواب وخصائصها معاً . فقد أدّى أخذُ تلك المسألة بعين الاعتبار -بالنسبة للوظائف - إلى تعديل الحكم المتعلق بكلٍّ من النعت والإضافة ، وهو أنهما يفيدان التخصيص بشرطٍ في كلٍّ منهما ، وهو -بالنسبة للنعت-: أن يكون والمنعوت نكرة ، وبالنسبة للإضافة : أن يكون المضاف والمضاف إليه نكرتين ، أو أن يكون المضاف من الأسماء المتوغلة في الإبهام . وقد ثبتَ أن نعت المعرفة يأتي مُخصِّصاً كثيراً،وذلك عندما يكون تعريف كلٍّ من المنعوت والنعت استغراقياً . والحكم نفسه ينسحبُ على الإضافة ، وذلك عندما يكون المضاف إليه مقروناً بأل مُفيدةً الاستغراقَ ، أو يكون المضاف جمعاً مضافاً إلى ضمير ، وهو يصدق على فئات فتصيّرُه الإضافةُ مختصّاً بإحداها . أما بالنسبة للخصائص ، فإنَّ من نتائج تلك المسألة الاستثناء من الحكم الذي حَكَمُوا به لكلٍّ من الحال والتمييز، وهو أنهما لا يقعان إلّا نكرة ، وذلك بأن يُقال: لا يقع الحال وتمييز النسبة معرفتين ، إلاَّ إذا كان المراد بالتعريف الاستغراق - سواءً كان بأل أو الإضافة - والمقامُ مقامُ مُبالغة . وفائدة ذلك الاستثناء النّأيُ بما جاء كذلك من شواهد -ومنها شواهد قرآنية - عن أن تمتد إليها الأيدي بالتأويل الذي يؤدي إلى تغيير المعنى المراد .

- قدّمنا تفسيراً لكثير من الظواهر التي حُكِمَ بشذوذها عن أحكام الأبواب التي تنتمي إليها . وذلك التفسير يَسُدُّ البابَ أمام ذلك الحكم ، كما أنه يُسْقِطُ الحاجةَ إلى التأويل الذي يتبدَّلُ بسببه المرادُ . فقد أدخلنا تلك الظواهرَ إلاَّ القليلَ منها تحت قاعدةٍ: مقامُ المبالغة مقامُ خروجٍ عن مقتضيات الصناعة : مراعاةً لمقتضيات المعنى . والقليلُ الباقي يدخل تحت قاعدةٍ أعمَّ : وهي : تَجُوزُ مخالفةُ الأصول حيثُ لا يمكن تحقيقُ المعنى المراد إلّا بواسطة تلك المخالفة ، ومِمَّا تشمله تلك القاعدة قولُهم في باب الحال : ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ .

وجمعْنا في الفصل الأوّل كثيراً من صور تلك الظاهرة ، مُحلِّلينَ شواهدَها ومُبيِّنينَ مصدرَ المبالغة في كلٍّ منها - ما أمكننا ذلك - ، وأشرنا إلى ما يتّفقُ النعتُ فيه والحالُ والخبرُ من تلك الصور . أمّا في بقيّة الفصول، فقد تحدثنا في كلِّ فصل عمَّا يختصُّ به من صور تلك الظاهرة . وذلك بالنسبة للأبواب التي تؤدي وظائف أُخرى إلى جانب الوظائف الأساسية .

والحمدُ للّه في الأولى والآخرة ،،،

الفهـــارس

- فهرس الآيات القرآنيـــة
- فهرس الأحاديث النبويـــة
- فهرس الأثـــــــر
- قائمـة المراجـــــع
- فهرس الموضـوعـــات

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة الفاتحة (١)
(٧)	١/٣٣٠، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦
	سورة البقرة (٢)
(٢)	٢/٥٧٣ ، ٥٩٥ ، ٣/٧٩٢
(٣)	٢/٥٣٦
(٤)	٢/٥٣٥
(٧)	١/٣١٨
(١٠)	١/١٨٣
(١٧)	١/٣٨، ٢٩٧
(١٨)	١/٣٨
(١٩)	١/٣٨ ، ٣١٧ ، ٣٨٣
(٢٢)	١/٣٠٣
(٢٥)	١/٢١ ، ٢٨٧ ، ٥٨٢
(٢٦)	١/١٠٧ ، ١١٠
(٢٩)	١/١٩٩ ، ٢/٥٢٨ ، ٥٢٩
(٣٠)	١/٩٤٥
(٣١)	١/٨٣٣
(٣٢)	١/٧٧٧
(٣٦)	٢/٥٢٩
(٣٨)	٢/٥٢٩
(٣٩)	٢/٥٧٨
(٤٠)	١/١٦٢
(٤٤)	٢/٤٥٨
(٤٧)	١/١٦٢
(٤٩)	١/٤٦، ٢/٥٥٧، ٣/٨٨٦
(٦١)	١/٦٨، ٢٧٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة البقرة (٢)
(٦٧)	١/٤
(٦٨)	١/٤
(٦٩)	١/٤ ، ١١
(٧٠)	١/٤
(٧١)	١/٤
(٧٨)	١/٢٩٩
(٧٩)	١/٢٩٩
(٨٠)	١/٢٩٣
(٨٣)	٢/٥٥٦ ، ٣/٨٩٥
(٨٥)	١/٦٧
(٨٦)	١/٦٧
(٨٧)	١/٢١٧ ، ٣/٨١١ ، ٨٧٨
(٩١)	٢/٣٩٧ ، ٥,٣ ، ٥٤٩ ، ٥٦٣ ، ٥٧١، ٥٩٢
(٩٢)	١/٩١
(٩٩)	١/٢١٦
(١٠٦)	٢/٥٣٨
(١٠٨)	٣/٩٢٨
(١٠٩)	١/٧٦
(١٢١)	٣/٨٨٥
(١٢٥)	٣/٧٢٠
(١٢٦)	٣/٧٢٠
(١٢٧)	٢/٣٨٨
(١٣٢)	٣/٨١٥
(١٣٣)	٢/٦١٤ ، ٨١٥

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة البقرة (٢)
(١٣٥)	٥٨٦/٢
(١٤٢)	٣٩٩/٢
(١٤٣)	٥٢/١
(١٥٧)	١٧٢/١
(١٦٣)	٢٧١/١ ، ٦١٤
(١٦٤)	٢٢٨/١ ، ٣١٢ ، ٩١٦/٣
(١٧١)	٢٧/١
(١٧٧)	٩١/١ ، ٩٤
(١٨٣)	٣٠٠/١
(١٨٤)	٣٠٠/١ ، ٨٠٦/٣
(١٨٥)	٩٤٧/٣
(١٩٤)	٣٢٩/١
(١٩٦)	١٤/١
(١٩٧)	١٠٤/١
(٢٠٤)	٩٣١/٣
(٢٠٨)	٥١٩/٢ ، ٥٢١
(٢١٣)	٢٧٤/١ ، ٤١٤/٢
(٢١٦)	٣١/٢
(٢١٧)	١٨٦/١ ، ٢٣٦ ، ٣٩٨/٢ ، ٤٠٢ ، ٦٤١/٣ ، ٦٤٨ ، ٧٢٢
(٢٢٠)	١٧/١
(٢٢٦)	٩٤٦/٣ ، ٩٤٨
(٢٢٨)	٣٢٨/١
(٢٣٣)	٢٠٧/١
(٢٣٤)	٩١٧/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة البقرة (٢)
(٢٣٥)	٤٩٣/٢
(٢٣٨)	٢/١ ، ٣٦
(٢٤٠)	٨٠٧/٣
(٢٤٣)	٢٣٦/١
(٢٤٦)	٤١٥/٢ ، ٨٤٤/٣
(٢٤٧)	٤١٥/٢ ، ٨٤٤/٣
(٢٥٤)	٤٧٨/٢
(٢٥٦)	٥٥٠/٢ ، ٨٣٩/٣
(٢٥٧)	٧٦٣/٣
(٢٦٠)	٤٦٣/٢
(٢٦٧)	٨٥٠/٣
(٢٧١)	٨٤٩/٣
(٢٧٢)	٥٤٠/٢
(٢٧٤)	٤٠٥/٢ ، ٤٦٣ ، ٩٢١/٣
(٢٧٥)	٢٨/١
(٢٨١)	٥٥٩/٢
(٢٨٢)	٣٩٤/٢ ، ٤٩٣ ، ٨٢٧/٣
(٢٨٤)	٥٤٥/٢
(٢٨٥)	٢٩١/١
	سورة آل عمران(٣)
(٧)	٢/١ ، ٣٦
(١٣)	٧٣٢/٣
(١٤)	١٥٥/١
(١٨)	٥٠٢/٢ ، ٥٩٤
(٢٠)	٥٥٨/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة آل عمران (٣)
(٢١)	٨٥٢/٣
(٢٢)	٨٥٢/٣
(٢٣)	٢٩٣/١ ، ٥٥٦/٢
(٢٤)	٢٩٣/١
(٣٣)	٢٣٣/١
(٣٥)	٤٦١/٢
(٣٦)	٤٦١/٢
(٥٩)	٣٥٩/١
(٧٥)	١٥٦/١
(٨١)	٨٩٦/٣
(٨٢)	٨٩٦/٣
(٨٣)	٨٩٦/٣
(٨٥)	٦٤٣/٣ ، ٨٩٦
(٩٢)	٥٤٦/٢ ، ٥٤٧
(٩٦)	٦٧٩/٣
(٩٧)	٥٥٠/٢ ، ٦٧٩/٣ ، ٧٢٥ ، ٨٠٤
(١١٠)	٣٣٣/١
(١١٢)	٦٦/١ ، ١١١
(١١٩)	٢٣/١ ، ٩١٦/٣
(١٢٣)	٦٦/١
(١٢٤)	٦٦/١
(١٣٤)	٢٣/١
(١٣٩)	٤١٨/٢
(١٥٤)	٨٦٥/٣
(١٥٩)	١٠٦/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة آل عمران (٣)
(١٦٧)	٢١٠/١
(١٨٥)	٢٤٥/١ ، ٥٥٥/٢
(١٩٠)	٤٠٥/٢
(١٩١)	٤٠٥/٢
(١٩٤)	٨٥٠/٣
(١٩٥)	٥٥١/٢ ، ٨٥٠/٣
	سورة النساء (٤)
(٧)	٧٠٥/٣
(١١)	٩١٣/٣
(١٢)	٧٢٦/٣
(١٥)	٣٩٤/٢ ، ٤٠١
(١٦)	٣٩٤/٢
(٢٣)	٣٩٤/٢
(٢٤)	٦٢٢/٢
(٢٨)	٥٩١/٢
(٣٦)	٢١/١
(٤٣)	٣٢٠/١
(٤٩)	٥٥٩/٢
(٥٧)	١٥٤/١
(٦٠)	٧٦٣/٣
(٦٦)	٣٥٢/١
(٧١)	٥٢٦/٢
(٧٩)	٢٢٦/١ ، ٤٩٩/٢
(٨٠)	٥٥٨/٢
(٨٨)	٤٤٧/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة النساء (٤)
(٩٢)	٤٩٤/٢ ، ٩٤٦
(٩٥)	٣٥١/١ ، ٣٥٤
(٩٦)	١٢٣/١
(٩٧)	٣٦١/١
(٩٨)	٣٦١/١
(١١٢)	١٧٢/١
(١١٨)	٩٢١/٣
(١٢٣)	٥٤٦/٢
(١٢٤)	٥٤١/٢ ، ٥٤٦
(١٤٠)	٣٣٣/١
(١٥٥)	١٠٨/١ ، ١١٠
(١٦٤)	١٣٩/١
(١٦٥)	٦١٦/٢
(١٧٢)	٥٢٨/٢
	سورة المائدة (٥)
(١)	٣٥٣/١ ، ٩٣٨/٣
(٦)	١٨٥/١
(١٣)	١٤٧/١
(٣٢)	٥٣٠/٢
(٣٦)	٩٥٠/٣
(٣٨)	٢٠/١
(٤٨)	١٧٠/١
(٥٣)	٤٨٨/٢
(٥٤)	٦٦/١ ، ٢ /٥٩٦
(٥٨)	٢٢٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة المائدة (٥)
(٦١)	٤١٠/٢
(٧١)	٦٧٤/٣
(٧٣)	٢٨١/١
(٩٠)	٣٨٧/٢
(٩٥)	٢٤٥/١ ، ٨٠٣/٣ ، ٩٤١
(٩٧)	٨٠٢/٣
(١٠٦)	٢٣٧/١
(١١٠)	٢٣٣/١
(١١٤)	٧٠٣/٣
(١١٧)	٧٦٨/٣
	سورة الأنعام (٦)
(٤)	٨٩٧/٣
(١٤)	٥٩٤/٢
(٢٢)	٥٠٥/٢ ، ٨٩٨/٣
(٣٨)	٤٠/١ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٣٣٩
(٥٢)	٥٩٢/٢
(٦٥)	١٥/١
(٧١)	٤٠/١
(٧٣)	٧٥/١
(٩١)	٨٨٣/٣
(٩٢)	٥٩٥/٢ ، ٨٩٠/٣ ، ٩١٣
(٩٩)	٨٦٨/٣
(١٠١)	٩٥١/٣
(١٠٢)	٧٩٦/٣
(١١٢)	٨٢٤/٣ ، ٨٢٨

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الأنعام (٦)
(١١٣)	٨٢٨/٣
(١١٤)	٥٩١/٢
(١٢٤)	٤٧٣/٢
(١٢٥)	١٧٥/١ ، ٢٠٥
(١٢٦)	٥٦٨/٢ ، ٥٩٢
(١٣٩)	١٤٩/١
(١٥١)	٧٥٤/٣
(١٥٤)	١١١/١
(١٥٥)	٥٩٥/٢
(١٦٠)	١٨٥/١
(١٦٥)	٩٤٤/٣
	سورة الأعراف (٧)
(٤)	٤٢٦/٢
(١٨)	٤٦٧/٢ ، ٥١٣
(٢٦)	١١/١ ، ٤١٣/٢
(٣٣)	٥٤٨/٢
(٣٤)	٢١٥/١
(٣٨)	٢٧٨/١
(٣٩)	٢٧٨/١
(٤٢)	٢٣٦/١
(٤٤)	٥٧/١
(٥١)	٩٥١/٣
(٥٢)	٥٩٦/٢
(٥٤)	٥٠٧/٢ ، ٧١٤/٣
(٥٥)	٤٠٨/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الأعراف (٧)
(٥٦)	٤٠٨/٢ ، ٤٦٣ ، ٩٤٩/٣
(٥٧)	٣١١/١
(٥٨)	٩٤٩/٣
(٦٩)	٣١٦/١ ، ٩٢١/٣
(٧٣)	٢١٧/١ ، ٥٣٩/٢ ، ٥٦٨ ، ٥٧١ ، ٦٠٣
(٧٤)	٦٠٧/٢
(٨٠)	٥٨٣/٢
(٨١)	٥٨٣/٢
(٩٤)	٥٨٧/٢
(٩٥)	٥٨٧/٢
(٩٧)	٤٢٧/٢
(٩٨)	٤٢٧/٢
(١٣٢)	٥٣٨/٢
(١٣٧)	٢٩٠/١
(١٤٢)	٦٠٧/٢
(١٤٥)	٩١٥/٣
(١٤٧)	٩٥٠/٣
(١٥٠)	٢٢٧/١
(١٦٩)	٦٩/١ ، ٩٥١/٣
(١٩٤)	٣٣٥/١
	سورة الأنفال (٨)
(٧)	٦٤٢/٣
(٣٢)	٤٠/١
(٣٦)	٧٦١/٣
(٣٧)	٧٦١/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الأنفال (٨)
(٤١)	٥٤٠/٢ ، ٩١٥/٣ ، ٩٢٨
(٤٢)	٦٨/١
(٦٧)	٦٩/١
(٨٥)	١٠٩/١
	سورة التوبة (٩)
(٢٥)	٥٠٥/٢ ، ٥٠٦ ، ٥٥٤ ، ٥٦٧
(٢٨)	٧٢١/٣
(٣١)	٦١٤/٢
(٣٦)	٥٠٨/٢ ، ٥٢١
(٤٠)	٢٨١/١
(٤٦)	٩٠٣/٣
(٥٣)	٤٠٩/٢
(٥٤)	٤٠٩/٢
(٧٥)	٥٥٧/٢
(٧٦)	٥٥٧/٢
(٨٠)	١٩٨/١ ، ٤١٠/٢
(٩٠)	٣٩٠/٢
(٩٢)	٣٠٥/١ ، ٥٥٨/٢
(١٠١)	٤١١/٢
(١١١)	١٦٣/١
(١١٢)	٣٠٧/١
(١١٧)	٢٦٣/١
(١١٨)	٢٦٢/١
(١٢٣)	٣٩٥/٢
(١٢٤)	١٠٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة يونس (١٠)
(١)	٨٨٧/٣ ، ٩٢٦
(٢)	٨٦٧/٣ ، ٨٨٧ ، ٩٢٦
(٥)	١٧١/١
(١١)	٣٠٢/١
(١٤)	٩٤٥/٣
(١٥)	٥٤٨/٢
(١٩)	٢٧٤/١
(٢١)	٩٣٢/٣
(٢٢)	١٣٧/١ ، ٥٥٩/٢
(٣٢)	٩٧٠/٣
(٣٨)	٩٦٨/٣
(٤٤)	٢١٥/١
(٤٥)	٢١٥/١
(٦٢)	٤٠٣/٢
(٦٣)	٤٠٣/٢
(٦٤)	٤٠٣/٢
(٦٥)	٥٣١/٢
(٦٧)	٩٤/١
(٩٩)	٥٠٧/٢
	سورة هود (١١)
(١٣)	٣٣٦/١
(١٥)	٤٠٢/٢
(١٦)	٤٠٢/٢
(٢٥)	١٩٠/١
(٢٦)	١٣/١ ، ١٩٠

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة هود (١١)
(٢٨)	٤٥٨/٢
(٤٤)	٨٣٩/٣
(٥٢)	٤٦٤/٢
(٦٤)	٦٠٣/٢
(٧٢)	١٦٥/١ ، ٥٦٩ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥، ٦٠٣
(٧٨)	٦٠٦/٢
(٨٤)	١٨٥/١
(٨٥)	٥٠٦/٢
(٩٦)	١٥٧/١
(٩٧)	١٥٧/١
(٩٨)	١٥٧/١
(٩٩)	١٥٧/١
(١٠٨)	٥٥٣/٢
(١٠٩)	٥٥٣/٢
(١١٤)	٩٢٨/٣
	سورة يوسف (١٢)
(١)	٦١٩/٢
(٢)	٦٠٧/٢ ، ٦١٢ ، ٦١٥ ، ٦١٩
(١٢)	٣٠٧/١
(٢٠)	٢٩٩/١ ، ٧٠٦/٣
(٣٠)	١٣/١
(٤٧)	٤٨٩/٢
(٥٢)	٢٣/١
(٥٩)	٨٤٢/٣
(٨٢)	٩١/١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة يوسف (١٢)
(٨٣)	٥٠٦
(٨٦)	١٧٠/١ ، ١٧٢
(٩٠)	٥٣٥/٢
(١٠٩)	٩٧٠/٣
	سورة الرعد (١٣)
(٣)	٣٠٧/١
(٤)	٢٧٥/١
(١٠)	٩٥/١
(١١)	١٤٥/١
(١٢)	٣١٢/١
(٢٣)	٦٧٤/٣
	سورة إبراهيم (١٤)
(١)	٦٤٤/٣ ، ٧٤٧
(٢)	٦٤٤/٣ ، ٧٤٧
(٤)	٦١٨/٢
(١٠)	٣٣٣/١
(١١)	٣٣٣/١
(١٣)	٦٩٥/٣
(١٤)	٦٩٥/٣
(١٥)	٥٦/١ ، ٦٩٥/٣
(١٦)	٦٩٥/٣
(١٧)	٦٩٥/٣
(١٨)	١٨٨/١
(٣٤)	٣١/١ ، ١٦٣
(٤٩)	٩١٨/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة الحجر (١٥)
(٣)	٦٤١/٣
(٢٢)	٤١٣/٢
(٢٩)	٨٩٢/٣
(٣٠)	٥١٣/٢ ، ٥١٤ ، ٦٤٨/٣ ، ٧١٠
(٤٣)	٥١٤/٢
(٥٣)	٢٢٧/١
(٦٦)	٤٢٩/٢ ، ٦٦١/٣
(٦٧)	٤٢٩/٢
(٦٨)	٣١٨/١ ، ٤٢٩/٢
(٦٩)	٤٢٩/٢
(٧٠)	٤٢٩/٢
(٧١)	٤٢٩/٢
(٧٢)	٤٢٩/٢
(٧٣)	٤٢٩/٢
	سورة النحل (١٦)
(٥)	٤١٦/٢
(٦)	٤١٦/٢
(٧)	٤١٦/٢
(٨)	٤١٦/٢
(١٢)	٢١٦/١
(٢٤)	٥٣٢/٢
(٢٥)	٥٣٢/٢
(٢٦)	٨٩٨/٣
(٢٧)	٨٩٨/٣
(٣٤)	٩١٩/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة النحل (١٦)
(٤٨)	٥٤١/٢
(٤٩)	٥٤١/٢
(٥١)	٢١٢/١
(٥٢)	٥٩٢/٢
(٥٣)	٥٣٩/٢ ، ٥٤٥
(٦٦)	١٩٦/١
(٨١)	١٠/١
(٩٢)	٥٠٧/٢
	سورة الإسراء (١٧)
(١)	٦٢/١
(٥)	٩٠٩/٣
(١٢)	٨٤٤/٣
(١٣)	٨٤٦/٣
(١٤)	٨٤٦/٣
(١٥)	٥٤٥/٢
(١٧)	٨٣١/٣
(١٨)	٧٠٣/٣
(١٩)	٧٠٣/٣ ، ٩١٨
(٢٠)	٧٠٣/٣
(٣٤)	٥١/١ ، ٨٢٦/٣
(٣٥)	٥٥٣/٢
(٤٢)	٢٠٨/١
(٤٣)	٢٠٨/١
(٤٤)	٢٠٨/١
(٥٣)	٨٢٦/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الإسراء (١٧)
(٥٤)	٨٢٦/٣
(٦٠)	٦٢/١ ، ١٦٣
(٦١)	٦٠١/٢ ، ٦٠٧ ، ٨٩٢/٣
(٦٢)	٨٩٢/٣
(٦٤)	٨٢٧/٣
(٦٥)	٨٢٧/٣
(٧٦)	٨٣٨/٣
(١٠٢)	٤٦٦/٢
(١١٠)	٢٨٩/١
	سورة الكهف (١٨)
(٦)	٦٨٦/٣
(٢٢)	٢٨١/١
(٢٥)	٩٣٥/٣
(٢٩)	٦٩٧/٣
(٣١)	٧/١ ، ٥٣٨/٢
(٣٣)	٥٥٩/٢
(٤٧)	٥٠٥/٢
(٥٠)	٣١٩/١ ، ٧٦٦/٣
(٥٢)	٩١٢/٣
(٦٣)	٧٦٨/٣
(٧٤)	١٣٢/١
	سورة مريم (١٩)
(٤)	٨٤١/٣
(١٦)	٨٨٩/٣ ، ٩٦٥
(١٧)	٦٠٧/٢ ، ٦١٢ ، ٨٨٩/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة مريم (١٩)
(١٨)	٦١٣/٢
(٢٥)	٥٩٢/٢
(٢٧)	٨٩٣/٣
(٢٨)	٤٦٥/٢ ، ٨٩٣/٣
(٢٩)	٥٩٣/٢
(٣٣)	٥٩١/٢
(٤٩)	٨٦٦/٣
(٥٠)	٨١٤/٣ ، ٨٦٦
(٥١)	٨١٤/٣
(٥٢)	٨١٤/٣ ، ٩٦٥
(٥٣)	٨١٤/٣
(٦٤)	٧٠٩/٣
(٦٥)	٧٠٩/٣
(٧٣)	٥٤٩/٢
(٨٠)	٧٦٨/٣
(٨١)	٢٩١/١
(٨٢)	٢٩١/١ ، ٣٢٠
(٩٧)	٦١٨/٢ ، ٦٨٦/٣
	سورة طه (٢٠)
(١)	٦٨٥/٣
(٢)	٦٨٥/٣
(٣)	٦٨٥/٣
(٤)	٦٨٥/٣
(٥)	٦٨٥/٣
(٦)	٦٨٥/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة طه (٢٠)
(٨)	٢٨٩/١
(١٠)	٣٦٠/١
(٢٤)	٨١٢/٣
(٢٥)	٦٦٢/٣ ، ٨١٢ ، ٨٤٨
(٢٦)	٦٦٢/٣ ، ٨١٢ ، ٨٤٨
(٢٧)	٨١٢/٣ ، ٨٤٨
(٢٨)	٨١٢/٣ ، ٨٤٨
(٢٩)	٨١٢/٣
(٣٠)	٨١٢/٣
(٣١)	٨١٢/٣
(٣٢)	٨١٢/٣
(٣٦)	٦٦١/٣ ، ٨٤٨
(٣٧)	١٦٤/١ ، ٦٦١/٣
(٣٨)	١٦٤/١ ، ٦٦١/٣
(٣٩)	١٦٤/١ ، ٦٦١/٣
(٤٧)	٢٩٢/١ ، ٨١٤/٣
(٥٦)	٨٤٤/٣
(٦٢)	٦٧٣/٣
(٦٣)	٦٧٣/٣
(٦٧)	٧٦٦/٣
(٧٧)	١٩٧/١
(٧٨)	١٠٦/١ ، ١٠٩ ، ١٦٦
(٨٠)	٩٦٥/٣
(٩١)	٨٩٩/٣
(٩٢)	٨٩٩/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة طه (٢٠)
(٩٣)	٨٩٩/٣
(٩٤)	٨٩٩/٣
(١٠٥)	٤٦٨/٢
(١٠٦)	٤٦٨/٢
(١٠٧)	١٧٢/١ ، ٤٦٨/٢
(١٠٨)	٤٦٨/٢
(١٢٣)	٨٨٨/٣
(١٢٤)	١٠١/١
(١٣١)	٤٧٦/٢
	سورة الأنبياء (٢١)
(١)	٦٧٢/٣
(٢)	٦٧٢/٣
(٣)	٦٧٢/٣
(٥)	٦٧٢/٣
(٧)	٣٢٢/١
(٨)	٣٢٢/١
(٢٢)	٣٥٤/١
(٢٦)	٨٤٠/٣
(٢٧)	٨٤٠/٣
(٣٠)	١٨/١
(٣١)	٢٠٤/١
(٤٧)	١٠٠/١ ، ٥٥٩/٢
(٥١)	٩٢٠/٣
(٥٧)	٥٥٨/٢
(٦٣)	٧٩٣/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الأنبياء (٢١)
(٧١)	٨٠٥/٣
(٧٣)	٩٠٣/٣
(٧٨)	٨٢٥/٣
(٧٩)	٢٩٥/١
(٩٢)	٦١٦/٢
(٩٧)	٧٦٦/٣
(٩٨)	٥٣٣/٢
(١٠١)	٥٣٣/٢
	سورة الحج (٢٢)
(٢)	١٤٢/١ ، ٣٢١
(٥)	٥٩٦/٢
(١٠)	٤٢٥/٢
(١٩)	٣٩/١
(٢٣)	٣٨٩/٢
(٢٤)	٣٨٩/٢
(٢٧)	٥٨/١
(٣٠)	٥٣٨/٢ ، ٣٨٦ ، ٥٨٥
(٣١)	٥٨٥/٢
(٤٦)	٤٩/١ ، ٧٧ ، ٢١٠
(٥٥)	٧٥/١ ، ١٨٩
(٥٦)	٧٥/١
(٥٧)	١٦٠/١
(٧٣)	١١٣/١
(٧٨)	٨٨٤/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة المؤمنون (٢٣)
(١)	٢١/١
(١٤)	٦٩٣/٣
(٢٠)	٨٠٥/٣
(٢٣)	١٠٧/١
(٣١)	٣١٥/١
(٣٢)	٣١٥/١
(٤٢)	٤١٦/١
(٤٢)	٣١٦/١
(٤٣)	٣١٦/١
(٤٥)	٣٣٢/١
(٤٦)	٣٣٢/١
(٤٧)	٣٣٢/١
(٥٢)	٥٩٣/٢
(٧٨)	٥٠/١
(١٠٩)	١٣٤/١
(١١٠)	١٣٤/١
	سورة النور (٢٤)
(٦)	٢٧٩/١
(٧)	٢٧٩/١
(٨)	٢٧٩/١
(٩)	٢٧٩/١
(١١)	٧٣/١
(٣١)	٢١/١ ، ٣٢٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥
(٣٥)	٨٠٤/٣
(٣٦)	٤٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة النور (٢٤)
(٣٧)	٤٨/١
(٣٩)	١٣٦/١
(٤٠)	١٣٦/١
(٤٣)	١٨١/١
(٥٨)	٧٢٨/٣
(٦٠)	٣٨٨/٢
	سورة الفرقان (٢٥)
(٣)	٧٠/١
(٧)	٣٢٢/١ ، ٤٤٩/٢ ، ٧٥٣/٣
(٨)	٤٤٩/٢ ، ٧٥٣/٣
(٩)	٧٥٣/٣
(١٠)	٧٥٣/٣
(١٥)	٩١١/٣
(١٨)	٥٤٦/٢
(٢٠)	٤٥٠/٢
(٢٤)	٣٠/١
(٢٥)	٧٤/١
(٢٦)	٧٤/١
(٣٢)	٦١١/٢
(٥٣)	١٧٣/١
(٦٣)	٣٥/١ ، ٩٠٩/٣
(٦٤)	٣٥/١
(٦٥)	٣٥/١
(٦٦)	٣٥/١
(٦٧)	٣٥/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الفرقان (٢٥)
(٦٨)	٣٥/١
(٦٩)	٣٥/١
(٧٠)	٣٥/١
(٧١)	٣٥/١
(٧٢)	٣٥/١ ، ٦١٤/٢
(٧٣)	٣٥/١
(٧٤)	٣٥/١
(٧٥)	٣٥/١ ، ٩٠٩/٣
(٧٦)	٣٥/١
	سورة الشعراء (٢٦)
(١)	٩٢٦/٣
(٢)	٩٢٦/٣
(١٠)	٦٧٠/٣
(١١)	٦٧٠/٣
(١٥)	١٦١/١ ، ٢٩٢
(١٦)	١٦١/١ ، ٢٩٢
(١٧)	١٦١/١
(١٨)	١٦١/١
(١٩)	١٦١/١ ، ٩١٨/٣
(٢٠)	١٦١/١
(٢٦)	٧٧٨/٣
(٥٢)	٢١٣/١
(٥٣)	٢١٣/١
(٥٤)	٢١٣/١
(٥٥)	٢١٣/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الشعراء (٢٦)
(٥٦)	٢١٣/١ ، ٥٢٥/٢
(٨٤)	٨٦٦/٣
(٩٤)	١٣٩/١
(١٢٣)	٤٣٣/٢
(١٢٤)	٤٣٣/٢
(١٢٥)	٤٣٣/٢
(١٢٦)	٤٣٣/٢
(١٢٧)	٤٣٣/٢
(١٢٨)	٤٣٣/٢
(١٢٩)	٤٣٣/٢
(١٣٠)	٤٣٣/٢
(١٣١)	٤٣٣/٢
(١٤١)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٢)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٣)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٤)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٥)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٦)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٧)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٨)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٤٩)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٥٠)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٥١)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(١٥٢)	٤٣٣/٢ ، ٧٣٩/٣
(٢١٤)	٣٩٥/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة النمل (٢٧)
(١)	٨٨٧/٣ ، ٩٢٦
(٢)	٨٨٧/٣ ، ٩٢٦
(٩)	٩٦٦/٣
(١٠)	٥٠٢/٢
(١٣)	٤٦٥/٢
(١٤)	٤٦٥/٢
(١٨)	٩١٥/٣
(١٩)	٨٠٥/٢
(٣٤)	٤٧٢/٢
(٣٥)	٤٧٢/٢
(٣٦)	٤٧٢/٢
(٣٧)	٤٧٢/٢
(٣٩)	١٠/١
(٤٨)	٩٨٦/٣
(٥٤)	٥٨٤/٢
(٥٥)	٦١٥/٢
(٦٢)	٩٤٥/٣
	سورة القصص (٢٨)
(٥)	٢٩١/١
(٢٧)	٧٩٣/٣
(٢٨)	١٠٨/١
(٣٠)	٩٦٦/٣
(٣٤)	٨٤٩/٣
(٤٤)	٩٦٦/٣
(٤٨)	٧٣٨/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة القصص (٢٨)
(٥٤)	٩١٩/٣
(٥٧)	١٩٢/١
(٧٠)	٦٧/١
(٧٨)	٧٦٦/٣
	سورة العنكبوت (٢٩)
(١٧)	٦٩٣/٣
(١٨)	١٥/١
(٤٧)	٨٨٨/٣
(٥٠)	٢١٦/١
(٦٤)	٦٩/١
	سورة الروم (٣٠)
(٢)	٦٧٦/٣
(٣)	٦٧٦/٣
(٤)	٦٧٦/٣
(٥)	٦٧٦/٣
(٦)	٦٧٦/٣
(٧)	٦٧٦/٣
(٢١)	٧٣٤/٣
(٣٨)	٢٣٧/١
(٤٦)	٤١٩/٢
(٥٥)	٢١٥/١
	سورة لقمان (٣١)
(١)	٥٩٥/٢
(٢)	٥٩٥/٢
(٣)	٥٩٥/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة لقمان (٣١)
(٨)	٩١٤/٣
(١٩)	٢٨٨/١
(٢٢)	٥٥٢/٢
(٢٥)	٥٣٠/٢
(٢٧)	٤٢٢/٢
(٢٨)	٢٧٢/١
	سورة الأحزاب (٣٣)
(٢٣)	٥٢/١
(٢٨)	٣٧/١
(٣٥)	٣٠٢/١ ، ٣٠٧
(٣٧)	٢٧/١
(٣٨)	١٥٦/١
(٥٣)	٤٤١/٢
(٥٥)	٩١٤/٣
(٦٠)	٤٣٨/٢
(٦١)	٤٣٨/٢
(٦٢)	٤٣٨/٢
	سورة سبأ (٣٤)
(٧)	١٨٢/١
(٨)	١٨٢/١
(١٣)	٣٠٧/١
(١٤)	٩٤٠/٣
(١٦)	١٢١/١
(٢٨)	٥٢١/٢
(٣٣)	٩٤/١ ، ١٨٤ ، ٩٤٦/٣ ، ٩٤٧

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة سبأ (٣٤)
(٣٤)	٣٠٢/١
(٣٥)	٣٠٢/١
(٣٦)	٣٠٢/١
(٣٧)	٣٠٢/١
(٣٩)	٥٣٢/٢ ، ٥٤١
	سورة فاطر (٣٥)
(١)	٢٦٧/١ ، ٢٦٨
(٢)	٥٣٨/٢ ، ٥٣٩
(١٠)	٣٣/١
(١٦)	٣٣٤/١
(٢٧)	٢٠٥/١ ، ٦٤٣/٣ ، ٧٤٧ ، ٨٧٠
(٣١)	٣٩١/٢
(٣٢)	٣٩١/٢
(٣٥)	١٥٢/١
	سورة يس (٣٦)
(٢٠)	٤٠٧/٢
(٣٢)	٥٢٣/٢ ، ٥٢٧
(٣٣)	٣٥٧/١
(٣٧)	٣٤٩/١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩
	سورة الصافات (٣٧)
(٦٢)	٦٤/١ ، ٨٤٣/٣
(٦٣)	٦٤/١
(٦٤)	٦٤/١
(٩٩)	٢٢٧/١
(١٠٠)	٢٢٧/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الصافات (٣٧)
(١٠١)	٢٢٧/١
(١٢٣)	٦٩٠/٣
(١٢٤)	٦٩٠/٣
(١٢٥)	٦٩٠/٣
(١٢٦)	٦٩٠/٣
(١٣٣)	٤٢٥/٢
(١٣٤)	٤٢٥/٢
(١٣٥)	٤٢٥/٢
(١٣٦)	٤٢٥/٢
(١٣٧)	٤٢٥/٢
(١٣٨)	٤٢٥/٢
(١٧١)	٣٤/١
(١٧٢)	٣٤/١
(١٧٣)	٣٤/١
(١٨٠)	٩١١/٣
(١٨١)	٩١١/٣
(١٨٢)	٩١١/٣
	سورة ص (٣٨)
(٤)	١٢٩/١
(٥)	١٢٩/١
(٨)	١١٤/١
(٩)	١١٤/١
(١٠)	١١٤/١
(١١)	١١٤/١
(١٢)	٢١٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة ص (٣٨)
(١٣)	٢١٨/١
(١٤)	٢١٨/١
(١٥)	٢١٨/١
(١٧)	٤٧/١
(١٨)	٢٩٥/١
(٢١)	٣٢٠/١
(٢٣)	١٢٣/١
(٢٤)	١٠٨/١
(٢٦)	١٤٥/١
(٣٠)	٥٥/١
(٣١)	٥٥/١
(٣٢)	٥٥/١ ، ٧٦٦/٣
(٣٣)	٥٥/١
(٣٥)	٧٣١/٣
(٣٦)	٧٣١/٣
(٣٧)	٧٣١/٣
(٣٨)	٧٣١/٣
(٣٩)	٧٣١/٣
(٤٥)	٤٩/١
(٥٠)	٨٣٤/٣
(٧٣)	٥١٣/٢
	سورة الزمر (٣٩)
(٦)	٢٦٠/١
(١٧)	٧٦٢/٣
(١٨)	٧٦٢/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الزمر (٣٩)
(٣٣)	٢٤/١
(٦٠)	٤١٢/٢ ، ٧٥٧/٣
(٧٣)	٥٩١/٢ ، ٥٠٧/٢
	سورة غافر (٤٠)
(٣٦)	٧٢٣/٣
(٣٧)	٧٢٣/٣
(٤٨)	٥١٥/٢
(٦١)	٨٢٤/٣
(٦٧)	٣١٨/١ ، ٣٢٤ ، ٦٠٤/٢
	سورة فصّلت (٤١)
(١١)	٣٧/١
(١٢)	٣٧/١ ، ٣٩
(٣٥)	٢٦/١
	سورة الشورى (٤٢)
(٤٢)	٥٤٨/٢
(٥٢)	٦٤٧/٣ ، ٧٥٢
(٥٣)	٦٤٧/٣ ، ٧٥٢
	سورة الزخرف (٤٣)
(٢٢)	٦١٧/٢
(٢٩)	٩٠١/٣
(٣٠)	٨٩١/٣
(٣١)	٨٩١/٣
(٤٣)	٥٥١/٢
(٥٢)	٨٤٩/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة الدخان (٤٤)
(٢٩)	٨٠/١
(٤٣)	٨٤٣/٣
(٤٤)	٨٤٣/٣
(٤٥)	٨٤٣/٣
(٤٦)	٨٤٣/٣
	سورة الأحقاف (٤٦)
(١١)	٦١٨/٢
(١٢)	٥٠٣/٢ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٨
(١٤)	٥٨٠/٢
(٢٦)	٥٠/١
(٣٥)	١٩١/١ ، ٢١٥
	سورة محمّـد (٤٧)
(٤)	٤٩٠/٢
(٣٨)	٣٣٤/١
	سورة الفتح (٤٨)
(٢٧)	٦٣/١
	سورة الحجرات (٤٩)
(١٠)	٣١/١ ، ٩١٤/٣
	سورة ق (٥٠)
(٩)	٩٦٤/٣ ، ٩٦٧
(١٦)	٩٦٤/٣ ، ٩٧١
(٢٣)	١٦٥/١
(٢٤)	٣٦٨/١
(٢٥)	٣٦٨/١
(٢٦)	٣٦٨/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة ق (٥٠)
(٣١)	٥٠٣/٢
	سورة الذاريات (٥١)
(٢٣)	١٠٨/١
(٢٤)	٣٢٠/١
	سورة النجم (٥٣)
(١)	١٥٩/١
(٢)	١٥٩/١
(٣)	١٥٩/١
(٤)	١٥٩/١
(١٠)	١٦٦/١
(١١)	١٦٦/١
(١٢)	١٦٦/١
(١٣)	١٦٦/١
(١٤)	١٦٦/١
(١٥)	١٦٦/١
(١٦)	١٦٦/١
(١٩)	٢٧٧/١
(٢٠)	٣/١ ، ٢٧٧
(٢٤)	٦٧/١
(٢٥)	٦٧/١
(٣٣)	٧٣٤/٣
(٣٤)	٧٣٤/٣
(٣٥)	٧٣٤/٣
(٣٦)	٧٣٤/٣
(٣٧)	٧٣٤/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة النجم (٥٣)
(٣٨)	٧٣٤/٣
(٣٩)	٧٣٤/٣
(٤٠)	٧٣٤/٣
(٤١)	٧٣٤/٣
(٤٢)	٧٣٤/٣
(٤٣)	٧٣٤/٣
(٤٤)	٧٣٤/٣
(٤٥)	٧٣٤/٣
(٤٦)	٧٣٤/٣
(٤٧)	٧٣٤/٣
(٤٨)	٧٣٤/٣
(٤٩)	٧٣٤/٣
(٥٠)	٢٧٧/١ ، ٧٣٤/٣
(٥١)	٢٧٧/١ ، ٧٣٤/٣
(٥٢)	٢٧٧/١ ، ٧٣٤/٣
(٥٣)	٧٣٤/٣
(٥٤)	١٦٥/١ ، ٧٣٤/٣
(٥٧)	١٤٨/١
(٥٨)	١٤٨/١
	سورة القمر (٥٤)
(٤)	١٣١/١
(٥)	١٣١/١
(٦)	١٣١/١
(٢٠)	٣٣٦/١
(٢٤)	١٣٠/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة القمر (٥٤)
(٢٥)	١٣٠/١
(٢٦)	١٣٠/١
(٤٢)	١٢٥/١
(٤٤)	٤٩٩/٢ ، ٥٢٧
(٤٥)	٥٠١/٢ ، ٥٢٥
	سورة الواقعة (٥٦)
(١)	٢٦٢/١
(٢)	١٤٨/١ ، ٢٦٢
(٣)	٢٦٢/١ ، ٤٦٨
(٤)	٢٦٢/١
(٥)	٢٦٢/١
(٦)	٢٦٢/١
(٧)	٢٦٢/١
(٨)	٢٦٢/١
(٩)	١٦١/١
(١٠)	١٦١/١
(٥١)	٨٢٣/٣
(٥٢)	٨٢٣/٣ ، ٨٤٣
(٥٣)	٨٢٣/٣
(٥٤)	٨٢٣/٣
(٥٥)	٨٢٣/٣
(٨٨)	٨٧٤/٣
(٨٩)	٨٧٤/٣
(٩٠)	٨٧٤/٣
(٩١)	٨٧٤/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الواقعة (٥٦)
(٩٢)	٨٧٤/٣
(٩٣)	٨٧٤/٣
(٩٤)	٨٧٤/٣
(٩٥)	٨٦٨/٣ ، ٨٧٤
(٩٦)	٨٧٤/٣
	سورة الحديد (٥٧)
(١١)	٤٢٤/٢
(١٢)	٤٢٤/٢
	سورة المجادلة (٥٨)
(٣)	٣٩٤/٢
(٧)	٦٨/١
(١١)	٣٩٦/٢
(١٩)	٩١٢/٣
	سورة الحشر (٥٩)
(١٤)	٣٢٢/١
(١٨)	٥١/١
	سورة المنافقون (٦٣)
(٤)	٣١٩/١
(٧)	٤٨٥/٢
(٨)	٤٧٥/٢ ، ٤٨٥
	سورة الطلاق (٦٥)
(٢)	٢٣٧/١
(١٢)	٣٣٨/١
	سورة التحريم (٦٦)
(٦)	٢٢٥/١ ، ٢٢٨

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة التحريم (٦٦)
(١١)	٢٣٢/١
(١٢)	٢٣٢/١
	سورة الملك (٦٧)
(٣٠)	٩٣/١ ، ٩٥
	سورة القلم (٦٨)
(٢)	٣٦٧/١
(١٠)	٥٩/١
(١١)	٥٩/١
(١٢)	٥٩/١
(١٣)	٥٩/١
(١٤)	٥٩/١
(١٥)	٥٩/١
(٢٨)	٥٣/١
	سورة الحاقة (٦٩)
(١)	٨٥/١ ، ١٠٦
(٢)	٨٥/١ ، ١٠٦
(٥)	١٤٨/١
(٨)	١٤٧/١
(١١)	٥٠/١
(١٢)	٥٠/١
(١٣)	٢١١/١ ، ٧٩٨/٣
(١٧)	١٧/١ ، ٢٣
(٢١)	١٧٨/١
(٣٠)	٢٠٠/١
(٣١)	٢٠٠/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	تابع سورة الحاقة (٦٩)
(٣٢)	٢٠٠/١
(٤٤)	٨٧٤/٣
(٤٥)	٨٧٤/٣
(٤٦)	٨٧٤/٣
(٤٧)	٨٧٤/٣
(٤٨)	٨٧٤/٣
(٤٩)	٨٧٤/٣
(٥٠)	٨٧٤/٣
(٥١)	٨٧٤/٣
(٥٢)	٨٧٤/٣
	سورة المعارج (٧٠)
(١٩)	٢٥/١
(٣٦)	٤٤٧/٢ ، ٤٥٠
(٣٧)	٤٥٠/٢
	سورة نوح (٧١)
(٨)	٤٦٣/٢
(١٨)	٩٢٠/٣
(٢١)	١٢٦/١
(٢٢)	١٢٦/١
(٢٣)	١٢٦/١
(٢٥)	١٠٦/١
	سورة الجنّ (٧٢)
(٣)	٨٨٣/٣
	سورة المدثر (٧٤)
(٤٩)	٤٤٥/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة القيامة (٧٥)
(١)	٤٨/١
(٢)	٤٨/١
	سورة الإنسان (٧٦)
(٢)	١٩٣/١
(١٠)	١٩٠/١
(١١)	١٩٠/١
(١٢)	١٩٠/١
	سورة المرسلات (٧٧)
(٧)	٢٩٦/١
(٨)	٢٩٦/١
(٩)	٢٩٦/١
(١٠)	٢٩٦/١
(١١)	٢٩٦/١
(١٢)	٢٩٦/١
(١٣)	٢٩٦/١
(٢٥)	٢٩٥/١
(٢٦)	٢٩٥/١
(٢٧)	٢٩٥/١ ، ٣٠٧
	سورة النبأ (٧٨)
(١٢)	١٩٩/١
(٢٧)	١٢٧/١
(٢٨)	١٢٧/١
(٣١)	٤٤٣/٢
(٣٢)	٤٤٣/٢

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة النازعات (٧٩)
(٣٧)	٨٣٤/٣
(٣٨)	٨٣٤/٣
(٣٩)	٨٣٤/٣
(٤٠)	٨٣٤/٣
(٤١)	٨٣٢/٣ ، ٨٣٤
	سورة عبس (٨٠)
(٨)	٤٠٦/٢
(٩)	٤٠٦/٢
(١٠)	٤٠٦/٢
(١٣)	٢٨٩/٢
(٣٢)	٩٦٨/٣
	سورة الطارق (٨٦)
(٦)	١٧٨/١
	سورة الفجر (٨٩)
(٤)	٨٩٤/٣
(٢٩)	٣٢١/١
	سورة البلد (٩٠)
(١١)	١٢/١ ، ٢٣٨
(١٢)	١٢/١ ، ٢٣٨
(١٣)	١٢/١ ، ٢٣٨
(١٤)	١٢/١ ، ٢٣٨ ، ٧٤١/٣
(١٥)	١٢/١ ، ٢٣٨
(١٦)	١٢/١ ، ٢٣٨
	سورة الشمس (٩١)
(٨)	٩١٦/٣

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة الليل (٩٢)
(١٢)	٦٧/١
(١٣)	٦٧/١
(١٥)	٢١/١
(١٦)	٢١/١
	سورة الضحى (٩٣)
(٣)	٦٧/١
(٤)	٦٧/١
	سورة العلق (٩٦)
(١٥)	٦٥٠/٣ ، ٧٠٨
(١٦)	٦٥٠/٣ ، ٧٠٨
	سورة القدر (٩٧)
(١)	٧٦٦/٣
	سورة البيّنة (٩٨)
(١)	٢٨٩/١
(٢)	٢٨٩/١
(٣)	٢٨٩/١
(٥)	٨٧٦/٣
(٦)	٥٨١/٢
	سورة الزلزلة (٩٩)
(١)	٧٢٦/٣ ، ٩١٩
(٢)	٩١٦/٣
(٦)	٥٠٥/٢
	سورة القارعة (١٠١)
(١)	٨٥/١
(٢)	٨٥/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة
	سورة العصر (١٠٣)
(٢)	١٧/١ ، ٢٣
	سورة الهمزة (١٠٤)
(١)	٣٦٥/١
(٢)	٣٦٥/١
	سورة قريش (١٠٦)
(٣)	٩٢١/٣
(٤)	٩٢١/٣
	سورة المسد (١١١)
(٣)	٤٦/١
(٢)	٤٣٩/٢ ، ٧٦٩
(٥)	١٠/١
	سورة الإخلاص (١١٢)
(١)	٧٦٦/٣
	سورة الناس (١١٤)
(١)	٢٣٤/١
(٢)	٢٣٤/١ ، ٧٩٤/٣
(٣)	٢٣٤/١ ، ٧٩٤/٣
(٤)	٢٣٤/١
(٥)	٢٣٤/١
(٦)	٢٣٤/١

رقم الآية	رقم الجزء والصفحة

فهرس الأحاديث النبوية القولية والفعلية

الحديث	الجزء والصفحة
- أبغضُ الرجال إلى اللَّه الألدُّ الخَصِم	٩٣١/٣
- اجتنبوا الموبقاتِ : الشركَ باللَّه والسِّحرَ	٧٢٤/٣ ، ٧٢٥
- الاستئذان ثلاث	٧٢٧/٣
- إنَّ اللَّه ليغفرُ ذنب الرجل المسلم عشرين مَرَّة	٢٠١/١
- إنَّما بُعِثْتُ لأتمِّمَ مكارم الأخلاق	٦١٨/٢
- إنَّما جُعِلَ الإمام ليُؤتمَّ به ، فإذا صلَّى قائماً فصلُّوا قياما، وإذا صلَّى جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعين وفي رواية فصلُّوا جلوساً أجمعون	٥١٢/٢
- أَما نحنُ وبنو عبد المطلب شيء واحد	٢٧٣/١
- سُئِل – صلى اللَّه عليه وسلم – الإمارة فقال : أوَّلها ملامة ، وثناؤها ندامة ، وثلاثُها عذاب يوم القيامة	٢٧٠/١
- الثَّيِّبُ تُعرِبُ عن نفسها	٦١٩/٢
- جاء في حديث سلمة بن الأكوع : فبايعتُه أوَّلَ النَّاس	٦٣٣/٢
- سبعة يُظلُّهم اللَّهُ في ظلِّه ، يومَ لا ظلَّ إلاّ ظلُّه : إمامٌ عادل ، وشابٌ نشأ في عبادة ربِّه ، ورجل قلبه معلَّق بالمساجد ، ورجلان تحابَّا في اللَّه اجتمعا عليه وتفرَّقا عليه ، ورجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلمُ شماله ما تُخفي يمينُهُ	٧٢٧/٣
- صلاة الليل مثنى مثنى	٢٦٥/١
- في الحديث : صلَّى خلفه رجالٌ قيام	٢٤٠/١
- العصبيُّ مَنْ يُعينُ قومَهُ على الظُّلم	٧٤/١

- عليكم بالنَّمط الأوسط ٥٣/١
- عمُّ الرَّجُلِ صِنْو أبيه ٨١٥/٣-٨١٦
- القبر روضة من رياض الجنّة ، أو حفرة من حُفرِ النَّار ٥٥٥/٢
- قالت عائشة – رضي اللَّه عنها – : كان رسول اللَّه – صلى الله عليه وسلم – يذكر اللَّه على كلِّ أحيانه ٤٠٥/٢
- قالتْ صحابيَّة سائلةً رسول اللَّه – صلى الله عليه وسلم – : وما لنا أكثرَ أهل النَّار ٩٣١/٣
- الكافرُ يأكلُ في سبعة أمعاء ٥٧/١
- كما تُناخُ الإبلُ من بهيمة جمعاء ٥٢٧/٢
- لا ولكن انحرها إيَّاها ٧١١/٣
- الماء طاهر ٣٦٠/١
- المؤمنون كنفس واحدة ٢٩١/١
- ما يُصيبُ ابنَ آدمَ خَدْش من عود ، ولا عثرةُ رجلٍ ، ولا اختلاج عِرْق ، إلاّ بذنب ، وما يعفو اللَّه عنه أكثر ١٥/١
- المسلمون تتكافأُ دماؤهم ، وهم يدٌ على مَنْ سِواهم ٢٩١/١، ٣٢١
- من حامَ حول الحمى يوشِكُ أنْ يقع فيه ٧٦٤/٣
- منعتِ العِرَاق درهمها وقفيزها ٣١/١
- النَّاس كإبلٍ مائة لا تجدُ فيها راحلة ٢٠١/١
- النَّوم حَدَثٌ ٣٦٠/١
- وكونوا عبادَ اللَّهِ إخوانا ٨٢٦/٣
- ولْيَشْهَدْنَ الخير ودعوة المسلمين ٥٤٧/٢
- وفي حديث أُحُد : وإنَّ رجلاً من المشركين جميع اللأمَة ٥٢٣/٢
- يا نساءُ المؤمنات ٨٧٠/٣
- يتمثَّلُ لي المَلَكُ رجلاً ٦٠٤/٢

فهرس الأثر

الأثـــــر		الجزء والصفحة
- اخْشَوْشِنُوا وتمعدَدُوا	عمر بن الخطاب	١٢٥/١
- أقبلتُ راكباً على حِمارٍ أتانٍ	عبدالله بن عباس	٩/١
- إنَّ اللَّه - تعالى - قيَّضَ لهذه الأمَّة على رأس كلِّ مائة سنة مَنْ يُجدِّدُ لها أمْرَ دينها		٣١٦/١
- إنَّ شيطان الإنس أشدُّ عليَّ مِنْ شيطان الجنِّ	مالك بن دينار	٨٢٥/٣
- وفي حديث الحسن - رضي اللَّه عنه - أنَّه سَمِعَ أنس بن مالك رضي اللَّه عنه - وهو يومَئِذٍ جميع		٥٢٣/٢

قائمـــــة المراجـــع

(أ)

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة
  عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ،
  تحقيق : د. طارق الجنابي ،
  عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .
- ابن الطراوة النحوي
  د. عيَّاد الثبيتي
  مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- ابن القيّم اللغوي
  د. أحمد ماهر البقري
  مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م
- ابن كيسان النحوي
  د. محمّد إبراهيم البنّا
  دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو
  دراسة د. محمّد إبراهيم البنّا
  دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
- أبو القاسم السُّهيلي ومذهبه النحوي
  د. محمّد إبراهيم البنّا
  دار البيان العربي ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- الإتقان في علوم القرآن
  جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
  المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٩٧٣م
- ارتشاف الضَّرب
  لأبي حيَّان الأندلسي

تحقيق : د. مصطفى أحمد النَّمَّاس
مطبعة المدني ، مصر
الجزء الأوّل : الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
الجزء الثاني : الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م

- أساس البلاغة
أبو القاسم محمّود بن عمر الزمخشري
تحقيق : عبد الرحيم محمود
دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م

- أساليب الاستغراق والشمول
د. السيّد رزق الطويل
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

- الاستغناء في أحكام الاستثناء
شهاب الدين القرافي
تحقيق : د. طه مُحسن
وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ،
١٤٠٢هـ /١٩٨٢م

- أسرار العربية
لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري
تحقيق : محمد بهجة البيطار
المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م

- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة
محمّد بن علي بن محمّد الجرجاني
تحقيق : د. عبد القادر حسين
دار نهضة مصر ، القاهرة

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين
عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني
تحقيق : د. عبدالمجيد دياب
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

- الأشباه والنظائر في النحو
جلال الدين السيوطي
دار الحديث ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

- اشتقاق أسماء اللّه الحسنى
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ
تحقيق : د.عبد الحسين المبارك
مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
- إصلاح الخلل الواقع في الجُمل
عبدالله بن السيّد البطليوسي
تحقيق : د. حمزة عبدالله النَّشْرتي
دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م
- الأصول في النحو
لأبي بكر محمّد بن سهل بن السرّاج
تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي
مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم
أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه
عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م
- إعراب الحديث النبوي
أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري
تحقيق : عبدالإله نبهان
مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م
- إعراب القرآن
لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النحاس
تحقيق : د. زهير غازي زاهد
عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة
لابن مالك الطائي الجيّاني
تحقيق ودراسة : د. نجاة حسن عبداللّه نولي
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ/١٩٩١م
- أمالي ابن الشجري
هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي
تحقيق ودراسة د. محمود محمّد الطناحي

مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م

- الأمالي الشجرية
هبة اللّه بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري
دار المعرفة ، بيروت .
- أمالي الزجاجي
أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق عبدالسلام محمّد هارون
المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٢هـ
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه
أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي
تحقيق : د. محمّد إبراهيم البنّا
الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)
ابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمّودي
مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين
لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن الأنباري
تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد
دار الفكر
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
لأبي محمّد عبداللّه جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبداللّه بن
هشام الأنصاري المصري
تحقيق : محمّد محي الدين عبد الحميد
المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- إيضاح شواهد الإيضاح
لأبي علي الحسن بن عبداللّه القيسي
تحقيق : د. محمّد بن حمود الدّعجاني
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م
- الإيضاح في شرح المفصّل
لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

تحقيق : د . موسى بناي العليلي
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق

- الإيضاح في علوم البلاغة
الخطيب القزويني
مراجعة وتصحيح الشيخ بهيج غزاوي
دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

(ب)

- البحر المحيط
لأبي حيّان الأندلسي
دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- البرهان في علوم القرآن
بدر الدين محمّد بن عبدالله الزركشي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
- البسيط في شرح جمل الزجّاجي
لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السبتي . تحقيق : د . عيّاد بن عيد الثبيتي
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م
- بصائر ذوي التمييز
مجدالدّين محمّد بن يعقوب الفيروزابادي
الجزء : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ تحقيق : محمّد علي النجار
الجزء : ٥ ، ٦ تحقيق : عبد العليم الطحاوي
المكتبة العلمية ، بيروت
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
جلال الدين السيوطي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- البيان في غريب إعراب القرآن
أبو البركات بن الأنباري
تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السّقا
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

(ت)

- تأويل مُشكل القرآن
أبو محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة
شرح ونشر السيّد أحمد صقر
دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م
- التبصرة والتذكرة
لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري
تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- التبيان في إعراب القرآن
لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري
تحقيق : علي محمد البجاوي
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر
١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م
- التبيان في أقسام القرآن
لابن قيم الجوزية
تصحيح : الشيخ طه يوسف شاهين
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين
لأبي البقاء العكبري
تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب
أثير الدين أبو حيّان الأندلسي
تحقيق : د. أحمد مطلوب ، د . خديجة الحديثي
وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، بغداد ،
الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
- تخريج الشواهد القرآنية والأحاديث الشريفة
في كتاب أوضح المسالك لابن هشام
للدكتور علي حسين البواب
دار الفرقان ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد
لجمال الدين أبي محمّد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري
تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي
دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
- تذكرة النحاة
لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي
تحقيق : د . عفيف عبد الرحمن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
- الترادف اللغوي في القرآن الكريم
محمّد أكرم شودري
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر
د. عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ ، الرياض
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات
دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م
- التصريح بمضمون التوضيح
للشيخ خالد بن عبداللّه الأزهريّ
وبهامشه حاشيته للشيخ يسن بن زين الدِّين العليمي ، دار الفكر
- كتاب التعريفات
لعلي بن محمّد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٨م
- التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم
لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي
تحقيق عبد أ. مُهنَّا
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
- التعليقة على كتاب سيبويه
لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي
مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع
صنعة أبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : محمّد بهجة الأثري
مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية

- تفسير التحرير والتنوير
محمّد الطاهر ابن عاشور
الدار التونسية للنشر والتوزيع ،
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
- تفسير غريب القرآن
سراج الدين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد النحوي
الأنصاري الشافعي (المعروف بابن الملقن)
تحقيق : سمير طه المجذوب
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م
- تفسير القرآن الكريم
لابن أبي الربيع
تحقيق ودراسة : صالحة بنت راشد آل غنيم
رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤١١هـ
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب
للإمام محمّد الرازي فخر الدين
دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م
- تقريب المقرّب في النحو
لأبي حيان الأندلسي
تحقيق : محمد جاسم الدليمي
مؤسسة دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
- التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات
أبو المطرف أحمد بن عميرة
تقديم وتحقيق : محمد بن شريفة
مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ،
١٤١٢ - ١٩٩١ .

(ج)

- الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي
تصحيح أحمد عبد العليم البردوني وآخرين
- الجامع الصغير في النحو
لأبي محمّد جمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري

تحقيق : د. أحمد محمود الهرميل
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

- كتاب الجمل في النحو (المنسوب للخليل بن أحمد)
لأبي بكر بن شقير
تحقيق : د . فخر الدين قباوة
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- كتاب الجمل في النحو
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق : د . علي توفيق الحمد
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إربد ، الأردن
الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
- جموع التكسير بين القياس والسّماع
د. عبدالواحد عبد الحافظ سليم البرديني
دار النشر للطباعة ، مصر .
- الجنى الدّاني في حروف المعاني
حسن بن قاسم المرادي
تحقيق : طه محسن
جامعة الموصل ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م

(ح)

- حاشية الخضري على ابن عقيل
للشيخ محمّد الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه
- حاشية محمّد بن علي الصبّان على شرح علي بن محمد الأشموني
لألفية ابن مالك ، ضبط وتصحيح مصطفى حسين أحمد
دار الفكر ، بيروت .
- الحجة في علل القراءات السبع
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي
تحقيق : علي النجدي ناصف ، عبدالحليم النجار ، عبدالفتاح شلبي
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، مصورة عن الطبعة
الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

- الحجّة في القراءات السبع
للحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان
تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم
دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م
- حديث (ما) أقسامها وأحكامها
د. محمّد بن عبد الرحمن المقدّى
النادي الأدبي ، الرياض ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
- الحديث النبوي في النحو العربي
د . محمود فجال .
نادي أبها الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- حروف المعاني والصفات
لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود
دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- كتاب الحلل في شرح أبيات الجُمل
لابن السيّد البطليوسي
تحقيق : د . مصطفى إمام
الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم
د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز
مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- الخاطريات
لأبي الفتح عثمان بن جنيّ
تحقيق : علي ذو الفقار شاكر
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب
عبد القادر بن عمر البغدادي
تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م
- الخصائص
لأبي الفتح عثمان بن جني

تحقيق : محمّد علي النجار
دار الهدى ، بيروت ، الطبعة الثانية

- خصائص التراكيب
د . محمّد أبو موسى
مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م

(د)

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم
محمّد عبد الخالق عضيمة
مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م
- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون
السمين الحلبي
تحقيق : د . أحمد محمّد الخرّاط
دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى
الجزء : ١ ، ٢ : ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م
الجزء : ٣ ، ٤ : ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
الجزء : ٥ ، ٦ : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧ م
الجزء : ٧ : ١٤١١هـ / ١٩٩١م
- دلائل الإعجاز
لعبدالقاهر الجرجاني
تعليق : محمود محمّد شاكر
مكتبة الخانجي ، القاهرة
- دلالة الألفاظ
د. إبراهيم أنيس
مكتبة الأنجلو المصريّة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠م
- دلالات التراكيب
د. محمّد محمّد أبو موسى
مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ /١٩٨٧م

(ر)

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني
لشهاب الدين محمود الآلوسي
إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
الأجزاء من ١ – ٢٢ بدون طبعة أو تاريخ
والأجزاء من ٢٣ – ٣٠ ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

- الروض الأُنُف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام
لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي
تعليق وضبط : طه عبد الرؤوف سعد
دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م
- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة
لأحمد بن قاسم العبادي
تحقيق : د . محمّد حسن عوّاد
دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- رصف المباني في شرح حروف المعاني
أحمد بن عبد النور المالقي
تحقيق : أحمد محمّد الخراط
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

(ش)

- شرح أبيات سيبويه
لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي
تحقيق : د . محمّد علي سلطاني
دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٩م
- شرح أبيات سيبويه
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس
تحقيق : د . وهبة متولي عمر سالمة
مكتبة الشباب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر
لأبي عليّ الفارسي
تحقيق : د . حسن هنداوي
دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت
الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ، المصري ، الهمداني
تحقيق : محي الدين عبد الحميد
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

لعلي بن محمّد الأشموني
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه

- شرح ألفية ابن معطي
لعز الدين بن القواس الموصلي
تحقيق : د. علي موسى الشوملي
مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م

- شرح التسهيل
لابن مالك
تحقيق : د . عبد الرحمن السيد
الجزء الأول
مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى

- شرح التسهيل
لابن مالك جمال الدين محمّد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي
تحقيق : د . عبدالرحمن السّيد ، د . محمّد بدوي المختون
هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م

- شرح التلخيص
كمال الدين محمد بن أحمد البابرتي
دراسة وتحقيق : د. محمّد مصطفى رمضان صوفية
المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الليبية
الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ /١٩٨٣م

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)
لابن عصفور الإشبيلي
تحقيق : د . صاحب أبو جناح
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية

- شرح كتاب الحدود في النحو
للإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي

تحقيق : د . المتولي رمضان أحمد الدميري
١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

- شرح شافية ابن الحاجب
لرضي الدين الاستراباذي
تحقيق : محمّد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
لأبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري
تحقيق : عبدالغني الدقر
دار الكتب العربية ، دار الكتاب العربي
- شرح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الفارسي
عبدالله بن بري
تحقيق : د . عيد مصطفى درويش . مراجعة د. محمّد مهدي علام
مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
١٤٠٥هـ /١٩٨٥م
- شرح شواهد المغني
جلال الدين السيوطي. ذُيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود
دار مكتبة الحياة
- شرح عيون الإعراب
لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي
تحقيق : د . حنا جميل حدّاد
مكتبة المنارز ، الزرقاء : الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م
- شرح عيون كتاب سيبويه
لأبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي القرطبي . تحقيق : د . عبد ربه عبداللطيف عبد ربه
مطبعة حسان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م

- شرح الكافية الشافية
لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني
تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي
مركزإحياء التراث، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث
الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي
تصحيح وتعليق : د. يوسف حسن عمر
جامعة قاريونس
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي
دار الكتب العلمية / بيروت .
- شرح كتاب سيبويه
لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي
مخطوط مصورة ، دار الكتب المصرية ١٣٧ نحو
- شرح كتاب سيبويه
لأبي سعيد السيرافي
الجزء الأول تحقيق : د. رمضان عبد التواب،د.محمود فهمي حجازي،
د. محمّد هاشم عبد الدايم
الجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبد التواب
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق التراث ، القاهرة
الجزء الأول : ١٩٨٦م ، الجزء الثاني : ١٩٩٠م
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي
تأليف جمال الدين ابن هشام الأنصاري
تحقيق : د . صلاح رواي
مطبعة حسان ، القاهرة ، الطبعة الثانية
- شرح اللمع
ابن برهان العكبري
تحقيق : د . فائز فارس
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م

- شرح المفصل
لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش
عالم الكتاب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير
صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي
تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير
لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين
تحقيق : د . تركي بن سهو بن نزال العتيبي
مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م
- شرح المقدمة المحسبة
طاهر بن أحمد بن بابشاذ
تحقيق : خالد عبد الكريم
الطبعة الأولى ١٩٧٧م
- شرح مُلحة الإعراب
لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري
تحقيق : د . أحمد محمد قاسم
مطبعة عبير . حدائق حلوان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م
- شرح الوافية نظم الكافية
لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي
تحقيق : د . موسى بناي العليلي
الجامعة المستنصرية ، النجف ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم
للقاضي نشوان بن سعيد الحميري اليمني ،
أشرف على تصحيحه عند الطبع : القاضي عبدالله الجراني اليمني
عالم الكتب ، بيروت .

(ص)

- الصّاحبي في فقه اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا
تحقيق : السيد أحمد صقر
عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة
- الصّـــــحاح
إسماعيل بن حمّاد الجوهري
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار
الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- صحيح البخاري
للإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري
تحقيق قاسم الشمّاعي الرّفاعي
دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
- صحيح مسلم
للإمام
تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي
دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان

(ض)

- الضوء الوهّاج على الموجز لابن السراج
تحقيق : د. محمد محمد سعيد
مطبعة الأمانة ، مصر

(ط)

- طبقات النحويين واللغويين
لأبي بكر محمد بن الحسن الزُبيدي الأندلسي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار المعارف ، القاهرة ، البعة الثانية
- الطّراز
ليحيى بن حمزة العلوي
مراجعة وضبط جماعة من العلماء بإشراف الناشر
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

(ظ)

- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية
د. محمد سليمان ياقوت
دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥م
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي
د. طاهر سليمان حمودة
الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية

(ع)

- العدد في اللغـة
دكتور : مصطفى النحاس
مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م

(غ)

- الغرةالمـخفية لابن الخبّاز في شرح الدُرة الألفية لابن معط
تحقيق : حامد محمد العبدلي
جـ ١
دار الأنبار ، بغداد – الرمادي
- غريب القرآن
لعبدالله بن عباس
عرض وتعليق وتقديم : محمد إبراهيم سليم
مكتبة القرآن ، القاهرة
- غريب القرآن المسمى (بنزهة القلوب)
لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني
دار الرائد العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

(ف)

- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن
لأبي يحيى زكريا الأنصاري
تحقيق محمّد علي الصّابوني
عالم الكتب . بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين
لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل
دار الفكر
- كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية
لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي
تحقيق : د . محمّد إبراهيم البنا
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م
- الفروق في اللغة
أبو هلال العسكري

تحقيق لجنة إحياء التراث العربي
دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

- الفريد في إعراب القرآن المجيد
للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني
تحقيق : د . فهمي حسن النمر ، د. فؤاد علي مخيمر
دار الثقافة ، قطر ، الطبعة الأول ١٤١١هـ/١٩٩١م
- الفصول الخمسون
لابن معطي زين الدين أبي يحيى بن عبدالمعطي المغربي
تحقيق : د . محمود محمد الطناحي
عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة
- الفلك الدائر على المثل السائر
لابن أبي الحديد
تحقيق : د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة
دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الثانية
- فهارس كتاب سيبويه
محمد عبد الخالق عضيمة
مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م
- فوائد في مشكل القرآن
لعز الدين عبد العزيز بن عبدالسلام
تحقيق د. سيد رضوان علي " الندوي "
دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م

(ق)

- قاموس القرآن ، أو (إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)
الحسين بن محمد الدّامغاني
تحقيق : عبد العزيز سيد الأهل
دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨٣م
- قواعد الأصول ومعاقد الفصول (مختصر تحقيق الأمل ، في علمي الأصول والجدل) ،
صفيّ الدين عبد المؤمن بن كمال الدين البغدادي الحنبلي
تحقيق وتعليق : د . علي عباس الحكمي
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ – ١٩٨٨م .

- قواعد تحويلية للغة العربية
د. محمد علي الخولي
دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨١م

(ك)

- الكافية في النحو
لأبي عمرو عثمان بن عُمَر المعروف بابن الحاجب
تحقيق : د. طارق عبدالله نجم
مكتبة دار الوفاء للنشر ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م
- الكامـــل
لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرِّد
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الفكر العربي ، القاهرة
- كتاب السبعة في القراءات ،
ابن مجاهد ،
تحقيق : د . شوقي ضيف ،
دار المعارف بمصر .
- كتاب سيبويه
أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
تحقيق عبد السلام هارون
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- كشّاف إصطلاحات الفنون
محمد علي الفاروقي التهانوي
تحقيق : د . لطفي عبد البديع
الجزأين الأول والثاني : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م
الجزء الثالث : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م
الجزء الرابع : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل
لمحمود بن عمر الزمخشري
ويذيله أربعة كتب :
- الانتصاف ، للإمام ابن المنير السكندري
- الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني
- حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف
- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ عليّان المذكور
دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)
لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي
قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه د.عدنان درويش، محمد المصري
دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م
- الكواكب الدرية : شرح الشيخ محمد الأهدل على متممة الأجرومية
لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب
إشراف و تقديم : خليل الميس
دار القلم ، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

(ل)

- كتاب اللامات
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق مازن المبارك
دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- لباب الإعراب
تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني
تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن
دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م
- لسان العرب
جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري
دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- اللمع في العربية
لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : حامد المؤمن
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

(م)

- المبالغة في البلاغة العربية
عالي سرحان القرشي
نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر

لضياء الدين بن الأثير
تحقيق : د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة
دار نهضة مصر ، القاهرة

- مجاز القرآن
لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي
تحقيق : د . محمد فؤاد سزكين
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م
- مجالس العلماء
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق عبد السلام محمد هارون
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ،
الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث
لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني
تحقيق : عبد الكريم العزباوي
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى
مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : الجزء الأول : ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
الجزء : ٢ ، ٣ : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات
لأبي الفتح عثمان بن جني ،
الجزء الأول :تحقيق : علي النجدي ناصف و د. عبد الحليم النجار ،
د. عبدالفتاح شلبي
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ
الجزء الثاني : تحقيق علي النجدي ناصف ، و د. عبد الفتاح شلبي
١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز
للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي
تحقيق المجلس العلمي بفاس ، والمجلس العلمي بمكناس
وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، المغرب ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م
- مختصر في شواذ القرآن
لابن خالويه
عني بنشره : ج . برجشتراسر ، دار الهجرة

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها
لجلال الدين السيوطي
تحقيق : محمّد أحمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ،
علي محمّد البجاوي
دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة
- المسائل الحلبيات
لأبي علي الفارسي
تحقيق : د. حسن هنداوي
دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ،
الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- المسائل العسكرية
لأبي علي الفارسي
تحقيق : د . محمد الشاطر أحمد محمد أحمد
مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م
- المسائل العضديات
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي
تحقيق : د . علي جابر المنصوري
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات
لأبي علي الفارسي
تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي
وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٩٨٣م
- المسائل المنثورة
لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي
تحقيق مصطفى الحدري
مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق

- المساعد على تسهيل الفوائد
لبهاء الدين بن عقيل
تحقيق : د . محمد كامل بركات
مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
الطبعة الأولى :
الجزء (١) : ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
الجزء (٢) : ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
الجزء (٣) : ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م
- مشكل إعراب القرآن
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
تحقيق : د . حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
- معاني الأبنية في العربية
د. فاضل صالح السامرائي
ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى١٤٠١هـ/١٩٨١م
- معاني الحروف
لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (وهو في الحقيقة كتاب العوامل والهوامل ، لابن فضال المجاشعي)
تحقيق : د . عبد الفتاح اسماعيل شلبي
دار نهضة مصر ، القاهرة
- معجم البلاغة العربية
د. بدوي طبانة
دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- معاني القراءات
لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد
تحقيق : د . عيد درويش ، د. عوض بن حمد القوزي
دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م
- معاني القرآن
للأخفش : سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي
تحقيق : د. عبد الأمير محمد أمين الورد
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- معاني القرآن

لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء
الجزء الأول : تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م
الجزء الثاني : تحقيق : محمد علي النجار
الدار المصرية للتأليف والنشر
الجزء الثالث : تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، علي النجدي ناصف
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م

- معاني القرآن الكريم
أبو جعفر النحاس
تحقيق محمد علي الصابوني
مركز إحياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة
الطبعة الأولى :
الجزء : (١) : ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
الجزء : (٢، ٣) : ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م
الجزء : (٤ ، ٥ ، ٦) : ١٤١٠هـ/١٩٨٩م
- معاني القرآن وإعرابه
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج
تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم
د. إسماعيل أحمد عمايرة ، د. عبد الحميد مصطفى السيد
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م
- معجم الأرقام في القرآن الكريم
محمد السيد الداودي
دار الكتب الاسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م
- معجم الألفاظ والأعلام القرآنية
محمد إسماعيل إبراهيم
دار الفكر العربي

- معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري
وضعه محمد فؤاد عبد الباقي
دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
محمد فؤاد عبد الباقي
دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ /١٩٨١م
- معجم مقاييس اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس
تحقيق : عبد السلام محمد هارون
دار الكتب العلمية ، إيران ، قُم
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
لجمال الدين ابن هشام الأنصاري
تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمدالله
مراجعة : سعيد الأفغاني
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م
- مفتاح الإعراب
محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي
تحقيق : د . محمد عامر أحمد حسن
مكتبة الإيمان ، القاهرة
- مفتاح العلوم
لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي
ضبط وتعليق : نعيم زرزور
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- المفردات في غريب القرآن
لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني
تحقيق : محمد سيد كيلاني
دار المعرفة ، بيروت ، دون طبعة
- المفصل في علم العربية
أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري
راجعه وعلق عليه : د . محمد عز الدين السعيدي
دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ - ١٩٩٠ .
- المقتصد في شرح الإيضاح

لعبدالقاهر الجرجاني
تحقيق : د . كاظم بحر المرجان
وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م

- المقتضب
لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد
تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة
وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
جمهورية مصر العربية ، القاهرة
الجزء : (١) ، (٢) : ١٣٩٩هـ
الجزء : (٣) : ١٣٨٦هـ
الجزء : (٤) : ١٣٨٨ هـ
- المقدمة الجزولية في النحو
لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي
تحقيق : د . شعبان عبد الوهاب محمّد ، مراجعة : د. حامد أحمد نيل
فتحي محمد أحمد جمعة
- المقــرب
تأليف : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، و عبدالله الجبوري
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ،
ومطبعة العاني ، بغداد
- الملخص في ضبط قوانين العربية
لأبي الحسين عبيدالله بن جعفر أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله
ابن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الاشبيلي
تحقيق : د . علي بن سلطان الحكمي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- من أسرار التعبير في القرآن : صفاء الكلمة
د. عبد الفتاح لاشين
دار المريخ ، الرياض ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي
د. محمّد حماسة عبد اللطيف
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م
- منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم

للإمام ابن الجوزي (صاحب نزهة الأعين النواظر)
تحقيق : محمد السيد الصفطاوي ، د . فؤاد عبدالمنعم أحمد
منشأة المعارف الإسكندرية

- منثور الفوائد
كمال الدين أبي البركات الأنباري
تحقيق : د . حاتم صالح الضامن
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

- المنصف
لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : إبراهيم مصطفى عبدالله أمين
مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى
الجزء الأول : ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤م
الجزء الثالث: ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م

- الموفي في النحو الكوفي
لصدر الدين الكنغراوي
تعليق محمد بهجة البيطار
المجمع العلمي العربي ، دمشق .

(ن)

- نتائج الفكر في النحو
لأبي القاسم عبدالرحمن عبدالله السهيلي
تحقيق د. محمد إبراهيم البنا
دار الاعتصام ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

- النحو القرآني قواعد وشواهد
د. جميل أحمد ظفر
مطابع الصفا ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)
د. محمد حماسة عبد اللطيف
الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م

- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، عرض ونقد : د . محمد آدم الزاكي
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤هـ/١٤٠٥هـ - ١٩٨٤/١٩٨٥م

- نحو المعاني
د/ أحمد عبد الستار الجواري
مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم
د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر
مؤسسة الصباح ، الكويت
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر
لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي
تحقيق : محمد عبد الكريم كاظم الراضي
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- نظم الفرائد وحصر الشرائد
مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي
تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مكتبة التراث بمكة
الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان
لأبي حيان الغرناطي الأندلسي
تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م
- النكت في تفسير كتاب سيبويه
لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري
تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان
معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،
الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز
فخر الدين الرازي (محمد بن عمر)
تحقيق : د . ابراهيم السامرائي ، د . محمد بركات حمدي أبو علي
دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الأردن

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع
جلال الدين السيوطي

تحقيق : عبد السلام هارون
الجزء الأول – د. عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية ، الكويت
الجزء الأول : ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م
الجزء الثاني : ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م
الجزء الثالث : ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
الجزء الرابع والخامس : ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
الجزء السادس والسابع : ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

(ي)

- يونس البصري : حياته وآثاره ومذاهبه
د . أحمد مكي الأنصاري
دار المعارف ، مصر ، ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	أ – و
الفصل الأول : النعـت	١ – ٣٧٤
القسم الأول : الوظائف	١ – ٢١٩
تقدمة	١ – ٤
التخصيص	٤ – ١٥
التوضيح	١٦ – ٣٧
التعميم	٣٧ – ٤١
المـــدح	٢ – ٥٥
الـذم	٥٦ – ٦٤
التحقيـر	٦٥ – ٦١
التعريـض	٧٢ – ٧٨
المبالغة	٧٩ – ٢٠٢
التأكيد	٢٠٣ – ٢١٩
القسم الثاني : الخصائص	٢٢١ – ٣٧٤
الثبوت	٢٢١–٢٤٨
الاشتقاق	٢٤٩–٢٨١
المطابقة	٢٨٢–٣٦٩
نتائج الفصل	٣٧٠ – ٣٧٤
الفصل الثاني : الحـــال	٣٧٥ – ٦٣٩
القسم الأول : الوظائف	٣٧٥– ٦٣٩

الموضـــوع	الصفحـة
تقدمـة	٣٧٥ – ٣٨٥
التخصيص	٣٨٥ – ٣٩٩
التعميـم	٣٩٩ – ٤٠٦
بيان الهيئـة	٤٠٦ – ٤١٢
بيان الوظيفـة	٤١٣ – ٤١٧
بيان العلـة	٤١٨ – ٤٢٠
بيان زمن الحدث	٤٢١ – ٤٣٠
بيان الأثر النفسي لصاحبها	٤٣١ – ٤٣٢
الـذم	٤٣٣ – ٤٣٧
التهديد	٤٣٨ – ٤٤٤
الانكار والتوبيخ	٤٤٥ – ٤٦٠
المبالغـة	٤٦١ – ٤٩٦
التوكيـد	٤٩٦ – ٥٨٨
القسم الثاني : الخصائص	٥٨٩ – ٦٣٤
الانتقـال	٥٨٩ – ٥٩٨
الاشـتقاق	٥٩٩ – ٦١٩
التنكيـر	٦٢٠ – ٦٣٤
نتائج الفصل	٦٣٥ – ٦٣٩
الفصل الثالث : البدل-عطف البيان	٦٤٠ – ٨٢٠
البـدل	
القسم الأول : التمهيد - الوظائف	

الموضـــوع	الصفحـة
التمهيـد	٦٤٠ - ٦٦٣
الوظائف	٦٦٤ - ٧١٨
المدح والذم	٦٦٤ - ٦٦٨
التعظيم	٦٧٩ - ٦٨٩
التعريض	٦٩٠ - ٦٩٤
التهديد	٦٩٥ - ٦٩٧
التأكيـد	٦٩٩ - ٧١٨
القسم الثاني - الخصائص	٧١٩ - ٧٧٠
التعميم ثم التخصيص	٧٢٠ - ٧٢٣
الإجمال ثم التفصيل	٧٢٤ - ٧٤٠
التقديم والتأخير	٧٤١ - ٧٦٤
الإضمار قبل التفسير	٧٦٥ - ٧٧٠
عطف البيان	٧٧١ - ٨٢٠
التمهيد	٧٧١ - ٧٩٧
الوظائف	٧٩٨ - ٨٠٢
التخصيص	٨٠٣ - ٨٠٩
التوضيح	٨١٠ - ٨١٧
نتائج البدل وعطف البيان	٨١٨ - ٨٢٠
الفصل الرابع - الإضافة - التمييز : الإضافـة	٨٢١ - ٨٩٩
القسم الأول - الوظائف :	٨٢١ - ٨٩٩
تقدمـة	٨٢١ - ٨٢٢
التخصيص	٨٢٣ - ٨٢٩

الموضـــوع	الصفحـة
التعريف	٨٣٠ - ٨٤٦
التعميم	٨٤٧ - ٨٥٣
التوضيح	٨٥٤ - ٨٦٢
المبالغة في المدح والذم	٨٦٣ - ٨٨٦
التعظيم	٨٨٧ - ٨٩٠
التشريف	٨٩١ - ٨٩٢
التعريض	٨٩٣ - ٨٩٧
التوبيخ والاستهزاء	٨٩٨
الاستعطاف والاستمالة	٨٩٩
القسم الثاني : الخصائص	٩٠٠ - ٩٧٤
كون المضاف نكرة	٩٠٠
خلو المضاف من علامات انتهاء البنية	٩٠١ - ٩٠٣
وجود علاقة تربطه بالمضاف إليه	٩٠٤ - ٩٥٢
ألا يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى	٩٥٣ - ٩٧١
نتائج الإضافة	٩٧٢ - ٩٧٤
التمـــييز	٩٧٥ - ٩٩٣
الخاتمـــة	٩٩٤ - ٩٩٧
الفهـــارس	٩٩٨ - ١٠٥٧
- فهرس الآيات القرآنية	٩٩٩ - ١٠٢٠
- فهرس الأحاديث النبوية	١٠٢١ - ١٠٢٢
- فهرس الأثـار	١٠٢٣
- قائمة المراجع	١٠٢٤ - ١٠٥٣
- فهرس الموضوعات	١٠٥٤ - ١٠٥٧